

informed that they seem to have been  
able to count on British support if it  
was a majority.

informed that as soon as Zaghloul was elected  
telephoned all over the country that he had  
been elected President of the Council. News gave rise  
to much turbulence at Kunesn Shebin-el-Kom and

Sicki immediately telephoned to the Foreign Office

R.F. 371 10887  
- NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

It may rather be the case that the Government  
of Egypt, and said and would  
not exist without  
press such an opinion in public  
that he hoped that in a few days  
it would be able to  
any attempt to  
taining in favour of Great Britain  
and strengthen England's position  
known to be the case.

It appears to wish to  
the complete political control of  
and the complete political control of  
the country.

NE 10887  
RECEIVED  
CABINET OFFICE

TELEGRAM FROM  
LORD ALLENDE  
THE GOVERNMENT  
SUB P.M.  
REGARDING  
EGYPTIAN  
POLITICAL  
SITUATION

ON STRIKE. A WARNING  
IS HOME OF CAIRO  
afternoon. Dispersed but  
parties  
or next to  
early elections and  
will be held before

25 MARCH 1925  
FOREIGN OFFICE



# أصْوَلُ الْحَاكِم

تارِيخ مصر بالوثائق البرطانية والأمريكية



محسن محمد

# صُولْ طَاحِم

نارنج مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية



دار المعارف

تصميم الغلاف : أحمد أبو عمر

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ - كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

## رصاصية إلى صلبه .. الشعب

مصر في أواخر عام ١٩٢٤.

أطلقت ٣ رصاصات على السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان فى الواحدة والنصف بعد ظهر يوم ١٩ نوفمبر فى شارع القصر العينى .. ومات السردار متاثراً بجراحه بعد يومين.

وقالت الصحف :

«إن معال السردار أسلم روحه في سلام» .  
... ولكن مصر لم تعش - بعد السردار - في سلام.

قرر المارشال اللورد النبي المندوب السامى البريطانى أن يتقدم من مصر كلها .. دون أن يتظر موافقة الحكومة البريطانية أو اجتماع مجلس الوزراء فى لندن ، فقد وجه مساء ٢٢ نوفمبر إنذاره الشهير إلى سعد زغلول رئيس وزراء مصر ، وسط مظاهرة عسكرية توجهت إلى رئاسة الوزراء ليقرأ النبي على سعد نصوص إنذاره ..

والنصوص طويلة وكلها إذلال لمصر وهى :

«الاعتذار عن الجريمة والقبض على المتهين «أيًا كانوا» وعقابهم وفتح المظاهرات .  
نصف مليون جنيه غرامة .. لا تحصل أرملا السردار - منها - إلا على ٤٠ ألفاً

ويتقاضى ياور السردار ٣ آلاف جنيه ، وسائق السيارة ٥٠٠ جنيه . ويدخل الباقى الخزانة البريطانية .

هـ سحب الجيش المصرى من السودان .. خلال ٢٤ ساعة .

هـ تتنزع الحكومة المصرية عن أيام معارضته لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر .. ويعاد النظر في شروط خدمة ومعاشات الأجانب الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية .

و... . إلخ

ويعتذر سعد زغلول رئيس الوزراء عن الجريمة .. ويتقدم وزراء مصرى موكب الجنائزه وهو يقول :

ـ الرصاصة التي أودت بحياة السردار لم توجه إلى صدره .. بل وجهت إلى صدرى أنا .  
ـ والحقيقة أن الرصاصة وجهت إلى صدر مصر نفسها ..

استقال سعد زغلول بعد وقوع الجريمة بـ ٤٨ ساعة ، وتعهد الملك فؤاد بإرجاء قبول الاستقالة ، وتعهد اللورد التurgill بتوجيه الإنذار قبل قبولها .. واحتلت القوات البريطانية جمارك الإسكندرية .. حتى تخضع مصر .

واجتمع أول برلمان مصرى منتخب مساء يوم ٢٤ نوفمبر وقد هزته الفاجعة .. باستقالة سعد زغلول .. أول رئيس وزراء مصرى منتخب ..

ووجد البريان أن مصر تواجه قوة بريطانية عاتية فلم يدر الأعضاء ماذا يفعلون ..  
لم يكن أمامهم إلا أن يتحجوا على الإنذار البريطاني .. وأن يبعثوا بصيغة استغاثة إلى برمادات العالم ضد الاعتداء على استقلال مصر والتدخل في شئونها والعبث بدسotorها وتهديد اقتصادها ..

ويوجه مثل الشعب المصرى نداء إلى عصبة الأمم يتضمن فيه « رفع الحيف عن أمم برية تتسلك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية » .

وتلقى كلمات عطف وتأييد في بعض برمادات العالم وتكتب صحف الغرب والشرق ..  
كلمات تشجيع لمصر . ولكن الكلمات والمقالات لم توقف ، أو تتصدى العسف البريطاني ..  
قال سعد زغلول لأعضاء البرلمان في الجلسة السرية :

ـ قيلت . بعض المطالب . لاكتسب عطف الرأى العام الأوروبي ولأمنع حدوث تصدام بين دولة صغيرة غير مسلحة ، ودولة قوية كبريطانيا العظمى » .

ويسترجع الماضي من نفي واعتقال فيقول للأعضاء :

– اليوم بينكم ولا يبعد أن أكون غير موجود هنا . غداً .  
ويطلب من المجلس الثقة «لأشرب بها السم» .

ويمنع البرلمان المصرى سعد زغلول الثقة ويترك للوزارة الرد على الإنذارين « بما تراه صالحاً » .

ويوافق سعد على دفع الغرامة ويعهد بالقبض على المجرمين ومحاكمتهم ويحتاج على باق المطالب .

ويتولى أحمد زبور باشا رئاسة الوزارة فنفس اليوم الذى تقبل فيه استقالة سعد . وتبدأ حالة غريبة من الصياغ تشتمل الشعب المصرى كله .  
ظهر كل شيء قاتم السواد . سعد زغلول هزته الصدمة . . فإن وزارته لم تستعرف الحكم سوى ١٠ شهور . . لم يتحقق خلالها الجلاء عن مصر أو السودان وكل ما تحقق هو أن المصريين حكموا أنفسهم برغم الاحتلال . .

والصحف المصرية تكتب كل يوم :

« نحن أمام تدابير شديدة . . أمام قوة مهتاجة ، ووجوه عابسة ، وإنذارات مروعة . . إننا أمام أخطار كثيرة . . إننا نسمع الآن أخباراً سيئة كثيرة . . وأيد تحفظ للبطش ، نحن في حيرة ، في أسف ، في موقف شديد الحرج . . . . . وتلف الحيرة مصر كلها . . . . .

وتكتب صحيفة الإيجشيان جازيت التى تصدر باللغة الإنجليزية فى القاهرة معبرة عن رأى المندوب السامى :

« أسدل الإنذار البريطانى الستار على فصل من تاريخ الحركة الوطنية فى مصر » .  
ولسوء الحظ كان حقاً ما قاله « الجازيت » !

\* \* \*

شكل زبور وزارته مساء ٢٤ نوفمبر

و قبل كل نصوص الإنذار يوم ٣٠ نوفمبر فى رسالة للمندوب السامى قال فيها :  
« قبلت الحكومة المصرية الشروط بأكملها بدون قيد مذعنة إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسألة » .

ولكن الماريشال اللبناني بدأ تنفيذ إنذاره مساء يوم ٣٠ نوفمبر، أى بعد تقديميه ، وقبل استقالة وزارة سعد زغلول .

بعث إلى فرع وزارة الحرب البريطانية في الخرطوم أمراً بانسحاب القوات المصرية من السودان ، وعقد مؤتمر في الخرطوم لهذا الغرض حضره كبار الضباط البريطانيين في الخرطوم برئاسة هدلستون باشا الحاكم العام بالنيابة للسودان ، ويتفق على أن يتم – قبل الانسحاب – سحب أسلحة الضباط والجنود المصريين وذخирتهم حتى لا تقع مقاومة أو اشتباكات مع الإنجليز .

ويسمع النبي أن المصريين لن ينسحبوا إلا بأسلحتهم وذخирتهم فيوافق .. ويتفق على حجز ٥ قطارات خاصة من محطة الخرطوم فجر ٢٤ نوفمبر تتحرك عند الظهر تقل القوات المصرية العائدة ..

ويبرق الأميرلاي المصري أحمد رفعت بك إلى ملك مصر أحمد فؤاد قائلاً :  
« .. حوصلنا بالجيوش الإنجليزية .. ذخيرتنا عشرون طلقة لكل بندقية »، ويصر على أن يتلقى أمراً ملكياً بالانسحاب .

ويوغرد الملك مبعوثاً بطائرة خاصة يحمل الأمر الملكي .  
وترحل بعض القوات المصرية ويبيق البعض الآخر في انتظار وصول مندوب الملك .  
ويتضامن الضباط والجنود السودانيون مع القوات المصرية وتتحرك القوات السودانية لمنع انسحاب المصريين ويسمع الحاكم العام بالنيابة فيسرع لقاء القوات السودانية .. . ويقف على مسافة يصرخ قائلاً :

– أنا هدلستون باشا

رد ضابط سوداني :

– نحن لا نعرف هدلستون باشا .. نحن نعرف رفعت باشا  
ولم يكن الأميرلاي رفعت حاصلاً على رتبة الباشوية بل الباشكوية !

قال الجنرال البريطاني :

– هل تطيعون أوامرِي ؟

رد الضابط السوداني :

– لا نقبل الأوامر إلا من رفعت باشا .

فيأمر هدلستون بإطلاق النار على القوات السودانية ويdemر أكبر مستشفى في الخرطوم كانت تحمله هذه القوات .

وتدور معركة رهيبة تستمر ٧ ساعات بين الإنجليز والسودانيين .  
ويقتل ٣ من الضباط البريطانيين ويصاب ضابط آخر ويقتل ويصاب ١٧ من القوات  
البريطانية .

وتحاكم السلطات البريطانية ٤ من الضباط السودانيين أمام مجلس عسكري بتهمة العصيان  
والتمرد .

ويعدم ثلاثة منهم داخل الثكنات في الخرطوم فيستقبلون الرصاص وكل منهم يهتف :  
ـ فداء للوطن ولدت .. وهذا الشرف عملت .. وللحركة المصرية السودانية جاهدت .  
ويخفف حكم الإعدام إلى ١٥ سنة أشغال شاقة على أحد الضباط السودانيين وهو على البناء  
الذى يعيش بعد ذلك في مصر ويصبح كبيراً لياوران رئيس جمهورية مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو  
١٩٥٢ .

وينسحب الجيش المصرى من السودان .. وتنفصل مصر عن السودان .. وينفصل  
السودان عن مصر ولا يلتجأ ، أو يلتئم بعد ذلك .. أبداً .

\* \* \*

كان الموقف في بريطانيا غريباً للغاية ..

جرت الانتخابات فهزم حزب العمال وفاز المحافظون وتولى ستانلى بولدوين رئاسة الوزارة  
وتولى منصب وزير الخارجية أوستิน تشمبرلين .  
وتم ذلك قبل شهر واحد فقط من اغتيال السردار ..  
والشئون الخارجية بعيدة عن تشمبرلين ليست له دراية بها ، ولم يسبق له تولي هذه  
الوزارة .

وحزب المحافظين لم يكن ميلاً لنصرة ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ الذى وافق عليه لويد جورج  
زعيم حزب الأحرار .

ولكن تشمبرلين لم يوافق على بعض نصوص الإنذار البريطاني لمصر ، ولكنه لا يريد أزمة  
مع النبي فى أول عهده بالوزارة ، ومن هنا حرص على أن يؤيد النبي علينا ، أمام مصر  
والعالم ، ويعارضه سراً في البرقيات السرية المتداولة بينهما .. ويعارضه - أيضاً - داخل  
مجلس الوزراء البريطاني .

ويواجه تشمبلين مشكلة عرض قضية مصر على عصبة الأمم فيطلب رأى المستشار القانوني  
لوزارة الخارجية ..

قال المستشار في مذكرة سرية :

«استقلال مصر في ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .. منحة بتحفظات أربعة  
محددة . وطبقاً لهذه التحفظات فإن مصر لا تستمتع بحرية الحركة التي تقرن  
بالسيادة الكاملة حتى تعقد معاهدة بين البلدين .

إذا جاءت ظروف تحمى على بريطانيا إلزام مصر وإرغامها على تنفيذ شروط  
تصريح عام ١٩٢٢ ومنعها من التصرف كدولة مستقلة في الموضوعات  
الأربعة ، فإن عمل بريطانيا لا يعتبر عدواناً على استقلال مصر . بل يمثل  
الإصرار على ضرورة احترام مصر لشروط المنحة وبمقتضاهما - وحدهما - تتمتع  
بالاستقلال .

إن الاحتلال العسكري يفرض قبضة بريطانيا على الإدارة المصرية .  
وستعود هذه القبضة إلى شدتها إلا إذا خضعت مصر لشروط بريطانيا . إن مهمة  
جيش الاحتلال إلزام مصر باحترام رغبات بريطانيا » .

ويقول المستشار القانوني أيضاً :

«الشروط التي وضعها اللورد اللنبي يجب أن تخضع لها مصر» .  
ويمثل أحمد زبور باشا رئيس وزراء مصر الجديد المشكلة فيرفض أن يبعث بشكوى رسمية  
إلى عصبة الأمم ..

والعصبة لا تبحث شكوى البرلمانات بل شكواوى الحكومات .  
ويتوجه تشمبلين إلى اجتماع العصبة ليعلن أن ما حدث في مصر لا يدعو للتدخل  
العصبة .. واستهان دوله الاحتلال كبرى حقوقها لا يمثل حالة حرب تدعوه للتدخل بل يمكن  
اعتباره تفاهماً إقليمياً لصيانة السلام ..

وتراجع الدول عن تأييد مصر عدا مندوبى إيران والسويد وأوراجواى وتنكتب الصحف  
في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مطالبة مصر بالاستئناف إلى صوت المحكمة .. بل إن بعض الصحف  
تطالب « بالحاد أوروبا ضد نزعه الاستقلال الذى تسرى فى الشرق » .

\* \* \*

ويقلي النبي في مصر لينفذ ما تبقى من نصوص إنذاره ويضفي في سياسته التي حددتها في البرقية رقم ٧٢١ التي بعث بها إلى أوستين تشمبرلين .. وهذه السياسة هي : «أن تخس مصر بخطورة التحدي وبقوة بريطانيا» .

وتقول البرقية على لسان النبي : «كان هدفي من الإنذار أنه يمكن أن يؤدي إلى استقالة سعد زغلول فتخلفه وزارة ذات طابع مختلف وبالتالي أكثر وداً تجاهنا» .

ويجتمع مجلس الوزراء البريطاني يوم ٣ ديسمبر برئاسة بولدوين وحضور ٢٠ وزيراً لبحث الموقف في مصر.

قال أوستين تشمبرلين للوزراء : «لم أتلق شيئاً ولكنني أستطيع الحكم على الموقف .. إن الأحوال في مصر على ما يرام» .

ويكتب تشمبرلين يوم ٢٢ ديسمبر إلى النبي - في البرقية ١٢٨٤ - قائلاً : «إن معالجتكم للموقف الذي نشأ - بعد الإنذار - لقى الموافقة المطلقة لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا» .

لقد أدركتم بصورة صائبة ، ونفذتم ببراعة ، سياسة الحكومة البريطانية .  
وووضعتم حدًا للاستفزاز وسوء الظن الذي طالما اتبعته سعد زغلول باشا بإغفاله للالتزامات المصرية مما يهدى المصالح البريطانية الحيوية .  
وأمل أن يكون تصرفكم الحازم قد أبعد الأخطر ، ويكتبنا ، بالتعاون  
المخلص مع حكومة مصرية صديقة واعية بمسئولياتها وامتيازاتها أن نقيم حقوقنا  
على أساس متين» .

ويكتب تشمبرلين إلى النبي مرة أخرى يوم ٢١ يناير : «لقد دخلنا في نزاع دبلوماسي طويل الأمد مع مصر ، ولا تلوح لهذا النزاع  
نهاية» .

ويجد اللبناني في هذا كله فرصة لحكم مصر على طريقته ..

لقد وصل إلى مصر يوم ٢٥ مارس عام ١٩١٩ بعد تعينه مندوياً سامياً ليخدم ثورة عام ١٩١٩ فأفرج عن سعد زغلول من مالطة .. ثم عاد بعد سنوات فاعتقله وأفرج عنه .. وأرغم الملك قواد على إصدار الدستور وأجريت الانتخابات ففاز سعد .

ولكن سعداً لم يوافق على عقد معاهدة مع بريطانيا ، وتحدى ملك مصر .

الآن جاءت للاريشال الفرصة لإخضاع سعد ومصر كلها .

وكانت الظروف كلها مهيأة لثورة ثانية في مصر بعد الانسحاب من السودان وإرغام أول حكومة منتخبة على الاستقالة .

وكان رجل الثورة وقادتها داخل مصر ، ليس سجينًا ولا معتقلًا أو منفيًّا ..

ومبررات الغضب المصري قوية وعارة .. ومع ذلك استطاع اللبناني أن يوجه التيار الشعبي والرسى في مصر على هواه .. فعطل الدستور والبرلمان . وفجر واستغل كل الخلافات السياسية بين الملك وسعد زغلول . وبين الملك والأحرار الدستوريين ، وبين الأحزاب وبعضها ، وتحول التيار الشعبي كله ..

ودارت مصر في فراغ الضياع .

وإني أقدم قصة تلك الفترة من خلال الوثائق السرية البريطانية والأمريكية المحفوظة في دار الوثائق العامة في لندن والأرشيف الوطني في واشنطن .

وهذه الوثائق تداع لأول مرة ..

وأنظر ما في هذه الوثائق قصة كتاب « الإسلام وأصول الحكم » أو ما يجب أن يسمى .. أصول الحكم !

## **مؤهلات صاحب الجلالة**

أعلنت بريطانيا الحماية على مصر يوم 18 ديسمبر 1914 لأن تركيا دخلت الحرب العالمية الأولى مع ألمانيا ضد بريطانيا .  
وبعد ٢٤ ساعة من إعلان الحماية خلع الإنجليز خديجو مصر عباس حلمى الثاني الذى كان في تركيا عند قيام الحرب .

واختار الإنجليز لحكم مصر الأمير حسين كامل ومنحوه لقب سلطان لإغرائه على القبول .. أسوة بسلطانين الشرق .. ولأن لقب السلطان أعلى من لقب الخديو .  
وظل السلطان حسين كامل على العرش حتى أصبح بمعرض خطير .  
وعلى فراش الموت جاء الإنجليز يسألونه :

- من ترشحه ليخلفك ؟  
قال :

- ابن الوحيد الأمير كمال الدين حسين .  
وافق الإنجليز ..

ولكن الأمير كمال الدين كان يعيش في عزلة بقصره الذي أصبح مقرًا لوزارة الخارجية المصرية .. فيما بعد .

وكان يهدو عليه الاكتتاب . . والزهد . . وكان متزوجاً من الأميرة نعمت مختار شقيقة الخديو المخلوع عباس حلمي الثاني .

وكان من رأى المندوب السامي البريطاني السير ريموند ويشنجت الضغط على كمال الدين حسين ليقبل السلطة . .

وبالفعل عرض حسين كامل المنصب على ابنه . . ولكن الأمير كمال الدين بعث برسالة إلى أبيه السلطان يعتذر - فيها - عن القبول ويتنازل عن كل حقوقه في وراثة العرش . وعاد السير رونالد ستورز السكرتير الشرقي بدار المندوب السامي إلى السلطان يسأله . . قال حسين كامل :

- أرشح أخي الأصغر . . الأمير أحمد فؤاد

قال ستورز :

- ومن بعده ؟

أجب السلطان : - الأمير يوسف كمال .

ومات السلطان حسين - يوم ٩ أكتوبر ١٩١٧ - بعد ٢٤ ساعة من اعتذار ابنه العلني عن العرش .

\* \* \*

كان هناك أمراء . . وبنلام كثيرون بعضهم يطبع في حكم مصر .

قال السير جرافى سميث مساعد السكرتير الشرقي لدار المندوب السامي في مذكراته . إن بريطانيا تلفت بمحاجة عن أمير مصرى من أسرة محمد على يرق سلطاناً . . فوجدت كثرين . . الأمير محمد على شقيق الخديو السابق عباس حلمي الثاني الذى كان دائم التردد على دار المندوب السامي يوالياها بالنصائح عن كيف تحكم مصر .

الأمير يوسف كمال الذى كان معروضاً بالصيد وفي صحبته شاب أنيق . .

الأمير حيدر فاضل الذى يكتب شعرًا باللغة الفرنسية .

الأمير عمر طوسون الذى يكره كل ما هو بريطانى . . وهو أكثر النساء احتراماً بين أفراد الشعب المصرى .

عمرو إبراهيم الذى بنى قيلاً على الطراز الغربى أمام نادى الجزيرة .

عباس حليم الذى كان يطير حيث شاء في رومانيا والذى أصبح أول رئيس لحزب العمل .

إسماعيل داود الذى يقيم في قصر بالدلنج حفلات ترفية لا يحضرها إلا الرجال !

ويروى روبرت رولو رجل الأعمال اليهودي البريطاني قصصاً كثيرة عن أمراء الأسرة . . .  
كان روبرت رولو يدخل بيت الأزياء الفرنسي الشهير كارتييه عندما اصطدم بأحد الأمراء  
بهم بالغزوج . . فجأة رولو ثم قال لكارتييه :  
- رأيت أحد أمراء مصر يغادر المكان .  
قال كارتييه : أبداً إنه سكرتير الأمير .  
قال رولو : إنّي أعرفه جيداً .  
أحاب كارتييه وهو يهز كفيه :  
- آسف لسماع ذلك . لقد أخبرني أنه سكرتير الأمير ولذلك منحته عمولة مغزية على

الصفحة ١

• • •

واختار رونالد ستورز من بين هؤلاء الأمراء . . أحمد قواد ليكون سلطاناً .  
. . . وستورز - نفسه - هو الذي اختار من قبل حسين كامل . . سلطاناً . . وبدأت  
الحكومة البريطانية تدرس موقف أحمد قواد . . وهل يصلح للعرش . . أم لا . وجذت  
بريطانيا أن الأمير أحمد قواد ليس محبوّاً بين المصريين . . ولا تقوم له شعبية وهو يتكلم  
الإيطالية أفضل من العربية . . ولا يعتبره الشعب . . مصرياً .  
ولكن لا يوجد من هو أولى منه بالعرش . . فهو شقيق السلطان وقد رشحه خليفة له .  
وعلى ذلك وافقت لندن على تعيينه . . كانت له . . مؤهلات . . تسانده من وجهة نظر  
الإنجليز .

كان عمر أحمد قواد يوم تولى السلطة ٤٩ عاماً .  
سافر عام ١٨٧٠ مع أبيه الخديوي إسماعيل إلى إيطاليا عندما نقى إسماعيل من مصر .  
أمضى طفولته وصباه في إيطاليا ودخل المدرسة الإعدادية الملكية بتورينو والتحق بالكلية  
الحرية الإيطالية وعمره ١٧ سنة . . وخدم بالجيش الإيطالي ٣ سنوات . ثم عين ملحقاً  
عسكرياً لمدة عامين بالسفارة التركية في المسا . واختاره الخديوي عباس الثاني كبيراً لياورانه ٣  
سنوات ومنحه رتبة لواء في جيش مصر .  
وحاول مرتين أن يكون ملكاً . . أو حتى أميراً . . مرة على طرابلس الغرب . . والثانية على  
ألانيا . . وفشل في المرتين .  
وظل ٢٢ عاماً بلا منصب مكفيّاً بأن يحمل لقب الأمير . . ولم يجد منه خلال هذه

السنوات الطوال تأيد للحركة الوطنية أو معارضة للإنجليز.

وكان رئيس للجنة التي كرمت الجنرال السيرجون ماكسويل قائد قوات الاحتلال البريطانية الذي أعلن الحماية على مصر عام ١٩١٤ ، وهذه كلها مقومات ترفعه - في نظر الإنجليز - من أمير إلى .. سلطان.

ويبعث المندوب البريطاني السير رينالد وينجت بوثيقة رسمية إلى أحمد فؤاد يؤكد فيها أن بريطانيا هي التي تعرض عليه ، وتقدم له عرش مصر.

قال وينجت في الرسالة التي نشرت في كل الصحف المصرية .. والبريطانية : « ياصاحب العظمة السلطانية . لما كان نظام الوراثة على عرش السلطة المصرية لم يوضع للآن .. وكتتم عظمتكم ، بعد طبقة البنين ، الوارث الشرعي ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي » .

ويكون أول بيان رسمي للسلطان الجديد هو الاعتراف بحمل بريطانيا العظمى .. قال في الخطاب الذي أرسله في اليوم التالي لتنصيبه سلطاناً - إلى حسين رشدي باشا : « يعلم رعايانا أننا تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدها لورثنا طبقاً للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها ». هذه هي الحياة الرسمية .. للسلطان الجديد .. فإذا عن حياته وصفاته الشخصية . كان أحمد فؤاد فقيراً ..

وفي سنة ١٩١٧ عندما عين سلطاناً كان مدیناً ببالغ كبيرة لشخصيات كثيرة في مصر .. ولكنه استطاع أن يترك عند وفاته - عام ١٩٣٦ - ثروة تقدر بـ ٧ ملايين جنيه ١ ونتيجة لتربيته السلطان في إيطاليا فإنه حرم تعلم اللغة العربية على حين أنه يتكلم الإيطالية والفرنسية والتركية . وهو متحيز للأوبرا الإيطالية .. والاستمرارات الإيطالية ، والعشيقات الإيطاليات ... كما تقول الوثائق والمذكرات التي تركها رجال المندوب السامي .

قال يوماً لأحدى السيدات .. بوقاحة :

- لماذا تستسلمين للآخرين وترفضيني ؟

ويروى جرافتي سيد أن الأمير أحمد فؤاد كان يحضر حفلات الأجانب العاهرة بالنساء في الإسكندرية .

وكانت القهوة تسيل من قدحه على الأرض فيخفون عنه قائلين :

يا صاحب السمو هذا يجلب السعادة .

تزوج أحمد فؤاد - لأول مرة - وهو في الخامسة والعشرين من عمره بالأميرة شوبيكار . وطلقتها بسبب شقيقها الأمير أحمد سيف الدين الذي أطلق الرصاص على أحمد فؤاد - وهو أمير - واستقرت الرصاصة في حلق أحمد فؤاد فجعلته - أحياناً - ينبح ! تتبع الأمير سيف الدين .. ابن عمه الأمير أحمد فؤاد داخل النادي الخديوي حتى حجرة خالية ثم أطلق عليه النار فاختباً اثنان من الباشاوات تحت المقاعد .

وسمع صوت الرصاص جاويش بريطاني يحرس المترز المحاور فاقتصر النادي وأمسك بالمعتدى .. وحُكم الأمير سيف الدين .. ثم اعتقل في محجر الطور وحررت شهادة يمينه وأمضى ٢٧ سنة في حجز انفرادي بمستنق في إنجلترا ، ولكنه هرب واختباً في تركيا عند شقيقته التي كانت تعيش مع زوجها الخامس اوسيف الدين من أغنى الأمراء يملّك ٤٠ ألف فدان من أجواد الأراضي ولكن الملك أحمد فؤاد احتفظ لنفسه بريتها .

• • •

حرص السلطان على إرضاء الإنجليز .. بكل الطرق .

أشهر قرار أصدره مجلس الوزراء برئاسته كان يوم ٩ مارس ١٩١٨ .. رأى المجلس أن تتحمل مصر ٣,٥ مليون جنيه أفققتها للأغراض العسكرية البريطانية وأعلن المجلس أن القرار اتخذ اعتراضاً بجميل بريطانيا العظمى التي حمت البلاد من خطر الغارات .. وعندما قامت الثورة بعد ذلك بعام - أى في مارس ١٩١٩ - اعتكف السلطان في قصره وترك الشعب يواجه الإنجليز .

وعندما اعتقل الماريشال اللبناني المندوب السامي البريطاني سعد زغلول لم يجتمع السلطان .

وعندما أراد النبي الإفراج عن سعد زغلول أعلن الماريشال أن الإفراج تقرر «بالاتفاق مع عظمة السلطان» ..

وعندما جاءت لجنة ملنر إلى مصر واجتمع اللورد ملنر رئيس اللجنة وزمير المستعمرات البريطاني بالسلطان فؤاد .. سأله رأيه ، ولكن السلطان المصري كما ذكر اللورد ملنر في تقريره الرسمي :

«امتنع عن أن يشير برأي ، أو يعطي نصيحة في دستور مصر. ولم يحاول أن يؤثر في مداولاتنا أقل تأثير .. واكتفى بأن ينصحتنا بالاحتياط من الفضوليين» !

ولم يتدخل السلطان في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فحمل لقب السلطان ٥ سنوات من عام

١٧ حتى ١٥ مارس ١٩٢٢ عندما أُعلن ملكاً على مصر .. بموافقة الإنجليز .  
ولما أراد الإنجليز إصدار دستور لمصر يحد من سلطته عارض فجاءه اللورد النبي وقال له .  
لابد من الدستور .  
فوافق ..

وهكذا صدر الدستور وأجريت الانتخابات . وجاءت الانتخابات بسعد زغلول كأول  
رئيس للوزراء في مصر المستقلة - اسماء - والختلة بقوات بريطانيا العظمى .

\* \* \*

وكان أحمد قواد شديد الرغبة في أن يؤدي دوراً على المسرح العالمي .  
ويرى الإنجليز أنه .. طموح وله شخصية قوية يستطيع أن يكتشف ضعف الآخرين وقد  
اعتقد أن يجيئ كل مندوب سام ببريطاني جديد بهذه الكلمات :  
- أخيراً أرسلت لي لندن .. جتلان .  
وهذه الكلمات تسعذ المندوبيين الساميين .

وكان يوزع الرعاية والألقاب .. لأغراضه .. وله شبكة من الخانعين ومن خلال وصيفه  
«إدريس بك» يحصل على كل المعلومات بالتعاون مع أصناف من .. الخبرين .. تضم  
الطباخين والباباين .. إلخ ..

أقام اللورد جورج لويد المندوب السامي حفلة ساهراً لرجاله انتهى في الرابعة صباحاً ..  
وتوجه اللورد في الصباح لمقابلة الملك الذي سأله .

- هل تعلم أين ذهب ياوراك بعد الرابعة صباحاً .  
ذهل اللورد .. فإن الملك كان يعرف اللورد لا يعرف

ويرى جرافتي سميث أن قواد كان أسوأ سلطان لمصر وقد جعلت صورته التي رسمت على  
طوابع البريد شاربه أمراً شائعاً في العالم ١  
وكان السلطان طموحاً للغاية بدأ يحاول فرض آرائه على الوزراء ، فلما فشل بدأ يستشير  
حاشيته بدلاً من مستشاريه الدستوريين أي الوزراء . وبهذا لم يعد له نفوذه الطيب وعجلت  
تصرفاته بالأرمات .

وف تقرير - تاريخه ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٤ - للمندوب السامي البريطاني بالنيابة كلاراك  
كار تكلم عن ٣ رجال حول الملك ومن حاشيته يستشيرهم قال التقرير :  
يعتبر حسن نشأت باشا الأداة الرئيسية لسياسة الملك .. وهو رجل ذو قدرات كبيرة وكان

لفتره طويلاً عمل ثقة للملك بالإضافة إلى أنه المسئول عن الجهاز السرى للقصر. وهو يحظى في الوقت الحاضر بمكانة في الشؤون السياسية .

كان من المناسب لصاحب الجلالة أن يكون له عميل على اتصال دائم برئيس الوزراء . . سعد زغلول ، فاختار لهذا الغرض حسن أنيس باشا سكرتير عام مجلس الوزراء وأول طيار مصرى . . وقد أصبح بعد ذلك وكيلاً لوزارة الخارجية .

وقد سارع أنيس باشا - وهو رجل ذكي يرغب في أن تكون له قدم في كل معسكر - إلى تقدير المزايا التي تكمن في وجود تعاون وثيق مع مليكه . واستسلم بالفعل لخطط الملك إلا أن الشعور بالواجب لم يمنعه من خيانة الملك وإنشاء خططه إلى دار المندوب السامي .

وقد رأى بسرعة ، أن أكثر الوسائل فعالية لكسب عطف الملك والاحتفاظ به هو اللعب على مخاوف صاحب الجلالة من مؤامرات الخديوى السابق وهو الأمر الذى فعله بدون تردد ، غالباً بدون تمييز .

والشخص الأخير هو صالح بك عنان مساعد وكيل وزارة المالية الذى كان - حتى اختبار الملك له - من أكثر الناس حطاً من قدر صاحب الجلالة .

وقد تولى صالح عنان منصب وكيل وزارة الأشغال . وقام مرة بتغيير تصريح أدى به في البريان عند طبع الجريدة الرسمية .

واعتقد الملك أنه بوجود عميل له في مركز وزارة المالية فإنه سيزيل الصعوبات للحصول على أموال مشروعاته الخاصة .

ومن المحتمل أن تكون العلاقات الوثيقة المفترضة لصالح بك وعدد من أعضاء دار المندوب السامي قدمت لصاحب الجلالة بوصفها علاقات مفيدة .

ولكن قبول الملك لخدمات هذا الشخص ترجع إلى أن صالح بك قد يكون الشخص الوحيد في مصر الذى تمكن حتى الآن من التحدث بصوت عال أمام الملك .

وعلى أية حال فقد ألقى بنفسه بكل إخلاص في واجبه الجديد وأصبح مدافعاً لا يهدأ عن الملك .

وهكذا وجدت مصر نفسها - بعد فترة قصيرة من الوقت - محكومة بالملك قواد عن طريق هذا الثلاثي الشاب .

وكان الناس يطلقون على وزارة زبور حكومة الحسين . . حسن نشأت . . وحسن أنيس .

وصف جاك موري رئيس القسم المصرى في وزارة الخارجية البريطانية الملك فقال : «ملك مصر ماهر وطموح . متامر وعديم الضمير . يفتقد أى إحساس بالتناسق كما يفتقد كل خصال رجل الدولة . وهو - بوجه عام - لا يتمتع بسيطرة حقيقة على المصريين الذين ينظرون إليه كمتطفل برغم منصبه » .

وأجتمع كلارك كار الرجل الثاني في مقر المندوب السامي البريطاني بالملك أحمد فؤاد عدة مرات ولذلك فهو من أقدر البريطانيين على الحكم عليه قال كلارك كار .

«إن الشاغل الرئيسي للملك فؤاد ينصب على تدعيم موقفه وتعزيز نفوذه الشخصى ، ومن عادة الملك خلال أحاديثه مع زائره أن يستخدم بعض العبارات التي يقولها بالفرنسية .. مثل :

ـ إن لي نفوذا هائلا داخل الدولة . لا يوجد شيء لا أستطيع تحقيقه عن طريق إرادتي الشخصية وحدها .

ويقول كار :

«إن هذه محاولة من الملك ليطبع في أذهان ضيوفه مدى قوته وتشبّه وعناده وربما أيضاً كمحاولة لتهذّب نفسه بالاعتقاد المريح في حقيقة نفوذه ، وقوته » .  
ويقول كلارك كار أيضاً :

« يتمتع الملك فؤاد بقدرات واسعة ومتعددة » .

وقد درس علم النفس بصورة خاصة وله موهبة بارزة في الأداء المسرحي . ويدعى الملك - أنه يلتزم بالحياد السياسي بين الأحزاب المصرية ويصرح علنًا بأنه فوق الأحزاب - ولكنّه يعبّر نفوذه - كلّه - لسحق حزبي الوفد والأحرار الدستوريين .. ويسعى لضمان أن يكون تمثيل المخربين في البرلمان ضئيلاً جدًا .. وهو يرى أن يتسلّب في البرلمان عدد كبير من الأعضاء المستقلين - عن الأحزاب - يمكن أن يكسّبهم إلى جانبه في الوقت المناسب .. ومن ثم يشكلون نواة حزب محافظ يعتمد عليه في تأييد العرش » .

وقال عنه اللورد جورج لويد المندوب السامي البريطاني «أن الملك فؤاد يعيش في نعيم من الحماقة فهو متفاهم بصورة عمياء فيما يتعلق بقوة موقفه » .

• • •

ويرى الإنجليز في وثائقهم أن الملك أحمد فؤاد ربط نفسه بالحركة الزغلولية - الوفد - في أول الأمر فحصل على مكاسب كبيرة أهمها التخلص من آخر آثار انعدام الشعبيّة والشكوك التي

نشأت عن قيام الحكومة البريطانية بتنصيبه على العرش . . وللحصول على نصيب وافر من مظاهر التكريم التي تسburgها الأمة على الرعيم فضلاً عن الدين الذي يحس به الرعيم نحو الملك . .

وليجد نفسه في موقع السيادة المطلقة في حالة ان bian الرؤوف .

كان الملك أحمد فؤاد على علاقةوثيقة بسعد زغلول عندما كان أميراً . وعرف الملك أن سعداً سريع الاستجابة للكلمات الطيبة والمحاملات البسيطة .

وقال الملك لكلارك كار :

– إن سعداً مثل المرأة يمكنك أن تخطب وده بابتسامة أوزهرة ا

وعندما استقبل الملك سعد زغلول لتعيينه رئيساً للوزراء احتضنه بين ذراعيه . .

وعندما انتهى اللقاء . . استأنذن سعد زغلول للانصراف فوجد نفسه في مواجهة الأمير الصغير فاروق – ابن الملك – الذي دخل الغرفة ، دون أن يلحظ أحد ، وهو يحمل في يده علمًا صغيراً ليستقبل رئيس الوزراء بالحلف الذي كانت ترددده مصر كلها :

– بحبا سعد

ولم يعرف سعد زغلول أبداً . هل لقن الملك ولده هذا الدور . . أم لا

ولكن سعداً تأثر بما رأى . . وبما سمع .

وكتب كلارك كار إلى لندن يصف تأثير هذا الموقف . .

قال :

«أثرت هذه الحادثة الصغيرة – بعنف – في رئيس الوزراء . وذهب إلى مدى بعيد في إزالة آثار الشك التي لاتزال راسبة في عقله تجاه مليكه .

وي يكن أن يقال في نفس الوقت أن هذه الحادثة كانت علامه على اختفاء الملك من ميدان التدخل النشط في الشؤون العامة » . .

• • •

حرص الملك خلال الشهور الأولى من حكم وزارة سعد على عدم تعريض نفسه للأى انتقاد يرجع إلى اختلاف آرائه عن آراء رئيس وزرائه حتى إنه أقنع سعد زغلول في مناسبة افتتاح أول برلمان مصرى بأن يقرأ خطاب العرش . . وأصبح ذلك من التقاليد الدستورية ف مصر أن يقرأ رئيس الوزراء خطاب العرش نيابة عن الملك . . ف حين أنه في إنجلترا يقرأ الملك نفسه هذا الخطاب .

وكما يقابل الملك فربط نفسه بزغلول باشا حتى لايسقط تماماً خارج المسار السياسي . وظللت

العلاقة بين الملك وزغلول مرضية في جملها ..

الملك يتحدث بامتنان ظاهر عن الولاء والصراحة التي يعامله بها رئيس وزرائه .  
ولم يظهر سعد زغلول من جانبه أية علامة على استيائه الجدي .. ولكن - كما يقول  
المندوب السامي في تقاريره - يطلق النكات على الملك .. ولكن تلميحاته تتسم دأماً بالود .

\* \* \*

قال عباس محمود العقاد في كتابه سعد زغلول :

« جاء وقت كان سعد يعتقد فيه أنه كسب المودة من قلب فؤاد وأزال ما بنفسه من الموجدة  
عليه . في الأسابيع القليلة بعد قيامه في الوزارة . »

وكان سعد يقترب بالجلسات الطوال التي يقضيها في الحديث معه بقصر عابدين ، أخرج  
الساعة مرة وهو عائد من هناك فقال :

- لقد طال الحديث خمسين دقيقة .

وكان الملك فؤاد يتزل من قصر القبة خصيصاً إلى قصر عابدين لثلا يجشم سعداً مشقة  
الصعود بقدميه حيث لا مصعد هناك وأمر الملك بإنشاء مصعد في القصر لتخفيض هذه المشقة  
عليه .

ثم عاد سعد بعد تلك الأيام يقول :

- لقد طواني الرجل وإنه لقدير » .

لكن هذه العلاقة لم تدم ..

\* \* \*

شاع أن الملك فؤاد أمر بوقف التشريفات في العيد بعد حادث الاعتداء على سعد إذا  
عاش ، وأمر بإجرائها حسب المعتاد إذا مات .

تمسك سعد زغلول بأن الملك يملك ولا يحكم .. وأصر على أن تكون له كل  
الصلاحيات . وحاول الملك أن يقاوم ففشل .

ودخل الصراع بين الرجلين مرحلة مكشوفة .. وظهر على السطح .. واستقال سعد ولكن  
الجماهير المادررة في ميدان عابدين قالت وسعد مجتمع بالملك :

- سعد أو الثورة .

ويخضع الملك في انتظار الفرصة الملائمة وجاءت الفرصة على مرحلتين :  
الأولى : بفشل المفاوضات بين سعد والإنجليز للوصول إلى الحلاء أو معاهدة تنظيم

العلاقات بين البلدين .

الثانية : اغتيال السردار السير لى ستالك والإذار البريطاني واستقالة سعد . . وبدأ الملك يحاول جمع كل السلطات في يديه . . ويفكر في الوسيلة التي يهدم بها سعد زغلول . . إلى الأبد . .

ووْجَدَ الْمَلِكُ فِي الْمَارِيشَالِ الْلَّورِدِ الْلَّنْبِيِّ خَيْرَ حَلِيفًا



## كرومر . . واسمها زبور ا

بعد عام واحد من الاحتلال مصر . . اختارت بريطانيا . . اللورد كرومر ليكون قنصلا عاماً ومعتمدا لها في مصر . . ويق في هذا المنصب ٢٤ عاما متصلة . .  
ولم تستطع بريطانيا أن تعين كرومر سفيرا في القاهرة لأن مصر كانت ولاية عثمانية يحكمها خديجو يختاره الخليفة التركي . . وكان مقر السفير البريطاني - بطبيعة الحال - هناك . . في تركيا .

وكان اللورد كرومر يحكم مصر مؤيدا بجيشه الاحتلال .  
وخلال ٢٤ عاما - من ١٨٨٣ حتى عام ١٩٠٧ - كان كرومر يفرض رأيه على خديجو مصر . . ورئيس الوزراء . . والوزراء . .

وابتكر - كرومر - أسلوبا فريدا في الإدارة والحكم الذي لل(nr)يين عرف باسم «السياسة الكرومورية» .

وتلخص هذه السياسة في أن تسيطر بريطانيا على مصر عن طريق وزراء مصريين . . وعلى الوزير المصري أن يستقبل إذا رفض ، أو لم ينفذ سياسة كرومر . .

ويتعاون اللورد بمجموعة قليلة من المسؤولين البريطانيين في المناصب الرئيسية المساعدة في الوزارات والمصالح الحكومية المصرية .

وكان اللورد يجتمع كل صباح بهؤلاء المستشارين البريطانيين ليقرر الاعتمادات المطلوبة لكل وزارة .

.. وأهم مسؤول بريطاني في ذلك الوقت هو المستشار المالى الذى كان يحضر كل اجتماعات مجلس الوزراء المصرى ويقدم تقريرا عن الاجتماع ، وما دار فيه من مناقشات ، إلى كروم .  
ولم تكن لبريطانيا سياسة محددة في مصر .

أعلنت الحكومة البريطانية خلال الربع قرن الأول من الاحتلال ١٢٠ وعدا بالجلاء ..  
ولكن هذه الوعود لم تتحقق .. وبنى الجيش البريطانى يساند الفنصل العام وسياسته ..  
« الكرومرية » .

وكان معروفاً في مصر كلها أن اللورد صاحب القرار الأول والأخير ..  
ويكفى أن عربة اللورد يتقدمها اثنان من المصريين الحفاة في أيديهم قطع فناش يضاء  
يلوحان بها للناس قائلين :

اللورد .. اللورد

فيبتعد الناس والعربات عن موكب حاكم مصر .. البريطاني ١  
وكانت الصحف الفرنسية الصادرة في مصر تحتوى بالامتيازات وتتقد اللورد فتطلق عليه  
« كروم التوحش » .. وهي الكلمات التي كان يرددها المصريون .. سراً ١

\* \* \*

وبعد اغتيال السردار السيرلى ستالك استقال سعد ، وتولى أحمد زبور باشا الحكم أخذت  
بريطانيا تفك مرة أخرى ، في إعادة الكرومرية .. بلا كروم .. أى تحكم مصر مرة أخرى  
بواسطة المستشارين البريطانيين في كل وزارة .. ويكون الرأى النهائي في كل الأمور للمارشال  
اللورد الذي المعتمد السامي البريطاني في مصر .

ولكن مصر أصبحت عام ١٩٢٥ - دولة مستقلة .. لها ملك ودستور وبرلمان .. فأخذت  
بريطانيا تفك في وسيلة للتفريق بين الاستقلال و « الكرومرية » .. إذ كيف يمكن الوزير  
المصرى مسئولا أمام البرلمان .. وفي نفس الوقت ينفذ قرارات المندوب السامي البريطاني  
والمستشار البريطاني .

ويعقد مجلس الوزراء - في لندن - عدة اجتماعات لمناقشة هذه المشكلة .  
ويتقدم الوزراء البريطانيون ، ولجنة الدفاع الإمبراطوري التي تضم رؤساء أركان حرب  
القوات البريطانية باقتراحات في هذا الشأن ، لم تعرفها مصر أبدا .. ولكنها تبين ما الذى كان

يراد بعصر في تلك الأيام .

إن الحكومة البريطانية في أواخر عام ١٩٢٤ وأوائل عام ١٩٢٥ كانت منقسمة على نفسها أزاء مصر.

بعض الوزراء الإنجليز يطالبون بضم مصر نهائياً إلى بريطانيا لتصبح إحدى مستعمرات التاج البريطاني .

وبعض الوزراء يريدون إلغاء الدستور والعودة إلى « الكرومورية » .

والبعض الآخر يريدون الإبقاء على الدستور وتطبيق « الكرومورية » أيضاً .

أما قادة القوات فيهم أن يبقى جيش الاحتلال لأهمية مصر في طريق المواصلات إلى الهند . . وباق المستعمرات .

\* \* \*

تقول وزارة الخارجية البريطانية في مذكرة لها . . سرية طبعاً

« إن الكرومورية لا تنسجم مع التمثيل النيابي - أى البريطان - ولا بد من

تعاون المصريين . . وكروم نفسه في أواخر أيامه عدل عن « الكرومورية » . .

ولا يمكن أن تصبح « الكرومورية » عملية في مصر إلا إذا أصبح الدستور

مجرد كلمات وحروف ميتة » .

يرد ونستون تشرشل -- وزير المالية في ذلك الحين -- بمذكرة أخرى يوم ٣٠ ديسمبر عام ١٩٢٤ وآراء تشرشل تبين كيف يفكر الاحتلال . . وكيف يتذكر الصيغة التي تحقق أهدافه . . وتبررها .

قال تشرشل :

ـ « مرکزنا في مصر يستند على خيال تدعمه القوة .

ـ حكمنا أربعين سنة بنظرية أن مصر « ولاية تابعة للإمبراطورية التركية خاضعة

ـ لاحتلال عسكري بريطاني » .

ـ لماذا لا تختبر صيغة في المستقبل تقول :

ـ مصر دولة مستقلة تصرف في كل أمور السياسة الخارجية والداخلية وفقاً

ـ لشوربة بريطانيا .

ـ إن الكرومورية حتمية .

والارتباك المؤسف الذى ترددت فيه مصر خلال السنوات الماضية يرجع إلى إدراك المصريين أن بريطانيا العظمى لم تعد تمتلك إرادة دوّيبة .  
ويكفى أن نسرد مواقف الضعف والتردد التي اتسمت بها سياستنا في مصر منذ الحرب العظمى والحرب الأولى .. أعلنا الحماية على البلاد ، وحصلنا على موافقة حلفائنا ، بما في ذلك الولايات المتحدة . ولم يكدر مداد قلم الرئيس ويلسون يجف حتى ألغينا حياستنا ووعدنا بإقامة مملكة مصرية مستقلة .  
ونصبينا قواد على العرش ضد إرادة الشعب وتعهدنا بحماية انتاج لا بالنسبة لقُواد بل لولده أيضا .

ولم نكدر نقدم هذا التعهد الجاد حتى ألغينا قواد سلالته الملكية وتركاه تحت رحمة حكومة قومية مستقلة مصرية . تركنا الملك الذى نصبه ليواجه العواقب بسياسة مضادة للسياسة الأولى .  
وسعينا إلى طمأنته بأن جعلناه ملكا .

وعندما تأكدت هذه الألعوبة التى صنعتها بأيدينا ورفعناها فوق ففة هشة .  
بدأ يتلفت حوله ساعيا لإيجاد أصدقاء وسط القوى المعادية للتفوز البريطاني .  
وعندما رأينا أنه يتخد هذه الاحتياطات المنطقية أدلينا بتعليقات حول النفاق  
الشرق .. و « التعلق بالملكائد » . والنفاق هو الملاذ الوحيد للضعف عندما لا يتقدم القوى لأداء واجبه .

وهكذا فقدنا الملك وشجعنا كل عنصر معاد وتغريبى في البلاد .  
إن معاملتنا لزغلول دليل نموذجي على ذلك .  
فاليوم نتفى زغلول في مالطة ونجعل منه شهيدا ، بينما نعرف بعدلة قضية استقلال مصر .

وبعد ذلك نسمح له بالعودة كبطل قومى . ويدخل الإسكندرية والقاهرة  
دخول الظافرين . ونفيه مرة أخرى إلى سيسيل . ثم نعيده إلى جبل طارق .  
ونسمح له بأن يقصد متاجع المياه العذبة في أوروبا ليعود في النهاية إلى مصر .  
ويدخل للمرة الثانية دخولا ظافرا أكثر دويا !  
إن زغلول هو عدونا اللدود . ومعاملتنا له كان لها دور في تثبيت هذه  
الصورة . إننا بارسالنا إيهاب إلى المنفى مرتين جعلنا منه شهيدا . وبإعادتنا له مرتين

جعلنا منه فاتحاً.

وفي النهاية ، فلنا بتسليم الحكومة إلى زغلول الفاتح في ظل إدارة ترك كل مشكلة ملحة بين بريطانيا ومصر دون تسوية . وبعد ذلك حاولنا التفاوض حول معاهدة معه لصلحتنا على أساس انكار صريح لقضيته .

إن العمل القوى المعتدل والناجح الذي تم منذ اختيار سيرلى ستاك أتاح لنا مرة أخرى فرصة جديدة ، وعلينا الآن أن نخزن أمرنا فيما ت يريد أن تفعله ثم تنفذ هدفنا بلا تردد لمدة أربع أو خمس سنوات لاصلاح وتعويض كوارث الماضي وأخطائه .

إن لدينا مجالاً محدوداً جداً للاختيار . إننا لا نستطيع ترك مصر . ولا يمكن أن نسمح لأى دولة أوربية أخرى بأن تضع أقدامها هناك ولا نستطيع الجلوس على ضفاف قناة السويس وندع مصر تغرق في الفوضى .

إن علينا أن نحكم مصر ، وأن نحكمها جيداً . فالمالية والبوليس والجيش والسكك الحديدية والرى والتعليم والصحة العامة . كل فرع من هذه الخدمات ، يجب أن يعود ليصبح مرة أخرى مفخرة لبريطانيا العظمى . وعلينا أن يجعل المصريين يشعرون بأن هذا هو ما نعترم فعله وليس هناك شيء يحول بيننا وبين تصميمنا .

وعلينا أن نستخدم المصريين عندما تصبح نوايانا معروفة . ويمكن أن نعاملهم بكل أشكال الاحترام الرسمي ، ويمكن أن نحتفظ بأنفسنا بعيداً عن الأضواء قدر ما نستطيع . ولكن – إذا كان علينا أن نتعجب – لا يجب أن يكون لدى أي شخص في وادي النيل أدنى شك في الحقيقة التالية :

«إراده من هي القانون في جميع أنحاء البلاد؟»

لا فائدة من محاولة أن نحكم بلدنا بطريقة ناقصة .

لقد أبعدنا حكومة زغلول الوطنية . وأجبينا الملك على إقامة حكومة تذعن لرغباتنا . ولا نستطيع قبول أو تشجيع خروج الموظفين البريطانيين . ولا نستطيع أن ننظر بعين الرضا إلى تفكك جميع أشكال الحياة الإدارية وهي الظاهرة التي تجتاح على وجه السرعة الأرض التي أنقلناها من البربرية وقنا بمحابيتها من الغزو . لماذا تحسنت الأمور بصورة ملحوظة في الأسابيع الأخيرة؟

لم تحدث إراقة للدماء .

ولم تطلق رصاصة واحدة ولم تعلن حالة طوارئ حتى الآن .  
وطالما أنت لا نصف ولا تردد . فإن فرص النهاية السعيدة هي فرص طيبة .  
إني مقتنع أن علينا أن تكون مصممين ومثابرين ونسير في المواجه واحد بدون تغيير  
ل فترة محددة من السنين لنعيد مصر إلى طريق التقدم والطمانينة » .

\* \* \*

ويعارض أوستين تشمبرلين وزير الخارجية رأى تشرشل فيتقدم بمذكرة أخرى إلى مجلس  
الوزراء يوم ٩ يناير ١٩٢٥ .

تقول المذكورة :

« بدأ المصريون أنفسهم يدركون أن سياسة زغلو ضارة بالصالح المصرية  
وبالصالح البريطانية على السواء .

وعلينا أن ننظر إلى الحاضر والمستقبل ، ونقطة البداية عند مستر تشرشل هي  
افتراض أننا حددنا في وزارة الخارجية البريطانية اختيارين : إما خصم مصر  
أو الجلاء عنها .

وهذا سوء فهم .

ليس في وزارة الخارجية من يفكر في الجلاء .  
المسألة المطروحة بالفعل هي : أن ما يسمى - بالکرومیري - هي السياسة  
المكنة بين الحلول التي يمكن أن تفك فيها .

ويؤيد وزير المالية بقوة وجسارة هذه السياسة .

إنه يقول : « علينا أن نبلغ مصر بأنها دولة مستقلة تتصرف في جميع أمور  
السياسة الخارجية والداخلية وفقاً لمشورة بريطانيا » .

ويقول : « علينا أن نمارس سيطرة كاملة على الجهاز الإداري كله في مصر  
في نفس الوقت الذي نلتزم ونخترم جميع أشكال ونظم الدولة المصرية  
القومية » .

ويقول : « إن المالية والبولييس والجيش والسكك الحديدية والري والتعلم  
والصحة العامة يجب أن تعود لتصبح مرة أخرى مفخرة لبريطانيا العظمى » .

إنها كرومية مفرطة ومتغلى فيها إلى حد أعتقد أن لورد كرومك كان ينكرها حتى في أوج سلطته ..  
ولكن ، قبل أن يغادر لورد كروم مصر .. كانت « الكرومية » في حالة انهيار.

وكان اللورد كروم أول من يعترف بالحقيقة .  
وقد غادر مصر وهو يعلم أن مرحلة قد انتهت وأن مرحلة جديدة على وشك أن تبدأ .

إن التعاون المصري مسألة جوهرية والتنازل أصبح ثمن هذا التعاون .  
لقد سمحنا للمصريين - بعد الحرب - بوضع دستورهم . وعلينا أن نحسب حساباً ليس فقط مجلس الوزراء أو مجلس الشيوخ . وإنما لبرلمان منتخب بواسطة الشعب .. أيضاً .

وقبل أن نتمكن من العودة إلى « الكرومية » يجب علينا أن نلغى الدستور ونحل البرلمان ..

وعندما تكون مستعدين لأن نفعل ذلك . وعندما يكون الرأي العام مستعداً لتأييدهنا ، فإن القضية ستكون ما إذا كان التظاهر بالاحتفاظ بصورة زائفة للاستقلال أمراً يستحق العناء المبذول في سبيله .. أو ما إذا كان الوقت قد حان لعملية ضم جديدة ..

سياسي هي تجنب الضم . وعدم القيام بحكم مصر . وإنما ترك المصريين ليحكموها في نفس الوقت الذي تؤمن فيه قوة كافية لحمايةصالح التي تضطلع بمحابيتها .

إن سياستنا في مصر هي أن الدفاع عن مصالحتنا وتحمل تبعية التراماتنا يتطلبان الحد الأدنى من التعاون من جانب المصريين .. وعندما يتحقق المصريون من أنهم عاجزون عن منع مجاحتنا فإننا نستطيع أن نتوقع التعاون الجاهز الذي يتبناه الوزير ..

من وجهة النظر هذه وبهذا المدف فقط جاء الاقتراح بإعادة النظر في وضع جيشنا جيش الاحتلال . وإني أتذكر من واقع مناقشات اشتربت فيها ، كنت أشك كثيراً جداً في إمكانية سحب القوات من القاهرة . ولكنني أعتقد أنه

سيكون أمراً طيباً لو تابعت لجنة الدفاع الإمبراطورية التحقيق .  
وكل ما أرغبه في تأكيده أن العودة إلى « الكروميرية » غير ممكنة في ظل  
الدستور .

إن إلغاء الدستور يعتبر عملية ثورية وهائلة لاختلف في شيء عن عملية  
الضم .

ومهمتنا في هذه المرحلة إيجاد أسلوب للمحافظة على حقوقنا والاضطلاع  
بالتزاماتنا وهذه المهمة لا تستلزم ثورة ولا تستلزم الضم .

ومن هذه المذكرة يتضح أن وزارة الخارجية لا تزيد إلغاء الدستور والبرلان وإنما سبب هذا  
كله ولكن تظل السلطة للمندوب السامي ١١١

\* \* \*

وتحتاج لجنة الدفاع الإمبراطورية التي تضم رؤساء أركان حرب القوات البرية والبحرية  
والجوية البريطانية يوم ٢٧ يناير ١٩٢٥ لبحث موقف القوات البريطانية في مصر وهل تتسحب  
من القاهرة وتترك في الإسكندرية ومنطقة القناة .

وتتخذ اللجنة توصيات هامة تقدمها مجلس الوزراء . قالت اللجنة :

١ - في أي اتفاق مع الحكومة المصرية ، يتعين التوصل لترتيبات تمنع حكومة صاحب  
الجلالة ملك بريطانيا بمقتضاهما بما يلى :

(أ) سلطة وضع دوريات عسكرية على ضفاف القناة ووضع القوات البحرية والجوية في  
دوريات بالقناة وفي حراسة مداخل القناة عندما وحيث ترى ضرورة لذلك .

(ب) وجود قوات كافية بمصر لتوفير الحماية للقوات المذكورة .

٢ - إن القوات العسكرية والجوية المطلوبة يجب أن تكون متساوية - بصورة أساسية -  
للقوات الموجودة حالياً في مصر . باستثناء التعزيز المؤقت بفوج من سلاح الفرسان وكتيبة  
مشاة .

ويتعين أن ترابط في القاهرة والمناطق المحيطة بها مباشرة كما هو الأمر حالياً .

٣ - إذا رأى ضروريًا - لأسباب سياسية - التخلص من الاحتلال العسكري للقاهرة  
والمدن المجاورة لها مباشرة ، فلا بد من ضمان سلامتها القناة .

وستكون عملية صعبة ومكلفة تتضمن - على الأرجح - إرسال قوة طوارئ ، مع المخاطرة

بمحدث عمليات تخريب في القناة في الفترة التي يتم فيها إعداد الحياة العسكرية اللازمة .

وتقول اللجنة :

« لو سحبنا قواتنا من القاهرة ، فإننا نعتقد أن هذا الفعل سينظر إليه على أنه ضعف في القوة البريطانية وتزداد . أعراض عدم الاستقرار بوجه عام وسيكون هناك احتمال لأن تسعى قوى أخرى - بدرجات مختلفة - لاغتصاب مكاننا في البلاد .

ومن المستحيل أن نؤمن القناة ضد ما يمكن أن نسميه « فعل تخريبي مفاجئ ومتسلل » ، يعنى أن تُعرق سفينة نفسها ، وقت السلم وسط القناة .

إن المشروعات الدفاعية الحالية ، التي أعدها مختلف القادة في مواقعهم ، وضعت ترتيبات للحيلولة دون أعمال التخريب .

إن الآراء المدرورة لكل الضباط العسكريين الذين تولوا القيادة المصرية ترى أن كل الخطط أو المنظمات التي تستهدف الإطاحة بالصالح البريطاني في مصر ، أو إثارة المتاعب بالنسبة لها ، تنشأ في القاهرة .

وفي القاهرة يسهل تماماً تصنيع القنابل والألغام ونقلها إلى القناة .

إن أول اهتمامات الخطة الدفاعية العسكرية ينحصر في الحصول على معلومات مبكرة عن أية خطط . وبالتالي الحيلولة دون خروج القنابل والألغام وغيرها من المفرقعات من القاهرة ، أكثر مما ينحصر في الحيلولة دون وصول مثل هذه الأشياء إلى القناة .

ومن الواضح أن ترتيبات - من هذا النوع - تتطلب الاحتلال العسكري الفعال للمناطق الحبيطة مباشرة بالقاهرة .

ومراقبة القوات في مواقعها الحالية شيء مناسب تماماً للسماح بالترتيبات الضرورية لکبح أعمال التخريب ، وثبت ذلك الخطة الدفاعية الموجودة حالياً .

ونحن نرى أن المراقبة الفعلية للقوات في القاهرة والمناطق المجاورة لها ، أفضل العوامل الرادعة لإحباط الخطط ضد سلامة القناة وغيرها منصالح البريطانية الأخرى » .

\* \* \*

وأخيراً يتم الاتفاق على سياسة بريطانيا في مصر .

ويحدد السير أوستين تشمبرين هذه السياسة يوم ٤ فبراير ١٩٢٥ ..

قال :

«إن الأزمة في مصر ليست إلا في بدايتها». والإنذار البريطاني الذي جاء عقب مصروف سيرلى ستالك ثم قبوله. والحكومة المصرية الحالية صديقة لبريطانيا العظمى إذا قارناها بالحكومة السابقة. وبالرغم من ذلك فإن هذه الحكومة تتضمن رجالاً كانوا مشاركين في تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢. وسيقاومون بنفس الشدة -- التي كان سيقاوم بها زغلول -- أية محاولة للرجوع عن هذه التسوية.

وتسرى الأمور سيراً طيباً حتى الآن مع رجال الحكومة المصرية الحالي الذين قاموا بحمل البرلمان المصري ويحكمون في الوقت الحاضر بدون برلمان. وهم يأملون الحصول على الأغلبية في الانتخابات القادمة. وإذا خاب أحدهم في ذلك فمن المحتمل أن ينصحوا الملك فؤاد بحمل البرلمان للمرة الثانية، ليكتسبوا وقأاً، لدعم موقفهم في البلاد، والحصول على الأغلبية.. إجراء انتخابات جديدة.

وعلى أية حال فإن عليهم أن يواجهوا - آجلاً أو عاجلاً - إن عليهم العمل، مع برلمان مصرى.

وهذه السياسة التي وصفت بأنها «سياسة الذراع الطويلة» قامت على الاعتقاد بأنه يجب إقناع المصريين عن طريق التجربة، بأنهم عاجزون عن الحكم الذاتي ويمكننا إعلان الحياة عندما تسوء الأمور بصورة كافية.

وأعترف بأن إعلان الحياة قد يفرض على مصر نهاية الأمر. ولكن ذلك ليس المهدى الذى نسعى إليه.

وقد أعلن مستر رامزى ماكدونالد - رئيس الوزراء البريطاني السابق - أنه إذا لم نتوصل إلى اتفاق مع مصر فإن علينا أن نواجه البديل بإعلان الحياة من جديد، وكان هذا صحيحاً.

«فالكروميرية» التي يمكن وصفها بأنها ممارسة السيطرة الكاملة على مصر عن طريق وزراء مصرىين لا تتفق مع اعتماد الوزراء المصريين على برلمان مصرى.

إن سياسة «الكروميرية» استنفدت أغراضها قبل أن يرحل اللورد كرومود

واعرف - اللورد كرومتر نفسه بأن اتباع سياسة جديدة من التنازلات أمر ضروري .

وبهذا ماتت الكرومورية تماماً إلا إذا كنا على استعداد لأن ننافق ، تماماً ، السياسة التي اتبناها في السنوات الأخيرة وأن نلغى الدستور المصري . وسيكون هذا مساوياً لإعلان الحماية أو القسم .

على أن الامتناع بقدر الإمكان عن التدخل في الشؤون الداخلية الخصبة لا يُؤدي بالضرورة إلى الإلحاد والضم .

بل على العكس أعتقد أن هذه فرصتنا الوحيدة لتجنب الضم . وأمل إقناع المصريين العقولين بأننا نرغب - من جانبنا - في احترام بنود تصریح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وإذا احترموا التزاماتهم تجاهنا بدرجة متساوية من الإخلاص فسيمكّنهم الاحتفاظ بحرياتهم وأن يحكموا البلد بأنفسهم .

ومن الممكن إذا أبدينا رغبتنا في الامتناع عن التدخل ، الذي ليست له ضرورة في الشؤون الداخلية ، لمصر فقد يميلون - بصورة متزايدة - لطلب مساعدة بريطانيا . وقد طلبت حكومة زبور تعين رئيس بريطاني لهيئة المحجر الصحي ٤ .

• • •

وهذه المذكورة تحدد مسار كل الأحداث إذا لم تنفع الحكومة في الانتخابات . . . يحمل البلان عقاباً له . .

وهكذا وجدت بريطانيا أنها ليست في حاجة إلى ضم مصر كمستعمرة للناتج البريطاني وليس في حاجة إلى إعادة الكرومورية . . لأن أحمد زبور باشا يحكم مصر على الطريقة البريطانية ١ .

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

## No. 8. ARCHIVES.

EGYPT AND SUDAN.

[February 4, 1926.]

CONFIDENTIAL.

SECTION 1.

117

[CIRCULATED BY DIRECTION OF THE SECRETARY OF STATE FOR FOREIGN AFFAIRS.]

[J 418/82/16]

No. 1.

*Summary of a Confidential Statement made by the Secretary of State for Foreign Affairs on Egyptian Policy on February 4, 1926. [21]*

Mr. CHAMBERLAIN pointed out that the crisis resulting from the murder of Sir Lee Stack had been very sudden, and had occurred before he had been long in office or had had much time to make a close study of British policy in Egypt. Nevertheless he had from the first had in his mind a definite line of policy. It was clear that it was necessary to distinguish between our policy in regard to the Sudan and our policy towards Egypt. Fortunately, his predecessor (Mr. Ramsay MacDonald) had warned Zaghlul Pasha of the probable effects of the agitation in Egypt against the British position in the Sudan, pointing out that if the condominium was upset it would be the British who would remain and the Egyptians who would be expelled. As the result of the murder of Sir Lee Stack, it had already been necessary to remove the Egyptian troops from the Sudan. The Egyptian civilians in the Sudan service would also be eliminated gradually. Hence, although the condominium itself was upheld, and its continuance recognized by the maintenance of the two flags flying side by side on the civilian headquarters of Government, all effective control was now British. For example, the defence force took the path to the High Commissioner, who was of British nationality, appointed by the King of Egypt on the advice of the British Government, and the officers of the defence force held their commissions from the British Governor-General. Thus our policy was being successfully carried out in the Sudan, where all effective authority was now in the hands of British officials under the direction of a Governor-General selected by His Majesty's Government.

In Egypt it would be impossible to apply the same policy as in the Sudan without completely upsetting the decision of 1922 and reversing the policy that had been pursued ever since. In the Sudan the late crisis might be considered at an end. Any further outbreak was becoming less and less probable. In Egypt, however, the crisis was only beginning. The British ultimatum, consequent on the murder of Sir Lee Stack, had been accepted. The present Egyptian Government was friendly to Great Britain by comparison with its predecessor. Nevertheless, this Government included men who had been parties to the settlement of 1922 and who would resist as strongly as Zaghlul any attempt to go back upon that settlement. So far things were going fairly well with the present Egyptian Government. They had dissolved the Egyptian Parliament and were, for the moment, governing without a Parliament. They hoped to obtain a majority at the forthcoming elections. If they failed in this hope, they would probably advise King Fuad to dissolve Parliament for a second time, in the expectation that they might thus gain time to consolidate their position in the country and to obtain a majority by fresh elections. Sooner or later, however, the fact had to be faced that they would have to work with an Egyptian Parliament.

In these circumstances, Mr. Chamberlain had directed his policy towards securing complete and effective control in the Sudan, where our obligations to the people were explicit and direct, but in Egypt he had sought to confine our native interference to the minimum required to secure British interests and to enable us to give that protection to foreigners and foreign interests upon which rested our declaration that we would allow no other country to interfere in Egypt. In other words, his policy was to make our attitude towards Egypt as little onerous and our intervention in its domestic affairs as little evident as possible. That was why he attached so much importance to the right handling of the question of the Sirdarship.

At this point Mr. Chamberlain dealt with the suggestion that this policy, which had been described as the "iron's length policy," was, in fact, based on the belief that the Egyptians must be convinced by experience that they are incapable of self-government, and that we should withdraw ourselves

## PUBLIC RECORD OFFICE

Reference:-

FO 371/10889

X/P C4.1.6

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

2

from any position involving us in responsibility, *in order that we might declare a protectorate when things had gone sufficiently wrong.* The declaration of a protectorate might, he admitted, be eventually forced upon us. But that was not at all the object at which he was aiming. Mr. Ramsay MacDonald himself had said that, if we did not come to terms with the Egyptians, we should have to face the alternative of again declaring a protectorate. That was true. "Cromerism," which might be described as complete control of Egypt exercised through Egyptian Ministers, was not compatible with the dependence of those Egyptian Ministers upon an Egyptian Parliament. His advisers at the Foreign Office included some who had had considerable experience in Egypt itself, and others who had for years closely followed events in Egypt from the office. Every one of them was agreed that the policy of "Cromerism" was exhausted before Lord Cromer had left, and that Lord Cromer himself had recognised that a new policy of concession was essential. Sir Eldon Gorst had succeeded Lord Cromer, and had carried out a policy of concession; but undoubtedly during his term of office our prestige in Egypt had declined. Lord Kitchener, by his personality, had restored our prestige, but he too had been driven to further concessions. Then had followed the period of the war, as the result of which our position had suffered from the depletion of the British personnel in Egypt. Eventually we had reached a point when His Majesty's Government had felt it necessary to confer independence on Egypt, subject to certain definite reservations. Thus Cromerism was completely dead, unless we were prepared to reverse entirely the policy of recent years and to suppress the Egyptian Constitution. That would, in fact, be equivalent to the declaration of a protectorate or annexation.

Mr. Chamberlain said that he recognised that we might be driven to such a step by Egyptian incompetence or ill-will, but he could not agree that a policy of refraining as far as possible from interference with purely internal affairs necessarily led to annexation. On the contrary, he thought, it was our only chance of avoiding annexation. He hoped it might be possible to convince reasonable Egyptians that we on our side desired to respect the terms of our declaration, and that, provided they observed their obligations to us with equal loyalty, they would be able to preserve their liberties and to govern the country themselves. It was possible, indeed, that if we showed our willingness to abstain from unnecessary interference in the internal affairs of Egypt, they might tend more and more to ask for British assistance, as the present Government had already done in the case of appointing a British President of the Quarantine Board.

Hitherto the Sirdar had been Governor-General and Commander-in-Chief in the Sudan as well as Sirdar of the Egyptian army. Mr. Chamberlain did not wish any longer to maintain a connection between the two posts. It was not consistent with the policy of complete effective control of the Sudan by Britain, and in our own interest it was necessary that the Commander of the Sudan Defence Force should be freed from all dependence on the Egyptian Government.

Mr. Chamberlain then addressed himself to the particular problem of the Egyptian Sirdarship, considered as an incident in the general policy towards both Egypt and the Sudan, which he had thus explained.



## هجوم على زعيم

تولى أحمد زبور باشا الوزارة في مصر لأول ، وآخر مرة ، بعد استقالة سعد زغلول في  
أعقاب اغتيال السردار .

كان عمر زبور - حينئذ - ٦٠ عاماً .

ولد بالإسكندرية من أب قوقازى هو زبور بك وتعلم في مدرسة فرنسية بالإسكندرية ثم  
في كلية الجيزيوت بيروت ومنها إلى فرنسا حيث حصل على ليسانس الحقوق .  
اشتغل في سلك النيابة وعمره ٢٣ سنة وتقلب في وظائف النيابة والقضاء ورئاسة المحاكم  
فاختير محامياً عاماً ثم مستشاراً لمحكمة الاستئناف .

وانتقل إلى السلك الإداري فعين محافظاً للإسكندرية .

واختاره حسين رشدي باشا وزير للأوقاف عام ١٧ لمدة ١٥ شهراً .

وبعد قيام ثورة ١٩١٩ عينه محمد سعيد باشا وزيراً للمعارف ١٠ أيام فقط ثم نقل وزيراً  
للمواصلات .

وهنا تبدأ القصة العجيبة في حياة زبور .

استقال محمد سعيد من رئاسة الوزراء فتولاها بدلاً منه يوسف وهبه ثم توفيق نسيم باشا ،  
وبعده عدلي يكن باشا . ومع ذلك فإن أحمد زبور بقى وزيراً للمواصلات من ٢ يوليو عام  
١٩١٩ حتى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٢١ . فـ عهود رؤساء الوزارات الثلاثة .

وفي سنة ٢٣ عين زبور باشا وزيراً مفوضاً لمصر في روما .  
وعندما تولى يحيى إبراهيم رئاسة الوزارة المصرية في ١٥ مارس عام ١٩٢٣ عاد زبور باشا  
للمواصلات مرة أخرى حتى ١٧ يناير ١٩٢٤ .

وعندما تولى سعد زغلول رئاسة الوزراء في أعقاب أول انتخاب جرى في مصر عين زبور  
رئيساً لمجلس الشيوخ . . وعندما عدل سعد زغلول الوزارة في ٢٤ يونيو عين وزيراً بلا وزارة ثم  
أنسنت إليه وزارة الخارجية بالنيابة في أثناء غياب وزيرها في الخارج .  
وبعد استقالة سعد أصبح زبور رئيساً لوزراء مصر .

وزبور يجيد الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والتركية والعربية .  
وهو يؤمن بصداقه بريطانياً ويعرف لها بالجميل .

وتروي الوثائق البريطانية عن زبور حكايات شتى . .  
ففي تقارير اللورد اللبناني التي بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول اللبناني « إن الملك  
فؤاد استشاره قبل تعيين زبور باشا رئيساً للوزراء » .

وقد احتفظ زبور لنفسه - بالإضافة إلى رئاسة الوزراء بوزارتي الداخلية والخارجية  
وضمت الوزارة كلا من أحمد خشبة بك للمعارف وعثمان حرم بك للأشغال العمومية ومحمد  
السيد أبو على باشا للزراعة ومحمد صدقي باشا للأوقاف ويوسف قطاوي باشا للمالية وخلة  
جورجي المطبيعي بك للمواصلات ومحمد صادق يحيى باشا للحربيّة والبحرية وأحمد موسى  
باشا للحقانية - العدل .

قال مصطفى أمين في كتابة « ٢٠٠ فكرة » :  
« لم يكن زبور يرفض للإنجليز طلباً ، ولم يعص للملك فؤاد أمراً ، وكان صريحاً في  
استسلامه . .

سأله الصحفيون يوماً في أمر حيوي . .

- ماذا تنوى الحكومة أن تفعل ؟

قال ببساطة :

- أسلوا الخواجة .

والخواجة كان المندوب السامي البريطاني .

وعندما عهد إليه الملك فؤاد بتأليف الوزارة ، لم يتركه يختار وزراءه بل كلف وكيل الديوان  
حسن نشأت باشا باختيار الوزراء ودعاهم إلى مكتبه بقصر عابدين ليقابلوا رئيس الوزراء .

وجلس زبور في مكتب نشأت باشا ورأى رجلا يدخل من الباب فناده وقال له :  
ـ هات فنجان قهوة سكر زيادة .

تسمر الرجل في موقفه . ولم يتحرك . صاح فيه رئيس الوزراء :  
ـ ألا تعرف اللغة العربية ؟ قلت لك هات فنجان قهوة سكر زيادة .  
قال الرجل :

ـ أنا لست فرasha في القصر الملكي ! أنا السيد باشا على وزير الزراعة الجديد !  
قام زبور باشا من مقعده متذرعاً بضعف نظره . ولم يكن ضعيف النظر ، بل كان يبدى  
رأيه وهو أن جميع الوزراء الجدد هم « فراشون » في القصر الملكي .

\* \* \*

قبل زبور كل شروط اللبناني التي تضمنها الإنذار فاستقال بعد أسبوع واحد الوزيران  
الوفديان أحمد خشبة وعثمان حرم . وتولى محمود صدق بك وزارة الأشغال ومحمد توفيق  
رفعت بك وزارة المعارف العمومية .

ولم يكن زبور وفدياً فإنه لم يكن يتتمى إلى أي حزب وبتوليه الوزارة أصبح عدواً للوقد  
ولذلك بحث عن التأييد لدى المندوب السامي

\* \* \*

روى اللورد اللبناني قصة وزارة زبور باشا في تقرير شامل بعث به إلى لندن قال يوم  
٢٤ نوفمبر في البرقية رقم ٤١١ .

« زارف زبور باشا هذا المساء ليبلغني بأنه قبل رئاسة الوزارة ، ولعرض على قائمة  
الوزراء .

وكان يتمتع بروح معنوية عالية . وكان مفرطاً في الود ، وأكمل اعتماده  
التعاون معنا واعتزامه ، بالنسبة للأمور الداخلية ، أن يمسك بشدة الأمن العام  
والطلبة . وقد هنأته على شجاعته ووطنيته » .

وقال اللبناني :

« أكد لي زبور باشا أن واجبه الأول يتمثل في إعادة العلاقات الطيبة مع  
الحكومة البريطانية وأن يسوى بأسرع ما يمكن البنود الباقية في إنذاري ، مؤكداً  
 بذلك التفاهم الذي توصلت إليه بالفعل مع الملك فؤاد .

وكان أول تصريح على له يفيد بأنه أصبح رئيساً للوزراء ليتقدّم مصر ماتبقى  
ما يمكن إنقاذه ولكن يخدم مليكه وبلاه ساعة الحاجة».

ويرغم هذا كله أعلم زبور، وهو رجل معروف عنه حب الفكاهة وإتقانه للدعاية، «إن  
أول ما عنيت به أن استوثن من أن الحكومة البريطانية لم ترم بعملها إلى هدم استقلال البلاد.  
ولا أطمأنّت من هذه الجهة شرعت والثقة تحذو في القيام بعهدها صعبه هي إعادة صفو  
العلاقات مع تلك الحكومة».

ولم ير الكاتب إبراهيم عبد القادر المازني في هذا الحديث إلا أنه نكتة فرد عليه ساخرًا:  
إن معنى تصريح رئيس الوزراء أن دولته بعد أن تقلد الوزارة ذهب إلى دار المندوب  
السامي وقال.

- هل قصدت الحكومة البريطانية بما اتخذت من الإجراءات أن تهدى استقلال مصر؟

فقالت دار المندوب السامي:

- كلام.

فأراد دولته أن يتحقق فعاد يسأل:

- ألم تحقق أنها لم تقصد ذلك؟

فقالت الدار:

- ذلك محق

فنهض دولته وهو يقول

- الحمد لله!

\* \* \*

قال اللورد النبي في تقريره السري:

«كان زبور يعرب لي سراً عن دهشته في أننا لم ننجز الفرصة لضم مصر وإيهام  
المسألة».

وعندما كانت أعباء المنصب تتقدّم على كتفيه، كان يجادل والدمع في  
عينيه بأنه لعدم فعلنا ذلك اضطررت تقديم تضحيّة هائلة وأنه يخاطر مخاطرة  
شخصية عظيمة.

ولكنه أكد أنه لم استعدّده لأن ينهض بالمسؤولية طالما كان ذلك ضروريًا  
اقتتاً منه بأنه عندما يحين الوقت - إذا نجا ب حياته - فقد بمحصل على المكافأة

التي يستحقها . وأن يسمح له بالتقاعد إلى الحياة غير الرسمية الراودعة وفي مناصب المديرين الوفيرة بمال التي قد تغوص - بصورة مناسبة - رجالاً لم يستخدم مطلقاً منصبه العام للحصول على المغانم الخاصة . وبعد سعيه وحصوله على وعد بتأييده إذا قبل - دون تأخير - البنود الباقية في إنذاري شرع زبور باشا في عمله بشجاعة - كانت في تلك الظروف - تبعث على الإعجاب بقدر ما كانت ضرورية .

ولكنني أشك فيما إذا كان يتمتع ، بأى فهم لحكمة شجاعته ، التي نشأت ، في اعتقادى ، عن التزعة اللامالية التي تميزه أكثر من كونها ناشئة عن أى إدراك حقيق لخطورة الموقف .

ومع ذلك كان الفضل الرئيسي في التسوية السريعة والمرضية يرجع إلى زبور باشا .

وقد تولى زبور باشا بنفسه عبء كل شيء ، بحيث لم يكن يتلتفت لنصيحة مستشاره القانوني الإيطالي إلا بين الحين والآخر .

ومن ناحية زملائه في الوزارة ، لم يكن يتوقع - ولم يحصل على - تأييد أو نصح . فهم مجموعة من الجناء والأشخاص العاديين عديمي الفاعلية - باستثناء واحد أو اثنين - الذين جمعهم الملك ، ونشأت باشا ، من هنا وهناك ، على وجه السرعة بين أولئك الذين يمكن الوثوق بأنهم يخسرون الملك أكثر من خشيتهم لزغول باشا .

وتضع وزارة الخارجية البريطانية تقليماً للقوى السياسية في مصر . . بالإضافة إلى الملك .  
قال التقرير :

«تطور «الوفد» الأصل ليصبح الجهاز التنفيذي للحزب الزغولي ، بل إنه أصبح نوعاً من «العصبية» .

والولد يتصرف في مبالغ طائلة ، ويتمتع بتأييد الطلاب والحركة النسائية . وهو التنظيم السياسي الوحيد المتتطور جداً في مصر ، وكان بمقدوره أن يسيطر على الانتخابات التي أجريت منذ عام . وهو يسيطر على أغلبية الصحافة الوطنية وعلى بعض الصحف الناطقة بالفرنسية .

**الأحرار الدستوريون** : وهو ما يسمى بالحزب المعتدل ، الذي كان من الطبيعي أن يتميّز إليه كبار ملاك الأرض وكبار السياسيين المصريين ، لولا خشيتهم من أن يهاجمهم الوفد كخونة . وجهاز الحزب مازال جيناً ، برغم أن أعضاءه أثرياء ومؤثرين إلا أنه - كحزب - سيُ التنظيم وبعيد عن الناخبين . وهو يسيطر على صحيفتين واحديتين جيدة التحرير ، ولكنها ليست واسعة الانتشار تماماً .

**الوطنيون (الحزب الوطني)** : وهو أخلص أتباع الزعيم الوطني المصري مصطفى كامل الذي سبب الكثير من المتاعب في نهاية فترة اللورد كرومر وفي عهد السير دون جورست في مصر .  
وشعار الحزب الوطني هو « لا مقاومة مع بريطانيا إلا بعد الجلاء عن مصر والسودان وتعاطفهم إسلامية مع ميل للخديو السابق .  
ولهذا السبب ، ليسوا على وفاق مع الملك فؤاد .  
 وأنشط أعضائهم هو الشيخ عبد العزيز جاويش الدائم الصيت ، ومعقلهم في الإسكندرية وهم يسيطرون على اثنتين أو ثلاثة من الصحف المؤثرة تماماً .

#### الطلاب :

وهم نوعان :

ناتج المدارس الأولية والثانوية الحكومية والخاصة ، والكلليات العليا والطلاب الدينيون في الأزهر والمؤسسات المماثلة .

وهم جميعاً سياسيون يتصنفون بالعنف ، وربما ٨٠٪ منهم تسيطر عليهم نزعة وفدية زغلولية والباقيون من الحزب الوطني .  
وهم يشكلون وسطاً مثالياً لانتشار الدعاية .

ولم يتجاوز زغلوں الحق عندما قال إنهم « جنوده » فعصبيات الطلاب على الدرجات البخارية ، يمكن إرسالها فوراً لمحاصرة الناخبين المعارضين أو لتفريق اجتماعات المعارضة .

**سيدات الحريم** : وقد أصبحن سياسيات متخصصات .

ويعظم الشابات منهن ينتهي لمنظومات سياسية ذات طابع متطرف مثل رابطة  
أمهات المستقبل .

ولمن تأثير ضخم وسط الطبقات العليا والمتوسطة ، ولا يقتدون التأثير  
وسط صغار الطلاب ) .

ويقول التقرير بعد استعراض هذه القوى :  
« إن أحمد زبور يستطيع الاعتماد على تأييد الملك ، ولكن ذلك سيكون  
قليل القائدة ما لم يلق الملك بشمله حقاً في الصراع .  
يجب أن يدرك الملك أن عرشه معرض للخطر . ويجب أن يطرح الملك جانباً  
كل الأفكار حول تعزيز شعبيته . ويجب أن يستخدم كل التأثير الذي يتمتع به في  
الأزهر لصالح زبور .

الأحرار الدستوريون : وهملاء يجب تحريكهم بشدة ، كما يجب إقناع كبار  
ملوك الأرض بالقيام بجهود انتخابية بين مستأجريهم . وقبل كل شيء أن  
يعرروا عن تأييدهم الشفهي للحكومة عندما تفرض النظام في المدارس .  
ويجب على زبور نفسه أن يستخدم كل مسئول إداري مكتاته لتدعم  
الحكومة .

ولابد من استئصال شأفة الزغلوليين أو جعلهم بلا ضرار .  
ويجب إقناع المسؤولين بأن الحكومة يجب أن تكسب ، وأنها عندما  
تكسب ، فالويل لأعدائها .

ويشكل أو باخر ، فلابد من جعل عدد من الصحف الوطنية تؤيد سياسة  
الحكومة في التعاون مع بريطانيا العظمى ، والتخل عن محاولات توجيه السباب  
لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .. لزيادة التوزيع  
وأخيراً : فلابد من محاصرة الأعضاء المؤثرين في عصابات الجريمة -  
يقصدون عصابات الاغتيال التي قتلت السردار والضباط والجنود البريطانيين  
ويجب وضع هذه العصابات تحت القفل والمفتاح .  
وإذا كان ذلك مستحيلاً في ظل الدستور ، فلابد على الملك فواد عندئذ أن

يعلن حالة الطوارئ».

وتتساءل وزارة الخارجية البريطانية :

«كيف يمكن إيقاع حكومة مصرية بالتصدي لمهمة مثل هذه؟ إذا أمكن إبلاغ الحكومة بأن الفشل في التصدي للوفد وسحقه لا يعني أننا سنقوم بالمهمة بدلاً منهم. بل، إننا ستحتفظ بأنفسنا بعيدين تماماً – ونسحب جيشنا ورعايانا من داخل البلاد عند الضرورة – وعندئذ ستكون هناك فرصة لأن تجتمع الطبقة الحاكمة القديمة ، وتقوم بمجهد ناجح آخر لحكم البلاد . ومن الناحية الأخرى لا بد أن يدرك الملك أن هذه فرصته الأخيرة ، وإذا

فشل زبور ، فلن يكون هناك متسع لملك في مصر.

وإذا توفرت للمندوب السامي خصال رجل الدولة ، فلن الممكن أن يحشد العناصر الصلبة في مصر ، وأن يجعلها تقاتل من أجل امتيازاتها».

وهذا التقرير يحدد خطوط السياسة البريطانية في مصر : إنه يعني أن على الملك والأحزاب الأخرى أن تدافع عن امتيازاتها .. وأن تحارب زغلول والوفد .. لأن بريطانيا تحارب دفاعاً عن مصالحها وحدها ولا تحارب دفاعاً عن أحد ! وتترك بريطانيا للملك وزبور وصدق وكل الزعماء – عدا سعد – حرية الاختيار !

• • •

ويكتب المارشال اللنبي إلى لندن وصفاً لتحركات الملك .. والزعماء .

قال اللنبي :

«أشار البعض على الملك أن الوقت حان لتحقيق تقارب مع حزب الأحرار الدستوريين».

ولم يُرِّ الملك – الذي كان ييدو في هذه اللحظة أنه وعي الدرس وأنه فرع حقاً من زغلول باشا – أية صعاب في هذا الشأن .

ففي ساعة الخطر الحدق ، تكون تصرفات جلالته حكيمة إلى حد ما . ولكن يمكن الخطر في أن ذاكرته ضعيفة ويترك نفسه فريسة للحاجة بمجرد زوال الخطر الملح .

ولكن ظل الملك مدركاً بصورة حادة للمخاطر التي وضعه فيها صراعه مع

سعد زغلول . وكان مصطفى على شن حرب على رئيس وزرائه السابق بكافة الوسائل المتاحة إليه .

وفي مثل هذه الحرب ، كان بحاجة للفداء ، ولم يكن يعبأ أين يجدهم وهكذا طرح جلالته ، جانبا ، كراهيته لحزب الأحرار الدستوريين . ورأى من واجبه التوصل إلى مصالحة معهم ، متناسياً الضرر الذي يعتقد أنهم أنزلوه به ، ومعتمداً على تناسيهم للطريقة التي تجاهلهم وأساء إليهم واضطهدتهم - بها - في بعض الأحيان .

ولقيت هذه الدعوة للوحدة ضد الزغلولية ، استجابة فورية من حزب الأحرار الدستوريين الذي جرى استقبال زعمائه في سرائى عابدين للمرة الأولى خلال عامين .

بعد حسين رشدى باشا وعلى يكن باشا ، استقبل الملك عبد الخالق ثروت باشا وإسماعيل صدق باشا ومحمد محمود باشا .

كما استقبل حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى ، بعد أن أعلن أنه وأنصاره مستعدون للدخول التحالف ضد الوفد .

ولم تمر هذه اللقطة الصارخة من جانب الملك دون تأثير على الرأى العام . ولذلك لم يكن مفاجئاً ما تردد ، بعد يوم أواثنين ، من أن ثروت باشا وصدق باشا على وشك الانضمام للحكومة .

وعند استطلاع رأيه بشأن قبوله التعاون مع زبور باشا ، قرر عبد الخالق ثروت باشا أنه سيقدم تأييده الكامل للوزارة وسياستها ، ولكنه يفضل البقاء خارجها .

أما إسماعيل صدق باشا ، فقد أظهر كل ميل للانضمام للحكومة . وفي البداية اشترط لذلك أن تم تقوية الوزارة بضم بعض أعضاء حزب الأحرار الدستوريين قائلاً :

إن الوزارة بالصورة التي شكلت بها ، غير متميزة ، بل ضعيفة جداً ، حتى إنه قد يجد نفسه وحيداً ، وقد لا ينسجم مع زملائه . ولكن الملك لم يكن مستعداً للذهاب إلى هذا الحد ، ونجح في التغلب على اعتراضات صدق باشا ، موضحاً أنه ليس من الحكمة في هذه المرحلة إضفاء

طابع حزبي قوى على الحكومة .

وبناءً على ذلك ، أصبح إسماعيل صدق باشا وزيراً للداخلية يوم ٩ ديسمبر عام ١٩٢٤ أى بعد أسبوعين فقط من تشكيل وزارة زبور .

\* \* \*

كان إسماعيل صدق في التاسعة والأربعين من عمره عند تعيينه وزيراً . ولد بالإسكندرية وبدأ حياته في النيابة وأصبح - بامتحان عام - سكرتيراً عاماً للبلدية الإسكندرية ومنحه السلطان العثماني وساماً لجهده في نشر الصناعات الأولية والتعمر بالمدينة . وتولى بعد ذلك منصب السكرتير العام لوزارة الداخلية وهي الخطوة الأولى التي ساعدته على الوصول للمناصب الكبرى .

وفى وزارة بطرس غالى أصبح وكيلاً لوزارة الداخلية .

أسندت إليه الوزارة لأول مرة عام ١٩١٤ .

وقد تقلب بين وزارات عديدة : الزراعة والمالية والأوقاف . . . واضطر إلى الاستقالة من منصبه كوزير للأوقاف في ٢٠ مايو ١٩١٥ لعلاقته بابنة يحيى باشا إبراهيم التي انتحرت ، بعد فضيحة اكتشاف صلتها بصدق باشا . وكان صدق يومها ، في الأربعين .  
وفي ثورة ١٩١٩ انضم للوفد وتنقى مع سعد زغلول ورفاقه إلى مالطا وسافر مع الوفد إلى باريس ولكن فضائح صدق تضاعفت فاختلس مع سعد وانضم إلى رشدى وعلى وثروت .  
وفى عام ١٩٢١ أصبح وزيراً للمالية فأثبتت كفاءة وقدرة . وهو يقول إنه الذى كتب بخط يده مشروع تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . وبعد إعلان التصريح عين وزيراً للمالية مرة أخرى .

والوثائق البريطانية تصف صدق بأنه :

«وزير داخلية ومالية كفء . ذكى للغاية وتتوفر لديه القدرات الإدارية . . شجاع وشديد الطموح . وأنه أكثر الوزراء انعداماً للضمير . يحب المؤامرات . . لا يتورع عن شيء وغير مخلص» .

ويرى الإنجليز أيضاً أن حديثه ينم عن ثقافة تثير الاهتمام والانتباه » .

ولكن صدق كان يعتقد على الوفد . .

ففي أول انتخابات رشح الوفد ضد صدق محامياً من طنطا هو مجتبى الغرابى .

وتوقع الجميع فوز صدق على منافسه الوفدى ولكن النتيجة جاءت عكس ذلك تماماً إذ  
بحث الغرائب وسقط صدق . .  
ولثبت هذا النجاح وتأكيداً له اختير الغرائب وزيرًا في وزارة سعد زغلول .

\* \* \*

ويحق للنبي إلى لندن بما فعله وزير الداخلية الجديد فيقول :  
« . . منذ تعيين صدق ، صار واضحاً ، لمصر ، أن حكومة زبور تعتبر  
قيادة الهجوم على الزغلولية التي اصطدمت في مواجهتها كل القوى السياسية  
الأخرى في البلاد - الملك والحكومة وحزب الأحرار الدستوريين والحزب  
الوطني - وكلهم يتعاونون ، بقدر من الغيرة المتبادلة ، كما أن تصميمهم على  
القتال لم يكن يعتمد على الخلاف في المبدأ السياسي . بل ينهض على دوافع  
أقوى تتمثل في الخوف والكراهة والانتقام . »

وشرع صدق باشا في مهمته العسيرة والخطيرة بمحاس وتصميم ، وسرعان  
ما بسط نفوذه تماماً على زبور باشا حتى أن كل الأمور ذات الأهمية السياسية ،  
بل والإدارية أصبحت تحال إليه لاتخاذ قرار فيها .  
وكان أول إجراء إداري له . . إعادة تنظيم المديرين ونوابهم وأماموري  
المراكز .

أحال إلى المعاش رشاد باشا مدير الغربية الذي انخرط بشكل ملحوظ في  
الاضطهاد الذي مارسته الحكومة الزغلولية ضد خصومها السياسيين .  
ونقل إلى مناصب أخرى ، أقل بروزاً ، أولئك المديرين الذين تحولوا ، في  
أثناء النظام الزغلولي ، عن سلطتهم للشيخ والتواب وال محلين .  
وأعاد تعيين عدد من العمد الذين طردتهم زغلول باشا .

وأعاد على جمال الدين باشا وكيلًا لوزارة الداخلية ، وكان قد نقل من هذا  
المنصب لإخلائه لعمود فهمى القراشى أفندي ، كما عين وكيل وزارة أخرى هو  
حلى عيسى باشا وهو من الشخصيات المرموقة المعادية للوفد ، وكان زغلول  
باشا قد طرده من منصب مدير الغربية .  
وعندما قدم صدق باشا هذا البرنامج لي ، أبلغته أنه بمقدوره الاعتماد على  
تأييدى المعنى العام ، طالما لبست هناك مساومة مع زغلول باشا ، وطالما ظلت

الحكومة على استعداد للتعاون بصورة موالية مع حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا على أساس تصريح فبراير ١٩٢٢ .

\* \* \*

قال العقاد :

« ترك زبور باشا كل شيء للإنجليز من جانب ، وحسن نشأت باشا من جانب ولاستعمال صدق فيها بقى له من شؤون الوزارة ، فلا رأى له ولا برنامج ولا إدارة » .

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference:

FO 371

10887

8345

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

J 896

142

EGYPT.

25 MAR 1925

Decode. Lord Allenby. (Cairo).  
March 24th, 1925.

D. 10.50 p.m. March 24th, 1925.

R. 9.00 a.m. March 25th, 1925.

No. 128. (R).

-----  
My telegram No. 125.

Size of majority by which Zaghloul was elected  
President of the Chamber was rather surprising.

It is no doubt partly to be explained by personal  
feelings with regard to Zaghloul and Sarwat of a certain  
number of members recently detached from Wafd but I am  
informed that Zaghloulists contrived to seat a guard on  
each side of each waverer in the Chamber before voting  
took place and thus to exercise intimidation.

Success of Zaghloul decided a few more doubtful  
members and led to a still greater majority in favour  
of Zaghloulist candidates for Vice Presidencies.

Ministry then had to decide whether:

(1) To co-operate with Zaghloul (who had recently  
made unsuccessful advances to Adli Rushdi and Mohammed  
Mahmud).

(2) To continue in office until a vote of non-  
confidence or until transaction of business became  
impossible.

(3) To resign at once and advise the King to  
dissolve.

They rejected (1) as certain to deliver them  
before long into the hands of Zaghloul and (2) as  
undignified and derogatory to prestige of themselves  
and

Reference:-	PUBLIC RECORD OFFICE	
FO 371	10887	8345-
<u>COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION</u>		

143

2.

and their parties.

They therefore decided on resignation with confident expectation that the King would refuse to accept their resignation and would then take their advice to dissolve the Chamber: which is what happened. Any doubts they had had as to the King's full support of his present Ministry had been allayed by His Majesty's reaction to cheers for Zaghloul which had been heard in the streets in the morning and I understand when he received Cabinet after dissolution he showed them marked cordiality.

When Ziwar read decree of dissolution in the Chamber Zaghloulists appear to have been completely taken by surprise: they seem to have been persuaded by Zaghloul that he could count on British support if he could show a majority.

I am informed that as soon as Zaghloul was elected the Waif telephoned all over the country that he had become President without specifying whether President of Chamber or President of the Council. News gave rise to a certain turbulence at Kuesna Shebin-el-Kom and Mehalla which Sidki immediately checked.

News of dissolution appears so far to have removed incipient disquiet and to-day calm prevails everywhere except in some of Cairo schools which were partially on strike this morning but were settling down this afternoon.

Decree dissolving Parliament fixes May 23rd as date of next elections but I understand that new electoral law is to be framed which will in fact preclude such early elections and it is thought unlikely that they will be held before November.

## صياد البط . . . والرجال !

قرر زبور باشا يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ حل مجلس النواب بعد أن منحه إجازة ملدة شهر وهو أول مجلس نواب منتخب في مصر، لأن الأغلبية فيه للوفد بزعامة سعد زغلول. وحدد يوم ٦ مارس عام ١٩٢٥ موعداً لإجراء الانتخابات وقرر الوفد أن ينحوض المعركة الانتخابية، ورأى الملك أن الطريق الوحيد لهزيمة سعد زغلول، تمزيق حزب الوفد، وتشتيت أنصاره.

وكان السبيل الأول لذلك عزل المديرين والمعد الذين عينهم سعد والذين ناصروا الوفد ولكن الخطوة الأهم هي إغراء الوفديين بالاستقالة من الحزب.

وفكر حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي بالنيابة في إنشاء حزب جديد باسم «حزب الاتحاد» ويروى المارشال اللنبي قصة تشكيل هذا الحزب في عدة تقارير إلى لندن.

في التقرير الأول قال :

«انهمك الملك - من خلال حسن نشأت - في تشكيل حزب الاتحاد الجديد من عناصر منشقة عن الوفد، أو من العناصر المعادية له والمترددة في الارتباط بالأحرار الدستوريين».

\* \* \*

جعل حزب الاتحاد شعاره «الولاء للعرش»

وعمل حسن نشأت أسباب تأسيس الحزب الجديد فقال إن بالبلد حزبين لا ثالث لها.

والحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة في البرلان ، يستطيع القصر به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر .

وتولى حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي الرئاسة الفعلية لهذا الحزب حتى أن صحف إنجلترا كانت تطلق على حزب الاتحاد اسم « حزب الملك » أو « حزب العرش » . وأخذ حسن نشأت يتصل بالمدربين ورجال الإداره ليضموا ، إلى الحزب الناشئ ، الأنصار من الأعيان ويجمعون له الأموال .

اتصل حسن نشأت برجال الجيش المتقاعدين ورجال الدين للانضمام إلى الحزب . وأحس الوصoliون ونهazio الفرس أن الحكومة تحارب سعداً فأخذوا يستقيلون من الوفد وينشرون في الصحف أنهم يتبرأون منه .

وكان أول المستقيلين من الوفد محمد سعيد باشا .

بني استقالته على أساس الشك في ولاء الوفد للعرش .

أما الاستقالة الثانية فكانت من عبد الحليم البيلي النائب الوفدي الذي كان من أكبر أنصار الوفد .

وكان يحرص دائماً على مقاطعة كل من يتكلم من الدستوريين والوطنيين في البرلان الوفدي .

وقد كوفي على استقالته بأن أنسد إليه منصب رئيس تحرير جريدة « الاتحاد » الناطقة باسم حزب الاتحاد كما كوفي سعيد باشا بأن بي وصياً على تركه أحد الأمراء .

واعتراضت معظم الصحف ، عدا « السياسة » - صحيفة الأحرار الدستوريين - على تأسيس الحزب الجديد .

قالت « اللواء » الناطقة باسم الحزب الوطني :

« لا ندرى على أى مبدأ أنشئ الحزب الجديد ولا لأى غرض أسس فرجاله غير معروفين ولم يعلن عن مباداته .

ولا ندرى ما الحكمة من إنشائه والبلد غير محتاجة إليه والبلاد يحتلها الغاصب والكل يسعى لإخراج الإنجليز .

وقالت « الأخبار » المعبرة عن الحزب الوطني أيضاً :-

« نأسف كل الأسف إذ نرى الأمة تتفرق إلى هيئات وأحزاب متعددة في الوقت الذى تدعوه فيه الظروف إلى توحيد كلمة الأمة والتفافها حول ميثاق قومى واحد .

إن أول ما يلفت الأنفاس في برنامج الحزب أنه لم يوضح سياساته حيال الإنجليز بل قصر كلامه على الشؤون الداخلية .

إن الحزب الذي يتألف في أثناء هذه الأزمة ويقدم لميدان العمل للاشتراك في استفتاء البلاد يجب أن يكون أول ما يوضحه إبداء رأيه في هذه الأزمة وطريقة الخلاص منها .

وسخرت «كوكب الشرق» الوفدية من الحزب الجديد فقالت :

«إن دعوة الناس للاندماج في هذا الحزب عن طريق القول بأنه حزب العرش مما ينفر الناس منه .

وأما «التايمز البريطانية» فقالت من لندن :

«إن الحزب هزة الوصل بين جميع المعارضين للوفد الذين لا يتضمنون للأحرار الدستوريين لسبب أو آخر ، فيندفعون في هذا الحزب الجديد» ١

\* \* \*

بدأت الصحف الموالية للقصر والحكومة والحزب الجديد تشيع عن سعد أنه عدو للملك والعرش وأنه يريد تحويل مصر إلى النظام الجمهوري .

وصورت كل من يبقى في الوفد بأنه خارج على العرش .

وكثرت الاستقالات من الوفد بالبريد والبرق حتى أن بعض السيدات استقلن – أيضاً – من الحزب .

ولم يكن المستقيلون من نواب الوفد وشيخوه يعنون حتى يرسل استقالاتهم إلى سعد بل إن سعداً كان يقرأ الصحف كل يوم فيفاجأ بتفرق أنصاره من حوله واستقالتهم من حزبه . . . وكانوا من قبل يزورونه كل يوم ويتبعونه أينا سار . ويقفون له إذا وقف . ولا يتقدمونه خطوة بل يمشون وراءه على مسافة . . وعلى استحياء !

\* \* \*

وكانت الصحف تنشر كل يوم قوائم طويلة للمستقيلين من الوفد وهيئته البرلانية . بل إن بعض الطلبة الوفديين جرفهم تيار التفاق والمصلحة الشخصية فأخذوا يستقيلون ٢ والجلد بالذكر أن بعض الأسماء كان معروفاً ولاصحابه مرموق في الوفد ولجانه وبعض الأسماء كان مجھولاً تماماً ورأى أصحابها أن الفرصة واتهم ليشتهروا فأخذوا يتبرعون من سعد .

\* \* \*

ولم تقتصر الاستقالات على حزب الوفد بل شملت جميع الأحزاب .  
وليس أدل على مدى اتساع حركة التقلبات بين الأحزاب من المثل الذي ضربه عضو  
وفدى تبين أنه تقلب بين الأحزاب الثلاثة .

كان وفدياً ثم انضم للأحرار الدستوريين وعاد للوفد وأخيراً استقال من الوفد ثم تحول إلى  
الأحرار الدستوريين وتركهم وتحول إلى حزب الاتحاد ١

وكان كثيراً من الناس يعلنون في بعض الصحف عن تأييدهم وثقتهم بسعد . ثم يكتلبون في  
اليوم التالي ما أعلنوه في اليوم الأول . إلخ . . . وذلك تحت ضغط التهديد ، أو الترغيب  
على حد سواء . .

• • •

وفي التقرير الثاني وتاريخه ٢ من فبراير ١٩٢٥ قال الفيلد مارشال اللنبي في  
البرقية رقم ٦١ :

١ - هناك تقدم في خطوات تشكيل حزب سياسي يحمل اسم حزب  
الاتحاد .

٢ - وأعتقد أن فكرة تأسيس هذا الحزب الجديد ولدت في الأصل مع  
حسن نشأت باشا . وطرحت طرفاً مزدوج هو إيماد ملاذ للسعديين المرتدين  
الذين قد يمحجون عن السعي للانضمام للأحرار الدستوريين وفي نفس الوقت  
تزويد القصر بمجموعة منظمة تسم بالولاء وبطابع محافظ .  
ويستمر التقرير قائلاً :

٤ - هناك عدد كبير من السعديين الذين كانوا يتظرون لسبب أو آخر عذرًا  
مقبولًا في ظاهره ليتذكروا لسيدهم .  
وتولى القصر تزويدهم بهذا العذر عن طريق ترويجه فكرة أن الوفد ليس  
موالياً للعرش .

ويحتمل أن القصر كان يجمع الشواهد - منذ فترة - بصرف النظر عن  
تصرفات زغلول العلنية في متصرف نوافير ، التي تعزز هذه الفكرة ، وهي حقيقة  
تركتها معلوماتي الخاصة .

٥ - ومن الغريب أن تكون الأداة التي وقع عليها اختيار حسن نشأت باشا

لتقويض مركز الزغلوليين هي شخصية عبد الحليم البيل عضو الوفد ونائب مصر القديمة .

لم يعرف عنه أنه متطرف فحسب بل كان وسيط حزب الوفد أيضاً مع مصطفى كمال باشا والخديوي السابق .  
ويعتمل أن البيل كان في خدمة نشأت باشا سراً عندما زار أنقرة في الصيف الماضي .

وإذا لم يكن ذلك صحيحاً فمن المؤكد أنه أصبح من عيون القصر بعد ذلك بزمن وجيز .. وقد أظهر لدى افتتاح البرلمان دلائل استقلالية ،  
٦ - وحدث مع نهاية ديسمبر افتعال مشاجرة .

يوم ٢٨ من ديسمبر كتب عبد الحليم البيل استقالته من الوفد إلى زغلول باشا بمحنة أن زملاءه اتهموه بأنه على علاقات وثيقة مع دوائر القصر . وعلى أساس أن مبادئ الحزب تتعارض - فيما يبدو - مع وجود هذه العلاقات . أدى ذلك إلى جدل علني استغرق وقتاً قصيراً وتخلله . أن عبد الحليم البيل وجه إلى الوفد تهمة عدم الولاء بصورة أكثر تحديداً .  
ووجد زغلول باشا أنه من الضروري نشر بيان يعرب فيه عن الإخلاص للعرش .

٧ - وخلال ذلك ثمت استقالة عدد من الشيوخ والنواب الزغلوليين سراً . وأعقبت استقالة عبد الحليم البيل في البداية استقالة أخرى قدمها شيخ منتخب هو اللواء موسى فؤاد باشا - ضابط كبير متلاعنة - ولكنه ليس بشخصية بارزة .

وفي كل يوم يسجل عدد كبير من أعيان الريف أسماءهم كأعضاء في الحزب الجديد وتبיעوا بسخاء لصندوقه .

وبين هؤلاء محمد البدراوي عاشر باشا أكبر ملاك الأراضي في الوجه البحري الذي انتخب في البرلمان السابق كممثل دستوري ولكنه تبع بعد ذلك بأكبر مبلغ للنادي السعدي - أى النادي الوفدي - خشية أن تحرم الحكومة الزغلولية أراضيه من المياه .

٨ - إن الذين انضموا إلى حزب الاتحاد يتميزون بأنهم أصحاب ثروة أكثر

ما يتميزون بالقدرة أو الخبرة الإدارية .

وآخر من تخلوا عن زغلول : محمد سعيد باشا ، وإسماعيل سرى باشا اللذان يطلقان على نفسيهما الآن صفة المستقلين غير أنه يحتمل أن ينضم الأخير إلى الحزب الجديد .

وكسب الحزب إلى صفة أيضاً محامياً يمتنع بعض الشهرة اسمه محمد خيرت راضى بك الذى انتخب مؤخراً نقيباً للمحامين الشرعيين ، ومحامياً آخر هو محمود علام الذى كان من أكثر الزغلوليين حاسماً وشديداً ، وأصبح الآن مع عبد الحليم البيل أكثراً زعماء الحملة الداعية للحزب الجديد نشاطاً تحت إشراف نشأت باشا .

٩ - إن حزب الاتحاد ستؤيده ثلاثة صحف .

بدأت صحيفة «الاتحاد» في الصدور بالفعل .

وغيرت صحيفة «ليبرتيه» لونها منذ أسبوعين وتم شراء حصة ليون كاسترو رئيس التحرير الزغلولي بمبلغ خمسة الآف جنيه . وأعتقد أنه وقع تمهدأً بالامتناع عن العمل في الصحافة السياسية لمدة خمس سنوات » .

ويبدو أن التعهد يقوم على استغلال ظروف كاسترو الذى لا توجد لديه الجنسية المصرية ولا جنسية إحدى دول الامتيازات مما يعرضه للطرد من مصر . أما الصحيفة الثالثة فستكون «الشعب المصرى» التي يتظر أن تناط بطبقات الأدنى .

١٠ - ف يوم ١٠ من يناير تم الإعلان الرسمي عن تأسيس حزب الاتحاد في حفل أقيم بفندق سميراميس وحضر الحفل ٣٠٠ شخص .

.. وتم اختيار لجنة تضم ٢٨ شخصاً بينهم ٦ أعضاء في مجلس الشيوخ .

١١ - ومع ذلك فإن الحزب لا يزال بلا رئيس .

وفشلت النداءات المتكررة في إقناع توفيق نسيم باشا الذى تسيطر عليه حالة من الوهن في العزيمة بسبب عجزه عن مكافحة سوء الإدارة من جانب زملائه السابقين .

وهو يقع بعيداً يتأمل مزايا إلغاء الدستور .

وفشلت النداءات في تحريك «أحمد ذو الفقار باشا» الذي يفضل حياة

أكثر انزعالاً في مفوضية مصرية .

أما زبور باشا فإنه لا يرغب أن يقيد بقيود جديدة تربطه بتزاع الأحزاب السياسية . ويتجه الملك بتفكيره الآن نحو عزيز عزت باشا . وقد أضاف عزيز عزت باشا إلى ما يملكه من ثروة ومركز بخطبة غير العادية في إنجلترا درجة من درجات التأييد الشعبي له .

وعلمت أنه قد يقبل منصب رئيس الحزب الاتحادي .

١٢ - ولن أحاول أن أكهن بفرض نجاح الحزب في الانتخابات القادمة . إنه لا يزال : يز تقدماً سريعاً ويستطيع بالفعل أن يضمّ ثمانين مرشحاً لمجلس النواب الجديد .

وبين الخمسة والأربعين شيخاً الذين أعلن الآن انهم معارضون لسعد . انضم خمسة وعشرون إلى الحزب الجديد .

\* \* \*

ويعلق جاك موري رئيس القسم المصري في وزارة الخارجية البريطانية على حزب الاتحاد يقول :

«إن هذا الحزب شكل من أشخاص يعتقدون أنهم يستطيعون الحصول من القصر على أكثر مما يحصلون عليه من البرلان .»

ويكتب النبي من جديد إلى لندن : -

«جدد إسماعيل صدق باشا للملك اقتراحه بتنمية الوزارة بإخراج بعض عناصرها الضعيفة وتعيين بعض أعضاء حزب الأحرار الدستوريين من ثبتت مقدرتهم .»

وقال إنه يعطي أهمية للتأثير النفسي الذي يتركه هذا التغيير على البلاد في تلك المرحلة . وإنه وجد العبه يقلل كفيفه وحده في سائر شئون البلاد ، وأن ذلك سيقلل من كفاءة عمله نحو الفوز في الانتخابات . ولكن الملك لم يأخذ بهذا الاقتراح .

وفي ذلك الوقت ، كان الملك قد تغلب إلى حد كبير ، على خوفه من عودة زغلول باشا . وربما كان يتطلع بالفعل إلى حكومة تخضع له برؤاسة يحيى باشا إبراهيم .

ولم يلح صدق باشا على هذه النقطة ولتقديره ضرورة الإبقاء على حسن العلاقات مع الملك . ولكنه أصر على إيجاد مناسب في مجلس الشيوخ لرشدي باشا وعدل باشا أيضاً .  
وأذعن الملك لذلك .

\* \* \*

وفي التقرير الرابع عن حزب الاتحاد قال النبي :  
« تم إحراز قدر كبير من التقدم في تشكيل حزب الاتحاد الجديد وقد أصبح مكتب نشأت باشا في سرای عابدين بثابة المقر غير الرسمي للحزب ، حيث يتجمع كل أولئك الخاضعين للنفاق الملكي أو للتهديد باستياء الملك . وشكل الحزب على وجه السرعة ، والأخذ أبعاداً كبيرة . وكان يتألف بشكل واسع من ملاك الأرض الأغنياء المعادين بصورة طبيعية لسياسة الحكومة السابقة ، ومن بعض الزغلوليين السابقين الذين لا يقترون للأهمية ، والذين تم إيقاعهم بتغيير لباسهم .  
وتم الإسهام في مالية الحزب بصورة سريعة .  
وببدأ وجوده الرئيسي في ١٠ من يناير بمساعدة ثلاثة صحف ، ولكن دون زعيم للحزب .

وبذل الملك أقصى ما في وسعه لإقناع توفيق نسيم باشا وأحمد زبور باشا وعزيز عزت باشا على التوالي ، بتولي قيادة الحزب .  
ولكن الأول رفض الخروج من عزلته ، أساساً لأنه لم يكن يؤمن بالحزب وكان يتشكل في مستقبله .

أما أسباب تردد زبور باشا ، فلعلها تكمن في تاريخه الطبيعي وعزوفه عن السياسة الخزية .  
على حين أعلن عزت باشا أنه لا يتعنت بمواهب مثل هذه المهمة ، ويفضل أن يعود إلى منصبه في لندن .  
وظل الأمر حتى أوائل مارس عندما عاد الملك إلى يحيى إبراهيم باشا وأقنعه بشغل القيادة الشاغرة .  
وف نفس الوقت أصبح الحزب يضم العناصر التي تتمتع ببعض الأهمية

السياسية لأنه يحظى بمساندة الملك وأصبح معروفاً على المستوى الشعبي باسم «حزب الملك».

ويفضل طاقة نشأت باشا ، شكل الحزب بجانب في سائر الأقاليم . ورشح للانتخابات عدداً كبيراً من المرشحين يتعين على الجهاز الحكومي أن يعمل لصلحتهم .

وحزب الائتلاف يعتمد بين أعضائه على مجموعة من المشقين عن الوفد وقام نشأت باشا بشكل متمكن بإخراج ظروف وتوقيت انشقاق هؤلاء الأشخاص عن الوفد ليحصل على أقصى قدر من التأثير السياسي .

ومن الأهمية أن نلاحظ أن السبب الرئيسي المعلن للانشقاق كان كراهة الوفد لشخص الملك وما يجرى تصويره الآن كزعامة جمهورية متخيبة .

واستغل نشأت باشا هذا السلاح تماماً ، وانتزع من زغول باشا تصريحات كثيرة ومؤكدة حول ولائه لصحاب الجلالة .

ولم يكن زغول باشا غافلاً عن الفصر الذي أصابه ، وأصاب حزبه ، من جرائم الأساليب الخرقاء والطائشة التي استخدمت عند عراكه مع الملك . لذلك فإن تصريحاته الحالية حول ولائه ونفوره من التزعنة الجمهورية ضرورية من الناحية السياسية . ولكنه استمر - مع أتباعه - في القول سراً بأنه ، عندما يحين الوقت ، سيتعين على الملك أن يختفي من الصورة » .

وصرح سعد لأحد الصحفيين الأجانب ردّاً على سؤال عن وجهة نظره فيما تركوا الوفد . فقال : إن هؤلاء الأشخاص لم يكونوا في وقت من الأوقات أعضاء بالوفد حتى يقال إن عقد الوفد يتفرط .. وإذا استثنينا البيلي كان باق المستقيلين مجرد أعضاء في البرلمان اعتنقا مبادئنا وهؤلاء النعر لم يكونوا أبداً من أعضائنا بالمعنى الصحيح ، ولم نقول عليهم في أى وقت كان ... كل واحد منهم يعمل شخصياً ومستقلاً لحساب نفسه » .

\* \* \*

- رأى سعد الأصدقاء ينفضون من حوله ، وهو الذي رفعهم من النسيان إلى القمة وقدمهم إلى الصفوف الأولى .. إلى الوزارة إلى النيابة . وكانتا من قبل وقفَا على كبار الملوك والأثرياء والباشاوات وأبنائهم وأحفادهم .

وشاهد الأتباع يتبعادون عنه . وأبصرا الذين يظنهم مختلفين له ، يقسمون أمامه ليلاً ونهاراً بأنهم يفتدونه بكل شيء .. بالدم والولد .. رأى هؤلاء جميعاً يقاومون الإنجليز .. ويتلقون بثبات ورباطة جأش الاعتقال والتنكيل وإرهاب السلطة العسكرية البريطانية ولا يخضعون أو يستسلمون أبداً .. ولكنهم يخضعون ويدلون أمام إغراء المناصب ويخشون على أموالهم أو مراكزهم من غضب الحكومة أو القصر .

انقض الناس من حول سعد حتى أن مندوب جريدة «الريفورم» الذي تصدر بالإسكندرية ذهب يزور الزعيم فوصف حاله بعد أن هجره أنصاره فقال :

«إن الحالة تغيرت كلّياً ، فيينا كان الزائرون في العهد الماضي لا يكادون يخوضون أصحابها الآن يعودون على الأصوات . ولم يعد متزلاً سعد باشا ذلك المتزلاً الذي تدلّ على وجوده صيحات الشعب ، وضجّات الجماهير ، وازدحام الزائرين بل أصبح متزلاً لا يكاد يعرف .. لولا اليافطة المكتوب فوقها شارع سعد باشا زغلول .

وقال الدكتور محمد حسين هيكل باشا وهو يروي ذكريات هذه الأيام :

«ترك سعد منزله بمصر وذهب إلى فندق مينا هاوس بمحوار المرمي فاعكتف هناك وقل زائره . بل تحدث الناس أنه كان لا يرى أحداً ، ولأنّ صبح هذا فإن له لأنبل العذر . لقد تذكر له كل شيء في الحياة وتذكر وجه الحياة نفسها . وصار يلتفت يمنة ويسرة فلا يزداد إلا حيرة لما يرى وما أحسبه إلا سأل نفسه غير مرة : ترى من هذا الذي قتل السردار؟ ومن يكون صاحب المصلحة في هذه الفعلة التكراء؟ .. ولعله ذكر في ملجمه ذلك ، أيام مضت وهو في الحكم ، وهذا الشعب المصري يتطلع إليه ، ويرى فيه بنى الوطنية وينادي : سعد . أو الثورة .

ثم لعله سأله نفسه :

أين هذا الشعب اليوم . وما مبلغ استعداده لهذه الثورة التي كان ينادي بها . أتراه تولاه الذهول لمقتل السردار فلتكمش وإلى متى يطول انكاشه؟

أحسب هذا ومثله من بخاطر سعد بعد أن جأ إلى مينا هاوس ، وبعد أن تولاه من اليأس ما جعله ينكر وجوهاً كان يعرفها من قبل ، ثم ما جعله يذكر هؤلاء الإنجليز الذين نفوه إلى مالطه وإلى سيشل وإلى جبل طارق ، والذين وجهوا إليه أخيراً هذا الإنذار» .

ولم يجد فكري أباذه الكاتب السياسي الساخر ونائب الحزب الوطني ما يعبر به عن الحنة الأخلاقية في مصر وحركة التقلّلات بين الأحزاب إلا أن يتخيل تقريراً بعث به الوزير المفروض

فـ مقر المندوب السامي إلى أوستين تشمبلين وزير الخارجية البريطاني .

قال فكرى أباذه على لسان الوزير المفوض البريطانى :

مولاي :

تكرمت فـ يستمۇنى وزيرًا مفوضاً عن حكومة جلاله الملك في مصر.

والآن لا يسعى يا سيدى الوزير إلا أن أحتج على هذا التعيين بكل قوائى .

وأعتقد أن من حق أن اعتبره تزيلًا من درجى ووظيفى ومكانى . وأن أطلب تحقيق هذه المظلمة وإعادتى إلى مكانى .

وقد كنت أظن أن في مصر « مشاكل » .

وكنت أظن أن في مصر « زعماء » .

ولقد كنت أظن أن في مصر « وطنية » .

ولكنى تبينت - يا سيدى الوزير - أن لا مشاكل في مصر .

وأن لا « وطنية » في مصر .

وأن لا « زعماء » في مصر .

تأكد - يا مولاي - أن أولئك الزعماء الذين طار اسمهم في العالم كل مطار ليسوا طلاب « استقلال » بل « طلاب مناصب » .

وإذا كانت مأمورية بـريطانيا أن تقضى على الروح الاستقلالية في هذا البلد . فاعلم يا سيدى الوزير أن الروح الانتخابية حلت محلها بالكلية .

وإذا كان غرض بـريطانيا أن تقضى على الاتخاـد .

فاعلم - يا سيدى الوزير - أن الزعماء هنا يقومون بهذه المأمورية خير قيام .

الصحف غـابة في الظرف هذه الأيام .

إذا حذفت منها أخبار التنقلات والتعيينات والمصادمات والوفيات والإعلانات لم يبق فيها إلا طعن وسب جارح من المصريين وعلى المصريين .

.. أما نحن الإنجليز يا سيدى الوزير فـ علاقتنا مع أغلبية الصحف على ما يرام .  
سوق الـنتـخـابـات في مصر معناها خراب الأموال وخراب العلاقات ، علاقات الجوار والأسرة والأحزاب .

ومعناها خراب النفوس . خراب الأخلاق . خراب الصـاحـارـاـ .

قسمًا بالتأج لن تستطيع رماحنا وسيوفنا ورصاصنا أن تفعل في نفوس المصريين وأجسامهم  
ما تفعله هذه الانتخابات .

.. إذن لندعها تستمر وتتجدد .

إذن لندعها تُخرب وتُدمر .

.. أما ما عدا ذلك في مصر فجميل ..

نصطاد يوم الجمعة ، من كل أسبوع ، البط في أكياد .

ونصطاد أيام السبت والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس الرجال في القاهرة .

وصيد الرجال يا سيدى الوزير الذى من صيد البط .

لا يرى المصرى ، منهاك بـ علا غضاضة في نفسه ، أن يتقلل من حزب إلى حزب بكل  
سهولة وسرعة .

واعلم يا سيدى أن المشتغلين بالسياسة من المصريين خاصة ليس لها مثيل في مختلف الأقطار  
هم يسيرون على مبدأ «لدة الهوى في التقلل » .

وعلى هذا الأساس يملك كل واحد منهم في عالم السياسة أربعة وجوه وأربعة ألوان ..

## استفتاء على ملك

حرص حسن نشأت باشا أن يجعل من الانتخابات استفتاء غير مباشر بين الملك وسعد . صورت جريدة «الاتحاد» انتخاب الوفديين وكأنه تصويت ضد الملك فواد شخصياً . ورددت ذلك الصحف الإنجليزية .

قالت «دiley تلجراف» :

«إن الشأن الأعظم في الانتخابات المقبلة سيكون للخلاف بين الملك فواد وسعد زغلول .

وكتبت «ليفربول بوست» :

«إذا ربح زغلول الانتخابات فلن يكون مركز الملك فواد نفسه مأموناً» ونشرت «البيس» :

«إن الوفد المصري ما برح يجاهر بإخلاصه وولاته للعرش ومع ذلك فإن جميع الدلائل تدل على أنه يسير سيراً مطرباً إلى الجمهورية الصريحة» ردت «البلاغ الوفدية» :

«ما ظنك بعرش يحميه الإنجليز» ١

وقالت :

«إذا استمرت هذه الحملة الشائنة فإن فوز الوفد في الانتخابات قد يُؤكّل بأنه هزيمة للعرش والأسرة المالكة» .

وقال سعد : إننا إلى الآن لم ننشئ ملكية دستورية وهذا أدعى إلى أن لا تفك في الجمهورية .

\* \* \*

ولكن الحكومة استمرت في سياسة تقدير الملك . يكفي أن تقرأ إحدى البلاغات التي أصدرتها إدارة المطبوعات لنعرف إلى أي مدى تطرفت الوزارة في هذا الشأن .

### بلاغ رسمي من إدارة المطبوعات

« ذكرت جريدة النظام » - الوفدية - أنه في أثناء مرور حضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية بجهة القنطر الخيرية ، نادى المجتمعون لاستقباله بجية حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد ، وبجية سعد زغلول باشا .

وبما أن هذا الخبر لا صحة له مطلقاً من حيث المتألف بجية سعد زغلول بالعكس كان حضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية مغطياً كل الاعتباط من أن سائر المجتمعين في مختلف الجهات أدركوا أنه لم يكن من الآداب ولا من الاحترام والإخلاص الواجبين لجلالة ملك البلاد أن يقترب اسم جلالته باسم أحد أفراد رعاياه لأن ذاته مصونة . وقد شاهد سعادته أن تلك البدعة القديمة قد قضى عليها » .

\* \* \*

واشتد الصراع حول كراسى البريلان ودخلت الحزبية كل شيء في مصر . يدل على ذلك ما قالته صحيفة « البلاغ » من أن أحد أئمة المساجد في منوف أيد مرشح الأحرار الدستوريين ثم ذهب يصل بالناس صلاة الجمعة فلما رأوه يهم باعتلاء المنبر ليخطبهم منعوه . وقالوا له : انزل نحن لانصل وراء دستوري . وصل الناس وراء آخر .

وأهملت الصحافة كل موضوع آخر عدا الانتخابات ، وافتنت صحف الحكومة في إطلاق الأوصاف على سعد لتحاول أن تشوّه الأسطورة التي عاشت في أذهان الناس وقلوبهم وعقولهم .

وهذه بعض أوصاف سعد كما نشرتها جريدة « الامجاد » « العيان . شرهان ، منهوم ، أئم ، ونان ، أئيم ، طاغية ، شمشون مزييف ، المهوش الأكبر الذي ولد عريض القفا طويل الآذان ، سفيه ، ذليل ، جبان ، كذاب »

وما أكثر ما قالته صحيفة «الاتحاد» عن سعد والوفديين : اهتمت سعداً بالتحليل والتثرة والتغير وأنه سلبت أموال الأمة تجاهلاً .

أما الوفديون فهم - في رأيها - « أصحاب الثورة ، والمغوروون بها ، والمحرضون ، عليها ، والمنتفعون وسفلة القوم ، والراغع والطغمة » .

ولم تشد صحيفة واحدة في مصر عن هذا الاتجاه .. نسيت كلها الجلاء والسودان . والاحتلال الذي ينادي في فرض سيطرته على جميع أمور البلاد من جديد . نسيت الملك الذي يحاول أن يكسب لنفسه في كل يوم حقوقاً جديدة ولا يقف في وجه مطامعه ورغباته أحد . بل إن الاتحاد لم يكن لها من هدف إلا أن يجعل من الملك وثناً يجب أن يعبد الناس .

وتعنى «الاتحاد» بأن تشرف صفحاتها الرئيسية قارات جان الحزب الفرعية وهي لا تخفي عن تهئة الملك بعيد ميلاد ولده وترى عابدين هو بيت الأمة «أسنته من مالها وجعلته مقراً لعرش بلادنا فهو كعبة الفاصلين أما بيت الأمة - أى بيت سعد - فهو البناء الباستيل ». وتساءل «الاتحاد» : المصر قصر أم قصران ؟ أهلاً ملك أم ملكان ؟ ! وطالب باللغاء «بيت الأمة» !

.... ونظرة إلى باق صحفيه ذلك العهد تكشف الستار عن الفكر السياسي في عصر الظلام .

هذه جريدة «الأخبار» تكتب سلسلة مقالات لإبراهيم عبد القادر المازني تحت عنوان واحد :

«هل تستفيد البلاد من عودة سعد باشا إلى الحكم » وكل هذه المقالات طعن وهجوم في سعد زغلول .

ويكتب أحمد أبو الخضر منسى - الصحفي الذي كان وفدياً عندما كان سعد رئيساً للوزارة ثم هجر الوفد عندما استقال رئيسه من الوزارة - يقول أبو الخضر لسعد زغلول على صفحات «الأخبار» :

«كثير أخطائك السياسية وأعظم الأدلة على أنك لا تدرى عن السياسة شيئاً وأن الخرق غالب في نفسك على التبصر والحكمة .. مسألة العرش !»

وتداول «السياسة» - صحيفة الأحرار الدستوريين - عن زبور فتفقول إذا كانت الحركة الوطنية لم يقض عليها قضاء مبرماً ، وإذا كان استقلال مصر لم يصبح أثراً بعد عين .. وإذا

كانت البلاد تستطيع أن تستأنف يوماً ما عملها فالفضل في كل ذلك يرجع إلى زبور باشا  
وتقول «السياسة» :

«يرى الإنجليز فيها فعله زبور باشا تحسيناً جلو المفاوضات».

ويقول أحمد شفيق باشا في كتابه «حوليات مصر السياسية» إن المنفصلين من حزب  
الوفد - كانوا في الحقيقة من يعدون الانتساب للأحزاب السياسية ضرباً من ضروب الريع فتى  
وجدوا الريح موائهما ، غيروا حزبهم الذي يتسبون إليه . وهجروه إلى ذلك الحزب الذي يرسم  
له الزمان بغير رقيق غير ناظرين إلى مبادئ وبرامج الأحزاب» .  
كما أن البعض الآخر فعلوا ذلك ليأمنوا سخط السلطة المسيطرة التي تحاول أن تهدم الوفد  
لتبني على أنقاضه حزباً جديداً .

وانهزم الشاعر أحمد شوق ذكرى وفاة مصطفى كامل فوجه النصيحة للزعماء المصريين .

قال شوق :

إلام الخلف بينكموا إلاما  
وهذه الضجة الكبرى علاما  
وفيم يكيد بعضكمو لبعض  
وتبدون العداوة والخصاما  
وأين الفوز لامصر استقرت  
على حال ولا السودان داما  
تراميت ف قال الناس قوم  
إلى الخذلان أمر همو - ترامى  
 وكانت مصر أول من أصبتم فلم تحصل الجراحوا ولا الكلامـا

\* \* \*

كتب مورتون هاول القائم بأعمال التوصية الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية  
الأمريكي في واشنطن :

«الشيء المؤكد أنه إذا فازت عناصر الوفد أو زغلول ، فلن يسمح لها بأداء  
وظائفها إذ سيحل البرلمان من جديد ، وتحرى انتخابات جديدة .  
أما إذا انتهت الانتخابات بصورة موائية لأولئك المعارضين لزغلول ، فمن  
المقترح أن يستقيل زبور باشا رئيس الوزراء وأن يطلب من يحيى إبراهيم باشا  
رئيس الوزراء السابق ، أن يشكل حكومة جديدة .

وأعتقد أن هذا الترتيب سيكون مرضياً تماماً للبريطانيين ، وسيعين زبور باشا  
في منصب دبلوماسي في الخارج ربما في باريس »

وهذه البرقية من مورتون هاول توضح ما جرى في مصر .. بالضبط ..... عندما فاز  
سعد زغلول في الانتخابات في مارس ١٩٢٥ حل البرلمان .. وعندما فاز في انتخابات عام ٢٦  
أيضاً منه الإنجليز من تولى رئاسة الوزارة فلما وافق لم يحل البرلمان ١١

\* \* \*

عدلت وزارة زبور قانون الانتخابات جعلته على درجتين بدلاً من نظام الانتخابات  
المباشر ، وعدلت ١٠٦ من الدوائر الانتخابية ليستفيد مروجو الحكومة بالذات وزورت  
كشف الناخبيين .

وحرم الوفديون من عقد اجتماعات انتخابية .

وجمع صدق المديرين والمحافظين وألق فيهم خطبة عامة عن ضرورة صيانة حرية  
الانتخابات ثم اجتمع بكل منهم على انفراد . وقال له أنه مستول أمامه شخصياً عن نجاح من  
يمكن أن ينجح من الوفديين .

وأعلن وزير الداخلية للصحفيين قبل إجراء الانتخابات أن العهد المظلم - أي عهد  
الوفد - لن يعود أبداً .

وقالت جريدة « التيمس » إن المصريين لا يتوقعون أن تدير الوزارة الانتخابات بالأساليب  
الدستورية .

\* \* \*

أجريت الانتخابات يوم ١٢ من مارس ١٩٢٥ . . . وتم أول استفتاء في مصر على ملك  
مصر وكان اهتمام الشعب كبيرا حتى أن بعض المحال التجارية في العتبة الخضراء وضعت  
لوحات مضادة تعلن فيها نتائج الدوائر الانتخابية أولاً . . .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للجميع . .

أصدرت وزارة زبور - في اليوم التالي - لإجراء الانتخابات بلاغاً رسمياً أعلنت فيه أن  
الوفد قد هزم وأن الأحزاب غير الوفدية فازت بالأغلبية .

ونشرت صحيفة « الاتحاد » أسماء النواب الاتحاديين وقالت تحت عناوين كبيرة :

« انحر سعد في الانتخابات . سعد منهزم ، أقل نجم سعد وهكذا كل جبار »

وقالت الاتحاد « زالت عن مصر وصمة المجلس النيابي الذي كان لا يكاد يمثل إلا حزباً واحداً بل شخصاً واحداً . وأصبح مجلس النواب الجديد جديراً بالأمة يمثل آراءها كما يمثل آمالها ومنافعها » .

وهلل الوفد للتبيجة وأعلن أنه حصل على الأغلبية .

ولم تتبين الصحافة الإنجليزيةحقيقة التبيجة حتى أن جريدة « الدليل نيوز » قالت : إن الأحزاب متكافئة في حين قالت « المانشستر جارديان » إن السعديين فازوا فوزاً باهراً أما صحيفة « وستمنستر جازيت » فقد نشرت برقية لراسلها من القاهرة جاء فيها أن « الحكومة تغادع وأن السعديين حائزون على أكثريّة يتفوقون بها على جميع الأحزاب الأخرى مجتمعة » . وكتب النبي إلى لندن :

« ازعج الملك للغاية - خوفاً من نتيجة الانتخابات - فنشأت باشا جعله يطمئن إلى أغلبية ضد زغول وإلى بحاج لحزب الاتحاد .

وعادت إلى الملك مخاوفه من الزغلوبة - وهي التي كانت قد تقلصت كثيراً - مما جعله يتصرف بمحنة فسحب اعتراضاته على اقتراح صدق باشا بتقوية الوزارة » .

قدم زبور باشا استقالته للملك قبل إعلان نتيجة الانتخابات .  
وقال في خطاب الاستقالة دون أن يضمن الفوز .

« هذه الانتخابات أحلت محل المجلس القديم مجلساً جديداً يختلف عنه اختلافاً تاماً من جهة عدد الأعضاء الذين يمثلون كل حزب من الأحزاب . وعلى الأخص من جهة الرجال السياسيين الذين قضى حكم الناخبين ياقصاهم والرجال السياسيين الذين دعمتهم الأمة لتمثيلها مما يسمح بأن تعهدوا بالحكم إلى وزارة برلمانية » .

وقبل الملك الاستقالة وعهد إلى زبور يوم ١٣ من مارس ١٩٢٥ بإعادة تشكيل الوزارة على أساس ائتلاف تضم الأحرار الدستوريين والمستقلين معاً . وليعود البريلان بعد أن عطلت الحياة النيابية ٤ شهور .

وكان المستقلون مثلين بزبور باشا نفسه وإسماعيل سرى باشا ويوسف قطاوى باشا . وكان حزب الأحرار مثلاً برئيسيه عبد العزيز فهمى باشا و محمد على علوى بك السكرتير العام للحزب وتوفيق دوس بك . وكان حزب الاتحاد مثلاً برئيسيه يحيى إبراهيم باشا . ونائب الرئيس موسى

فقاد باشا ، وعلى ماهر بك الذى كان قد انضم للحزب .  
واللواء موسى فؤاد كان وفدياً وعضوأً لمجلس الشيوخ .. وبعد استقالة سعد وتأسيس حزب  
الاتحاد انضم إلى هذا الحزب .

وهو من رجال حسن نشأت الذى اختاره للوزارة .. لأول مرة . وفي الوثائق البريطانية أن  
موسى فؤاد اتهم قبل سنوات بسرقة معزة فكانوا يسمونه « حرامي المعزة » ١

\* \* \*

وكان على ماهر يدخل الوزارة أيضاً لأول مرة ..  
ومنذ صباح وعلي ماهر « طموح »

وهو طالب في المدرسة الخديوية أنشأ جمعية اللال والنجمة ، ليكون رئيساً لها . وأصبح  
بعد تخرجه - من مدرسة الحقوق - عميداً لها .. وانضم للوفد فقيه سعد زغلول واختاره  
عضوأً .

وقد تجتمع على ماهر في التوفيق بين سعد وعلى وانضم بعد ذلك لحزب الأحرار الدستوريين  
وأصبح - كما تقول الوثائق البريطانية - واحداً من أتباع حسن نشأت وصنيعة للقصر الملكي  
فوكيلاً لحزب الاتحاد .

وقد شغل منصب وكيل وزارة المعارف العمومية ومن وكالة الوزارة .. إلى الوزارة  
نفسها .

وكان حزب الأحرار الدستوريين مثلاً في الوزارة بمجموعة قوية تتالف من صدق باشا  
وعبد العزيز فهمي بك وتوفيق دوس بك ومحمد على علوية بك . وإن كان صدق يصر على أنه  
من المستقلين ونتوقف عند توفيق دوس .. وهو من كبار المحامين المصريين .  
كان وفدياً ثم انضم للأحرار الدستوريين وتولى مهمة الدفاع عن جريدة السياسة عندما اتهم  
كتابها بالقذف في حق سعد والوفد .

وله عبارة مشهورة قالها في محكمة الجنایات عندما جاء يتزافع عن جريدة « السياسة » قال :  
- تركت مائة أخرى وجئت لأحضر مائة الحرية ١  
عمره ٥٠ سنة ..

بدأ حياته متجمماً في القنصلية الأمريكية في أسيوط واشترك مع مرقص هنا في الدفاع عن  
عبد الرحمن فهمي وكبار رجال الوفد في قضية المؤامرة الشهيرة .  
وفي سنة ٢٥ نجده خاضعاً لنفوذ حسن نشأت باشا .

احتفظ زبور نفسه بوزارة الخارجية وتولى يحيى إبراهيم وزارة المالية وإسماعيل صدقى الداخلية وموسى ققاد الحرية والبحرية وعبد العزيز فهمى الحقانية - وتوفيق دوس الزراعة وإسماعيل سرى الأشغال العمومية ويوسف قطاوى المواصلات وعلى ماهر المعارف العمومية ومحمد على علوية بك الأوقاف .

\* \* \*

وكان عدلى يكن أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين . .  
وفي أول انتخابات مصرية رشح عدلى نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة عابدين :  
وعابدين فيها القصر الملكى . . وقصور الباشاوات ومن هنا ظن عدلى يكن أن فوزه مؤكدة  
ورشح سعد زغلول في دائرة عابدين الطباخ الخاص لعدلى يكن نفسه .  
وكانت الانتخابات تجرى على مرحلتين أو درجتين .  
وفوجئ عدلى يكن بنجاح طباخه الخاص الذى يعد له . . ولضيوفه ، وجبات الطعام . .  
وسقوطه هو - أى سقوط عدلى يكن رئيس حزب الأحرار الدستوريين - وصاحب العمل  
الذى يدفع أجراً الطباخ .  
وغضب عدلى فاستقال من رئاسة الحزب . . وانتخب بدلاً منه عبد العزيز فهمى .  
ولقد تأثر عبد العزيز فهمى بهذه التجربة . .  
وتأثر الأحرار الدستوريين جميعاً بتلك الانتخابات التي فاز فيها الوفد بـ ١٩٥ مقعداً في  
مجلس النواب في حين نجح من كل الأحزاب المصرية ١٩ فقط بينهم ٦ فقط من حزب  
الأحرار الدستوريين .

وكان دخول الدستوريين الوزارة دليلاً على أن هدف الحكم التشكيل بالوفد . . وإن كانوا قد برروا اشتراكهم بأن الوزارة انتقالية هدفها إعادة الأوضاع الدستورية .  
وفي تقرير لجاك مورى رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية والذى عمل في  
القاهرة سكرتيراً للماريشال اللنبي قال :

«إن عدلى وصدقى ورشدى محافظون وأristocrats وهم يختلفون الملك أكثر من  
خوفهم من سعد زغلول» .

وقال مورى :

«إن اتفاق الأحرار والاتحاديين «غير طبيعى» .

وقال زكي عبد القادر في كتابه « معنة الدستور » إن السrai أرادت أن تخرج الوفد لكي تستولى على السلطة وليس لكي تمنحها للأحرار الدستوريين .  
وعلقت صحيفية كوكب الشرق الوفدية على هذا الائتلاف بأن الدافع إليه « رغبة الاشتراك في سرقة الحرية والدستور »  
ويحاول اللورد اللبناني أن يعرف الفائز في الانتخابات ففي تجده لوزير الداخلية إسماعيل صدق .. يسأله :

« برقية رقم ١١٦  
من اللورد اللبناني  
ف ١٧ من مارس ١٩٢٥

بعد أن أعطيت صدق باشا الفرصة لتقييم الموقف الناتج عن الانتخابات  
طلبت إليه أن يعرض آراءه .  
ووجده مرحًا وواثقًا من نفسه .

قال إن مجلس النواب بتشكيله الحالى انقسم إلى مجموعات متميزة .  
هناك ٩٠ نائبًا من المعادين لسعد زغلول و ٩٠ من أنصار زغلول المخلصين  
وحوالي ثلاثين متقلبين .

وكان هم الحكومة وزغلول الحصول على تأييد هؤلاء المتقلبين الذين حركتهم  
الرغبة في الانضمام إلى جانب المتصر .

وكان زغلول قد تمكن عقب الانتخابات مباشرة من كسب تأييد هؤلاء  
النواب عن طريق الدعاية المؤثرة ولكن تشكيل الحكومة وتكونها تركا انتظاراً  
قوياً لدى الرأى العام وأوقفنا هذه العملية .

وأصرت الحكومة على إظهار قوتها وتصنيعها ، واقتنعت بأنها ستستمع  
بأغلبية كافية عند انعقاد البرلمان .

حاولت الحكومة تحقيق ذلك بتجنب أي نوع من الضعف في تعاملها مع  
زغلول وأشارت أنها إذا تعرضت لهزيمة فستحل البرلمان مرة أخرى .  
وتمت الموافقة بالإجماع على اتباع هذا الأسلوب إذا اقتضت الضرورة » .

\* \* \*

أول تصريح لعبد العزيز فهمي بلk بعد تعيينه وزيراً قاله في غرفة المحامين بمحكمة استئناف

مصر .

قال :

كنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضاض .  
وفي هذا التصريح أيد رئيس حزب الأحرار حق الملك في حل البرلمان .. قال :  
« في هذا الدستور حق مقرر جلالة مولانا الملك ، وهو حل المجلس في كل وقت ، متى  
أراد ، ومتى رأى في ذلك المصلحة للبلاد . »  
وأننا - في سبيل تأدية واجبنا - إذا وضعت العراقيل أمامنا - فإننا لن نلتمس من صاحب  
الجلالة الملك ألا يستعمل حقه المطلق في حل المجلس .

• • •

يقول حسن الشريف في كتابه « الرجال أسرار » :  
لم تدخل الحكومة وسعاً في أن تجذب إليها أكبر عدد من المذهبين والمرتددين والوفد - من  
ناحية - لم يدخل وسعاً - هو أيضاً في اجتذاب أكبر عدد إليه .  
وكان النضال في هذا الميدان مرأًّا عيناً ، استخدمت فيه جميع الأسلحة سواء منها  
ال الشريف وغير الشريف ، ولكن الحكومة كانت غنية بما تعرضه ، فلديها الوظائف والأموال  
ولديها وسائل إشاعر المطامع وقضاء الحاجات ، وبiederها فصل عمد البلاد وتعيينهم وترقية  
أقارب النواب في الوظائف وإغراق الدرجات عليهم .  
أما الوفد المسكين فلم يكن يملك شيئاً من هذا .

• • •

افتتح الملك فؤاد البرلمان الجديد يوم ٢٣ من مارس وتلا زiyor خطاب العرش الذي يحدد  
سياسة الحكومة .

واجتمع مجلس النواب بعد ذلك لانتخاب رئيسه ورشح سعد زغلول نفسه لرئاسة  
المجلس . ورشحت أحزاب الحكومة عبد الخالق ثروت للرئاسة . وجرت الانتخابات  
بسرية - بين الأعضاء ففاز سعد بـ ١٢٣ صوتاً وثروت بـ ٨٥ صوتاً .. ومعنى ذلك أن  
الأغلبية في مجلس النواب للوفد .

وفي مذكرات حسن الشريف أيضاً يقول إن فتح الله برؤسات سكرتير الوفد عرض على  
النواب المرتددين المشكوك في ولائهم مناصب وزارية ليضمن انضامهم للوفد .

وقد يكون ذلك صحيحاً .. وقد لا يكون .. ولكن النتيجة أن الوزارة عرضت على الملك حل مجلس النواب فوافق .. وكان هذا هو الاعتداء الثاني على الدستور خلال عام .. وكان تأجيل البرلمان السابق وحله هو الاعتداء الأول ..  
ويقول اللورد اللنبي في برقية إلى لندن :

« تبدلت بعض شكوك الحكومة في تأييد الملك الكامل لوزارته الحالية نتيجة رد فعل جلالته إزاء هنافات التأييد لزعღول التي ترددت في الشوارع والملك في طريقه لدار البرلمان .

وأعتقد أنه أبدى حفاوة بالغة عند استقباله مجلس الوزراء بعد حل البرلمان .  
وعندما قرأ زبور مرسوم الحل في البرلمان ، بدا أن أنصار زغـول فوجئوا به تماماً . ويدو أن زغـول أقنـعهم أن مقدورـه الركـون إلى تـأيـيد بـريـطـانـيا إن اسـتطـاع الحصول على الأـغلـبية .

وقيل لي إنه بمجرد انتخـاب زغـول أحـضر الوفـد مقارـه في جميع أنحاءـ البـلـادـ تـلـيفـوتـياً باـنتـخـابـ رـئـيسـاً دونـ تـحدـيدـ ماـ إـذـاـ كانـ قدـ اـنتـخـابـ رـئـيسـاً للـبرـلـانـ أمـ رـئـيسـاً لمجلسـ الـوزـراءـ .

وأثارـتـ هذهـ الأـباءـ اـضـطـرـابـاتـ فـ قـويـسـناـ وـشـينـ الكـرمـ وـالـحـلةـ .  
وـتـقـدـ صـدـقـ . عـلـىـ الفـورـ ، مـوـاقـعـ هـذـهـ اـضـطـرـابـاتـ .  
وـقـدـ أـوـقـتـ أـبـاءـ حلـ الـبرـلـانـ حـالـةـ القـلقـ وـالـاضـطـرـابـاتـ الـمـدـيـةـ ، الـقـىـ اـنـتـشـرـتـ فـ كـلـ مـكـانـ .

وسـادـ الـهـدوـءـ عـدـاـ بـعـضـ المـدارـسـ بـالـقـاهـرةـ الـتـىـ حدـثـ فـيهـ - صـبـاحـاًـ  
إـضـرـابـ جـزـيـ . ثـمـ عـادـتـ الـأـمـورـ إـلـىـ الـاسـتـقـرارـ بـعـدـ الـظـهـرـ .  
وـحدـدـ مـرـسـومـ حلـ الـبرـلـانـ يومـ ٢٣ـ مـاـيوـ تـارـيـخـاًـ لـالـاـنـتـخـابـاتـ الـقـادـمـةـ .  
وـأـعـتـدـ أـنـ سـيـصـدـرـ قـانـونـ جـديـدـ لـالـاـنـتـخـابـاتـ يـحـولـ دـونـ إـجـرـاءـ الـاـنـتـخـابـاتـ  
فـ هـذـاـ المـوـعـدـ .

ولـيـسـ مـنـ الـحـتـمـ اـجـرـاءـ الـاـنـتـخـابـاتـ قـبـلـ نـوـفـيـرـ الـقـادـمـ »  
وـلـمـ تـجـرـ الـاـنـتـخـابـاتـ فـ مـاـيوـ عـامـ ٢٥ـ بلـ فـ مـاـيوـ عـامـ ١١١٩٢٦ـ

\* \* \*

مضت الأحداث بسرعة .

حل أول مجلس نواب مصرى يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .

وحل مجلس النواب المصرى الثاني بعد ٣ شهور .. في ٢٣ مارس ١٩٢٥ .

وكان سبب الحل للمرة الثانية هو نفس السبب الذى حل من أجله البرلان الأول وهو :

أن الأغلبية فى المجلسين كانت لسعد زغلول وحزبه الولد .

لقد فشل الملك عن طريق حزب الاتحاد وحسن نشأت والأحرار الدستوريين وإسماعيل

صدق فى إرغام الشعب على أن يتخب رجالي الملك .

ولم يدم اجتماع مجلس النواب الثاني سوى ٩ ساعات . وكان المجلس الأول قد حل بعد ٩

شهور مع أن مدة المجلس طبقاً للدستور ٥ سنوات ١١ وفي تقرير للمندوب السامي قال :

«إن الفترة بين إجراء الانتخابات واجتماع البرلان كانت قصيرة فلم تسع

بال Shawi والتملق والتهديدات .. كما أن بعض الانشقاقات عن الوفد لم تكن

أصلية إلا في النادر» .

\* \* \*

ووجد الأحرار الدستوريون أنفسهم في مأزق ..

إنهما يكرهون الاتحاديين .. ويكرهون سعد زغلول والوفد .

وكان البرلان بالنسبة للأحرار الدستوريين هو الحارس لهم من الملك والوفد .

بقيت «جريدة السياسة» التي هاجمت سعد وانتقدت الوفد ، واتهمته أكثر من مرة بهدم

الدستور .

استدعي إسماعيل صدق وزير الداخلية الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة

ليتبئه بقرار الحل . دار بين الاثنين حديث طويل وجدل ومناقشات كثيرة .

رأى الدكتور هيكل أن الدستور صريح في أن مجلس النواب لا يمكن أن يحل مرتين في

دورة واحدة للسبب عينه .

وتساءل :

كيف توسيع الوزارة لنفسها أن تحل المجلس الجديد يوم انعقاده وللسنة الذي حل من أجله

المجلس الذي سبقه .

رد صدق باشا بأن هناك اعتباراً أهم من الاعتبار الدستوري وهو سلامة الدولة ومصلحتها

العليا فقد اضطرت الوزارة إلى حل المجلس الجديد لأنه لم يقدر التتابع التي تترتب على انتخاب سعد رئيساً له .

وتنهي المناقشة بتمسك كل من الوزير والصحفي بوجهة نظره .  
وعاد رئيس تحرير جريدة «السياسة» إلى صحفته فوجد غرفها وأبياءها وقد امتلأت بالناس وليس فيها موضع لقدم ، والجميع جذلوا أشد الجذل مقتطرون أشد الاغبطة ، تقىض وجههم بالمرة حل مجلس النواب . وكلهم يشيدون بجرأة الوزارة في هذا الإجراء وإنقاذهما البلاد بهذه المرأة ١١ ما كانوا جميعاً يتعرضون له إذا عاد الوفد إلى الحكم .  
وتصطرب نفس رئيس التحرير بين عوامل متباعدة فهذا الدستور الذي وضعه الأحرار الدستوريون ودافعوا عنه حتى صدر . والذي لم يمض على تفقيذه غير عام وعشرين أيام يتعرض لما تعرض له .

في مذكراته قال الدكتور محمد حسين هيكل :

«رأيت ابتهاجاً في صفوف الأحرار الدستوريين يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم . وكانت حجتهم أننا قاسينا من حكومة الوفد ظلماً وعنتاً . وكانت هذه أول مرة منذ توليت رئاسة تحرير «السياسة» اضطرب فيها أمام بصيرتي ميزان المنطق وهو ت فيها أمام عين أقدار الرجال ، فإننا أحترم دائماً رأي غيري ما دام قائماً على الحجة العقلية السليمة وإن خالف هذا الرأي ما أراه أنا ، أما أن يتقلل زبور باشا من معسكته الوفد إلى معسكته محارب الوفد . وأما أن ينهز صدق باشا هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنفاس النظام البرلاني بعد أن كان شريكاً مع ثروت في تأييده ، أما أن أجده ابتهاجاً في صفوف الأحرار الدستوريين فذلك مالم أكن أتصوره . . .

ولكن ما لم يكن يتصوره رئيس تحرير «السياسة» حدث أكثر منه إن رئيس تحرير السياسة نفسه ، بقى في منصبه ودافع عن وجهة نظر حزب الأحرار الدستوريين . وأيد بقلمه كما أيدت الصحفة - التي يرأس تحريرها - الاعتداء على الدستور !  
وقالت السياسة إن التجربة الدستورية فشلت في مصر !

\* \* \*

ويكتب الدكتور هيكل في «السياسة»  
« حل مجلس النواب ، وعلى من تقع تبعته ؟  
ويلقى التبعية على سعد وحزب الوفد .

وأيدت صحيفة الدستوريين الاعتداء على الدستور . . وشجعت حل ثالث برلمان في مصر.

وقالت الجريدة :

« نريد ثواباً عقلاً »

وبقيت مصر بلا برلمان ١٨ شهراً !

ويكتب النبي إلى لدن :

« هناك دلائل واضحة وصارخة على نفوذ وتحيز الملك في كل فرع من فروع الإدارة وفي كل ترشيح هام لأى مصب من المناصب الحكومية .

وكانت هناك لحظات سمع فيها زبور باشا لنفسه سرّاً بنوبات من الاحتجاج . ولكنني لا أعرف بوجود حالة كانت لديه فيها الشجاعة للإعراب عن عدم موافقته على أوامر السראי .

وكان صدق متزوجاً من نفوذ الملك . ولكنه كان يقدر حاجة إغضاب جلالته في لحظة تتطلب تعاونه الكامل والموالى من أجل هزيمة العدو المشترك . .

أى سعد زغلول .

ولذلك كان صدق حريصاً على قصر مقاومته على الأمور التي يرى أن لها أهمية قصوى كما كان حريصاً على الإعراب عن المقاومة بالطريقة التي تكون مقبولة من جانب الملك .

ولكن من خلال ذلك ، كان صدق باشا يقول لنفسه إنه بمجرد التغلب على الزغولية فلا بد من اتخاذ خطوات لکبح جاح الملك .

وكان يتطلع بصير إلى اليوم الذي تسمح فيه الظروف » .

ويقول النبي :

« إن واثق أن حزب الأحرار الدستوريين يشارك زغلول باشا تماماً في خواوفه . وأنه الأحرار الدستوريين - في الوقت الذي يستفيدون فيه من مرونة الدستور ليتلاءم مع غايتيهم - رغبتهم في ألا يفعلوا شيئاً يضعف الدستور !! أما الملك ونفوذه من الدستور معروف تماماً ، فما لا شك فيه أنه سيرغب في النهاية في تعديله إن لم يكن وقف العمل به .

ولكنني أفضل الاعتقاد بأن جلالته لن يقدم على مثل هذه الحماقة فإن من

شأن ذلك أن يوحد الجيدين الرئيسيين في مصر خصده ، في ظروف يكون من المستحيل تأييده فيها .

ومن المتحمل أيضاً أن يكون الملك ، بدوره يتطلع إلى اليوم الذي تسمح له فيه الظروف بالاستغناء عن خدمات صدق باشا والوزراء الأحرار الدستوريين . ولذلك فإني أجعل شغل الشاغل المراقبة الدقيقة لهذا الجانب من الأمور .

\* \* \*

ويظهر دليل جديد على أن مخاوف النبي . . صادقة وصححة . . . . جرى تعديل وزير محمود نتيجة تصرف بسيط من وزير بمحاملة لرئيس وزراء سابق في عيد الفطر .

\* \* \*

توجه يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات - وهو يهودى - إلى منزل سعد زغلول وترك بطاقة تهنئة بمناسبة عيد الفطر .

فاستدعاى الملك وزيره ووجه إليه اللوم لأنـه «قام بعمل عدائى للسرائى» ووبخ حزب الاتحاد وزيره بصفته عضوا في الحزب . . . . وقام مجلس الوزراء بعد ذلك بلوم الوزير ا وأرغم يوسف قطاوى باشا على الاستقالة . . . . بعث سعد إلى يوسف قطاوى ببرقية قال فيها :

«أسفت أسفًا مضاعفًا لاستغافائكم ، حيث حرمت الحكومة من واسع كفاءتكم وكان بمحالتكـم لي تأثير في قبول هذا الاستغناء وكنت أود أن أشافهمـكم بهذه العواطف ولكنـي رأيت الكتابة بها أسلم وسيلة في الظروف الحاضرة» . . . . وتنشر الصحف سبب استقالة قطاوى . . . وبرقية سعد . . فإنـ الملك أراد أن يحدـر الجميع بطريقة عملية من زيارة سعد .

وقالت جريدة الاتحاد :

«إنـنا لا نكره المحامـلة ولكنـ سعدًا ليس كـغيرـه من رجالـ السياسـة وإنـما هو وأصحابـه نوع خاصـ منـ الساسـة لمـ يـعرـفـهـ الناسـ فيـ بلدـ منـ بلـادـ اللهـ» .

\* \* \*

ويعلن محمد حلمي عيسى باشا عضو حزب الاتحاد ووكيل وزارة الداخلية وزيراً للمواصلات ، وبذلك أصبح لحزب الاتحاد ٤ وزراء : يحيى إبراهيم ، وعلى ماهر ، وموسى فؤاد ، وحلمي عيسى .

كتب جاك موري رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية إلى هيرست المستشار القانوني للوزارة يسأله :

- هل يمكن أن نصر على الإبقاء على وظائف المستشارين البريطانيين القضائي والمالي في مصر مع الصلاحيات والامتيازات المرتبطة بهذا المنصب ؟  
ويجيب هيرست بالإيجاب ..

ونخضع وزارة زبور وتعيين برسفال - البريطاني - مستشاراً قضائياً للحكومة المصرية . .  
بعد أن خلا المنصب .

ويكون عبد العزيز فهمي باشا وزير الحقانية - العدل - خطيباً في حفل تكريم المستشار البريطاني .

ويكتب موري إلى هيرست :

- هل يمكن أن نصر هل أن تختسب كافة المعاشات التي تدفعها الحكومة المصرية للموظفين الأجانب على أساس الجنيه الاسترليني . . وهل يمكن أن نعهد بذلك - في مصر إلى هيئة خاصة مثل صندوق الدين ؟

ويرد هيرست :

- إن تصريح ٢٨ فبراير لا يتضمن إرغام مصر على تعديل قانون المعاشات لدفع معاشات الأجانب بالاسترليني .

ولكن زبور يجد طريقة أخرى لإرضاء الموظفين الأجانب الذين يحالون إلى المعاش في مصر .  
منحت الحكومة المصرية معاشات وتعويضات ومكافآت للموظفين الأجانب الذين تركوا الخدمة ، ثم عادت وعيتهم في وظائف أخرى أو عينت أجانب آخرين بدلاً منهم .  
وقد رفض مجلس بلدي الإسكندرية معاملة ثلاثة موظف أجنبى معاملة خاصة ولكن الحكومة وعدت إنجلترا بالضغط على المجلس للعدول عن رفضه .

وكتب الأهرام :

«إن هؤلاء الموظفين الثلاثة سيأخذون تعويضاً ثم يعين مكانهم ثلاثة آخرون يطلبون بعد ذلك الخروج من الخدمة وأخذ تعويض » ١

## اللورد يسافر . . مقهوراً

اقرب موعد رحيل اللورد اللبناني من مصر بعد أن حكمها ٦ سنوات كاملة من عام ١٩١٩ حتى ١٩٢٥ وأخذ المسؤولون المصريون يقيمون مأدبة الوداع للمندوب السامي .  
بدأ زبور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية مأدبة العشاء الأولى يوم ٣١ مايو .  
وكان الضيوف الذين اشتركوا في تكريم اللبناني وداعه كل رؤساء الوزارات الحالين والسابقين في مصر عدا سعد زغلول ووزراء الوفد .  
وكان بين الحاضرين أيضاً كبار رجال القصر الملكي .. وضباط جيش الاحتلال .  
وبعد ٤٨ ساعة أقام الملك مأدبة الوداع الثانية .  
وبعد ٤ أيام أقام عبد الخالق ثروت باشا - رئيس الوزراء السابق - المأدبة الثالثة والتي فيها خطبة الوداع .  
قال مخاطباً .. صاحب الفخامة الفيلد مارشال اللورد اللبناني .  
« اسمحوا لي أن أعبر لكم عن أسف الشديد على فراقكم . وإن أذكر لكم مع صادق الامتنان تأييدهم للعمل السياسي الخطير الذي تم في مصر .  
إن مصر ستذكر لكم مع الشكر ، على الدوام موقفكم الجليل .. لقد أضفتتم بعدياً جديداً  
إلى ما أحرزتموه كجندي عظيم » .  
وعلقت صحيفة البلاغ على هذه الزيارة وخطاب الوداع فقالت .

« معنى هذه المأدبة لا يخرج عن اعتراف من ثروت باشا بالشكر للورد اللبناني على أنه حكم هذا البلد برعه إرادة أهله ». وشارك ٩٠٠ من أعيان مصر ووجهائها في إقامة الوليمة رقم ٤ بفندق الكونستال وخطب فيها محمد الشريعي باشا فقال للورد : كنتم أصدقاء لمصر والمصريين . وخطب الورد فقال . « فخارنا أنا نرى كثيرين جاءوا يودعونا ..

وقام بترجمة كل فقرة من كلمات الورد حسن باشا أنيس الذي أصبح وكيلاً لوزارة الخارجية المصرية .

وسافر الورد مغادراً مصر لآخر مرة يوم ١٤ يونيو فاصطف الجنود على الصفين لتحيته من قصر المتذوب السامي حتى محطة سكة حديد القاهرة .

ويكتب مورتون هاول القائم بأعمال المفوضية الأمريكية في القاهرة عن أحوال مصر عند سفر النبي برقيه رقم ٦٥١ .

من مورتون هاول  
القائم بأعمال الأمريكي  
إلى وزارة الخارجية

١١ من يوليو ١٩٢٥

أرسل تلخيصاً للموقف السياسي في مصر فيما يتصل برحيل الورد اللبناني . قالت صحيفة الإيجيبشيان جازيت المصرية التي تصدر باللغة الإنجليزية تحت عنوان (موقف مصر اليوم .. أفق صاف) في عدد ١٥ من يونيو أولى في اليوم التالي لرحيل سعادته وانقطاع صيته الرسمية بمصر : « لم يكن يمكن أن يحدث رحيل النبي في وقت توجد فيه سحب أقل في سماء الموقف السياسي المصري » .

وحيث نعود بالنظر إلى السنوات الخمس أو الست الماضية ، يستحيل علينا أن نجد فترة مثل الفترة الحاضرة من حيث قلة ما يشغل الحكومة المصرية من مسائل ذات صبغة سياسية خالصة .

والواقع أنه ليس هناك في الوقت الحاضر إلا مسألة أو مسألتان سياسيتان لها أهميتها وتتطابقان التسوية بصورة ملحة .

وهاتان المسألتان هما رسم الحدود المصرية مع ليبيا بما يتضمنه هذا من تحديد وضع جنوب وإصدار قانون جديد للانتخابات .

وفيما يتصل بالمسألة الأولى يتلخص الموقف في أن الحكومة المصرية والإيطالية أبديا استعدادهما للدخول في مفاوضات لتسوية المشكلة .  
وتعتبر صياغة قانون انتخابي جديد واحدة من أصعب المشكلات التي ينبغي على وزارة زuiror أن تواجهها .

إن لجنة بدأت العمل تضم إسماعيل صدق باشا وعبد العزيز فهمي باشا ومحمد حلمى عيسى باشا .

وقالت الصحيفة - الناطقة بلسان حزب الائتلاف - إن اللجنة أقرت بصفة مبدئية المبادئ التالية :

١ - تم الانتخابات مجلس النواب على مستوىين ولقاءً للقانون الأصلي الصادر عام ١٩٢٣ الذي يعارض والقانون الثاني الذي أصدره البرلمان عام ١٩٢٤ والذي أقر مبدأ الانتخاب المباشر وهو قانون لم يتم العمل به من قبل على الإطلاق .

٢ - يشرط في الناخب الصالحيات التالية :

(أ) لا تقل سنه عن ٢٥ عاماً .

(ب) أن يتسمى إلى إحدى المجموعات الثلاث الآتية :

١ - المالك الذين يدفعون ضرائب جنيهين سنويًا على الأقل .

٢ - المستأجرين الذين يدفعون إيجاراً يبلغ ٢٤ جم على الأقل سنويًا .

٣ - المحاصلين على شهادة عليا .

ومن جهة أخرى تقول «الائتلاف» إن أي مصرى يبلغ عمره ٤٥ سنة فأكثر يحق له الانتخاب دون حاجة إلى توافر الصالحيات المذكورة .

وذكرت نفس الصحيفة أن الإحصائيات أظهرت أن المواد المذكورة ستؤدي - إن أعطت قوة القانون - إلى خفض عدد الناخبين المختملين بنسبة ٤٠٪ في الأقاليم و ٦٠٪ في المدن الكبرى بالمقارنة مع القانون القديم .

وعلى هذا ويهدف إنقاذه عدد الناخبين (الذى يبلغ حوالى ستة ناخب فى الدائرة الانتخابية) توصى اللجنة بأن يكون كل ناخب مثلاً لعشرين شخصاً ، كما كان الحال في القانون القديم .

ويقال أيضاً أنه ليس هناك اقتراح بتطبيق نفس الشروط على النواب أنفسهم الذين سيكتفى بالنسبة لهم بتوافر شروط السن والقدرة على القراءة والكتابة وهو نفس ما كان يشترطه القانون الأصلي للانتخابات .

وليس بين أهداف اللجنة أن تضع قانوناً يؤدى العمل به إلى انتخاب مجلس نيابي شبيه في طبيعته بالمجلس السابق .

والمهمة المنوطة باللجنة هي وضع نظام انتخابي لا يسمح بعودة حزب زغلول إلى التمتع بالأغلبية .

ومن الواضح تماماً أن هذه ليست بالمهمة السهلة .

وثمة مسألة كان يمكن أن تكتسب صبغة سياسية قوية لو لا المرض المؤسف للغاية الذي أصاب مسٹر كانتر كريز وهى مسألة مستقبل السيطرة على مياه النيل .

وهناك أساس معقول للأمل في التوصل إلى اتفاق آخر الصيف .

وهذه الاتفاقية تتطلب بطبيعة الحال تصديق البرلمان المصرى عليها . وبافتراض عودة مجلس نواب تؤيد الأغلبية فيه الوزارة الائتلافية الحالية أو وزارة أخرى مماثلة ، فليس ثمة مبرر للاعتقاد بأن الحكومة لن تتمكن من الحصول على تصديق البرلمان على التزامها .

وعلى آية حال ، يصبح الأمر أكثر سهولة - من وجهة نظر الحكومة المصرية - في الحصول على تصديق البرلمان على اتفاق أبى وأصبح أمراً واقعاً .

ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية تأسف للظروف السيئة التي حالت دون استكمال لجنة حقوق مياه النيل لأعماها .

ولابد أن شعوراً مائلاً بالأسف موجود لدى جميع المصريين الذين يأملون أن تم تسويه هذه المشكلة سلبياً وبطريقة ترضى الدولتين .

ومن المتحمل في الظروف الحاضرة أن يكون تقرير اللجنة واحداً من الموضوعات الرئيسية للصراع الحزبى في الحملة الانتخابية القادمة .

وقد تضطر الحكومة المصرية - منها حست نوابها - إلى إعلان عدم استطاعتها اتخاذ أي قرار في هذا الموضوع قبل مناقشته في البرلمان . ومن المسائل السياسية وهي ذات أهمية - أقل - تلك السلسلة من مسودات الاتفاقيات التي عرضت على الحكومة خاصة بتنظيم العلاقات مع الدول الأجنبية وأوضاع الأجانب المقيمين في مصر . ويبدو أن التوقيع صار وشيكاً على اتفاق مع الحكومة الألمانية يعطى الرعايا الألمان نفس الامتيازات التي يتمتع بها رعايا دول الامتياز . وهناك مفاوضات مستمرة منذ بعض الوقت لمنح رعايا سوريا الامتيازات التي طالما تمنعوا بها تحت حماية فرنسا وأمريكا وقبلها تحت حماية ألمانيا . ولا يزال من الواجب التوصل إلى تسوية مشكلة وضع السوريين المقيمين في مصر .

ومن الممكن في النهاية القول بأن اللورد اللبناني يغادر مصر تاركاً إياها تولي شؤونها بطريقة تتعارض مع الاهتمام البالغ بالسياسة الذي كاد يطغى على كل ما عداه ، والذي اتسمت به الفترة التي تولى خلالها منصب المندوب السامي ١ .

\* \* \*

ولكن اللورد اللبناني لم يترك سفارة مصر .. صافية .. ولم تكن نفس اللبناني صافية أيضاً .. كان يحسن بقصة في حلقة وکابة في قلبه . فقد شعر بأنه لم يتحقق في مصر ما كان يرجوه . جاء بعد قيام ثورة عام ١٩١٩ فأطلق سراح سعد زغلول ليجهض الثورة . وشعر المصريون أن الإفراج عن سعد هو البداية لتحقيق مطالبهم في الاستقلال والحرية والديمقراطية والرفاهية بعد الحرب العالمية الأولى .

واضطر اللبناني لاعتقال سعد بعد تجدد الثورة ونفاه في سيشل وجبل طارق ثم عاد إلى مصر .

وببدأ اللورد اللبناني يتخذ خطوات لاجتذاب سعد .. واسترضاء مصر .. وكانت البداية الجديدة تصريح ٢٨ من فبراير عام ٢٢ بمنح مصر الاستقلال من طرف واحد . أما الخطوة الثالثة فهي الدستور .

وجرت الانتخابات وتولى سعد زغلول حكم مصر .. وبذل اللبناني جهداً جباراً في التهديد للفاوضات سعد مع رمزي ماكدونالد أول رئيس وزراء بريطاني من حزب العمال .

وفشلت المفاوضات ولم تتفق معاهاة بين مصر وبريطانيا وعاد سعد إلى مصر ليصطدم بالملك فؤاد بعد أن اصطدم بالإنجليز.

وتواتر الموقف فإن هدف النبي الوحيد الوصول إلى معاهاة ترضي عنها مصر.. ويوقعها سعد زغلول لضمان التأييد الشعبي.

ثم جاء مقتل السردار السير لي ستاك واستقالة سعد زغلول وتولى زبور الحكم.  
وتعطلت الحياة النيابية في مصر.. وأجريت الانتخابات.. ووافق النبي على ترويرها،  
وبع ذلك فاز سعد فحل البرلمان للمرة الثانية.

وهكذا جاء موعد رحيل النبي دون أن يتحقق شيئاً.. فالمعاهاة لم تم والدستور معطل  
والبلاد بلا برلمان والملك يحكم بوزارة فاسدة.

وفوق هذا كله فإن النبي اضطر للاستقالة لأن الحكومة البريطانية خذلته..

بعد أزمة السردار وبعد إنذار النبي لسعد زغلول وجد أوستين تشيرلين وزير الخارجية  
البريطانية الجديدة في حكومة ستانلي بولدوين، أن النبي تمادي كثيراً في إنذاره..  
ولذلك بعث تشيرلين بنيفيل هندرسون الوزير المفوض ليكون الرجل الثاني لدى مقر  
المندوب السامي وليلغ النبي تعليمات الوزير التي لا يستطيع أن يضمنها البرقيات والرسائل..  
أو تحتاج لشرح أطول من آية رسالة.

و Henderson أقدم من النبي نفسه في وزارة الخارجية.. وتشيرلين لم يستشر النبي في هذا  
التعيين.. وفرق ذلك فإن Henderson أصبح يتقدم على كل رجال وزارة الخارجية البريطانية في  
مصر.

رأى النبي أن تعيين Henderson يجب أن يكون مؤقتاً. وطلب من تشيرلين إصدار بيان في  
الحال بأن Henderson جاء بقصد دراسة الموقف وتسهيل تبادل الآراء بين وزير الخارجية وبينه  
 وأنه سيغادر مصر إلى لندن بعد أسبوعين من وصوله..

رفض وزير الخارجية ذلك وقال إن Henderson سيملأ الفراغ الشاغر بين رجال النبي..  
وأصر الماريشال من ناحيته على أن يكون التعيين مؤقتاً أو يستقبل اللورد.

قال النبي :

«فِي بَلَادِ كَهْدَهُ - يَقْصِدُ مِصْرَ - بِكُونِ التَّفْسِيرِ الْوَحِيدِ لِهَذَا التَّعْيِينِ هُوَ تَغْيِيرُ السِّيَاسَةِ  
الْبَرِطُونِيَّةِ فِي مِصْرٍ».

واكتشف النبي أن Henderson كان في إجازة في لندن وأنه اجتمع مرة واحدة فقط بوزير

الخارجية أوسين تشميرلين وأنه لا يحمل تعليمات محددة واضحة .  
وأدرك النبي أن هندرسون جاء ليكون « فرملة » له كما ذكر المارشال ويفل في كتابه « النبي في مصر » .

ويعث اللئي باستقالته إلى الملك ..

ويقدم تشعبرين لملك بريطانيا مذكرة يشرح فيها أسباب الأزمة بينه وبين اللنبي.

ويتلقى تشمبلون من سكرتير الملك أن جلالته يوافق على رأي وزير خارجيته.

ولا توزع استقالة اللنى على مجلس الوزراء اليريفانى ويكتفى بقبولها .

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن اللنبي طلب من وزير خارجيته أن يعرف اسم خليفته

في منصب المندوب السامي لليلغة للملك فؤاد . كما طلب أن يصدر من لندن بيان رسمي بأن

قبول استقالته يعني تغيير الأشخاص ولا يعني تغيير السياسة .

ولكن شيئاً عن ذلك لم يتحقق . ونقلت الصحف إلى المصريين جميعاً ، قبل أن يعرف

اللني ، اسم المندوب السامي الجديد اللورد جورج لويد - كما لم يصدر البيان المطلوب عن

## عدم تغير السياسة البريطانية في مصر .

ولم يصفح اللنبي أبداً حتى مات - كما يقول الماريشال ويقل - عن رجلين سعد زغلول

وأوستين تشمبرلين.

ويرغم هذا كله . . ووسط الأزمة النفسية ، كتب اللنبي آخر تقرير له في القاهرة .

وفي هذا التقرير يعترف المارشال بأن جو السياسة المصرى بنذر بالغ اليوم برغم السنوات

الخمسة التي قضتها بحكم مصر.. والتي شرح تطورات ما جرى فيها خلال هذه البرقية

الطويلة.

برقية رقم ٤٢٣

من الفيلد مارشال اللنبي

إلى مستر أوستين تشيرلين

ف ۱۱ من یونیو ۱۹۲۵

من المناسب أن أوضح لكم الملامح الأساسية للموقف السياسي في مصر كما  
أراه عشة دخل، عنها.

وأبدأ بعرض ملخص للتطورات التي وقعت خلال السنوات الأخيرة والتي كانت أكثر من غيرها ارتباطاً بال موقف الحالي.

٢ - التوازن الداخلي للقوى في مصر أصبحت له سمة التوازن غير المستقر  
عادة بين ثلاثة قوى :

الأول : السرای

ويمكن أن نسمى القوتين الآخرين بالمحافظين والديمقراطيين على التوالى  
وبين هذه القوى الثلاث فإن السرای تستمد قوتها أساساً من انعدام المسئولية  
والسلطة التقليدية وبراعتها في استغلال القوتين الآخرين لمصلحتها بصفة  
مستمرة .

ويستمد المحافظون قوتهم أساساً من تعمّهم بقدرات ثقافية ومن نفوذهم  
الناتج عن ثرائهم ومن قدرتهم على تولي السلطة .

أما القوة الثالثة أي الديمقراطيين فتستمد قوتها من نزعات الاستياء والطموح  
سواء كانت ذات صبغة اجتماعية أو وطنية .

٣ - هذا ترتيب للقوى التي ظهرت منذ إلغاء الحياة .

أما قبل ذلك فلم تكن للسلطان قيمة كبيرة . كان بصفة عامة متاجهلاً  
ومكروراً وكانت دولة البداية تحجبه عن الأنوار .  
وكان العداء للدولة البداية هو الاتجاه السائد ، بدرجات مختلفة ، بين  
المصريين من جميع الطبقات وإن لم يحمل هذا دون حدوث حركات مختلفة ، بين  
داخل .

٤ - وبتصدور إعلان ١٩٢٢ انسحبنا جزئياً من المناесьة . وألقينا عبء  
الحكم على كاهل الملك ومعه مجموعة ذات نفوذ وإن لم تحظ بتأييد شعبي واسع  
النطاق .

وبهذا انفصلت هذه المجموعة تماماً عن الجانب الأكبر من خصومنا .

٥ - إن فعل هذه المجموعة - بزعامة ثروت باشا - فيبقاء في السلطة  
لأكثر من بضعة شهور كان سببه الملك الذي يريد لنظامه الملكي أن يكون أكثر  
فعالية مما كان .

ولهذا السبب فإن الملك اختلف مع هذه المجموعة . وانضم إلى الديمقراطيين  
لاعتقاده بأنهم سيعطونه مزايا الحصول على الشعبية التي لم يتمتع بها من قبل  
فضلاً عن انصياعهم لإرادته الأوتوقراطية المطلقة .

٦ - ووْجَدَ الْمَلِكُ فَوَادَ فِي رَئِيسِ وَزَرَائِهِ التَّالِ تُوفِيقَ نَسِيمَ بَاشَا رَجْلًا بِسِيَطَةٍ  
عَلَى مَساعِدِهِ فِي تَطْلُعَاتِهِ وَيَتَبَعُ لَهُ فَرَصَةُ الاتِّصالِ بِالْحَزْبِ الشَّعْبِيِّ .

وَلَكِنَ افْتَارَ تُوفِيقَ نَسِيمَ إِلَى الْحَنْكَةِ السِّيَاسِيَّةِ جَعَلَ سُقُوطَهُ مُؤْكِدًا بَعْدَ فَتْرَةٍ  
قَصِيرَةٍ .

وَلَكِنَهُ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ قَطَعَ بَعْضُ الْحَبِيطَ الَّتِي تَرْبِطُهُ بِشَخْصِ الْمَلِكِ .

٧ - وَكَادَتْ وَزَارَةُ يَحِيَّ إِبْرَاهِيمَ بَاشَا أَنْ تَكُونَ امْتَادًا لِوَزَارَةِ تُوفِيقِ نَسِيمِ اللَّهِمَ إِلَّا فِي  
مَسَائِلَ هَامَةٍ مُعَيْنَةٍ .

وَتَغَلَّبَتْ رَغْبَةُ يَحِيَّ بَاشَا فِي إِرْضَاءِ مَلِيكِهِ عَلَى رَغْبَتِهِ فِي اسْتَهْلَكِ حُكْمَوَةِ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ  
مَلِكِ بِرِيَطَانِيَا . وَسَرَعَانَ مَا تَرَابَدَ نَفُوذُ السَّرَّائِيِّ فِي الْإِدَارَةِ وَفِي الْبَلَادِ .

وَرَضَى جَلَالُهُ أَنْ يَرِيَ الْأَحْدَاثَ تَجْهِيظًا نَحْوَ تَولِيِّ وَزَارَةِ الْمُسْلِكِ زَغْلُولَ السُّلْطَةِ حَقِّيِّ  
يُتَمَّنِّي ، هُوَ شَخْصًا بِشَعْبَيَّةٍ كَبِيرَةٍ ، وَلَكِنَّ دُونَ أَنْ تَكُونَ لَهُذِهِ الْوَزَارَةِ أَغْلِيَّةٌ بِرِيَطَانِيَا كَبِيرَةٌ تَخْلُلُ  
نَفُوذَ السَّرَّائِيِّ .

وَكَانَ هَنَاكَ خَطَأً فِي هَذِهِ النِّبَوَةِ .

إِنَّ الشَّعْبَيَّةَ الْكَبِيرَةَ كَانَتْ فِي الْوَاقِعِ مُضْمُونَةً . لَكِنَّ قُوَّةَ ظَهَرَتْ ، وَهِيَ قُوَّةٌ كَانَ لَابْدَ أَنْ  
تَدْخُلَ فِي صَرَاعَ مَعَ الْمَلِكِ مِنْ جَرَاءِ تَشَابُهِ وَجَهَاتِ نَظَرِهَا الدِّسْتُورِيَّةِ مَعَ آرَاءِ وَزَارَةِ ثَرَوتِ .  
وَهَذِهِ الْقُوَّةُ تَمْلِكُ تَأْيِيدًا قَوْمِيًّا لَمْ يَكُنْ لِوَزَارَةِ ثَرَوتِ وَهُوَ تَأْيِيدٌ يُمْكِنُ أَنْ تَظْهُرَ قُوَّتِهِ وَقَوْتِهِ  
الْحَاجَةِ .

٩ - وَخِلَالِ الشَّهْرِ الْقَلِيلِ الْأَوَّلِ لَتَوَلَّ زَغْلُولُ بَاشَا رِئَاسَةَ الْوَزَارَةِ لَمْ يَشْعُرْ الْمَلِكُ أَوْ رَئِيسِ  
الْوَزَارَاءِ أَنَّ لَدِيهِ الْقُوَّةَ الْكَافِيَّةَ لِلتَّورُطِ فِي أَىِّ شَيْءٍ يَقْرَبُ مِنَ الْعَدَاءِ الْعُلْنَى تَجَاهَ الْآخِرِ .  
وَأَعْتَدَ أَنَّ صَاحِبَ الْجَلَالَةِ . . كَانَ يَتَنَظَّرُ الصَّدَمَةَ الَّتِي لَابْدَ أَنْ يَتَلَقَّاها زَغْلُولُ بَاشَا سَوَاءً  
فَشَلَتْ مَفَاوِضَتَهُ مَعَ حُكْمَوَةِ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ مَلِكِ بِرِيَطَانِيَا أَوْ بِجَهَتِهِ عَلَى حَدِّ سَوَاءِ .  
وَكَانَ زَغْلُولُ بَاشَا يَشْعُرُ بِأَنَّ تَصْدِعَ عَلَاقَاتِهِ مَعَ الْمَلِكِ سِيرَمَهُ إِلَى حِلْ مَا مِنْ ثَقَةُ الْحُكْمَوَةِ  
الْبِرِيَطَانِيَّةِ . وَاقْتَضَتِ الْحَكْمَةُ أَنْ يَعْطِي نَفْسَهُ فَسْحةً فِي الْوَقْتِ لِتَدْعِيمِ إِرَادَتِهِ .

١٠ - وَفِي أَوَّلِ الصِّيفِ - قَامَ الْمَلِكُ - الَّذِي رَبِّيَ يَكُونُ قَدْ حَصَلَ عَلَى بَعْضِ الْأَدَلَةِ عَلَى  
عَدَمِ ولَاءِ زَغْلُولِ بَاشَا - بَعْدَ مَحَاوِلَاتِ مُبَدِّيَّةٍ لِإِضْعَافِ مَوْقِفِهِ .

وَاضْطُرَّ زَغْلُولُ بَاشَا لِدِيِّ عُودَتِهِ لِمَصْرِ إِلَى الرَّدِ اِنْتِقَامًا لِهَذِهِ الْمَحَاوِلَاتِ .

١١ - وَعَجَلَتْ بِالصَّرَاعِ حَاجَةُ زَغْلُولِ بَاشَا بَعْدَ فَشْلِ المَفَاوِضَاتِ إِلَى إِيجَادِ شَعَارٍ يَحْتَشِدُ

أنصاره وراءه وتحول دون أن تظل سياسة الخارجية محور الاهتمام الوحيد . وبعد بضعة مواقف استفزازية من الجانبيين بدأ زغلول هجومه ولقى الملك هزيمة واضحة .

وفي ذلك الوقت فإن القوة التي أسميتها الديموقراطيين كان لها التفوق بلا منازع على القوتين الآخرين بين القوى السياسية الثلاث الأساسية في البلاد .

١٢ - وبالرغم من ذلك بقيت الحكومة البريطانية بعيداً عن الأضواء فقد عمل زغلول نتيجة مناوراته الداخلية على عزل الحكومة البريطانية تدريجياً وبصورة خطيرة .

ونشأ توتر كان من الممكن أن يستمر لبضعة أسابيع أو شهور ، ولكنه وصل إلى نقطة الانحسار بمصر السردار الذي جاء في أيام حفلت بفوبي متزايدة .

١٣ - وأدى التدخل الشديد للحكومة البريطانية إلى تغيير ميزان القوى القائم . انضم الملك إلى أعداء زغلول الذين أسقطهم الملك عام ٢٢ .

وبعد ثلاثة أشهر أصبحت قوتهم الموحدة التي تدعمت تدريجياً معادلة تかりقاً لقوة الحزب الديمقراطي وذلك في حجم التحالف البرياني . بل إن قوتهم كانت أكبر من حيث سيطرتهم الفعلية على أدوات الحكم .

١٤ - وكان هذا هو الموقف القائم عندما جاء تعين وزارة التلافية شكلت من دستوريين والمخادعين ومستقلين ليكون تمثيلاً صريحاً لتحالف العناصر الملكية والمحافظة في مواجهة الديمقراطية .

١٥ - هذه هي التغيرات التي وقعت خلال السنوات الثلاثة الماضية . وشهدت الشهور الثلاثة الماضية تحركات مستمرة تتذر بخدمات قادمة .

١٦ - إن الحكومة الحالية باعتبارها مجموعة من المواهب والقدرات الفردية أقدر بالتأكيد من أي من الحكومات السابقة .

ولكنها تشتراك مع غيرها من الوزارات الائتلافية التي تشكل في حالات الطوارئ القومية وتنهار بمجرد زوال حالة الطوارئ .

ويدرك المشتركون في الائتلاف وأنصارهم أن الخطر الأساسي الذي يتعرضون له هو إحياء حركة زغلول . ولكن زغلول يفقد مركز الصدارة بسرعة كبيرة برغم أنه لا يزال على قيد الحياة . وتتلاشى تدريجياً أسباب وحدة أنصار زغلول وتنمو مبررات تفرّقهم وتنزقهم .

١٧ - والسبب الرئيسي -- بطبيعة الحال -- هو الخلاف الأساسي في الرؤية بين الملك وأغلب الوزراء فيما يتصل بالقضية الدستورية .

وهذه القضية قابلة للالتباب دائمًا وربما تتصافع وتوحد الدستورين والغلوليين معاً .  
إن الدستورين ، الذين كانوا مسؤولين عن وضع الدستور ، أصبحوا يرون أنه أكثر تحرراً مما  
يحب . وبالرغم من أنهم يودون جعل البرلمان أقل ديمقراطية والسلطة التنفيذية أكثر قوة ،  
فإنهم يتمسكون بالدستور بقوة باعتباره مصدرًا للحجارة من مخاطر الاستبداد .

١٨ - ويجد هذا الحزب نفسه الآن بين تارين :

أنصاره يريدون الحفاظ على استقرار الحكومة وهذه البلاد . ويررون أن انتخابات عامة  
جديدة تثير المشاعر الوطنية التي تسم بالهدوء حالياً . ولإدراكهم أن ذلك لن يساعد على تحقيق  
الاستقرار فإنهم بدعوا يشعرون بالحاجة إلى تأييد مثل البلد في مواجهة نفوذ الملك وسلطته .  
ويبدون هذا التأييد سيجدون من الصعوبة مقاومة الملك . وهم حريصون على أن يجتمع البرلمان  
في موعد غايته ديسمبر القادم .

١٩ - وبالرغم من أن الملك يعرف أنه ليس قوياً بالدرجة التي تسمح له بالاستغناء عن  
الدستورين فإنه يدرك أيضاً . أنهم لا يستطيعون الابتعاد عنه أو التخلّي عن النفوذ الذي  
يمنحهم إياه توليهم السلطة في الوقت الحاضر .

وليس الملك بالرجل الذي يفوت مثل هذا الموقف دون أن يستغله . وهو مشغول حالياً  
بوضع رجال موثوق بهم في الواقع الإدارية الحيوية وياجذاب الأعيان عن طريق الألقاب  
والنباشين .

وتحاول الملك استغلال السلطات المحلية في اجتذاب أعضاء حزب الاتحاد ومتبعين  
لصحف الحزب ويتم ذلك على حساب أنصار زغلول وعلى حساب الدستورين أيضاً .  
٢٠ - إن بين المسؤولين الدين يدينون بمناصبهم لنفوذ السرای زكي الإبراشي باشا وكيل  
وزارة الأوقاف ومحمد علام بك السكرتير العام لمجلس الوزراء وأضيف أيضاً غالبية العظمى  
من العاملين بالسلك الدبلوماسي والنباشى .

٢١ - ورفض الملك بصفة قاطعة منح الألقاب والنباشين لقائمة بأكمالها من الأعيان  
اقترحها صدق باشا لأنهم استخدموه نفوذهم ضد أنصار زغلول في الانتخابات الأخيرة .  
ولكن منع الملك بمبادرة منه ، ألقاب باشا وبك لعدد من الأعيان تقديرًا لما دفعوه من  
tributes وفقاً لتعريفة منظمة هيئات عملية وخيرية لهم بها جلالته شخصياً .

٢٢ - ورفض الملك بدون مناقشة ، توصية مجلس الوزراء بتعيين إبراهيم الملباوى بك --  
الذى قد يكون أبرز حام فى مصر ، لشغل المنصب الحالى فى مجلس الشيوخ .

٢٣ - ويوجد الآن خلاف خطير في الرأى بين الملك وأغلب وزرائه حول صفة تبادل الأراضي يرغب الملك إبرامها مع الحكومة ويرى الوزراء أنها ستورطهم في تضييق مالية ضخمة من جانب الحكومة .

ولاتزال القوة الأساسية للسرى مرکزة في حسن نشأت رئيس الديوان بالنيابة وهو يواصل عمله بطاقة لا تنفذ وقدرة جديرة بالإعجاب . وهو الآن أعدى أعداء زغلول باشا . وعلمت أنه تمكّن من إحباط محاولات لإقناع الملك بتغيير موقفه من زغلول . ولكن نفوذ نشأت يفتقر إلى الشعية بصفة عامة .

وبالرغم من أنه ظاهرًا على علاقة ودية وثيقة بالوزراء : فإن معظمهم يتخدون منه سرًّا موقف عدم الثقة . ولدى الوزراء شعور بأن الشعب يحملهم المسئولة عن تنفيذ ما يملئه عليهم نشأت باشا .

٢٤ - ولا يرضى زبور باشا بصفة عامة أياً من الجانبين .  
الملك يشكّو من أن زبور لا يفعل شيئاً .

ويشكّو صدق باشا والدستوريون من أعضاء مجلس الوزراء بل واثنان من الأعضاء الاتحاديّن في بعض الأحيان من أن زبور ينصاع لإرادة الملك أكثر مما يجب .. ولا يلتزم بالكتابان ويهتمّ بتوافه الأمور . ويقولون إنه ليست لديه سياسة محددة وأنه غير قادر على تحقيق ترابط وتضامن مجلس الوزراء .

ولا أعني بذلك أنهم لا يعترفون بماليه من مزايا وصلحيات .

٢٥ - والوزراء برغم مواهيم المعرف بها ، لا يتمتعون بالخبرة الإدارية ولا يدركون بالقدر الكاف مزايا العدالة والحياد عند اتخاذ قرارات التعيين والترقيات .

وهذا العيب الأخير له أثر مزدوج . إنه يثير الغيرة وعدم الارتياب والإهمال بين العاملين بالدولة والأجهزة الإدارية . ويضعف السلطة المعنوية للحكومة حين تحاول الجلوة بين الملك وتدعيم مصالح الموظفين الذين يحملهم برعايته .

٢٦ - ومن المقرر أن يغادر زبور باشا مصر في الشهر القادم في إجازة يقضيها في أوروبا وسيتولى رئاسة الوزراء في أثناء غيابه يحيى إبراهيم باشا .

ويحق لنا أن نترقّع أن الملك سيضاعف جهوده لتحقيق التفوق المطلق على الوزارة . وليس بعيد أن يوجه جهوده لاجبار الوزراء الدستوريين على الاختيار بين الاحتماء به أو ترك الوزارة . ويتمتع الملك - بطبيعة الحال - بالسيطرة على يحيى إبراهيم منذ عام ١٩٢٣ . وإذا

كانت خصية الملك أحد الدافعين الأساسيين اللذين يوجهان يحيى إبراهيم فإن الخوف من الحكومة البريطانية هو الدافع الثاني وقد يكون الدافع الأقوى .

٢٧ - يبدو أن موضوع الاهتمام الأساسي خلال الصيف والخريف القادمين سيكون الوصول إلى مرحلة جديدة من الكفاح الدستوري .

ولا أعتقد أن من الممكن للملك أن يكسب في المدى البعيد . فالقوى التي تقف خصده تتمتع بأساس صلب من المصلحة الذاتية والكراء الشخصية والرغبة في الحرية والإيمان بالمبادرأ .

وليس باستطاعة الملك أن يستمر إلى الأبد في مواجهتهم عن طريق الرعاية والتلاعب بالأحزاب .

٢٨ - وينبغي أنلاحظ - كعلامات موافية لتحقيق تضامن مجلس الوزراء - أن اثنين من وزراء حزب الاتحاد ، هما على ماهر باشا وحلمي عيسى باشا رجالان متغلبان ومن أقدر رجال الحزب وما مرتبطان بزملاطيها الوزراء الدستوريين بصداقه شخصية . ولابد من ملاحظة أن العزم منعقد على تشكيل لجنة مشتركة لخري الاتحاد والدستوريين للتقليل من التنافس بينهما في الدوائر الانتخابية .

٢٩ - وعلى ضوء مثل هذا التطور المحموم الذي بيته ، ينبغي على الحكومة البريطانية أن تكون على استعداد مرة أخرى لإنقاذ الملك من أخطائه في التقدير وإنقاذ بريطانيا من أن تصبح في موقف الخليفة الوحيد للملك .

٣٠ - لقد أفصحت بشيء من التفصيل الملامح الخاصة للموقف الحالي في مصر وقد تؤدي إلى تجدد عدم الاستقرار .

ويعن لي أن أضيف - كأنه طار خصلة أو ناشطة - الدسائس التي تحاك أساساً في الخارج ولكنها تضم مصالح عناصر قليلة متذمرة في الداخل على المستويين الأعلى والأدنى وهذه الدسائس موجهة ضد الملك ومجلس الوزراء الحالي وقد نصيف أيضاً استياءً معيناً يتشرّب بين صفوف المسؤولين بالحكومة .

٣١ - ولكني أرى الموقف بصفة عامة مرضياً بطريقة مؤكدة . إن فشل زغلوت باشا في التوصل من خلال التفاوض في الصيف الماضي إلى تسوية أدى - كما كان متوقعاً - إلى نوع من توجيه الاهتمام بعيداً عن القضية البريطانية المصرية وإلى التركيز على الشئون الداخلية والخلافات الخزبية .

وكان اغتيال السردار صدمة حقيقة للمصريين المعذلين وجاءت آثار «إنذار» نوفر  
الماضي لتمنحهم الفرصة لتدعم مواقفهم .

إن مؤيدي النظام وال العلاقات الطيبة بدأ بمحبهم في الصعود . وثمة مبرر للأمل في أن تكون  
الشهور القليلة الماضية قد شهدت نهاية عهد الأضطرابات والعداء لبريطانيا العظمى .  
وأنستطيع القول بأن هناك في الوقت الحاضر كراهية أقل للإنجليز وقدراً من الود الإيجابي  
أكبر مما كان موجوداً على مدى سنوات عديدة .

ويختيم المدحوه والازدهار على البلاد بأسرها

٣٢ - وبالحكمة مع قدر معقول من الحظ الحسن فإننا ستمكن من جنى ثمار ملموسة  
للسنوات التي التزمنا خلالها بالصبر .  
ولا أنتطلع في الوقت الحاضر إلى عقد اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ولكن آمل في فترة  
من التعاون الودي .

## الفرسان الثلاثة . . يحكمون

شهد أكتوبر عام ١٩٢٤ حدثاً هاماً في لندن وهو استقالة رامزي ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها ، وتولى ستانلي بولدوين رئاسة الوزراء وأوستين تشريلين وزارة الخارجية .

وماكدونالد يمثل حزب العمال . . وبولدوين وتشيريلين يمثلان غالبية المحافظين . . وبولدوين هو الذي أصر بعد ذلك - عام ١٩٣٦ - على أن يعتزل الملك جورج السادس العرش ليصبح دوق وندسور . لأن رئيس وزراء بريطانيا رفض الموافقة على زواج الملك من سيدة أمريكية مطلقة هي مسرز واليس سيمبسون .

وفي نوفمبر ١٩٢٤ اغتيل السردار ستاك واضطرب مجلس الوزراء البريطاني إلى الموافقة على إنذار النبي الذي قدمه إلى سعد زغلول قبل الحصول على موافقة لندن . .

ولم تستطع الحكومة البريطانية إلا أن تؤيد ممثلها في القاهرة . . ولكن هذه الحكومة أخذت منذ نوفمبر ١٩٢٤ تبحث سياستها في مصر ، وهل تعيد عهد كرومر ، أم تعيد الحياة ، أم تسمح لمصر المستقلة أن تمضي في طريقها . . وعندما اشتدت الأزمة بين وزير خارجية بريطانيا السير أوستين تشيريلين واللورد النبي أخذ الوزير يقيم تصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢ فشلا ، أو نجاحاً ، ليحدد - على أساس الدراسة الخطورة القادمة .

وف ٢٨ من أبريل ١٩٢٥ . . أى قبل ٤ أيام فقط من استقالة النبي النهاية أعد تشربرلين مذكرة وافية بالسياسة البريطانية .

قالت المذكورة التي حددت كل الخطوط :

« تصريح ٢٨ من فبراير يعتبر بديلاً كافياً جدًا للحماية .

« في حالة نشوب حرب مع قوة عظمى أو مع مجموعة من القوى العظمى فمن الضروري فرض رقابة بريدية وتلغافية على الاتصالات اللاسلكية وسيكون من المستحيل أن نفعل ذلك بدون انتهاك السيادة المصرية .

« هناك خطر آخر يتمثل في احتلال إصدار مصر نداء لعصبة الأمم ، واحتلال قبول مصر عضواً في العصبة ، قبل أن تتمكن من تأمين تسوية مرضية حول الحامية البريطانية في مصر . . . وهي أكثر المسائل أهمية . وقيام أى تحقيق من قبل عصبة الأمم قد يشمل بحث وضعنا في مصر وهو أمر محرج جداً .

وبصفة عامة يمكن أن نقول إن تصريح ٢٨ من فبراير حقن هدفه المباشر بتجنب بريطانيا موقفاً لا يطاق بدون خسائر . والفوائد الإيجابية التي تحققت بالفعل تفوق بكثير مخاطر هذه السياسة . ومما كان الرأي حول سياستنا الماضية فإن التطورات المقبلة للاستقلال المصري هي شاغلنا الرئيسي .

لا يمكن تجنب المخاطر إلا بإبرام اتفاقية تنص على أنه « حتى إذا لم تكن الأرضي المصرية مهددة فإن الحكومة المصرية تقدم في أثناء فترات التوتر أو في حالة الحرب التسهيلات والمساعدات التي تقدمها دولة حليفة لأخرى كما لو كانت الخليتان مشتركان في الحرب » .

ولا يمكن أن توقع على مثل هذه الاتفاقية إلا حكومة مصرية قوية تتمتع بتأييد الرأي العام المصري .

وعلى ذلك فمن مصلحة بريطانيا أن تعمل على تأمين وجود حكومة مصرية قوية تتمتع بدعم الرأي العام المصري على أن نأخذ في الاعتبار أننا إذا بحثنا في ذلك فإننا سنفلت من مبرراتنا للتدخل في الشؤون الداخلية لمصر . وخاصة

إصرارنا على الاحتفاظ بالقوات البريطانية في أى مكان وليس بجوار قناة السويس فقط .

وإذا لم تتحقق التزية السياسية تقدماً متزايداً فإن الحكومات المصرية المقبلة - إذا كانت موالية لنا - ستكون ضعيفة جدًا تعتمد ، بصورة أو بأخرى ، على تأييدنا العلني ..

وهذه التركيبة ستكون غير مستقرة في ذاتها وترضينا كثيراً للابتاز السياسي . والبديل الوحيد لذلك قيام حكومة معادية صراحة للحكومة البريطانية .. وهو الأمر الذى عانينا منه أخيراً - أى حكومة سعد زغلول - التي ستدى آجلاً ، أو عاجلاً إلى حدوث قطيعة علينا ..

وف هذه الظروف لا يمكن التطلع إلى حل عاجل أو دائم للقضية المصرية . وإذا أمكننا التعامل مع المشكلات المقبلة دون أن نفقد التطلع إلى المهدى المنشود فإن الأمر يمكن أن تأمل في تحقيقه .

وهذه المذكرة تبين أن بريطانيا تخلى الحرب - التي لم تقع إلا بعد ١٤ سنة - ولذلك تريد حكومة مصرية قوية توقيع معاهدة ..  
أما الحكومات الضعيفة الموالية فإنها ستبتر ببريطانيا .  
ومن هنا فإن بريطانيا مضطرة للخضوع للابتاز السياسي حتى تقوم الحكومة القوية الموالية ..

\* \* \*

ويسافر اللنى ، ويتولى نيفيل هندرسون القيام بعمل المندوب السامي البريطاني في مصر . وكان على هندرسون أن ينفذ سياسة الحكومة البريطانية . . . أى يخضع للابتاز أو يحاول إقامة حكومة قوية تعدد معاهدة . . . أو يحافظ بالأمور على ما هي عليه من ١٤ من يونيو ١٩٢٥ ، يوم سافر اللنى ، حتى وصول المندوب السامي الجديد والlord جورج لويد في ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ ..

وكان مستحيلاً على هندرسون أن يحقق الآمال البعيدة لبريطانيا خلال ٤ شهور وأسبوع . وكل ما يأمل الوصول إليه المحافظة على الأوضاع القائمة .  
وتبيّن هندرسون بعد ذلك أن الجهات الثلاثة مستحيلة تماماً ..

\* \* \*

ترك النبي وصية هندرسون لينفذ بها سياسة إبقاء الأوضاع . . كما هي . .  
كانت وصية النبي . .

«أن الملك قواد لن يضيع جهداً في استغلال الموقف .  
أن نفوذ السرای أصبح سائداً في كل حالات التعيينات ، والتعيينات في  
مصر هي محل السلطة . فالألقاب والدرجات والأوسمة انهالت على أولئك  
الذين أعلنا استعدادهم لأن يكونوا في حزب الاتحاد .  
ومن الناحية الأخرى أصبح كون المرء من الأحرار الدستوريين عقبة أمام  
حصوله على المناصب والأوسمة بالضبط مثل الوفديين .  
وحين يميل المؤشر السياسي للعلاقات مع بريطانيا العظمى إلى الاستقرار ،  
فإن مؤشر الوضع الداخلي ينحدر بشكل مؤكد وسريع ليصبح «عاصفاً» .  
وأحدر العاصفة السياسية القادمة .

إنها ستب بين الملك قواد وزراء حزب الأحرار .  
والمملك سيحاول أن يستميل هؤلاء الوزراء أو يتصف بهم .  
فتجنب العاصفة حتى يحيى اللورد جورج لويد المتذوب السامي الجديد » .

وهي نفس الوصية التي قالها فيرنيس السكرتير الشرقي لدار المتذوب السامي لجرافتي سميث  
مساعده والذي سيقوم بعمله بصفة مؤقتة . .

قال فيرنيس لسميث :  
«حاذر أن تتطور الأمور بحيث ينفصل الائتلاف بين الأحرار الدستوريين  
وحزب الاتحاد .

إننا لا نريد أن يصل المتذوب السامي الجديد ليجد الموقف قد شوه أو  
اضطرب بسبب مناورات الملك قواد» .

\*\*\*

كان يفيلي هندرسون يومئذ في الثالثة والأربعين من عمره .  
ولد عام الاحتلال البريطاني لمصر والتحق بوزارة الخارجية البريطانية وعمره ٢٣ سنة وتنقل  
بين سفارات بلاده في روسيا واليابان وإيطاليا وفرنسا وكان مستشاراً لسفارة البريطانية في تركيا  
خلال ٣ سنوات بدأت عام ١٩٢١ .

وكان يقضى إجازة في لندن عام ٢٤ عندما قدم النبي إنذاره . فرأى تشيرلين أنه لا بد من وجود هندرسون في القاهرة .

تعلم هندرسون في تركيا أشياء قليلة عن مصر وفي القاهرة تعلم أشياء كثيرة .. يقول جرافى سميث في مذكراته :

« إن هندرسون اعتقد أنه ينجح في أن يكتسب ثقة الملك فؤاد ، ولذلك أعطى أذناً صماء لتجديرات اللورد النبي من أن هذا متزق خطراً »  
ويرى النبي أن هندرسون لديه رأس الثعلب فهو يستطيع أن يخفي رأسه فلا يرى مالا يريد .

ويقول سميث :

« إن هندرسون توفر فيه صفات ليست مطلوبة في وزارة الخارجية .. فهو ذو خلق حاد وشديد العصبية .

وكان يطلب إلى سميث أن يغادر غرفته - أي غرفة هندرسون - مرة كل أسبوع حتى يكتب برقياته إلى لندن دون أن يطلع عليها أحد ».

ويقول سميث :

« كنت متألماً لطردِي من مكتب المندوب السامي بالنيابة .. ولكن أحداً لا يستطيع أن يؤثر في رئيسه وهو خارج الباب ».

ويصف فانسيارت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية هندرسون فيقول إنه « ضعيف مغرور . ومصادر معلوماته غير دقيقة ».

\* \* \*

ولكن هندرسون - وهذه صفاتـه - كان رجل بريطانياً في مصرف تلك الأيام .. وهو هندرسون - الذي يتخذ القرار النهائي في شئون مصر بعد تصديق الحكومة البريطانية .

قال الكاتب الألماني أميل لودفيج للملك فؤاد :

- إن الدكتاتوريين يخافون .. أما الملوك فيحبون .

فأسرع الملك فؤاد قاتلاً :

- لكم وددت أن أكون الدكتاتور !

وبعد لقاء لودفيج بالملك سأله الكاتب الأستاذ عباس محمود العقاد :

- من يغلب غالباً على مسرح السياسة المصرية ؟

**قال العقاد :**

- المستقبل للحرية بعد عراك طويل .

قال لودفيج:

- أرجو أن يكون ذلك وما أظن لكم خيراً عند هندرسون . . أما الملك فؤاد فهو بحكم ترتيبه وماضيه لا يستريح إلى قيد الدستور .

• • •

و سداً هندرسون نشاطه بقاء الملك.

٤٨٣ رقم برقية

من نیفل هندرسون

ف ۲۶ یونیو ۱۹۲۵

١- انتقل مقر المندوب السامي إلى الإسكندرية يوم ٢٢ يونيو ، واستقبلنى الملك فواد في قصر المشتري في اليوم التالي .

استغرقت مقابلتى مع جلالته حوالى ساعة وثلاثة أرباع ساعة.

٢- بدأ جلالته الحديث بالإعراب عن الأمل في أن يتمكن من زيارة  
فـ العام القادم .

.. لقد مضت الآن عشر سنوات منذ غادر مصر في رحلته السابقة ،  
وعدم التغيير لمدة طويلة يحدث تأثيراً سيئاً على صحته .  
والحالة في بلاده ، وعدم استقرار الحكومات المتعددة ، حالاً بينه وبين  
السفر إلى الخارج قلت له :

إن هناك ما يدعى للأمل في أن مصر بعد ست سنوات من العواصف والاضطرابات - تدخل مرحلة من المدود والتطور الداخلي السلمي .

قال جلالته ، بعد لحظة تأمل :

- ذلك هو الواقع كما يأمل غير أن أية أزمة مفاجئة قد تقلب كل شيء ..  
وتحت عرقلة سعد ولكن لم يقض عليه حتى الآن . وقبل أن تتمكن البلاد من دخول مرحلة من المدحود يجب قتل سعد أديباً ولتحقيق هذا المدح هناك شيء أو أشياء مرغوب فيها .

أولاً : يجب أن تكون اعترافات شفيق منصور أو القتلة الآخرين - للسردار - بمثابة توريط على نحو محمد - في مؤتمرات الاغتيال - لكل من أحمد ماهر والنقراشي وفتح الله بركات بل ولسعد نفسه إذا أمكن ذلك وتوريط تنظيم الوفد بأسره .

لانياً : قال الملك إن الانتخابات الجديدة لا ينبغي إجراؤها في أكتوبر أو نوفمبر من هذا العام كما يرغب الأحرار الدستوريون . ولكن يجب أن تتجدد حتى بنابر أو فبراير القادمين على الأقل . فالشهر القليلة القادمة لن تكفي لتشويه سعد حتى لا يحصل إلا على أقلية تافهة في مجلس النواب الجديد .

ويبدو الملك أن يرى حزب زغلول - الوفد - وقد انكمش للغاية إلى حوالي ١٢ ، ١٤ عضواً ليصبح مثاراً للسخرية .

ويرغم أنه لا يتوقع على الإطلاق أغلبية جديدة لسعد في الانتخابات القادمة فإنه يرى أن أقلية قوية لسعد في مجلس النواب ستكون ضارة على نفس المستوى .

٣ - هذا التسلسل في التفكير قاد جلالته إلى التنديد بحزب الأحرار الدستوريين . وسلم بذلك زعماه ، ولكن ليس لديه أى شيء آخر يقوله في صالحهم .

وقال إنهم يشعرون بغيرة شديدة من نشاط الاتحابيين - حزب الاتحاد . ومع ذلك فإنهم لم يفعلوا شيئاً ، لتنظيم البلاد ضد السعديين أو لتحويل السعديين عن معتقداتهم .

ويرغم أن كثريين من الدستوريين أثرباء فإنهم لم يكتبوا أو يتبرعوا للصندوق المالي للحزب . واكتفوا بالجلوس على مقاعدهم والثرثرة في نادي محمد على بالقاهرة ، وحديثهم غالباً ضد جلالته شخصياً .

ولم يتوجهوا عناء الذهاب للأقاليم ليكافحوا في سبيل قضيتهم ضد الوفد .

٤ - وانطلق جلالته يلطم وجوه جميع رعاياه من الناحية العملية : قال إن مكانتهم لا يمكن تصورها وهو صاحب تجربة طويلة . ومع ذلك كانت الدهشة تصيبه أحياناً عندما يرى التواهم وتعقدتهم .. وضرب مثلاً أو

مثليين على ذلك .

وحتى أحسن المصريين يفتقر إلى جميع عناصر الطبيعة الخلقية ..  
وكلا جاء واحد من رعاياه ليقابل جلالته فإن الغرض من ذلك لابد أن يكون - على الدوام - الحصول على شيء منه - سواء كان هذا الشيء وساماً أو مالاً أو منصباً .

إن جلالته أصبح خبيراً بشئون رعاياه العامة والخاصة حتى إنه يدرك بوجه عام ، فور دخولهم لمقابلته أي شيء من الأشياء الثلاثة ، « الوسام » أو « المال » أو « المنصب » ، هو المطلوب ..

إن كلاً منهم صفيق الوجه يعني الكلمة ..

إنهم يعودون عن ولائهم للعرش ، لأنهم يعتبرون الأنفاظ فيها الكفاية وعلى الفور يطلبون ، مباشرة ، وفي الحال ، وفي مقابلتهم الأولى مع الملك ، شيئاً من الأشياء بدون أن يتذمروا ، أولاً ، حتى يثبتوا صدق الولاء بالعمل ..

٥ - وانتقل جلالته من العموميات إلى الشخصيات ، وكان الشخصيان اللذان اختصها بانتقاداته بطبيعة الحال ، ثروت باشا وصدق باشا .  
 وأشار بوجه خاص إلى جمود ثروت الذي يعتبره من صنعه . ولكنه رد الجميل لجلالته بأعذار متواصلة .

وقال إن صدق وثروت ليسا أصدقاء كما يتصور الناس .  
كان صدق يرغب أن يكون ذات يوم رئيساً للوزارة ولكن ثروت سد أمامه الطريق .

وكان من أهداف صدق في إلحاحه ليكون ثروت عضواً في مجلس الشيوخ ، وهو ما تحقق أخيراً على يد جلالته - أن يخرجه من مجلس النواب .  
ولا شك أنها في الظاهر أصدقاء أما في الحقيقة فإن ثروت يقف عقبة في طريق طموح صدق .

٦ - ووجه الملك هجومه على صدق أيضاً لأنه لا يزال مستقلاً أو على الأصلح لأنه يطلق على نفسه هذه الصفة .

وقال الملك إنه لا فائدة عنده من المحاديدين . وإن كل شخص يجب أن يكون في هذا الجانب أو ذاك ..

وقد صرخ صدق بنفس آراء الأحرار . وأكده هذه الآراء ، ومع ذلك أصر على تسمية نفسه بالمستقل ليخدم أغراضه الخاصة المعقولة ..

٧ - ورأيت من الأفضل أن أقاطع الملك عند هذه النقطة .  
من المؤكد أن لصدق باشا خطاء كثيرة وأننا شخصياً نظر إليه بكثير من عدم الثقة ولكنه أقوى عضو في مجلس الوزراء وأكثر الوزراء ذكاء .  
وبرغم أنه انتهز بارع ، بلا شك ، فإنه يعمل في الوقت الحاضر - على الأقل - للصالح العام باليد الخازنة التي أظهرها - كوزير للداخلية - في الأرياف ..

ذكرت الملك بأنه يبدو لي أن الأسباب التي دفعت جلالته إلى قبول صدق - كوزير للداخلية منذ ستة أشهر - لا تزال قائمة .  
وافق الملك على مضمض ، على وجهة نظرى . وأنكر أنه يرغب في التخلص منه الآن .

٨ - وتحدث جلالته بتقدير وامتنان عن زبور باشا . .  
وقال إنه مصمم على الاحتفاظ به في الوزارة حتى يجتمع البرلان الجديد .  
ومع ذلك شكا الملك وإن كان بطريقة فكاهية . . من أن زبور لا يستطيع أن يحفظ بسر ولا يستطيع أن يقول « لا » لأى شخص .  
ونتيجة لذلك فهو يجعل من جلالته غطاء له يختفي وراءه بدلاً من أن يقوم هو نفسه بتغطية الملك بجسمه الضخم .  
وابدى الملك ملاحظة أخرى قائلاً :

- إن بدانة زبور جعله غير قادر على العمل الشاق الحقيق .  
وترتب على ذلك تركه مسؤوليات كثيرة جداً لصدق .  
ويجل صدق إلى استغلال هذا الوضع بطريقة أثارت غضب حتى زبور طيب القلب .

٩ - وتحدث الملك عن عدل باشا حديثاً طيباً ، أنه مخلص ومحترم ،  
ولكنه ضعيف جداً وترتبط على ذلك أنه تأثر بسهولة بذروت وصدق . .  
وأعرب جلالته عن احترامه البالغ ليعي باشا إبراهيم .  
وبدرجة أقل نوعاً ما ، أبدى نفس الشعور تجاه توفيق نسيم باشا .

وانطلق الملك يدم بعنف محمد باشا محمود - وكيل حزب الأحرار - وقد وصفه الملك بأنه لعنة هذا الحزب .

وطبقاً لما قاله الملك فإن الحزب سيكون سعيداً بالخلص من محمد محمود . ولكنه يرغب في أن يراه يترك الحزب بمشيته حتى ولو تركه ليتضم لسعد . فهذا أفضل من أن يجعل منه شهيداً بطرده من الحزب .

١٠ - وتحدث الملك بصراحة عن نفسه وعن أيام شبابه ومثله العليا الشابة وعن الصدمة التي تلقنها هذه المثل عندما عاد إلى بلاده بعد سنوات طويلة من الإقامة في إيطاليا ووجد مواطنه على ما هم عليه .  
وقال إنه مفتدع اقتناعاً عميقاً بأن خير مصر يتوقف على وجود علاقات طيبة مع بريطانيا العظمى ..

وأشار في هذا السياق إلى التصرّفات التي أدلّ بها في هذا الاتجاه لوزير الدولة لشئون المستعمرات في شهر أبريل الماضي .

وقال الملك إنه سيذل من جانبه أقصى ما يستطيع دواماً لتحسين هذه العلاقات وهو يعتقد - تحقيقاً لهذا المهدف - بأنه سيكون من المقيد تكوين جمعية لزيادة التفاهم الإنجليزي - المصري على غرار المنظمة الأنجلو - فرنسية .  
ويكفي القيام بأشياء طيبة كثيرة إذا قامت هيئة تضم أشخاصاً ذوى نفوذ ومعروفين في إنجلترا يتحدثون ويكتبون لصالح مصر . .

١١ - قلت لجلالته إن الصعوبة التي تعرّض تنفيذ هذه الفكرة تكمن في مصر أكثر مما تكمن في إنجلترا .

وبطبيعة الحال هناك متطرفون في إنجلترا ولكن الحكومة وأغلبية الرأي العام هناك يرغبون بشغف في الصداقة مع مصر ، وقد تحدثوا وكتبوا بصراحة تامة .  
وقال لي مصريون كثيرون في جلساتهم الخاصة إن مصر لا تستطيع البقاء دون مساندة وصداقة إنجلترا ، ولكن لم يجرؤ واحد منهم على الإعراب عن رأيه هذا علينا .

واعترف الملك أن ذلك صحيح . وقال إنه يأمل أن يرى بعد بضعة أشهر شيئاً مختلفاً . وإلى أن يتم سحق سعد تماماً فإن أية محاولة من جانب صحف حزب الاتحاد لكتابه شيء لصالح بريطانيا العظمى سيكون لها تأثير مضاد

وسيدعم مركز سعد ..

وقال جلالته إن مصر - كما لا شك أعرف - بلد المتناقضات وما كان مفيداً في أوربا ، غالباً ، بلا فائدة أو أسوأ من ذلك هنا .

١٢ - لقد تحدث بلا توقف وبصورة تبدو ، إلى حد كبير ، صريحة .

واستشهد بروايته الخاصة عن الكثير مما حدث في أثناء السنوات الست الماضية بوجه عام ليثبت كيف أن رعياته - دون استثناء تقريباً - حقراء وغير جديرين بالثقة .

وبدا أنه يبذل جهداً عظيماً ليجعلني أدرك عمق المؤمرات التي تخيط به من كل جانب . ورکز على نزاهة أغراضه واستقامته .

.. . ويبدو بوجه خاص أنه يرغب في إقناعي بعدم حكمة إجراء أي انتخابات في هذا العام ، وبالرغم الدستورية لحزب الاتحاد » .

• • •

وبعد عشرة أيام - في ٥ يوليو - بعث هندرسون برسالة خاصة إلى موري مدير القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية ..  
ولا يحتفظ موري بهذه الرسالة الخاصة بل يضعها في أرشيف الوزارة بين وثائقها ومستنداتها .

تقول رسالة هندرسون :

«إن الموقف الداخلي يمضي قدماً .

ولن أدهش إذا طرأت أزمة في أي يوم .

وإذا حدث ذلك ، فسيكون في اتجاه تشكيل حكومة من حزب الاتحاد بشكل كامل .

ولا أعتقد أن وزير الزراعة والأوقاف ، وهو من الأحرار الدستوريين (دوس ومحمد على علوية) سيتركان منصبيهما بالضرورة .

إن برنامج الحزبين متطابق تماماً من الناحية العملية .

ولن يضار ضمير أحد إذا انتقل من أحدهما للأخر .

ومن الناحية الأخرى ، فإن وزير الحقانية ، وهو رجل أمين رفيع المقام ، سيخرج بالتأكيد .

وستحصر المشكلة العظمى في صدق ، فهو يقول عن نفسه إنه مستقل بما يناسب أغراضه .

أما في قرارة نفسه ، فإنه وطني مثل سعد ، وإن على ثقة من أنه لا يكن لنا ودًا حقيقىً ولدى انتساب بأنه إذا تمكن من سحق سعد تماماً ، فإنه سيرتدى مسوجه باعتباره منقذ بلاده من البريطانيين .

إنه شخص بلا أخلاق ، ويتصف بالخطورة . ولكنه أذكى رجل في الحكومة إلى حد بعيد ووجوده ضروري فيها من أجل «كبح جاج» سعد . وأشعر أن الأمر سيكون كارثة إذا ترك الحكومة .

إنه الرجل القوى والعقل المدبر فيها ، وسأفعل ما بوسعى لأحول دون أن يرفع يديه منها .

إنى معجب به إلى حد كبير من الناحية الشخصية ، كما إنى معجب جداً بذكائه وإن كنت لا أثق فيه بسبب بواعثه الحقيقة .

\* \* \*

وفى اليوم资料 ٦ يوليو يلتقي مورتون هاول القائم بأعمال المفوضية الأمريكية فى القاهرة بالملك فؤاد ثم يبعث إلى وزير الخارجية الأمريكية فى واشنطن بالبرقية التالية :

«فهمت من صاحب الجلالة الملك أن الأمور في الوزارة ليست مرضية ، وأن فريقاً بدرجة ، وأخرى ، يغار من الآخر وأن هذه القلاقل المحلية تثير قلقه . ولكنه قال إنه على استعداد للاستمرار ليظهر للعالم أن مصر تقدم في كل هذه الأمور الحيوية ، وأنها تستشهد الرخاء ، ويعيش أهلها في سعادة ووعى . وينتهز الملك الفرصة للتاثير في الدبلوماسي الأمريكي واجتنابه لصفه .

وينجاح الملك في ذلك فإن برقية مورتون هاول قالت بعد ذلك :

«مضى الملك يشرح الأدوات التي ستستخدم لتحقيق ذلك ومنها مدارس أفضل في مجالات الصناعة والآداب ، وتحسين وتوسيع مجال السكك الحديدية ، وتعزيز وتوسيع ميناء الإسكندرية وإصلاح الأراضي البوار وتحسين نظام الري .

إن صاحب الجلالة يعطى أدلة موضوعياً وشخصياً على نوایاه الحسنة ، فهو

يتميز بفلسفة الأمور ، وبرغم المعوقات التي وقفت أمامه فإنه يحتفظ بتوزن جيد  
ومتفائل » .

\* \* \*

ورط الملك الأحرار الدستوريين .

عطل البرلان فوائق الأحرار .

وأصدرت الحكومة قانوناً يحرم الموظفين من الاشتغال بالسياسة . . . بموافقة الوزراء  
الدستوريين .

وفي يوم ٩ يوليو - صدر مرسوم بتعديل قانون العقوبات للتشديد على الصحف ؛ وإفساح  
ال المجال لإغلاقها .

وافتراض المرسوم سوء نية الكاتب والناشر وعليه إثبات العكس .  
ونص التعديل أيضاً على معاقبة الصحفي على ما ينقله من الأخبار التي تجنيه من خارج  
مصر ، وعلى نشر الإشاعات متى رأت السلطات العامة أن في نشرها تكدير للسلم العام سواء  
بإفساد رأى الناس في أعمال السلطات العامة أو بأية وسيلة أخرى .

ويترتب على الحكم بالإدانة تعطيل الجريدة . وينتول هذا النص الحكومة سلطة تعطيل  
الصحف لأنفه الأسباب .

ولم تجد صحفة الأحرار الدستوريين « السياسة » ما تدافع به عن هذا التعديل إلا أنه  
أنخف بكثير مما كان مفترحاً .

وبعد ٢٤ ساعة من صدور قانون الصحافة يسافر زبور إلى أوروبا في إجازة صيف .  
وحددت مدة الإجازة - مقدماً - بـ ٤ شهور . وهي إجازة طويلة . طويلة .  
وفـ اللحظـةـ الـأخـيرـةـ يـقرـرـ زـبـورـ أـنـ تـكـونـ لـندـنـ ضـمـنـ العـاصـمـ الـتيـ يـزـورـهـاـ . . .

ويبرز سؤال هام :

- هل ستتفاوض بريطانيا مع زبور وتعقد معاهدـةـ في غـيـابـ البرـلـانـ وـعـزـلـةـ سـعدـ ٩  
ويكتب مورتون هاول إلى واشنطن :

« أدى رحيل رئيس الوزراء - في إجازة يستحقها - إلى إثارة بعض  
التكهنات حول إدخال بريطانيا في برنامج الزيارة .

وعلى نقیض التکهنات التي انطلقت عند سفر سعد زغلول لا لمجلتها منذ عام  
فقد اقتصرت التکهنات الآن ، حول مدى ما ستتناول عنه مصر .. أكثر من

التكهن حول مدى ما سبق الحصول عليه من الجلالة .

لقد نشرت إحدى الصحف البريطانية أن زبور باشا سيبحث مع سير جورج لويد - المندوب السامي الجديد - البيان العام المتوقع أن تصدره دار المندوب السامي في الخريف القادم حول سياسة مصر الداخلية وعلاقة الملك فؤاد بالدستور . والنصيحة الخاصة بتأجيل الانتخابات المصرية للصيف القادم . وهذه السياسة لا ترفض تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ إلا أنها تبطل مفعوله فيما يتعلق بحرية العمل المصري حتى في المسائل السياسية الداخلية .

إن التجربة التي وقعت فيها دار المندوب السامي بالسماح للمهيج الوطني العظيم الذي نقى مرتين والمدافع عن الاستقلال الكامل - زغلول باشا - بتشكيل حكومة برلمانية أمر أصبح واضحاً أنه لن يسمح بتكراره في الوقت الحاضر . إن حل البرلمان في الربيع الماضي بالرغم من جميع أنواع التلاعيب لوزارة زبور صدق - كان متفقاً مع رغبة غير رسمية لدار المندوب السامي وكذلك بموافقة الملك الكاملة الذي يملك طموحات خاصة وشخصية بأن يكون حاكماً مطلقاً أكثر مما هو مسموح له في الدستور الحال .

• • •

تولى منصب رئيس الوزارة بالنيابة ووزير الخارجية بالنيابة أيضاً يحيى باشا إبراهيم وزير المالية ورئيس حزب الاتحاد . . . حزب الملك .

ولد يحيى إبراهيم عام ١٨٦٢ . . . وكان عمره ٦٣ عاماً سنة ١٩٢٥ .

عين كاتباً في وزارة العدل بعد أن درس الحقوق . . .

واختير مساعد مدرس في مدرسة الحقوق وعمره ٢٠ سنة .

وبعد عامين رق مدرساً . . . ثم اختير نائباً للعميد . .

وبقي في هذه الوظيفة حتى ١٨٨٦ عندما عين قاضياً في محكمة الإسكندرية الوطنية وتنقل في وظائف القضاء في الزقازيق ورق بسرعة إلى رئيس محكمة الزقازيق .

وفي سنة ١٩٠٧ اختير رئيساً لمحكمة الاستئناف الوطنية في القاهرة . . . وظل يشغل هذا المنصب القضائي الكبير ١٢ سنة . . . أى حتى نوفمبر عام ١٩١٩ فأصبح وزيراً للمعارف في وزارة يوسف وهبة باشا . . الإدارية . . لمدة ٦ شهور :

وبقي بعيداً عن المناصب الوزارية حتى اختياره وزيراً للمعارف مرة أخرى - لمدة شهرين -

فِي وزارَةِ محمدِ توفيقِ نسيمِ باشاً ابتداءً مِنْ ٣٠ نُوئِمبِرِ سَنَةِ ١٩٢٢ .  
وَظَلَ شَهْرًا وَاحِدًا خَارِجًا دَائِرَةَ الصُّوَبِ السِّيَاسِيِّ حَتَّى اخْتَارَهُ الْمُلْكُ فَقَادَ رَئِيسًا لِلوزَارَةِ  
وَوزِيرًا لِلداخْلِيَّةِ أَيْضًا فِي ١٥ مَارِسِ ١٩٢٣ . وَقَدْ أَطْلَقَ عَلَى هَذِهِ الْوَزَارَةِ اسْمَ «وزَارَةِ  
الْقَوَافِلِ» لِكَثْرَةِ مَا أَصْدَرَهُ مِنْ قَوَافِلِ .

وَبَعْدَ ٧ شَهْرَاتِ مِنْ رَئِيسَةِ يَحْيَى إِبْرَاهِيمِ لِلوزَارَةِ مُنْحَنِي وَسَامَا بِرِيَّاتِا .  
. عَاشَتْ هَذِهِ الْوَزَارَةِ ١٠ شَهْرًا . وَفِي عَهْدِهِ الْغَيْتُ الْأَحْكَامُ الْعَرْفِيَّةُ الْبَرِيْطَانِيَّةُ وَصَدِرَ  
أُولُو دَسْتُورِ مَصْرَى وَأُجْرِيَتْ أُولُو اِنتِخَابَاتِ فِي مَصْرَ .

وَيَضَرِّبُ الْمَثَلُ فِي تَارِيخِ مَصْرَ السِّيَاسِيِّ كُلَّهُ بِتَزَاهَةِ هَذِهِ الْاِنْتِخَابَاتِ فَقَدْ سَقَطَ رَئِيسُ  
الْوَزَارَةِ يَحْيَى إِبْرَاهِيمُ أَمَامَ مَنَافِسِهِ أَحْمَدُ مَرْعِي وَالْمُهَنْدِسُ سِيدُ مَرْعِي مُرْشِحُ حَزْبِ الْوَفْدِ .  
وَفِي هَذِهِ الْاِنْتِخَابَاتِ اِكْسَحَ الْوَفْدَ كُلَّ الأَحزَابِ الْأُخْرَى وَفَازَ أَيْضًا عَلَى الْمُسْتَقْلِينَ  
فَاسْتَقَالَ يَحْيَى إِبْرَاهِيمُ . . .

وَقَدْ اخْتَارَهُ أَحْمَدُ زَيْوَرُ وَزِيرًا لِلْمَالِيَّةِ عَنْدَمَا عَدَلَ وَزَارَتِهِ فِي ١٥ مَارِسِ ١٩٢٥ .  
وَكَانَ يَحْيَى إِبْرَاهِيمُ رَئِيسًا لِلوزَارَةِ سَنَةِ ٢٣ فَاخْتَارَ زَيْوَرُ لِلْمَوَاصِلَاتِ .

وَلَكِنَ الوضِّعُ تَغَيَّرَ عَامَ ٢٥ فَأَصْبَحَ زَيْوَرُ رَئِيسًا لِلوزَارَةِ فِي حِينَ كَانَ يَحْيَى إِبْرَاهِيمُ وَزِيرًا  
لِلْمَالِيَّةِ . فِي ذَلِكَ الزَّمَانَ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ التَّقْلِيبَاتِ غَرِيبَةً أَوْ غَيْرَ عَادِيَّةً فَإِنَّ زَيْوَرَ وَيَحْيَى إِبْرَاهِيمَ  
وَعَشْرَاتِ غَيْرِهِمْ لَمْ يَكُونُوا يَتَّمِعُونَ إِلَى أَحْزَابِ سِيَاسِيَّةٍ . وَلَا يَوْجِدُ رَأْيٌ عامٌ يَسَانِدُهُمْ أَوْ  
نَاخِبُونَ يُؤْيِدُونَهُمْ . . . بَلْ كَانُوا جَمِيعًا مِنْ رِجَالِ الْمُلْكِ يَعِينُهُمْ فِي أَيْ مَنْصُوبٍ يَخْتَارُهُمْ لَهُمْ سَوَاءَ  
رَئِيسَ الْوَزَارَةِ أَوْ كَرْسِيِّ الْوَزَارَةِ فَيَاوْفُونَ وَيَقْبِلُونَ . . . وَعَلَى حَدِ التَّعْبِيرِ الَّذِي أَطْلَقَهُ طَهُ حَسِينُ  
عَلَى أَحْدَهُمْ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ . . . «جَعَلُوهُ وَزِيرًا . . . فَاجْعَلُ ». .

وَتَقُولُ الوَثَاقِيَّةُ الْبَرِيْطَانِيَّةُ عَنْ يَحْيَى إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ «فِي رَئِيسَ الْوَزَارَةِ . . . كَانَ حَرِيصًا عَلَى أَنْ  
يَنْفَذَ مَا يُؤْمِرُ بِهِ مَادَمَ يَضْمِنُ التَّأْيِيدِ . . . ثُمَّ سَقَطَ تَحْتَ نَفْوذِ حَسِينِ نَشَأْتِ باشاً وَكِيلَ الدِّيَوَانِ  
الْمُلْكِيِّ وَرَئِيسِهِ بِالنِّيَابَةِ وَحَسِينِ أَنِيسِ باشاً وَكِيلِ وزَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ وَبِذَلِكَ أَصْبَحَ يَحْيَى إِبْرَاهِيمُ  
أَدَاءً مِنْ أَدَوَاتِ الْمُلْكِ .

وَتَقُولُ الوَثَاقِيَّةُ أَيْضًا إِنَّ يَحْيَى إِبْرَاهِيمَ ضَعِيفٌ أَخْلَاقِيًّا . . . يَلْجَأُ إِلَى الْأَكَاذِيبِ وَالْوَعْدِ الَّذِي لَا  
يَعْنِيهَا . . . تَحْرِكُهُ زَوْجُهُ يَأْصِبُهُ وَهُوَ تَرْغِيمٌ عَلَى الْمُحْسُوْبَيَّةِ السَّائِدَةِ وَالْمُفَضُّوْحَةِ .  
وَبِرَغْمِ أَنَّهُ – كَمَا تَقُولُ الوَثَاقِيَّةُ – كَانَ قَاضِيًّا مُمْتَازًا وَوزِيرًا مُمْتَازًا لِلْمَعَارِفِ – إِلَّا أَنَّهُ أَصْبَحَ  
بَعْدَ ذَلِكَ يَتَمْتَعُ بِاحْتِرامٍ قَلِيلٍ ، نَتْيَاجَةً لِتَصْرِفَاتِ النِّسَاءِ مِنْ أَفْرَادِ أَسْرَتِهِ ، فَقَدْ اِنْتَهَرَتْ أَبْتِهِ

نتيجة علاقتها بإسماعيل صدق باشا . ولذلك فإن يحيى إبراهيم لا يتحمل إسماعيل صدق والاثنان يتبدلان الكراهة ..

وكان يحيى إبراهيم وزيراً للالية .. وكان صدق زميلاً له في الوزارة ووزيراً للداخلية .  
وعندما سافر أحمد زبور باشا إلى أوروبا في ١٠ يوليو تولى رئاسة الوزارة باليابا يحيى باشا إبراهيم .

ورأى إسماعيل صدق ألا يعمل تحت رئاسة يحيى إبراهيم سافر إلى أوروبا ليقضى إجازة الصيف بعيداً عن مصر .. وعن يحيى إبراهيم !

\* \* \*

وبهذه الطريقة تصبح كل أمور مصر في يد أشخاص مؤقتين .. أو كما يقال في اللغة العامية المصرية « ظهرورات » ومعناها أنهم غير ثابتين في مناصبهم أى أنهم مثل العمال المؤقتين .  
نيفيل هندرسون هو المندوب السامي باليابا .

ومنصب رئيس الديوان الملكي شاغر ويتوالى العمل حسن باشا نشأت وكيل الديوان  
ورئيسيه باليابا ..

وزبور باشا رئيس الوزارة خائب .. ومحبي إبراهيم هو رئيس الوزراء باليابا .  
ولا يوجد برلمان بعد أن حل الملك مجلس النواب ..

ولقد حرص هندرسون على أن يتبعه بقدر الإمكان عن الصراعات الداخلية ..  
وترى المصريون يوجهون كل اهتمامهم إلى الأمور الخزينة والخلافات الخزينة .  
وكانت هذه هي الحفطة المثلثة ضماناً لعدم التركيز على العلاقات المصرية والبريطانية والجلاء عن مصر .. وحتى يتقلص العداء لبريطانيا العظمى .

.. وعلى أية حال ففي يد الفرسان الثلاثة هندرسون ونشأت ومحبي إبراهيم تركت كل  
شئون الحياة السياسية المصرية .. بل تغيرت واضطربت كل الأوضاع بصورة لم تخطر على بال  
لأحد .. إلا لفخامة الفيلد مارشال اللورد اللنبي . فقد أثبت المارشال أنه رجل صادق  
البصرة !

Reference—

PUBLIC RECORD OFFICE

FO

371 10889

8345

~~COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION~~

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

76

No. 3.—ARCHIVES.

EGYPT AND SUDAN.

[July 7, 1925.]

CONFIDENTIAL.

SECTION 1.

[J 1898/29/16]

No. 1.

WR

*Mr. Henderson to Mr. Austen Chamberlain.—(Received July 7.)*

(No. 483.)

Sir,

I HAVE the honour to inform you that the Residency having moved down to Alexandria on the 22nd instant, I was received by King Fuad at Muntaza Palace on the following day. My audience with His Majesty lasted about one and three-quarter hours.

2. His Majesty began by expressing the hope that he will be able to visit London next year. It was now ten years since he had left Egypt, and the prolonged lack of change was telling upon his health. The state of his country and the instability of his various Governments had hitherto prevented him from going abroad. On my observing that there was some reason to hope that Egypt, after six years of storm and agitation, was at last entering upon an epoch of tranquillity and peaceful internal development, His Majesty, after a moment's reflection, said that this was, he hoped, the case, but that a sudden crisis might again upset everything. Saad was sketched but he was not yet killed. Before the country could enter upon a period of calm Saad must be killed—morally. To achieve this, one or both of two things were desirable. Firstly, that the confessions of Shafik Mansur or of the other murderers should be such as definitely to implicate in the murder plots Ahmed Maher, Nekrahi, Fathallah Barakat, and, if possible, Saad himself; In fact, the entire Wafd organisation; and, secondly, that the new elections should not, as, he said, was desired by the Constitutional Liberals, take place in October or November of this year, but be postponed at least till January or February of next. The coming few months would not suffice so to discredit Saad as to leave him with but an insignificant minority in the new Chamber. He would like to see a Zaghilist party so reduced, say, to twelve or fifteen members, as to be rendered ridiculous. Though he did not in the least anticipate another Saad majority at the next election, a strong minority in the Chamber would be almost equally harmful.

3. This train of thought led His Majesty to inveigh against the Liberal Constitutional party. He admitted the intelligence of the leaders, but had nothing else to say in their favour. They were, he stated, violently jealous of the activities of the Ittihadists, or Unionists, yet they would do nothing themselves to organise the country against, or to convert, the Sandists. Though many of them were rich they subscribed to no party funds. They merely sat and talked in the Mahomet Aly Club in Cairo, often against His Majesty himself, but would not take the trouble to go into the provinces in order to fight their own cause against the Wafd.

4. His Majesty then proceeded to blacken the faces of practically all his subjects. Their intrigues were, he said, inconceivable. He had much experience, but even he was astonished sometimes at their tortuousness and complexity. He quoted one or two illustrations of this. Even the best of Egyptians lacked all moral character. Whenever one of his subjects came to see His Majesty it was always in order to get something out of him; either a decoration or money or a post, if not for himself, then for one of his relations. He was so well-acquainted with their affairs, public and private, that he generally knew, as soon as they applied for audiences, which of the three was wanted. They were quite shameless. They would express their devotion to the throne, and, considering words to be enough, would immediately at their first audience ask for something without waiting first to prove their professions of loyalty by acts.

5. From generalities, His Majesty went on to personalities, the special objects of his criticism being, of course, Sarwat and Sidky Pasha. He particularly referred to the ingratitude of Sarwat, who was a creation of his own, but who repaid him with constant disloyalty. Nor, were, he said, Sidky and Sarwat such friends as people imagined. Sidky wished to be one day Prime Minister, but Sarwat blocked his path. One of Sidky's objects in pressuring for Sarwat to be Senator (which he was recently made by His Majesty) was to get him out of the Chamber of Deputies. Superficially, doubtless, they were friends, but in reality Sarwat was an obstacle in the way of Sidky's ambitions.

6. The King also attacked Sidky for remaining, or rather for calling himself, an independent. He had, he said, no use for neutrals. Everyone should be on one side

Reference:-	PUBLIC RECORD OFFICE	
FO	371	10884
<del>COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION</del>		
8345		

2

or the other. Sidky voted with and expressed the same views as the Liberals, yet he persisted in calling himself an independent in order to serve his own complicated ends.

7. I thought it desirable here to interrupt His Majesty. Sidky Pasha has certainly many faults and, personally, I regard him with much distrust. But he is the strongest and most intelligent member of the Cabinet, and though he is doubtless a consummate time-server, he is, at least for the moment, working in the general public interest by the firm hand which he has shown, as Minister of the Interior, in the provinces. I therefore reminded the King that it seemed to me that the reasons which had induced His Majesty to accept him as Minister of the Interior six months ago still existed. The King somewhat reluctantly appeared to agree and denied that he wished for the time being to get rid of him.

8. His Majesty spoke very highly and gratefully of Ziwar Pasha, whom, he said, that he was determined to keep in office until the new Parliament met. He complained, however, though good-humouredly, that Ziwar could neither keep a secret nor say "No" to anyone, and was consequently always shielding himself behind His Majesty, instead of shielding His Majesty by his own large person. He also observed that Ziwar's bulk rendered him incapable of real hard work, and that consequently he left too much responsibility to Sidky. The latter was apt to take advantage of this in a manner which often aroused the resentment of even the good-natured Ziwar.

9. Of Adly Pasha the King also spoke well. He was loyal and a gentleman, but was very weak, and in consequence easily influenced by Sarwat and Sidky. For Yehia Pasha Ibrahim His Majesty expressed the highest regard; and in a somewhat lesser degree for Towfig Nessim Pasha. He was violently abusive of Mohammed Pasha Mahmud, whom he described as the curse of the Liberal party, of which he is the vice-president. According to the King the party itself would be glad to get rid of him, but wished to see him leave of his own accord, even though it were to join Saad, rather than make a martyr of him by driving him out of the party.

10. The King spoke also freely of himself, of his early days and youthful ideals, and of the shock which they received when he returned to his own country after many years residence in Italy and found his countrymen to be what they are. He was, he said, profoundly convinced that Egypt's welfare depended on good relations with Great Britain. He referred in this connection to the declarations which he made in this sense to the Secretary of State for the Colonies last April. He would, for his part, always do his utmost to improve those relations. With this end in view he thought that it would be useful to create a society for the promotion of Anglo-Egyptian sympathy on the lines of the Anglo-French organisation.

Much good could be done if there were a body of influential and well-known men in England speaking and writing in favour of Egypt.

11. I told His Majesty that the difficulty lay rather in Egypt than in England. There were, of course, extremists in England, but the Government and the mass of opinion there earnestly desired friendship with Egypt, and said and wrote so openly. Many Egyptians had told me privately that Egypt could not exist without England's support and amity, but no one dared express such an opinion in public. The King recognised that this was a fact, but said that he hoped that in a few months I would see a difference. Until Saad was completely crushed any attempt on the part of, say, the Ittihadist papers to write anything in favour of Great Britain would have the opposite effect to what was intended and strengthen Saad's position. Egypt was, His Majesty said, as I doubtless knew, the land of paradox, and what was useful in Europe was often worse than useless here.

12. I have given a somewhat inadequate summary of His Majesty's conversation with me. He spoke incessantly and with much appearance of frankness. He quoted his own version of much that had happened during the past six years generally in order to prove how worthless and untrustworthy were his own subjects, almost without exception. He seemed at pains to make me realise the depth of intrigue with which he was surrounded and laid stress on his own honesty of purpose and straightforwardness. In particular, he appears to wish to impress upon me the un wisdom of holding any elections this year and the constitutionalist spirit of the Ittihadist party.

I have, &c.  
NEVILLE HENDERSON,  
*Acting High Commissioner.*

## الكتاب

طلت الخلافة في تركيا خمسة قرون .  
وأستطيع الخلفاء من آل عثمان أن يجعلوا الدولة العثمانية أقوى دول أوروبا .. ووصلت  
جيوشهم إلى الإمبراطورية النمساوية ووقفت عند عاصمتها .  
وجاءت الثورة الصناعية لتجعل من دول أوروبا قوة ضخمة ..  
وتخلفت تركيا .. وقامت ثورة ضد الخليفة السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨ ، وعزل  
الخليفة في السنة التالية .. وولى بدلاً منه محمد رشاد الذي لقب باسم « السلطان محمد  
الخامس » .  
وكان الحكم في يد ضباط الجيش أعضاء جماعة « الاتحاد والترقي » أما الخليفة فأصبح رمزاً  
لا يحكم ولكن يتمتع بسلطة دينية وروحية .  
وتلاه السلطان محمد السادس .  
وخلال الحرب العالمية الأولى كان محمد السادس خليفة للمسلمين فاستماله الخلفاء وأخذ -  
بضفت منهم - ينادي الحركة الوطنية التركية ويعادي مصطفى كمال ..  
وتمني الخليفة في عدائه لضباط الثورة فأعلن أن مصطفى كمال « مارق »  
وانتصر مصطفى كمال على اليونانيين بعد الحرب العالمية الثانية فأعلن أن بلاده جمهورية ..  
وألغى السلطنة ، وأسقط محمد السادس عن العرش .

ومع ذلك سعى مصطفى كمال ببقاء الخلافة . . . ووضع نظاماً جديداً لانتخاب الخليفة عن طريق المجلس الوطني الكبير.

وأصر على أن يبقى الخليفة رمزاً دينياً فحسب.. واختار الأمير عبد العزيز ولـي العهد خليفة باسم «عبد العزيز الثاني».. وكان مؤيداً لحركة مصطفى كمال.

وكانَتْ هذِهِ الْمُخْطَوَةُ الْأُولَىُّ الَّتِيَ اتَّخَذَهَا مُصْطَفَىٰ كَمَالٌ لِلْغَاءِ الْخِلَافَةِ.

ووجهة نظر مصطفى كمال في ذلك ، أن مقام الخليفة داخل تركيا يجعل البلاد ذات رأسين في سياستها ، ولا يوجد مبرر لبقاء السلطان بجانبه .. أى بجانب مصطفى كمال . وهو يرى أن تركيا يجب أن تصبح جمهورية ودولة علمانية أيضا .. ويريد أن تتحول البلاد من إمبراطورية مفككة إلى دولة مستقلة محددة .

وف ٣ مارس ١٩٢٤ قرر مصطفى كمال إلغاء الخلافة التي عاشت أربعة قرون في تركيا وخلع  
أنا تورك السلطان عبد الحميد وتزع الجنسية عنه وعن أفراد أسرته من الجنسين وتصفيه ممتلكاته  
جميعاً . وأخرج المليونية وأهله من تركيا .

وألفي الغازى أتاتورك الحروف العربية وأبدلها بالحروف اللاتينية ، وخلع الطربوش وأمر بلبس القبعة ليقطع صلة تركيا بالشرق .

خلا العالم الإسلامي للمرة الأولى منذ وفاة النبي عليه الصلاة والسلام من يحمل لقب خليفة ولم تكن الخلافة ملكاً لتركيا وحدها . بل للعالم الإسلامي كله .  
وكان للقرار صدى أليم في العالم الإسلامي . فالخلافة تجمع المسلمين وهي القيادة - الروحية لهم .

قال فتحي رضوان :

«فزع المسلمين لانهيار الخلافة برغم أنها لم تكن إلا شبحاً . كما أن خلافة بنى عثمان تركت بلاد المسلمين خراباً وطاردت لغة القرآن وحجبت النور عن الأزهر وأقامت حكم الظلم ، ولم يقم المسلمون بعمل ذي قيمة .

كان المسلمون محكومين بمعترين لم يبق إلا أن يؤنسهم اسم الخلافة وذكرياتها وأن تكون لهم دولة مستقلة » .

وتطلع المسلمين لتجديد الخلافة . . إما لأنها قيادة المسلمين ضد أعدائهم أو لأنها تمثل معنئاً ماضياً بعيداً عزيزاً أو لأن الدين أمر بها .  
وكان أول من تطلع إلى الخلافة الملك حسين بن علي ملك الحجاز ووالد الأمير عبد الله أمير شرق الأردن .

وقد أعلن نفسه خليفة دون أن يتشاور مع المسلمين ثم رفض كثيرون . . كثيرون . . الاعتراف به .

\* \* \*

وتطلعت مصر - أيضاً - إلى الخلافة لأنها كانت مقراً لها حتى جاء السلطان سليم الأول العثماني فنقلها إلى تركيا ، ومن هنا فلابد من إعادة التاريخ إلى بحرة الطبيعي بإعادة الخلافة مرة ثانية إلى مصر .

وهناك أسباب كثيرة للموقف الشعبي المصري . .  
في مصر استقرت زعامة الإسلام والشرق وبها الأزهر الشريف . . وهي الشقيقة الكبرى للدولة العربية والإسلامية .

وعلى المستوى الرسمي بدأ اتخاذ الإجراءات لإقامة الخلافة في مصر . . وأشرف على ذلك أحد أفراد الأسرة المالكة وهو الأمير عمر طوسون .  
أوحى الأمير إلى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء أن يجمع - عنده - العلماء لمناقشة الفكرة .

قال بعض الحاضرين :

- لم لا تكون الخلافة للملك فقاد الأول . . وما علينا إلا أن نجتمع رجال الدين المصريين ليسيغونه .

رد آخرون بأن الخلافة لا تعنى مصر وحدها بل تهم المسلمين جميعاً ولابد من إجماع المسلمين للتشاور والتخاذل القرار .

واتفق على عقد مؤتمر إسلامي عام في القاهرة يحضره ممثلون عن كل الدول الإسلامية لبحث مسألة الخلافة والوصول إلى قرار إسلامي عام .

بعد ١٢ يوماً من قرار مصطفى كمال بـ إلغاء الخلافة كتب راعي الحركة الأمير عمر طوسون

يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ إلى سعد زغلول باشا - وكان رئيساً للوزارة - يسأله رأي حكومة مصر في مؤتمر إسلامي لبحث شؤون الخلافة .

رد سعد زغلول - بعد ٣ أيام - قائلاً :  
« عرضت خطابكم على جلالة الملك لاختصاص مسألة الخلافة بشخصه الكريم وسائلـعـ سـوـكـمـ ماـ أـتـلـقـاهـ منـ جـالـلـتـهـ بـهـذـاـ الشـأنـ ». . .

وكان رأى سعد زغلول . أن محاولة إقامة الخلافة في مصر خالية وأنها محفوظة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها وأن الجرى وراء الأغراض الخالية يقضى على السياسة العملية .  
ويلتقي سعد بالملك فؤاد ويعرض عليه الأمر فيرد الملك قائلاً :  
ـ كيف أقوم بالواجب نحو جميع المسلمين مع أن حمل تقليل بالنسبة لمصر وحدها .  
ولكن حاشية الملك تقنعه بتغيير موقفه .. أو ربما أعاد الملك التفكير فرأى أن يسعى للمنصب حتى لا يذهب إلى ملك أو أمير آخر ولأن الخلافة تدعم سلطانه داخل مصر وخارجها .

ويجمع حسن نشأت باشا العلماء الموالين للملك وينشر بينهم الفكرة ويدعوهم لتأييده ويتنقل وكيل الديوان بين مدن مصر الكبرى الإسكندرية وطنطا وغيرها يكون جлан الخلافة ويدعو لتأييده حتى يتحقق مطلب مصر في هذا المنصب المرموق الذي يتطلع إليه عدد من ملوك وأمراء المسلمين . . .

ويتفق العلماء على أن يعقد المؤتمر الإسلامي بعد عام أوى في مارس عام ١٩٢٥ حتى يمكن التمهيد للفكرة وتحقيق مجاحتها ..

ويوجل الاجتماع لضمان الإجماع ..  
ويختار العلماء مصر مقراً للمؤتمر الدائم للخلافة ويشكلون ما يسمى به « المؤتمر الإسلامي العام للخلافة » يصدر مجلة الخلافة الإسلامية وتستند إدارة تحريرها إلى محمد فراج المنشاوي .  
ويعلن المؤتمر أن هدفه مبايعة ملك أو أمير بخلافة المسلمين .  
ولكن الحقيقة هي أن هدف المؤتمر مبايعة الملك فؤاد بالذات بهذه الخلافة ، ويشكل المؤتمر جلاناً في مدن مصر وقرها .. تجتمع التفويضيات والتوكيلات من المسلمين لإعلان خليفة

المسلمين ، وتستقبل القاهرة وفودا من مختلف الدول الإسلامية للاتفاق على خطة إعلان الخليفة .

وتلتقي القاهرة توكيلا من المسلمين في كل مكان .. حتى الهند وأندونيسيا وتلعن مجلة «النار الإسلامية» في ضرورة انتخاب خليفة للمسلمين .

قالت «النار» :

«المسلمون آمنون حتى يبايعوا خليفة . والجماعة التي أمرنا باتباعها لا تسمى جماعة المسلمين إلا إذا كان لها إمام بايته باختيارها » .

\* \* \*

ويتلق الملك فؤاد رسالة من الأمير علي ليتوسط لإنتهاء الحرب بينه وبين الملك عبد العزيز آل سعود ويوفد الشيخ مصطفى المراغي على رأس وفد إلى السعودية لمعاينة الأماكن المقدسة التي هدمت أو أصيبت في القتال والبحث والتوسط بينها .. إن أمكنا ..  
ويجده الملك فؤاد في هذه الرسالة فرصة يثبت بها صلاحيته لمنصب الخلافة . ولكن الملك يبعث بيعي إبراهيم رئيس الوزارة بالنيابة إلى نيفيل هندرسون المندوب السامي بالنيابة ..  
يسأله : هل يتوسط أم لا ؟

و Henderson لا يجد حلاً فيرسل - بصفة شخصية - إلى موري رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية .

«تملكنى الحيرة - إلى حد ما - بشأن الموقف الذي يتبعه الأخذة فيما يتعلق بنداء الملك على إلى الملك فؤاد ليتوسط في حربه مع ابن سعود .  
إن فؤاد - من الناحية النظرية على أية حال - حاكم مسلم مستقل .  
وبهذه الصفة ، فإنه مناسب بوجه خاص ليقوم بالتحكيم في حرب بين أشراف المسلمين . ولذلك كان من الصعوبة يمكن إثناؤه عن رغبته الملحة في القيام بالوساطة .

وبالمناسبة فإن فؤادا يقدر بطبيعة الحال أن التدخل الناجح من جانبه سيدعم مركزه في العالم الإسلامي .

إن أفكار بيعي إبراهيم كانت مثيرة للاهتمام ، حيث لم يكن لدى شرك في أن الملك فؤاد يرغب في الخلافة ، ويتخيل المكانة التي سيحظى بها ، إذا أقر السلام في شبه الجزيرة العربية لأنه سيساعد في تحقيق مآربه .

وأعتقد أنه لن يكون مكنا - إذا حدث التدخل - حينها يحدث - أن تربط «فؤاد» بالحكومة البريطانية في هذا التدخل ، وأتصور أنه إذا حاول فؤاد التدخل الآن ، فإن ابن سعود قد يصده .

\* \* \*

ويصل إلى القاهرة الدكتور الأنصارى عضو لجنة الخلافة الهندية ، ويقيم مع عبد الحميد سعيد العضو البارز في الحزب الوطنى ، ويلقى الأنصارى ترحيباً كبيراً من علماء لجنة الخلافة الأزهرية خلال إقامته .

ويعرب في حديث «للأهرام» عن تعاطفه الأخوى للمعاناة التى تتعرض لها مصر وعن أسفه لعجزهم عن تقديم مساعدة عملية لها ، ويقترح تنظيم عدة مؤتمرات للخلافة في البلاد الإسلامية المختلفة لانتخاب خليفة يحكم في ظل دستور للخلافة تقره جميع الدول الإسلامية الكبرى بهدف تجنب كافة المخاطر لوجود تأثيرات داخلية .

واعترف في حديث لصحيفة «السياسة» بصعوبة الجمع بين السلطة الروحية والزمنية لل الخليفة في الظروف الحالية ، وأكد ضرورة أن تقوم الخلافة على أساس ديمقراطية وأن تبحث مؤتمرات الخلافة المقترحة كافة المسائل المتعلقة بالمصالح الاجتماعية والسياسية التي تؤثر في الإسلام .

وقال إن قسمًا كبيراً من الرأى العام الهندى يعارض عقد مؤتمر للخلافة في القاهرة لأسباب معينة إلا أنه - هو نفسه - لا يشارك وجهة النظر هذه .

وقد اجتمع مع الشيخ أبو العزائم وباحثت معه في أثناء وجوده في القاهرة .  
وعقب مغادرة الدكتور الأنصارى بفترة قصيرة نشرت «وادى النيل» - الوفدية سلسلة من المقالات التاربة حول موضوع «حرروا أنفسكم أولاً ثم اختاروا الخليفة» .  
ودعا الكاتب الذى وقع المقال باسم سعدى - أى وفى - إلى قيام عصبة للشعوب الإسلامية .. على غرار عصبة الأمم .

وقال إن الإسلام بحاجة إلى الحرية أكثر من حاجته للخليفة - فالمسلمون الذين يرزحون تحت الحكم الأجنبى عليهم أن يتذكروا العبودية التى يعيشونها هم وإخوانهم المسلمين ، فالحرية أولاً وحبلاً لا يكون هناك خليفة للعيid .

\* \* \*

ووسط هذا الضجيج كله حول الخلافة ، وتطلع الملك فؤاد إليها ، ومساندة علماء الأزهر

له يظهر كتاب اسمه « الإسلام وأصول الحكم » من تأليف الشيخ على عبد الرزاق بهاجم الخلافة لأنها ليست أصلاً من أصول الحكم في الإسلام . بل طرأته عليه في عصور متاخرة ويقول الكتاب إن الخلافة ، كما إن القرآن والسنّة لم يتعرضا لموضوعها .. وهي ليست حكماً من أحكام الدين الإسلامي .. وإن اتفاق المسلمين لم ينعقد فقط على خليفة .

ولا يقتصر هجوم الكتاب على الخلافة ونظامها والخلافاء بل إنه بهاجم الملكية والملوك وهذه فقرات حرفية من الكتاب :

\* الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون . وبريء من كل ماهيّتها حوطها من رغبة وريبة ومن عز وقوة .

\* والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية ولا القضاء ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكيز الدولة ، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها ، فهو لم يعرفها ولم ينكرها . ولا أمر بها . ولا نهى عنها . وإنما تركها لنا لنزاع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم والقواعد السياسية .

\* ولا شيء في الدين يمنع المسلمين أن يهدموه ذلك النظام العتيق الذي ذلوا له واستكانوا إليه . وأن يبنوا قواعد ملتهم ونظام حكمتهم على أحدث ما أنتجته العقول البشرية ، وأمنن مادلت عليه تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم .

\* إذا كان في هذه الحياة الدنيا شيء يدفع المرء إلى الاستبداد والظلم ، ويسهل عليه العداوة والبغى فذلك هو مقام الخليفة .

\* معاذ الله أن يجعل عز الدين وذله منوطين بنوع من الحكومة ، ولا يصنف من الأمراء ولا يزيد الله جل شأنه لعباده المسلمين أن يكون صلاحهم وفسادهم رهن الخلافة ولا تحت رحمة الخلفاء .

\* ليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة بأمور ديننا ولا لأمور دنيانا .

\* كانت الخلافة ، ولم تزل ، نكبة على الإسلام والمسلمين وينبع شر وفساد .

\* كان سلطان النبي ﷺ يقتضى الرسالة سلطاناً عاماً . وأمره في المسلمين مطاعاً ومحكم شاملاً . فلا شيء مما تمتد إليه يد الحكم إلا وقد شمله سلطان النبي ﷺ .

\* إن مقام الرسالة يقتضى لصاحبه سلطاناً أوسع مما يكون بين الحاكمين والحاكمين بل وأوسع مما يكون بين الأب وأبنائه .

« قد يتناول الرسول من سياسة الأمة مثل ما يتناول الملك ولكن للرسول وحده وظيفة لا شريك له فيها .

« إن حمداً عليه السلام ما كان إلا رسولًا للدعوة دينية خالصة للدين لا تشورها نزعة ملك ولا حكومة وأنه لم يقم بتأسيس مملكة .. وما كان إلا رسولًا . وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ولا داعياً إلى ملك .

« الوحدة العربية التي وجدت زمن النبي صلوات الله عليه وسلم لم تكن وحدة سياسية بأى وجه من الوجوه . ولا كان فيها معنى من معنى الدولة والحكومة . بل لم تعد أبداً أن تكون وحدة دينية خالصة من شوائب السياسة . وحدة الإيمان والمذهب الديني ، لا وحدة الدولة ومذاهب الملك .

« ما سمعنا أن النبي عليه الصلاة والسلام عزل واليا ، ولا عين قاصبا ، ولانظم في الأم عسساً ، ولا وضع قواعد لتجارتهم أو لزراعتهم ولا لصناعتهم .

« كلما أمعنا تفكيراً في حال القضاء زمن النبي صلوات الله عليه وسلم ، وفي حال غير القضاء أيضاً ، من أعمال الحكم ، وأنواع الولاية ، وجدنا إيماناً في البحث يتزايد وخفاء في الأمر يشتد .

« هل كان من مصلحة المسلمين أو دنياهم تلك التهافت التي كان يقيمهها ملوك مصر ويلقبونها خلفاء .. بل تلك الأصنام يحركونها ، والحيوانات يسخرونها .

ثم ما بال تلك البلاد الإسلامية الواسعة غير مصر نزعت عنها الخلافة ، وأنكرت سلطانها .

« إن ذلك الذي يسمى عرشا لا يرتفع إلا على رؤوس البشر .

ولا يستقر إلا فوق أنعاقهم .

وإن ذلك الذي يسمى تاجاً لا حيازة له إلا بما يأخذ من حياة البشر ، ولا قوة إلا بما يفتال من قوتهم . ولا عظمة له ولا كرامة إلا بما يسلب من عظمتهم وكرامتهم . وأن بريقه إنما هو من بريق السيف وهيب الحروب .

« من الطبيعي في أولئك الأباء الأحرار أن يأنفوا الخضوع لرجل منهم ، أو من غيرهم ذلك الخضوع الذي يطالب به الملوك رعيتهم ، إلا خضوعاً للقوة ونزولاً على حكم السيف القاهر .

« الغيرة على الملك تحمل الملك على أن يصون عرشه من كل شيء قد ينزلزل أركانه أو ينقص من حرمه أو يقلل من قدسيته ، لذلك كان طبيعياً أن يستحيل الملك وحشاً سفاحاً ، وشيطاناً مارداً إذا ظفرت يدها بمن يحاول الخروج عن طاعته وتقويض كرسيه .

وإنه لطبيعي كذلك في الملك أن يكون عدواً لدوداً لكل بحث ، ولو كان علمياً ، يتخيّل أنه قد يمس قواعد مملكته ولو كان بعيداً .

ومن هنا نشأ الضغط الملوكى على حرية العلم ، واستبداد الملوك بمعاهد التعليم ، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً .

ولا شك أن علم السياسة هو من أخطر العلوم على الملك بما يكشف من أنواع الحكم وخصائصه وأنظمته إلخ .. لذلك كان حتى على الملوك أن يعادوه وأن يسدوا سبيلاً على الناس .

هـ تلك جنابه الملوك واستبدادهم بال المسلمين . أصلوهم عن المدى وعموا عليهم وجوه الحق .

وحجبوا عنهم مسالك التور باسم الدين . وباسم الدين أيضاً استبدوا بهم ، وأذلوهم ، وحرموا عليهم النظر في علوم السياسة . وباسم الدين خدعوهم وضيقوا على عقوفهم .

هـ من الملاحظ البين في تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين أن حظ العلوم السياسية فيهـ كان بالنسبة لغيرهم من العلوم الأخرى أسوأ حظ . وأن وجودها بينهم كان أضعف وجود . فلسنا نعرف لهم بعثاً في شيءٍ من أنظمة الحكم ولا أصول السياسة اللهم إلا قليلاً لا يقام له وزن إزاء حركتهم العملية في غير السياسة من فنون ..

\* \* \*

ويتّفت الناس في مصر حوّلهم يتّساعون عن الكاتب الجزائري مؤلف « الإسلام وأصول الحكم » الشّيخ على عبد الرّازق - ٣٧ سنة - قاضي شرعى بمحكمة المنصورة .

تعلم في الأزهر حتى حصل على الشهادة العالية عام ١٩١١ .

وفي السنة التالية سافر إلى لندن ليدرس الاقتصاد ، أو السياسة ، ولكنّه عاد إلى مصر لقيام الحرب العالمية الأولى .

أصدر الشّيخ على أول كتاب له في أغسطس عام ١٩١٢ واسمه « تاريخ علم البيان » في ١٢٣ صفحة ، وهذا الكتاب يتناول إعجاز القرآن ونشأة علم البلاغة وعلوم المعانى والبيان والمخازن والاستعارة والكتابية بأنواعها .

ويرى فتحى رضوان أن الإنسان يصاب بحزن شديد لأن الشّيخ على لم يواصل بحثه في تاريخ الأدب العربى . ولم ينقطع له .. فإن المطلع لكتابه الأول يحس بعدى الجهد الذى بذل

فـ جمع هذه الصفحات القليلة . . وهو جهد يدل على إهاطة المتمعن المدرك لدقائق هذا العلم .

والشيخ على من أسرة معروفة ذات نفوذ وأملاك واسعة بمحافظة المنيا - في صعيد مصر . وهذه الأسرة : هي التي كانت ترعى حزب الأمة . . وتولت تمويل حزب الأحرار الذي يعتبر امتداداً لحزب الأمة .

أبوه حسن باشا عبد الرازق من كبار أعيان الريف اشتغل بالسياسة وانتخب نائباً لرئيس حزب الأمة عام ١٩٠٧ ، وهو الذي ألقى خطبة الافتتاح في الجمعية العمومية للحزب وكان وكيلاً لديوان السلطان حسين .

ويقول حافظ محمود الذي تولى رئاسة تحرير « السياسة » إن حسن باشا والد الشيخ على كان أحد اثنين عرض عليهما عرش الخديو في سنة ١٩١٤ فرفض لأن العرض جاء من سلطة غير شرعية وهي الاحتلال البريطاني .

وكان بين الملك وأسرة عبد الرازق رواسب خصومة قديمة .

بيت أسرة عبد الرازق يقع خلف السراي الملكي في عابدين ويحاور المظائر الملكية .

وقد أراد الملك شراء البيت ليضممه لقصره فرفض أعضاء الأسرة فتقى الملك عليهم ورفض أن يعين محمود باشا عبد الرازق الذي كان وكيلًا للداخلية وزيراً .

حدث أن رشحه محمد محمود وزيرًا عام ١٩٢٨ وحمل أسماء الوزراء إلى الملك فنشطب اسم محمود عبد الرازق في آخر لحظة وصدر المرسوم الملكي بتعيين ٩ وزراء بدلاً من عشرة . .

وللشيخ على شقيق اسمه حسن باشا عبد الرازق . . كان موالي للإنجليز في ثورة عام ١٩١٩ عندما كان محافظاً للإسكندرية .

وقد قتل حسن باشا عند خروجه من اجتماع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين عقد بمقر جريدة « السياسة » في شارع المبتديان في أكتوبر عام ١٩٢٢ .

وأصبح محمود باشا عبد الرازق الشقيق الثاني للشيخ على من أقطاب حزب الأحرار والموجهين الكبار لسياسته . وهو ممول صحفة الحزب .

وشقيقه الثالث هو الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا من رجال الحزب أيضاً واعتبر وزير للأوقاف أكثر من مرة . . وفي آخر سنوات حياته عين شيخاً للجامع الأزهر .

## على أبواب الجحيم

كل الذين كتبوا عن « الإسلام وأصول الحكم » قالوا إن أهم ما في الكتاب تقوية صدوره : نشر وقت يتطلع فيه الملك قواد إلى الخلافة .. على حين كان هناك سباق بين ملوك وأمراء المسلمين في الحصول على الخلافة لأنفسهم .. ولم يشك أحد في أن التقوية مقصود .. وأن الهدف من ترشيح الملك قواد للخلافة .. بل والاعتراض على فكرة الخلافة ذاتها .

ومن هنا كانت الأهمية السياسية لكتاب ديني ..

قال البعض إن الكتاب صفة للملك قواد فالكتاب يهاجم الملوك ويتكلم عن استبدادهم وفهفهم والكاتب يقصد الملك قواد شخصياً لأنه قال في المقدمة : « أشهد أن لا إله إلا الله لا أعبد إلا إيه ، ولا أخشى أحداً سواه » .. والمقصود بذلك أن الشيخ حمل على الملك لأنه يخشى الله ولا يخاف الملك أو الملك !

وقال أصحاب هذا الرأي إنه مادامت الخلافة ليست أصلاً من أصول الدين فلا داعي لوجود خليفة .. وبالتالي لا يوجد ما يدعوه لترشيح الملك قواد للخلافة .

واستندت هذه النظرية على أن الإنجليز يريدون تعزيز استعمارهم في مصر ويريدون أن يصبح الأمير الذي عينوه ملكاً خليفة للمسلمين .. ويكون رجلاً لهم في مصر هو خليفهم على العالم الإسلامي كله ، وعلى هدى هذه القاعدة فإن الشيخ يعارض الملك والإنجليز معاً ويحاول

إسقاط مشروعهم وهدم أحالمهم في السيطرة على مصر والعالم الإسلامي كله من خلال أحمد فقاد ..

ونشأ رأى آخر مخالف تماماً وهو أن عودة الخلافة تعنى عودة مجد الإسلام كله ولذلك فإن الإنجليز لا يريدون ذلك وبالتالي فإن الكتاب يتفق مع أهداف بريطانيا العظمى . وفي هذين الرأيين ما فيها من تباعد .. فال الأول يرى أن الإنجليز يريدون عودة الخلافة والثاني يرى أن الإنجليز يتمسكون زوالها .

ومع تناقض الرأيين فإنها يجتمعان معاً ضد الكتاب وضد المؤلف ! . ولكن .. كيف يمكن محاسبة كاتب على رأيه بعد أن صدر الدستور المصري مؤيداً لحرية الرأي والفكر والعقيدة ؟

هنا وجد رجال السياسة من خصوم الكتاب تأييدها ضخماً من رجال الدين فإن رجال الدين وجدوا في الكتاب ما يستحق أن يحاسب عليه واحد من علماء الأزهر وقضاة المحاكم الشرعية ..

ولرجال الدين عشرات من الملاحظات على الكتاب .. إنهم يرون أن المؤلف تناقض في تقييم تجربة الرسول عليه الصلاة والسلام ، نفي عن هذه التجربة صلتها بالدولة والحكم والسياسة فالنبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كان رسولاً ولم يكن حاكماً ولم يدع لإقامة حكومة سياسية ولم يحدد شروطها .. وكان رسولاً لا ملكاً .. يدعو للدين لا للدولة .. وأن النبي لم يعين خليفة .

ويتقدّم رجال الدين الكتاب لأنه وصف حكومة أبي بكر رضي الله عنه بأنها لا دينية .. وأن نظام الخلافة قام على القهر والإكراه والاستبداد كما أن الكتاب نفي عن المسلمين اهتمامهم بالعلوم السياسية وحرمهم من كل صفحات الجهد المشرقة التي ارتبط بها تاريخ الخلافة والإسلام . ومن هنا وجد رجال الدين في الكتاب أخطاء يعتبرونها ضخمة وخاطئة إلى حد أن بعضهم طالب بجمع نسخ الكتاب وحرقها ، وأن يبرأ الكاتب من المفهوة التي جرى بها الشيطان على لسانه .

وارتبطت الآراء الدينية المعارضة للكتاب بالخصومات السياسية لأن الكاتب من أسرة عبد الرازق التي تتبع حزب الأحرار الدستوريين .. فالحملة ضد الدين وضد الملك ك الخليفة نشأت من حزب الأحرار الدستوريين .. وهذا الحزب هو المسؤول عن الكتاب والمحرض عليه والحافز لتأليفه ..

وصور الكتاب ، بعد هذا كله للملك فؤاد ، بأنه يدعو للجمهورية في مصر أسوة بتركيا . ومن المؤكد أن هناك من يؤمن بنفس آراء الشيخ الدينية ، والسياسية ، ومن يتبع حزب الأحرار الدستوريين .

وحرية الرأي لا تعدم أنصارا بين المثقفين وغيرهم الذين يرون أن لكل إنسان حقا فيها يعتقد .. ومؤلفه وأولئك أيدوا الشيخ على عبد الرازق وكتاب الإسلام وأصول الحكم . وفي ضوء هذا كله وجد الكتاب أنصارا وخصوصاً في مصر والعالم العربي .. بل وفي كل مكان .

ولكن للشيخ على نفسه رأيا مختلفاً وقصة بعيدة تماماً عن كل المبالغات والتناقضات التي أحاط بها كتابه .

قال الشيخ على في مقدمة الإسلام وأصول الحكم :

« وليت القضاء بمحاكم مصر الشرعية - عام ١٩١٥ - وحفرني ذلك للبحث في تاريخ القضاء الشرعي ، والقضاء بجميع أنواعه فرع من فروع الحكومة وتاريخه يتصل بتاريخها اتصالاً كبيراً . فلابد لمن يدرس تاريخ القضاء أن يبدأ بدراسة ركne الأول أعني الحكومة في الإسلام . وأساس كل حكم في الإسلام هو الخلافة فكان لابد من بحثها ، وشرعت في ذلك منذ بضع سنين ، ولم أظفر - بعد الجهد - إلا بهذه الورقات أقدمها على استحياء » .  
ويقول أيضاً :

« أنفقت سنتين كثيرة العدد ، كانت سنتين متواصلة الشدائدين متعاقبة الشواغل مشوبة بأنواع الملم مترعة كأسها بالألم ، أستطيع العمل فيها يوماً ، ثم تصرفني الحوادث أياماً وأعود إليه شهراً ثم أنقطع أعواماً » .

ومن هنا يتضح أنه بدأ الكتاب عام ١٩١٥ وألف المقدمة في أول إبريل ١٩٢٥ وصدر الكتاب في نفس الشهر . فكان التأليف استغرق نحو ١٠ سنوات .  
ولم يكن الهدف بحث فكرة الخلافة أبداً .

ولم يعرف الشيخ على وهو يسطر صفحات كتابه أن سنوات التأليف المترعة بالألم - كما يقول - ستعقبها سنوات طويلة أكثر أياماً وعداها .. بعد صدور الكتاب .

\* \* \*

أهدى الشيخ على كتابه إلى الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير « السياسة » فقرأه وكتب في صحيفة « السياسة » مثنياً على طريقة الشيخ في البحث .

ووصفت مجلة الملال في عددها الصادر في أول يوليو ١٩٢٥ الكتاب بأنه مؤلف فريد جاء خير نموذج يختذل في الاستقلال والاستشهاد والاستئاج .. أما الكاتب فهو - في رأي الملال - « من علماء الأزهر المبرزين الذين يسلكون سبيل الاجتهد والاستبطاط » .

وتحديث مجلة « المقتطف » عن جرأة المفكر الشيخ على وأمثاله في بعث نهضات الأمم .

ولكن معارضي الكتاب كانوا أكثر من المؤيدين .

كان أكبر المتحمسين ضد الكتاب أربعة من رجال الدين منهم ثلاثة من أصل أجنبي .

الأول : الشيخ محمد الخضر حسين من المغرب .

الثاني : الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة « المنار الإسلامية » التي تصدر في القاهرة وهو من أصل سوري .

والشيخان استقرا بمصر وأقاما فيها .

الثالث : الشيخ الحبيب عاشور من تونس وقد عاد إليها بعد ذلك .

الرابع : الشيخ محمد شاكر الوكيل السابق للأزهر .

كتب الشيخ محمد رشيد رضا صاحب « المنار » مستعدياً الأزهر ضد الكاتب : « لا يجوز لشيخ الأزهر أن تskt ، إن المؤلف رجل منهم فيجب عليهم أن يعلّموا حكم الإسلام في كتابه لثلا يقول هو وأنصاره إن سكتهم عنه إجازة له وعجز عن الرد عليه ». ويصف الكتاب بأنه « هدم لحكم الإسلام وتفريق مجاعته وإباحة مطلقة لعصيان الله ورسوله في جميع الأحكام الشرعية الدينية وتجهيل المسلمين من الصحابة والتابعين وللأئمة المجتهدين » .

وتتصاعد حملة الشيخ محمد رشيد رضا في جريدة « اللواء المصري » قال مخاطباً الشيخ على : « إن دعوتك كدعوة الباطنية والإسماعيلية وغيرهم إلى هدم الإسلام ودعوة النصارى والبهائية إلى دينهم ودعوة الأحمدية القاديانية إلى مسيحيتهم الجديدة .

بل دعوتك شرمن هذه الأخيرة فإنك نسخت جميع أحكام الإسلام السياسية والقضائية وهؤلاء لم ينسخوا إلا أحكام الجهاد خدمة للإنجليز .

إن دعوة هذا الكتاب - الإسلام وأصول الحكم - وأمثالها خدمة للأجانب الطامعين في محى سلطة الإسلام عن الأرض .

ويكتب ، من ينبع ، الشيخ محمد زهران عن الكتاب أنه جحد ما أجمع عليه كافة أمم الدين .

« وزعم أن النبي ﷺ لم يكن حاكماً لأمته ولا منفذًا للأحكام شريعته بل كان رسولاً مبلغًا فحسب .. وهي بدعة ما هاجست بخلد إنسان . وفرية لم يفترها على الإسلام أحد الطاعنين عليه بل المتسبين إليه » ويقول مخاطباً المؤلف « أماكني أن أعداء الإسلام المتعلصين ومقلديهم المترجحين قد أقاموا على الإسلام حرباً صباح مساء . أما كان اللائق بك وأنت أحد علماء الشريعة وبعض قصاصها أن يكون هذا التفكير العميق في سبيل تقويم ما اعوج من الأخلاق وإصلاح مساء من الأعمال والعمل على الرفاق والاتلاف ، لا الاجتهد في الشقاق والخلاف » .

وتعدد مقالات الشيخ محمد شاكر ضد الكتاب والكاتب .. بعنف وقسوة في صحيفة المقطم المسائية التي تعبّر - عادة - عن آراء مقر المتدوب السامي : « هل يطمع عالمنا الأزهري وقاضينا الشرعي أن يباح لمصر الانقلاب التركي بهدم النظام العتيق . وسيئ مصر حكومة مبنية على أساس الجمهورية الادينية ويعكتها من سن أنظمة جديدة للزواج والميراث » .

وبحاول الشيخ محمد شاكر أن يبين هدف الشيخ على عبد الرزاق وهو تقليد تركياً في مساواة المرأة بالرجل في الإرث وعدم الزواج إلا بواحدة وإبطال المراسم الدينية في عقود الزواج .

ويقول الشيخ شاكر :

« نحن معاشر خدام الشريعة الإسلامية في الجامع الأزهر المعور لا نجرؤ على اتهام حكومة بلدنا وشعبنا الإسلامي بتزعة خبيثة كهذه .. وأنا أتقدم بالنصيحة إلى ولاة أمورنا وإلى رجال حكومتنا وإلى الخاصة والعامة من أمتنا وأبناء ديننا ألا يدخلوا وسعاً في مناهضة هذه التزعزعات الخبيثة وأن يفقهوا جيداً مانطوى عليه » .

ويكتب الشيخ شاكر مقالاً طويلاً تحت عنوان : « أحذار عظمى تهدد الإسلام في قواعد ملكه ونظام حكومته .. في أيها النوام ويحكموا .. هبوا » وتنتقل حملة علماء المسلمين من الكتابة في المجالات الدينية ومحليات الصحف الدينية إلى مجال علمي آخر .

\* \* \*

ف ٢٣ يونيو ١٩٢٥ يرفع ٦٢ من رجال الأزهر إلى شيخه وإلى بعض المقامات العالية طلبا  
لحاكمية الشيخ على ويدحون الملك قائلين :  
« نحن في عهد يوالى حضرة صاحب الحلاله الملك ، الأزهر ، وعلماءه بما يتفق وكرامتهم  
ويغتيبهم عن الشغل بوسائل العيش لأجل أن ينقطعوا لواجبهم العلمي الديني ». .  
وبهذه العريضة تناهى فرصة للملك فؤاد ليبدو حاميا للدين وراعيا للأزهر ومدافعا عن  
المقدسات الإسلامية .

وكان رجال الدين مرتبطين بالقصر . .  
عندما صدر الدستور عام ١٩٢٣ أصر الملك فؤاد على أن تكون بهذا الدستور مادة خاصة  
بالمعاهد الدينية تقضي باستئثار العمل بالقوانين القديمة - أى السابقة على الدستور حتى يصدر  
البرلمان يشأن هذه المعاهدة - قوانين أخرى . .  
وبهذه المادة استبق السلطان المطلق للقصر على رجال الدين . .

\* \* \*

وكان للقضية جانبها السياسي أيضا .. وهو لا يقل أهمية عن الجانب الديني .. ومقالات  
رجال الدين وغيرهم وجدت مجالا للنشر في الصحف اليومية على اختلاف مجاهاتها  
السياسية ..

وأخذت كل صحيفة لنفسها طريقا ..  
صحف الوفد والحزب الوطني أظهرت الشامة في الوزارة .. فإن حزب الأحرار أصبح  
متها بالهجوم على الملك .. لذلك أخذت صحف الحزب الوطني والوفد تحاول استعداء الملك  
على الأحرار .. واستعداء حزب الاتحاد - وهو حزب العرش - على الأحرار أيضا ..  
والخطوة تتلخص في محاولة زيادة الهوة اتساعا بين الملك والاتحاد من ناحية ..  
والدستوريين من ناحية أخرى .

وكان الحزب الوطني أيام الرعيم الوطني مصطفى كامل يؤمن بتركيا ويؤيد الخليفة .. فأخذ  
الحزب في هذه الأزمة يساند الخلافة ويعارض من يريد هدمها كأصل من أصول الدين .  
وحفلت صحفتنا الحزب .. « اللواء المصري » و « الأخبار » بمقالات للعلماء وللكتاب  
ضد الشيخ على وحزب الأحرار ..  
بل إن أمين الرافعى صاحب جريدة « الأخبار » حاكم الكاتب قبل أى إنسان آخر قال :

« نعرف عن الشيخ على في حياته ضعفاً في تحصيل العلوم وطيشاً في الرأي وإنحدار العقيدة ». .

وأمين الرافعي وطني معروف عطل جريدة الشعب في عام ١٩١٤ حتى لا ينشر نباً إعلان الحياة البريطانية على مصر.

وعندما يكتب أمين الرافعي عن معرفته للشيخ على بهذه الطريقة ، فإن كثيرين يصدقون الرافعي ويؤيدونه لثقتهم به .

وتذبذب موقف صحيفة المقطم فهي تدافع عن الكتاب حيناً وتنشر المجموع الجارح عليه أحياناً ..

أما صحيفة «الاتحاد» المعبرة عن حزب الانحدار فإنها امتنعت عن التعرض للكتاب وصاحبها وبقيت الانحدار صامتة متباعدة كأن الأمر لا يعنيها .

ولم تبدأ «الاتحاد» في الكتابة إلا يوم ٢٢ يوليو أي بعد أكثر من شهرين من صدور الكتاب .. وبعد شهر كامل من عريضة العلماء إلى القصر لمحاكمة الشيخ .

وفي مقالها الأول رفضت «الاتحاد» أن تكون معارضة للكتاب أو مؤيدة له وقالت إن الأنصار كتبوا رأيهم .. وعارضه الخصوم ولا يوجد رأي ثالث .. ولا حاجة بالقراء إلى رأي ثالث .. وقالت «الاتحاد» ما بالهم ينكرون على صاحب الكتاب أن يكون له رأي ؟ أليس واحداً من الناس له حق غير منازع في الاجتياح صار أمام الجمهور رأى صاحب الكتاب ورأى مخالفيه لما حاجتهم إذن إلى رأى ثالث والموضوع لا يحتمل إلا هذين الأمرين .

ما الذي يقيم قيمة الكاتبين لأمر رجل ألف كتاباً لا يعجبك فتقيم الدنيا وتقعدها وتروج نطلب من الحكومة أن تصادره ، ومن مشيخة الأزهر أن تعقد له مجلس تأديب ، وأن تعزله الحقانية - العدل - من وظيفة القضاء .

خالف الكتاب إذا شئت ، وفند ماذهب إليه إن استطعت ، أما أن تثور لأن رجلاً استعمل عقله فذلك مالم نسمع به إلا في القرون الوسطى .

ومن أغرب ما سمعناه أن العلماء كأبناء الأسرة الواحدة ، لا ينبغي أن يشد منهم أحد ، فإذا أراد المؤلف أن تنقطع الحملة عليه فليبرأ من كتابه ، ويستنكر ماجاء فيه ، وليتزل عن آرائه . أيعنى صاحب هذه النظرية أن الرجل متى صار من العلماء يخسر بذلك حقوقه ويفقد

شخصيته ؟

ماذا كانت نتيجة هذه الحملة الهوجاء إلا انتشار الكتاب وذريعة ١

لو أن مؤيدي الكتاب تعمدوا أن يروجوا له ويعملوا على نشره لما وفقوا لهذه التسخية .  
ومن هنا إلا من يذكر كيف كان الشيخ محمد عبده يوصف بالكفر .. إن الاضطهاد  
لا يقتل الفكرة بل ينميها .

فندوا الكتاب وادحضوا مافيه ولكن احذروا أن تستروا إلى الدين أو الحقوق الطبيعية التي  
يقولها قبل أن تقولها الدساتير .

\* \* \*

يق سعد زغلول خلال أزمة الكتاب متنعاً عن الإدلاء برأيه .. ولكن وجهة نظره كتبها  
سكرتيره محمد إبراهيم الجزييري بعد ربع قرن من وفاة سعد .

قال سعد زغلول معلقاً على الكتاب :

« عجيب كيف يكتب عالم ديني بهذا الأسلوب : قرأت كثيراً للمستشرقين وسواهم  
فاوجدت من طعن منهم في الإسلام على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرزاق .  
لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه بل بالبسيط من نظرياته . وإن فكيف يدعى أن  
الإسلام ليس ديناً ولا هو نظام يصلح للحكم .. أية ناحية مدنية من نواحي الحياة لم ينص  
عليها الإسلام ! .... هل البيع أو الإيجارة أو المبة ، أو أي نوع آخر من المعاملات .  
أولم يقرأ أن أممًا كثيرة حكمت بقواعد الإسلام فقط عهوداً طوبولة كانت أنضر العصور ؟  
 وأن أممًا لا تزال تحكم بهذه القواعد وهي آمنة مطمئنة ؟ فكيف لا يكون الإسلام مدنياً ودين  
حكم .

ومهما كان البعض فإن العلماء فعلوا ما هو واجب وحق . ولا يجوز أن توجه إليهم أدلى  
سلامة .

وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأي وبين قواعد الإسلام الراسخة  
التي تصدى الكتاب لهدمها » ومadam هذا رأى سعد الذي تعرفه صحافة الوفد - سراً -  
فما الذي يمنع صحف الوفد من الانضمام للحملة ضد الكاتب وهو من حزب مناوي .  
قالت صحيفة الوفد « البلاغ » :

الأستاذ - الشيخ على - يريد أن يشنع بال المسلمين . ويصف الخلفاء الراشدين بما هو من  
صفات الملوك الظلمة كي ينفر الناس منهم ويستنزل عليهم سخطهم ويشككهم في سلفهم  
الصالح .

وتقول البلاغ :

« ذلك الكتاب الأشأم الذى وضعه أحد القضاة الشرعيين ضمته الكثير من المطاعن بالدين والسخافات الشنيعة ..

لم يرض الشيخ أن يكون من الذين يحملون بيعة سيدنا أبي بكر رضى الله عنه .. إن عالم آخر الزمان يتعرض على نظام الحكم في الإسلام ويتطاول على مقام الصحابة .. أ تستخف يا سيدى الشيخ بإجماع المسلمين في خير قرن ..

كانت الفتوحات تتلو الفتوحات والانتصارات تتبع بعضها بعضا . وعلم الإسلام يرفرف فوق الكرة الأرضية أيام كانت الخلافة في أيدي أولئك الغزاة الفاحشين لأنهم كانوا أشد الناس غيرة على الدين » .

وتشارك صحيفة كوكب الشرق الوفدية زميلتها « البلاغ » في حملتها على الكتاب .  
قالت « كوكب الشرق » :

« إذا كان كل مشرعه الإسلام وأنجد به النبي والسلمون من أنظمة وقواعد وأداب لم يكن فيه شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسي ، ولا من أنظمة الدولة المدنية لماذا يكون » .

ويومياً كانت « كوكب الشرق » تكتب عن الشيخ على مؤلفه ..

قالت يوم ٢٢ يوليو تحت عنوان « حراس الدين أيقظ من حراس الحكومة » :  
« كان أسع الناقدين للكتاب هم رجال الدين لأن الكتاب في لغته وعنوانه ديني فكان أدعى لاتفاق الدينين له قبل السياسيين .. إن هذا الكتاب حجر يراد به إسقاط طالرين :

الدين

والنظام الملكي .

لأن كل نعيه على الخلافة إنما هو من الوجهة الملكية المضمة ، وكثيراً ما عبر عن الخليفة بالملك ..

وإذا كان الشيخ على ينقيذ الملكية بمثل هذه الدرجة من الحدة فليس عجباً منه أن يشب على الخلافة فيهمها ، ويهدى ماشاء من أصول الدين » .

ولم تكن مقالات البلاغ وكوكب الشرق بتوجيه الصحفيين فحسب .. بل نشرت الصحيفتان مقالات للعلماء والقراء لأن قصة الكتاب أصبحت محل اهتمام كل صحف مصر ..

وتنقطع «كوكب الشرق» فقرات من الكتاب تهاجم الملكية وتقول الصحيفة : «عجبنا كيف تصدر مثل هذه العبارات من يفتى وهو تحت رعاية ملكية وفي بلد دستوري ملكي من عناصر حكومته العرش والتاج والذات الملكية . وعجبنا أكثر كيف يطبع وينشر كتاب في بلد تأبى قوانينه وفطرة أهله أن يسمعوا كلمة واحدة من ذلك » .

\* \* \*

اضطر الشيخ إلى التراجع والاعتذار فكتب أنه لا يقصد الملك فؤاد بل يقصد ملوكا آخرين « لم يراعوا للعلم حرمة » ولا عرفا للحرية قدرًا .. وملك مصر - أعز الله دولته - هو أول ملك عرفه الإسلام في مصر ملكا دستوريا ينصر العلم والعلماء ويؤيد ، في بلده ، مبادئ الحرية » .

وترد «كوكب الشرق» على هذا الموقف قائلة : « إنه اعتذار المضطرب المريب . وأعجب منه اعتذارك بأنك ألفت هذا الكتاب قبل قيام الملكية في مصر ..

لماذا نشرته الآن وأنت تعلم ما فيه .. وهل العبرة بالتأليف أو النشر؟ وما يفيدك ما أنفقت من مال ، لما تكسب من إعدام الكتاب خير لك وأبقى . لأنك منها حاولت التخلص من موضوع من هذا الكتاب لا يمكن التخلص من روحه ونظرته وسائر شواهده الصريحة » .

\* \* \*

وقفت «السياسة» - صحيفة حزب الأحرار الدستوريين - تدافع وحدها عن الكتاب لارتباط الصحيفة بالحزب ولأن كتابها يؤمنون بحرية الرأي ، ولأنهم يرون الشيخ على قدر كبير من الشجاعة لأنه هاجم أحالم الملك وتعلّعاته للخلافة وحمل على الملك من خلال هجومه على كل الملوك ..

ولعل أروع مقال كتب مدافعا عن الكتاب والكاتب هو الذي كتبه الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير «السياسة» . في هذا المقال يهاجم الدكتور هيكل الملك ومطامعه بطريقة ساخرة ، قال :

« ماذا نقول في عالم من علماء الإسلام يريد أن يكون للمسلمين خليفة في وقت يطبع فيه كل من ملوك المسلمين ، وكل أمير من أمرائهم في أن يكون خليفة؟ » .

ثم ماذا نقول في عالم مسلم مصرى يقول بوجوب ارتباط مصر وإنجلترا برباط الصداقة ويذهب في ذلك مذهب المتطفين ثم يقف في وجه إقامة خليفة في حين ترى إنجلترا أن يوجد خليفة ، وأن يكون هذا الخليفة واحداً من الملوك أو من الأمراء الواقعين تحت نفوذهم ؟ . أو لم يكن الأولى والأجدر أن يترك الخلق للخالق حتى يقام الخليفة فرضي أمير « وإن غضب أمراء » .

ويبعث نيفيل هندرسون برسالة شخصية إلى چاك موري .  
وتاريخ هذه الرسالة ٢٥ يوليو .

« لزم حسن نشأت الفراش في نهاية الأسبوع بسبب المرض الذي يقول - هو نفسه - إنه في الكلى في حين قال الذين يتمسكون له المرض إنه مرض سياسي . ولا يمكنني - بعد - أن أحدد أي مرض هو ، وهناك إشاعات كثيرة وتخمينات متعددة ، ولم أشاهده منذ ذلك الوقت بالرغم من أنه غادر الفراش وعاد إلى مزاولة عمله مرة أخرى ، ويعتبر صدق في الوقت الحاضر العامل الرئيسي في الحكومة فهو العقل والقوة الحركة فيها ، وقد أبلغته وإسماعيل سري بأن الجميع في لندن يكونون خارج المدينة في أغسطس وسيتم رؤيتها يدركان ما أعني إلا أنه إذا أتيحت لك الفرصة لإظهار قدر من الكياسة جبال صدق فإن الأمر يستحق إظهارها .

ولا أريد أن أشغلك بهذه المقترفات إلا أنه بالتأكيد شخص يستحق الوقوف بجانبه ، وإذا حدث أن كان وزير الخارجية في لندن فسيكون من الأمور الجيدة إذا تمكّن من مقابلته . وحيث إن صدق هو المندوب المصري في التزاع على واحة جفوب فمن الممكن أن يحصل على قدر طيب من النصيحة من وزارة الخارجية حول هذا الأمر . وبالطبع لا أرغب في أن أضع بالتفصيل أي شيء عن زيارة صدق فمن المحتمل أن يمر خلسة على لندن من باريس حيث ستجرى عملية جراحية لابنه وعليه فيجب أن يحدث كل شيء بالضرورة كما لو كان مرتجلاً .

ومعنى هذه البرقية : دعوا وزير خارجية بريطانيا يقابل صدق باشا لتشجيعه على تقديم مزيد من الخدمات لبريطانيا ١١١

• • \*

بعد ٤ أيام من رسالة هندرسون . . أعلنت هيئة كبار العلماء الشيخ على بالاتهامات يوم

٢٩ يوليوب . وأن المحاكمة يوم ٥ أغسطس فطلب التأجيل أسبوعاً لإعداد دفاعه . فأجلت المحاكمة إلى ١٢ أغسطس برئاسة الشيخ محمد أبوالفضل شيخ الجامع الأزهر . وللشيخ أبوالفضل صحفة وطنية رائعة ، استدعته دار الحياة البريطانية يوم ٢ أبريل خلال ثورة عام ١٩١٩ وطلبت إغلاق أبواب الأزهر لأنه مركز الثورة فرفض متحجاً بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية وليس له أن يوصى أبوابه في وجه المصلين . عدل دار الحياة طلباتها ليفتح المسجد في مواعيد الصلاة فقط طرفة وظل الأزهر مفتوحاً في كل وقت .

وعندما اقتحم الجنود الإنجليز المسجد في ديسمبر ١٩١٩ كان أول المحتججين هو الشيخ محمد أبوالفضل الذي وقع احتجاجاً قدمه إلى السلطان فؤاد والlord اللنبي وكان هناك ١٠٠ توقيع بعد الشيخ أبوالفضل على الاحتجاج ١

• • •

قال أحمد شفيق باشا في « حوليات السياسية » : « أخذت مسألة كتاب « الإسلام وأصول الحكم » تدور إلى أن أوحى إلى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب » .

وهذه الكلمات توحى بأن الملك هو الذي أوحى بالمحاكمة . وهو الذي ضغط على شيخ الأزهر المحاكمة الشيخ على ..

ويقول أحمد شفيق باشا :

« رأت الهيئة محكمة الشيخ على ما جاء بكتابه وفقاً لقانون صدر ولم يستعمل وجاء عليه الدستور فلم يجعل له أثراً » .

ولكن الدكتور هيكل باشا ظل يتوقع المتابع .. كتب في جريدة « السياسة » : إذا كان للشيخ من المهارة أن يرفع في كتابه من شأن الإسلام والرسول وال المسلمين فلم يترك محكمة الجنابات سبيلاً عليه .

وإذا لم تكن اللوائح - التأديبية لوزارة الحقانية - العدل - تتسع لايقاشه ولا لقطع راتب شهر منه ولا لإحالته إلى المعاش ولا لرفته .. فقد أرادت الأقدار أن تحافظ لظرف لم يكن الناس يتوقعونه فجعلت من هيئة كبار العلماء قضاة عدلاً ، لا يذهب بالناس إلى السجون ولا ينزعهم من مناصبهم .

« ولكنه يفعل بهم أكثر من هذا ليقضي بكفرهم فيقف بهم على أبواب الجحيم » .

FO . 371 10889

8345

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

No. 8.—ARCHIVES.

104

EGYPT AND SUDAN.

[July 20, 1925.]

CONFIDENTIAL.

SECTION 1.

[J 2090/29/18]

No. 1.

*Mr Henderson to Mr. Austin Chamberlain.—(Received July 20.)*

(No. 511.)

Sir,

*Ramleh, July 12, 1925.*  
 FIELD-MARSHAL VISCOUNT ALLENBY reviewed in his despatch No. 423 of the 11th ultimo the main features of the political situation and the internal balance of power in Egypt, which he described as an unstable equilibrium of three forces, labelled respectively the Palace, Conservative and Democratic.

2. Lord Allenby anticipated the development in the summer and autumn months of a new phase in the constitutional struggle, and expressed the view that King Fuad would take advantage of the period during which Yehia Ibrahim Pasha would act as Prime Minister, during Ziwar Paaba's absence, in order to redouble his efforts to gain a complete supremacy over his Cabinet, endeavouring not improbably to force the Constitutional Liberal Ministers either to resign or to take refuge with him.

3. Ziwar Pasha left Alexandria on the 10th July for London and Yehia Ibrahim Pasha has now become Acting Prime Minister and Acting Minister for Foreign Affairs, in addition to reassuming his own portfolio of Minister of Finance. It may not therefore be without interest to describe the situation on the eve of the period of Yehia Ibrahim's temporary Premiership.

4. It is necessary in the first place to be precise as to the exact position in the Cabinet itself. There are ten Ministers. Four of these, Ali Maher, Hilmi Isaa, Moussa Foad and Yehia Ibrahim, definitely belong to the King's or so-called Ittihad (Unionist) party, of which the last named is the president. Three, namely Abdul Aziz Fahmi, Tewfik Doss and Mohammed Ali, are equally definitely Dustourists or Liberal Constitutionalists. Of the remaining three, Ziwar Pasha and Ismail Sirri must, though without any official connection with the party, be reckoned as Ittihadists, inasmuch as they can always be counted upon, at any rate in the last resort, to vote as the King wishes. Finally, there is Ismail Sidky Pasha, who is reckoned as an Independent, but whose sympathies are entirely Liberal Constitutional, though, for his own inscrutable ends, he prefers, by avoiding any party tie, to retain his liberty of action.

5. For all practical purposes, therefore, the King may be considered as already enjoying the support of the majority of his Ministers, and this was in fact the position before Lord Allenby left. So far as his Cabinet is concerned, His Majesty seems content in this respect to leave well alone. He is a firm believer in the *Divide et Impera* theory, which he fancies can be best exploited if there are several parties in existence. Though he dislikes the Liberals both on personal grounds and because they are definitely hostile to his autocratic proclivities, they are necessary for the time being in his scheme of things, and I doubt whether he has any immediate desire either to drive the Liberal Ministers from the Cabinet or to force them at this stage to take refuge with him. He has assured me most categorically that he intends to maintain Ziwar Paaba as Prime Minister until after the next elections and that he is anxious to avoid any change in the Government until then. If His Majesty is sincere in this it is doubtless for opportunist motives, for his dislike of Sidky Pasha is unabated.

6. But there is one common purpose which binds the King and all his Ministers irrespective of the divergence of their outlook on the constitutional question. *Debetum est Saad Zaghlul.* So long as the King shares the general conviction to the effect that Sidky is indispensable for the attainment of this purpose His Majesty will continue to endure his presence in the Government.

7. The Liberal Constitutional Ministers themselves recognise the prima necessitas for crushing the Sandists. Of the two menaces, despotism and demagogery, they admit the latter to be the more immediately dangerous; and the less extreme among them are reluctantly becoming convinced that in order to defeat demagogery they will have to make some temporary concessions to despotism. I am under the impression that both Tewfik Doss and Mohammed Ali have already drawn nearer to the King than they were a month ago. The former confessed to me recently that the only party

FO

371 10888

8345

~~COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION~~

which had the best chance of defeating the Saadists at the elections was the Ittihad party, for the sole reason that it was known to have the King behind it. Ministers come and go, but the King remains and is, moreover, the principal fountain of honours, decorations and even posts and promotions.

8. I share Tawfiq Dime's view in this respect. Programmes in Egypt mean very little. That of the Ittihadists is almost exactly the same as that of the Liberal Constitutionalists, which again differs but little from that of the Wafid. It is personalities and personal advantages that count. There is no great personality to put up against Saad except the King, and he only because of the Kingship and because His Majesty can purvey to the Egyptian that for which he hankers above all things a decoration or a post and what a post generally provides, namely money.

9. In the struggle for the balance of power the King therefore is undoubtedly making the most progress, because his name and prestige are necessary in order to ornish Saad, and because this fact is becoming more and more appreciated. The Ittihad party is prosecuting a vigorous campaign in the provinces and publishes daily long lists of notables and other persons who have joined the party. The King's name is freely exploited and the Ittihad star, with its royalist rage, is clearly in the ascendant. It is too soon to estimate the value of the adhesions which it obtains, inspired as they are by the hopes of reward and of Royal favours to come. But for the moment on paper the gains of the party are undeniable.

10. On the other hand the Liberal Constitutionalists are losing ground, and as a party losing with much ill-grace. They express open indignation at the Unionist campaign in the provinces and complain bitterly of the Unionist methods and their attempts to poach on Liberal preserves, but above all of the activities and interference with the administration of Hassan Nashat. So strong is their resentment that the prospect of a definite rupture between them and the Unionists is always considerable. About a week ago a delegation of the party, whose head offices are the Mohammed Ali Club in Cairo, came down to Alexandria to discuss the situation with the Liberal Constitutional Ministers in the Government. The delegation notified the Ministers that they must either take a definite stand against the encroachments of the King or leave the Cabinet or alternatively leave the party. I understand that Mohammed Mahmud Peaha, the vice-president, always an unsatisfactory and turbulent individual, but now more than usually disgruntled by not having received a portfolio in the Government, was the principal instigator in this move. The Ministers succeeded on this occasion in satisfying the representatives of their party that their actions were not incompatible with its policy, but a repetition of such an incident may have a different termination.

11. The danger lies, in my opinion, not so much in the King or the Unionists attempting to drive the Liberal Ministers out of the Government, as in the Liberal Constitutional party refusing to allow its Ministers to remain in the Government. The dissatisfaction of the Liberal Constitutional party at the way matters are developing is partly, without doubt, due to personal jealousy, but is also in many respects legitimate. There is much going on that merits severe reprobation and the Liberals are naturally unwilling, since their Ministers form part of the Cabinet, to be held jointly responsible for acts of which they disapprove, some honestly and others because it is not they but the Unionists who profit thereby.

12. However this may be, an open split between the two parties would be deplorable. The Saadists are depressed and are slowly falling into disrepute. Their downfall would already be more rapid than it is if it were not for the disunion between their two adversaries. Every indication of that division is at once exploited by the Wafid. Nor is it probable that their downfall will really be complete, a consummation which would seem no less desirable in British than it should be in Egyptian interests, if their opponents fall before the elections to achieve at any rate an apparent and unassailable unity of front.

13. To sum up, the internal situation, as I view it, is as follows:—

14. The Palace's main effort is directed towards securing as large as possible a Ittihad majority at the elections. In order to guarantee its success at the polls, His Majesty wishes to postpone the elections till next February in order to give the party, which was only formed last January, time to complete its organisation, to prosecute its electioneering campaign and to consolidate its position. Once there is an Ittihad majority in the new Parliament, His Majesty hopes to be able to govern constitutionally after his own fashion through a single Ittihad Ministry.

15. The course which the Liberal Constitutionalists must steer during the next few months is as complicated and obscure as the King's is straightforward and

Reference:-	PUBLIC RECORD OFFICE	
FO	371	10888
<u>COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION</u>		
8345		

8

obvious. It lies between the Scylla of despotism and the Charybdis of democracy and it is not surprising that there is discord within the party itself as to which tack to make. To remain within the coalition or to leave it. That is the question to which they find at present no satisfactory answer. The advantage of remaining would be that they will at least secure a fair number of seats in the new Parliament. There they hope to see their ranks swelled by many of those who for election purposes may style themselves Ittihadists, but who, once elected, may turn their coats again as easily as they have turned them once. If they leave the coalition they preserve their purity, but they risk seeing an almost total collapse of the party, the less convinced of whose members would certainly join the Unionists, while the more extreme would probably go over to the Wafd. They have in fact a difficult choice to make, for while as individuals they are undoubtedly the best brains in the country, as a group they have but a small popular following.

18. The Wafd, on the other hand, is playing a waiting game. At present struggling with adversity it watches every opportunity to make capital for itself out of the dissensions and mistakes of its opponents. Its organisation is still powerful and thorough. It has two angles—Saad Zaghlul and the reputation of being the popular party, the party which succeeded in wringing concessions from the usurper and which has the alleged monopoly of patriotism. Moreover, Saad has been up and down so often that the conviction that he will once more return to power is not easily eradicated. In this connection one of the most persistent forms of the Wafd propaganda is to openly assert and to affect to believe that Sir George Lloyd on his arrival will prove himself willing again to treat with Saad Zaghlul.

I have, &c.

NEVILLE HENDERSON,  
*Acting High Commissioner.*

---

أحزاب مصر . . كما رأها المتذوب السامي بالنيابة أثناء الأزمة



## النهاية . . للمندوب السامي

استعان أنصار الشيخ - من المفكرين - بالملك

واستعان حزب الأحرار بالإنجليز

وكان الهدف منع المحاكمة ، أو تخفيف العقوبة . .

اجتمع عدد كبير من رجال العلم والأدب والصحافة يوم الأربعاء - ٥ أغسطس بمحكمة صالح جودت المحامي ووقعوا على عريضة حملها ثلاثة منهم إلى قصر الملك بالإسكندرية .

قالت العريضة :

« يازا الجلالة

نلتجأ إليك وأنت رب الدستور لتحول دون استباحته في أقدس ما كفل ، وصان ، وهي حرية الفكر .

إن مonianدة مؤلف عالم ، وهو فوق ذلك قاض ، لنشره بحثاً علمياً حول آراءه الخاصة في مسائل دينية أو اجتماعية ، حيثما وصل إليه بهاته في تأويل مصادرها ومراجعها ، هي مصادرة لحرية الفكر . . المكتولة بدساتير مصرى . . . والمقدسة لدى جميع الأمم المتدينة . . . ورجوع مصر إلى عهد الظلمة .

ثم إن محكمته تأدبياً أمام لجنة تصطيغ بالصيغة الدينية أمر مناف للمبادئ الدستورية ومخالف للتقاليد . . ولا يتفق مع روح النظام الاجتماعي الحاضر ولا مع طرق النقد العلمي

القائمة على المناقشة والمناقشة لا على التأديب والمحاكمة .  
ومن شأنه إرهاب رجال القلم ، وأن يجعل السيطرة لطائفة من الأمة تحكم في الصهاجر  
والعقل » .

ويكون بين الموقعين على هذه العريضة الكاتب الصحفي عباس محمود العقاد المحرر بجريدة  
البلاغ ومحمود عزمي المحرر بجريدة السياسة وأحمد بك كامل الحامصي من أرباب الأملالك  
والد الصحفي - بعد ذلك - جلال الدين الحامصي وصبرى أبوعلم الذى أصبح وزيراً  
وسكرتيراً عاماً لحزب الوفد .. إلخ .

ولكن صحف الغرب ، والصحف الناطقة بالإنجليزية والفرنسية في مصر تدافع عن  
الكاتب وتنشر صورته وتشبه بمارتن لوثر المسلم .

قالت صحيفة « الإچشبیان جازیت » : « إن جميع العلماء في مصر انددوا ضد المؤلف ،  
وأخذوا في إرسال احتجاجهم إلى وزراء الحكومة تارة .. وبعثوا - تارة أخرى - بوفد منهم  
إلى جلال الملك يضرع إليه أن يأمر بمصادرة الكتاب » .

ولما فعلوا في كل هذا قرروا في النهاية تقديم « الكافر الزنديق » إلى المحاكمة .

\* \* \*

سجح سعد زغلول لكاتب وفدى واحد هو الأستاذ عباس محمود العقاد أن يكتب على هواه  
وطبقاً لعقيدته في تأييد حرية الرأى ومناصرة الشيخ على عبد الرزاق .

وعرفت صحيفة « كوكب الشرق » الوفدية - في نهاية المطاف - الاتجاه الصحيح  
وأدراكـت أن أي مصري سواء كان وفدياً أو من الأحرار الدستوريين معرض لمثل هذه الحملة .

قال أحمد حافظ عوض صاحب « كوكب الشرق » :

« ماذا يكون الحال لو أن الشيخ على سعدي - وفدى - ونشر كتابه بما فيه من الإشارات  
للملكية ومحاولة الطعن عليها ، والنيل من مقامها .

أما كان كتاب « السياسة » وأشباههم يرفعون عقائدهم ويصبحون بعل « حناجرهم » :  
« انظروا إلى السعديين وخروجهـم على العرش » .

ومع كل ما تحملناه من أذى الأحرار ومحاولةـم النيل من إخلاصـنا للعرش نعتقد بحسن نية  
وصدق بلاءـ الأستاذ على عبدـ الرزاق أخطأـ أم أصابـ فيما ذهبـ إليهـ من الآراءـ الطريفـةـ . ونزـيدـ  
علىـ هذاـ بأنـناـ توـيدـ حرـيةـ الرـأـيـ .

وتـدافعـ « كوكـبـ الشـرقـ » عنـ الشـيخـ عـلـىـ وـحـرـيـةـ الرـأـيـ فـتـقولـ :

«إن الشيخ شاكر يبيب بالحكومة ويدعوها لإعلان الحرب على أحد العلماء ، وكان الأجرد بالشيخ شاكر أن يرد على الأستاذ رداً دينياً أو تاريخياً لا أن يحمل الدعوة إلى إعلان الحرب على علم جليل وباحث مفكر وكتابه هو خير ما أخرج للناس في هذا البحث الجليل .

هل دعا الأستاذ الشيخ على لتغيير نظام المواريث ؟

وهل قال بوجوب مساواة الأنثى بالذكر ؟

وهل رأى وجوب قصر الزواج بزوجة واحدة ؟

كلا .. لم يتعرض الأستاذ لشيء من هذا .

إن أنصار القديم قد أفلسوا .

..... ياقوم .

لقد أضحكتم علينا العالم ثم تزهرون من أنقرة ، ومن نظام أنقرة وكتم من عباد أنقرة ..  
وتطلق «كوكب الشرق» على الشيخ شاكر لقب شيخنا «الأفروي» سابقاً وتقول :  
«فكرت الأمة في حفظكم في بطون التاريخ فلا دين أكتسبتم ولا سمعة سياسية أو مبدأ  
حزب احتفظتم به . فكتم أنقريين وسعديين وحكوميين .  
ما لكم ولأبحاث الدين مادامت لا تثير منافع ولا تأخذ بأيديكم إلى منصب مشيخة  
الأزهر» .

وتقول «كوكب الشرق» :

«إن المسائل التي عالجها الشيخ على ليست لها علاقة بسياسة البلاد الداخلية ولا بحالة مصر  
الوطنية» .

ويكتب الشيخ إلى «كوكب الشرق» معتبراً بدفاعها عنه ، قال :  
«كتم أول من سمع بنشر كلمات بعض أفاضل الكتاب دفاعاً عنا برغم هياج الرأي العام  
ضدنا ، ولا يسعنا إلا أن نشكركم ، ونعتقد أنكم وقفتم موقفاً لم يدفعكم إليه إلا ضميركم  
وواجبكم في تأييد الحق وأنه جدير بشرف مهمتكم الحرة» .  
ويكتب الدكتور منصور فهمي دفاعاً عن حرية الرأي .

ونكتب «كوكب الشرق» عن صدى المحاكمة في الغرب فتقول :  
«الأوربيون يتأنلون كثيراً من الهيئات الدينية التي تضطهد الفكر . يذكرون مع الخجل  
دواوين التفتیش التي هاجت ذكرياتها مسألة فضيلة الشيخ على عبد الرازق .. وقد اتجهت

الأنظار الأوربية إلى فظاعة تشكيل هيئة دينية لحاكمة رجل لا ذنب له سوى أنه أبدى لفكرة خطأ كانت أم صواباً .

وتكتب المنشستر جارديان في لندن :

«إن الشيخ علي عبد الرازق من أعظم المفكرين المصريين في العالم الإسلامي» .

• • •

ووجد حزب الأحرار أن النية تتجه إلى إدانة الشيخ علي عبد الرازق .. ورأى الحزب أن الدفاع عن حرية الرأي في جريدة «السياسة» لا يكفي .. فإن الحزب يعرف أن أمور مصر في تلك الأيام في يد الملك .. وأن أحمد فؤاد وراء الحملة ضد الشيخ على .. أو - على الأقل - يساندها.

ولكن الحزب - من تجارب كثيرة - يعرف أن في مصر رجالاً واحداً يستطيع أن يضطط على الملك ويرغمه على تغيير قراره ..

ومن هنا التوجه الحزبي إلى نيفيل هندرسون المندوب السامي بالنيابة . ويكتب الدكتور حافظ عفيفي بك المدير العام لجريدة «السياسة» وكيل حزب الأحرار بمخط يده ، رسالة إلى نيفيل هندرسون

ولم يهمل هندرسون هذه الرسالة .. بل إنه يبعث بها إلى لندن لتبقى محفوظة ضمن الوثائق السرية تدل على أن الحزب بخلاف المندوب السامي ليطلب إليه حماية حرية الرأي .. وحماية قاض مسلم قال رأياً في قضية الخلافة !

وهذا نص الرسالة التي كتبها وكيل حزب الأحرار إلى المندوب السامي قبل ٣ أيام من المحاكمة :

الدكتور حافظ عفيفي بك  
١ شارع جامع شركس  
القاهرة في ٩ أغسطس ١٩٢٥ .

سرى

سيدى العزيز

اعتقد أنه من واجبي أن أطلعك على الاتجاهات الخفية لحركة تبدو في الظاهر ذات طابع ديني وهي في حقيقتها ذات طابع سياسي .  
إني أتحدث عن قضية الشيخ علي عبد الرازق .

—

لقد نشر أخيراً كتاباً عن الخلافة يثبت فيه أنه لا أساس للخلافة في الدين الإسلامي وأنها ليست إلا مجرد مؤسسة سياسية .

أدى نشر هذا الكتاب إلى اندلاع موجة من الغضب مصدرها كبار الشخصيات الدينية . إن واقع أن الانفجار لا يرجع إلى الاعتقاد بأن الإسلام أسيء إليه . بل إلى الاعتقاد البسيط بأن صاحب الجلالة الملك هو المرشح للخلافة وأن هذا الكتاب يشكل عقبة في وجه هذه الغاية .

وهذا الترشيح لمليكتنا للخلافة هو مجرد المترافق فلم يسمع أى وزير من صاحب الجلالة أية كلمة عن هذا الموضوع .

وف رأي أن هذا الاعتقاد يرجع إلى تشكيل لجنة للخلافة في العام الماضي ضمت الأزهريين فقط ويبدو أن المسؤولين في القصر كانوا وراء قيامها . ويرأس اللجنة شيخ الأزهر وتضم عدداً آخر من الموظفين الذين يشغلون مناصب دينية كبيرة كأعضاء .

ويكفي أن أؤكد لك أن الشيخ على عبد الرزاق بعد لهذا الكتاب منذ وقت طويل ، وذلك قبل تشكيل اللجنة ، حتى قبل قيام تركيا بانهاء الخلافة ، إلا أن أحداً لن يصدق ذلك .

وإني أعرف ذلك لأنه أراد عقب انتهاء الحياة مباشرة أن ينشر مقتطفات من كتابه في صحيفه «السياسة» ليثبت أن الإجراء الذي اتخذه الأتراك ليس ضد الدين .

والآن فإنهم يحملون هذا الرجل للمحاكمة أمام محكمة دينية مشكلة من رجال دين متخصصين لا يحملون أية أفكار معاصرة .

وستتم هذه المحاكمة وفقاً لقانون ديني قديم يعطي طوّاء الأشخاص سلطة إبعاده عن هيئة العلماء وبالتالي فصله من أي منصب حكومي .

والمعلوم أن هذا الرجل قاض يتبع وزارة العدل . وأن الوزير المسئول عنه وهو الشخص الوحيد المسئول عن سلوك الشيخ على عبد الرزاق سيكون مضطراً لفصله إذا أرادت لجنة الأزهر ذلك .

وهذا هو الموقف غير العادي الذي نواجهه .

وإني أريد إعطاءكم فكرة حول عقلية العضو البارز في هذه المحكمة .

في عام ١٩٢٢ عندما كان ثروت باشا رئيساً للوزارة وصدق باشا وزيراً للمالية كانت هناك حوادث قتل عديدة للمسئولين البريطانيين في شوارع القاهرة .  
وعقب قتل الكولونييل بيجوت فكر ثروت باشا في نشر بيان موقع من كبار رجال الدين لإدانة هذه الجرائم بوصفها ضد الدين للتأثير على الناس .  
وقد رفض المفتي الأكبر في ذلك الوقت - الذي هو أيضاً المفتى الحالى كما أنه عضو بارز في المحكمة الدينية لحاكمية الشيخ على عبد الرزاق - أن يوقع ذلك البيان .  
ورفض أن يرى في الدين سبباً لهذا السلوك المشين .  
وفي الحقيقة رفض لأنه يعتقد أن الملك كان ضد ثروت باشا وأن هذه الجرائم قد تساعده على التخلص منه .

ولهذا عقب استقالة ثروت وخالل رئاسة نسيم للوزارة وقع على بيان مماثل لما كان ثروت يريده .

وأرجو منك أن تسأل صدق باشا عن هذه الرواية التي سمعتها من ثروت باشا شخصياً .  
وهذا هو نوع الرجال الذين سيعاكمون صديقنا .  
وسيعلونون أنه غير مسلم .  
وسندافع عنه ونكون غير مسلعين .  
وسيكون هذا مجالاً للدعابة طيبة بين الجهة من الناس يستفيد منها رجال حزب الائمة .  
وهذا الرجل من أسرة كبيرة من عائلات حزب الأحرار الدستوريين . . . وقتل شقيقه لأنه من رجال حزينا .

وتقبلوا تقديرى واحترامى

المخلص  
حافظ عفيف

ويرفق الدكتور حافظ عفيف مذكرة أخرى مع هذه الرسالة السرية الشخصية .  
تقول المذكرة وهي بخط يده أيضاً :  
«الشيخ على ، عالم أزهري ، ولكن من العيوب التي يراها فيه زملاؤه المتعصبون أنه ظل خمس سنوات في أوكسفورد يدرس التاريخ والاجتماع .  
ومن الأخطاء البالغة في كتابه المقتطفات التي أوردها عن السير توماس أرنولد وعن كينيون روجرز .

وكان طالباً تلمند على الشيخ عبد المصلح الدين الشهير - يقصد محمد عبده - الذي تعرض هو نفسه ، بصورة مستمرة ، للاضطهاد من جانب الخديو وعلماء الأزهر . ولم يتمكن من تقديم العديد من الإصلاحات الدينية إلا عن طريق الحياة القوية للورد كرومر .

### حافظ عفيف

وبيعث هندرسون إلى لندن ملخصاً لكتاب الشيخ على عبد الرزاق من وجهة نظر المتذوب السامي .

قال هندرسون :

«ليس بالدهش أن يثير موضوع بمثل هذه الثورية عداء الأزهر والعلماء . ويبدون أن يناقش مسألة الخلافة ، التي سيدان الشيخ على عبد الرزاق بوجه عام موقفه منها فقد يساعدنا ذلك على تقدير مصاعب المفكرين الأتقياء وفهم الانفعال الذي أثاره هذا الكتاب ، أن نسترجع الأصول والمفهوم التقليدي للقانون الديني الإسلامي (الشرع) الذي يبدو أن يتوقف لإلغائه .

ويمقتضى مبادئ الحكومة الديمقراطية الواردة في الدستور فإن السلطة يخلعها الشعب المصرى عن طريق نوابه ، على الملك ووزرائه .

ووفقاً للديانة الرسمية (الإسلام) فإن السلطة تنبثق من الله ، وتفوض للحاكم ، ودور العلماء هو الحفاظ على احترام القانون الديني . ودور الحكم هو تكييف هذا القانون مع الاحتياجات الحالية

وفي الواقع أن الحكم الزمفي كان غالباً ، يفرض إرادته على العلماء ، ويسانده فتواهم كان يحصل على التعديلات التي يعتقد أنه لا غنى عنها للحكم القوم ، إلا أن ذلك لم يكن ممكناً إلا إلى حد معين .

ولما كانوا لا يعرفون تعقيدات الخلافة ، فإن العلماء هم الذين يتمتعون بحق الاعتراض . ويبدو من نافلة القول بأنه لا يمكن حكم بلد حديث بالشرع الإسلامي كما لا يمكن انتهاك القوانين الدينية لشعب بدون الإفلات من العقاب .

وفي مصر حلوا هذه المشكلة للتوفيق بين المتقاضين عن طريق الفصل بين القانونين الديني والملحق ، فهذا النظامان يتواجهان جنباً إلى جنب .

رجال الدين يمكنهم إذا شاعوا إلزام المؤمنين بقرارهم ، ولكن من حيث الممارسة ، فإن هذه القرارات يتناقص نقلها المدى بمرور الزمن .

ولكن يبدو أن الشیغ علی عبد الرزاق حل المشكلة بصورة أخرى . فقد تخلص من المعضلة بأن أعلن بأنه لا حاجة هناك لإثارة صراع في الضمير . إن القرآن والسنّة وحدهما ، أصل الأصل ومصادر الدين الحق وأن التطورات اللاحقة ، بعد وفاة النبي ﷺ والنظمات والإجراءات التي لم تصدر عنه نفسه كلها من قبيل الاجتہاد الإنساني الذي يشویه الخطأ ويمكن رفضه حين نشاء . فالإسلام للروح ، أما الإدارة المدنية فهي للشئون المادية ، ويمكن ، بل يجب أن تقدم دون أن تعوقها تقاليد العصور الوسطى . وسواء أكان الموضوع خطأً أم مصيباً ، فإنه موضوع بطول وإنه لرجل شجاع هذا الذي يزعم في الإسلام اليوم أن ملكة النبي ﷺ لم تكن في هذا العالم » .

• • •

ولقد بقى الإنجليز زمناً طويلاً يقولون إن هندرسون رفض أن يتدخل في هذه المسألة الدينية . ولكن الحقيقة أن هندرسون تدخل وحاول إقناع الملك كما تدل على ذلك هذه البرقية السرية :

«برقية رقم ٦٠٣  
من نيفيل هندرسون  
القائم بأعمال المندوب السامي  
إلى أوستين تشمبرلين  
وزير الخارجية  
بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٢٥  
بعد القديمة ..»

١ - منذ صدور هذا الكتاب أصبح مركزاً للعاصفة بين قوى الرجعية والتقدم في الفكر الدين الإسلامي .

تابعت على الملك والوزارة تفويضات التي تطالب بمنعه وعبرت تفويضات أخرى عن حرية الاعتقاد والتمس وقف التحقيق الذي كان العلماء يبحثون إجراءه .

٢ - ودفعاً عن حق التعليق على القانون وتفسيره - وهو الحق الذي يرى الكثيرون أنه انقطع منذ القرن الثالث من الهجرة - حاول الشيخ أن يثبت أن الخليفة مؤسسة سياسية مخضعة ، وأنه لا أصل لها في الدين الإسلامي . وأن المسلمين أن يقبلوا أو يرفضوا الخليفة بمفهوم الدولة الإسلامية ، دون أن يجعلوا قرارهم أمراً خاصاً بالعقبة .

إن القرآن لا يتعارض بأى شكل مع إقامة وجود دولة متحضره وعصيره للغاية ، وبناء على ذلك ، يفضل الكاتب إلغاء الخليفة ، وحرية العالم الإسلامي في تبني أساليب الإدارة العصرية مع وجود الإسلام كمعيار أخلاقي وإلهام معنوي .

٣ - على الرغم من أن الشعب المصرى شعب متغصب إلا أنه ليس كهنوتياً ، فالانفجار الغاضب الذى أثاره هذا الكتاب ، لم يأت من الرأى العام وإنما من الدوائر الدينية الرسمية .

٤ - ولسوء الحظ كان للمسألة جانبها السياسى مثلما كان لها جانباً دينياً ، إن على عبد الرازق - وهو بالمناسبة تعلم في جامعة أوكسفورد لعدة سنوات - ينتهي لعائلة تعد من أغنى وأهم العائلات في محاللة المنيا وهي أكثر أنصار حزب الأحرار الدستوريين حماساً . وكان أخوه الأكبر حسن باشا عبد الرازق أحد الوزراء اللذين اغتيلوا في عام ١٩٢٢ من أجل مبادئ الأحرار الدستوريين .

وعميد الأسرة الحالى محمود باشا عبد الرازق وكيل وزارة الداخلية السابق من أكبر ممولى صحيفة « السياسة » الناطقة بلسان الأحرار الدستوريين من حيث التفود والشيخ على نفسه من أتباع الشيخ محمد عبد الذى كان صديقاً للورد كروم ويتمنى بمحاباته .

٥ - لم أعرف بالجانب السياسى لقضية الشيخ على عبد الرازق إلا منذ بضعة أيام عندما أخبرني كل من إسماعيل صدق باشا والدكتور حافظ عفيف بأن حزب الأحرار الدستوريين سيسانده بالتأكيد إذا صدر ضده حكم بالغ القسوة . وكنت أنظر للموضوع كجدال ديني عرض . وبرغم أنني ناقشت الموضوع قبل ذلك مع القائم بأعمال رئيس الوزراء ومع حسن نشأت إلا أنني

كنت أتناوله بالتعليق من الناحية الأكاديمية فحسب ، باعتباره مسألة لا تعنى دار المندوب السامي بحال من الأحوال .

٦ - إن مجلس العلماء يتمتع بمقتضى قانون عام ١٩١١ بسلطة تجريد العالم من صلاحيته الدينية إذا ثبتت إدانته باقتراف أمر غير لائق ، ويتضمن هذا القرار بصورة آلية طرده - كإجراء إداري - من أي وظائف مدنية قد يشغلها . ولما كان الشيخ على قاضيا في المحاكم الشرعية ، فإن إدانته سيعقبها أمر موقع من وزير الحقانية بحرامه من هذا المنصب . وعبد العزيز فهمي واحد من الأعضاء الأحرار الدستوريين في الحكومة .

وعلمت أنه سيستقيل بدون شك ، ولا يوقع على مثل هذا الأمر . وقد تؤدي استقالته إلى استقالة وزيرين آخرين من الأحرار الدستوريين ، هما توفيق دوس ومحمد علي علوية ، وقد تؤدي حتى إلى استقالة صدق باشا ، وهو من الأحرار الدستوريين فعلا ، وإن كان مستقلا من الناحية الشكلية .

٧ - كان جهدى دائمًا تلاف انشقاق الحزبين اللذين يشكلان الحكومة ولذلك تحدثت بشكل سرى للغاية مع نشأت باشا في اليوم السابق على المحاكمة .

أعلنت له أنى لا أعتزم مطلقا التدخل في مسألة دينية محضة . واقتربت - أيضًا - لتلاف العواقب المؤسفة - أنه قد يتمكن من جعل هيئة العلماء تصادر قراراً يدين الكتاب - وهذا مؤكد - ولا يدين الكاتب ، أى الشخص ..

وتحتاج - على الأقل - عن إصدار حكم يستوجب المحاذ إجراء إداري . وقلت له إن الخصونة المفرطة قد تتجاوز هدفها بأن يجعل من الشيخ على شهيدًا وتثير التعليقات في الصحافة الأجنبية والمصرية حول مسألة احترام حرية الرأى ، وهى المسألة التي لا يكون مرغوبًا لفت الأنظار إليها .

٨ - وكان نشأت باشا متاعطاً ، وإن كان من الواضح أنه متخفف من محاولة التأثير على العلماء في مثل هذا الأمر .

وليس هناك سوى شك قليل في أن الملك فؤاد اتخذ بالفعل خطأً متشدداً . ولم يكن نشأت باشا يرغب في إغضاب صاحب البلالة ، فقد تناهى إلى سمعى

على سبيل المثال ، أن الملك هدد بطرد شيخ الأزهر إذا لم يصوت لصالح إدانة الشيخ على .

٩ - وهناك العديد من الدوافع المكنته وراء موقف الملك .

في المقام الأول يعتقد بوجه عام أن جلالته يطمح إلى الترشح للخلافة .

وليس هناك فيما قاله صاحب الجلالة بالفعل ، ما يؤكد هذا الاعتقاد .

إن أعلم أنه نفى بشكل قاطع أن هناك أى نية بهذا الصدد .

ويneath الاعتقاد على تشكيل لجنة الخلافة في الأزهر عام ١٩٢٤ ، يأيُّعاز من موظفي السرائِي كَمَا يقال .

ويمكن أن نورد أيضًا رغبته في التوسط في نزاع الحجاز كمؤشر على اتجاه المكاره في هذه الجهة .

١٠ - وثانيًا من المعروف أن الملك لا ينظر لعائلة عبد الرازق بعين الرضا ،

فهم غير موالين بما يكفي .

وثالثًا : الملك لا يحب الأحرار الدستوريين ، ويرغب في قراره نفسه التخلص منهم وقد يعتبر الفرصة الحالية ، بجانبها الديني ، فرصة مناسبة . وربما كان حفًّا أنه في الانتخابات القادمة ، لن تكون الصلة الوثيقة بين حزب الأحرار الدستوريين « الملحد » عاملاً لصالح الحزب في أعين الفلاحين المتعصبين .

ولن يرفض جلالته استخدام مثل هذه الدعاية إذا أدت عدم شعبية مرشح الأحرار الدستوريين إلى انتخاب مرشح حزب الاتحاد بدلاً منه .

\* \* \*

وهذه الوثيقة تنبئ أن الإنجليز رغبوا في ترشيح الملك قواد للخلافة . . أو أنهم تركوا الشيخ على عبد الرازق وحزب الأحرار للملك يتصف بهم وبطردهم . . بل إن الإنجليز كانوا حريصين علىبقاء حزب الأحرار في الحكم حتى يتحقق التوازن بين الأحرار من ناحية والملك وحزب الاتحاد من ناحية أخرى . .

وفي ظل هذا التوازن . . يسود عادة . . الإنجليز . .

\* \* \*

ولم يكن هندرسون هو وحده المطمئن . . كان عبد العزيز فهمي باشا يتوقع - أيضا - نهاية سعيدة .

قال في مذكراته :

و استحضرت كتاب الشيخ على عبد الرازق وقرأته مرة أخرى فلم أجد فيه أدنى فكرة يتوارد عليها مؤلفه . بل على العكس وجدته يشيد بذكر الإسلام ونبي الإسلام ويقدس النبي ﷺ تقديساً تاماً .

ويشير إلى أن النبوة في الإسلام هي وحي من عند الله وأن الوحي لا خلافة فيه . بل هو اختصاص من الله ، لمن يوحى إليهم من بنى البشر .

وأنصت ما أرادوا بناء التهمة عليه ما قد يظهر من عبارات الكتاب من أن الإسلام دين نظري . لكن هذا الفهم الذي فهمه متهمو الشيخ على عبد الرازق غير وارد بتاتاً في الكتاب لأن الإسلام مادام ديناً وما دامت أصوله مقررة من عند الله فبالنظر فيه لا يمكن بوجه من الوجوه أن يكون له معنى إلا إذا صار العمل على مقتضاه .

وإذا كانت الدعوى كما سلف ، مرفوعة على أساس أن الشيخ على أخلّ بوصف العالمية وكان كل من ثروت باشا وصدق باشا هما من اشتغلوا بوضع قانون الأزهر فقد سألتهما فعلاً ما إذا كان غرضها بهذا النص ترتيب عقاب على الرأي ؟ - ذلك العقاب المخالف لكل دستور فأجابا :

كلا إن ذلك لم يخطر بخالدنا .

.. عند ذلك اتجهت لمصدر هذه الدعوى فناقشت وكيل الديوان العالى فيها وأفهمته أن المجلس غير مختص بها فوافقني على رأيي وقال :  
- يكفى أن يحضر الشيخ على عبد الرازق أمام المجلس ويطلب عدم اختصاصه فتزول هذه الدعوى .

فأرسلت إلى الشيخ على أن يفعل هذا . . .

## الطريد

استغرقت محاكمة الشيخ على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء يوم ١٢ أغسطس عام ١٩٢٥ مائة وخمسون دقيقة .

وخلال هذه الدقائق ناقش ٢٤ من كبار علماء الأزهر قضية الخلافة في الإسلام ، وحرية الرأي ، والدفع القانونية ..

ولم تنشر تفاصيل ما جرى في هذه المحاكمة سوى جريدة «السياسة» فإن المحاكمة لم تكن للشيخ وحده ، بل لحرية الرأي ، وللحزب الأحرار الدستوريين وهل هو ملحد أم لا ، وللائتلاف الوزاري .. وللendum كله .

قالت «السياسة» تصف المحاكمة التي جرت في إدارة المعاهد الدينية وهي تقع بالدور الأول في المكان الذي أصبح بعد ذلك مستشفى عباس أو مستشفى الملك .

«كان أمس موعد نظر هيئة كبار العلماء في أمر الكتاب الذي وضعه الأستاذ المحقق المعروف الشيخ على عبد الرازق في (الإسلام وأصول الحكم) .

ففي الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحاً أقبل الأستاذ الشيخ على عبد الرازق على دار مجلس إدارة الأزهر ومعاهد الدينية الإسلامية ، في شارع عابدين .

يستقبلك على الباب ، جماعة من الحجاب ، يسألونك عما ترغب ، فإذا أذنوا لك بالمرور دخلت إلى ردهة صغيرة تجد إلى يسارها غرفة خصصت لهيئة كبار العلماء . وضعت في وسطها

منضدة مستطيلة غطيت بالجبوخ الأخضر .  
وقد وصل الأستاذ الشيخ على عبد الرزاق إلى باب الطابق الأول ، وأذن له الحجاب  
بالدخول .

أقبل عليه خادم يعرفه وقال له :  
- تفضل عند الشيخ الكبير .  
فطن شيخنا إلى أن الخادم خالي الذهن مما يتمخض به الجبو ، وقال له :  
- بل أستاذُ أولاً .

فذهب وعاد وأشار بالانتظار في إحدى الغرف .  
ذهب الشيخ على حيث أريد له أن يجلس متظراً ، وحيث قدم له فنجان من القهوة إلى  
جانبه كوب من الماء المثلج .  
ونحو الساعة العاشرة والنصف جاءه نذير يدعوه إلى الذهاب إلى حيث كانت هيئة كبار  
العلماء منعقدة ، فذهب .

وعندما وصل إلى باب الغرفة حيث الجالسين فيها بقوله :

- « السلام عليكم »

لم يسمع لتعجبه ردأً أحسن منها أو مماثلاً لها .

وكان حضرات أعضاء هيئة كبار العلماء جالسين حول المنضدة ، يتوضطهم جميعاً  
صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد أبو الفضل ،شيخ الجامع الأزهر ، وإلى يمينه  
حضره صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بحبيت ، وإلى يساره حضرة صاحب الفضيلة  
الأستاذ قراعة ، وكان من بين الحاضرين الشيخ الأحمدى الظواهرى والشيخ إبراهيم بصيلة .  
ولكن ..

كان قصاةُ الشيخ على هم خصومه الذين كتبوا المقالات ضده وبعضهم أنتي بأنه مرتد عن  
الإسلام . . . كان بين القضاة الشيخ محمد شاكر والشيخ محمد رشيد رضا . . .  
ودار الحوار الآتى :

شيخ الجامع : (في شيءٍ من العصبية) - : أقعد عندك !  
الشيخ على : يجلس في المقهى المواجه لمقدح حضرة صاحب الفضيلة الشيخ الأكبر .  
شيخ الجامع : (مسكاً الكتاب بيعبئنه) - الكتاب ده كتابك ؟  
الشيخ على : أيوه كتابي .

شيخ الجامع : وانت مصمم على كل اللي فيه ؟  
الشيخ على : أبيوه مصمم على كل اللي فيه .

شيخ الجامع : (يلقى الكتاب على المنضدة) ويقول :

- هذا الكتاب كله ضلال وخطأ ، ولكن احنا كتبنا لك عن نقط سبعة فيه ، ولو أن فيه غيرها كثير ، كلها ضلال أيضاً ، وسأقرأ لك هذه النقط السبع .  
وأنمسك بيده ورقة .. التهمة الأولى .

وقرأ صاحب الفضيلة التهمة وهي :

١ - جعل الشريعة الإسلامية روحية محببة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا .  
ثم عقد التهمة بذكر الأسباب .

الشيخ قراءة :

يُميل إلى فضيلة الشيخ الأكبر ويُلقي نظر فضيلته إلى أن يكتفى بقراءة التهمة دون ما بعدها من الأسباب .

شيخ الجامع : (يقرأ التهمة)

التهمة الثالثة : وأن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي ، عليهما السلام كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا بلاغ الدعوة إلى العالمين .

٣ - وأن نظام الملك في عهد النبي عليهما السلام ، كان موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص ومحاجة للحقيقة .

٤ - وأن مهمة النبي عليهما السلام ، كانت بلاغاً للشريعة مجردًا من الحكم والتنفيذ .

٥ - وإنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام ، وعلى أنه لابد للأمة من يقوم بأمرها في الدين والدنيا .

٦ - وإنكار أن القضاء وظيفة شرعية .

٧ - وأن حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده ، رضى الله عنهم ، كانت لا دينية .

ولما أتى شيخ الأزهر تلاوة التهم السبعة قال :

- هي ، عندك حاجة تقوطها ؟

الشيخ على : (ف هدوء) ، تعلو وجهه ابتسامة :  
نعم ، أنا كاتب مذكرة . إذا كنتم تحبون أن أقرأها .

وإذا أردتم المناقشة شفهياً فأننا مستعد للمناقشة .  
ولكن هناك نقطة سابقة لكل هذا أرجو أن تسمحوا لي بذكرها ، ولا تفهموا أن غرضي  
منها أن أمس كرامة هذه الهيئة ، بل غرضي الوحيد أن أحافظ لنفسى حقاً قانونياً أعتقده لـ .  
وقد يكون من مصلحتى أن أحافظ به ، وهو في الوقت نفسه لا يضركم ولا يضيع عليكم  
 شيئاً .

شيخ الجامع : إيه هو ؟

الشيخ على : أنا لاحظت أن هناك محاضر تكتب في الجلسة ، فأنا أريد أن أدون في المحضر  
احتياجى على الهيئة ، وبعدها نتناقش إذا أردتم .

شيخ الجامع : قل ما تزيد . اكتب يا كاتب .

الشيخ على : (عملياً) : (إلى أعتقد أن هذه الهيئة الموقرة ليس لها صفة قانونية تغولها  
محاكمى بمقتضى المادة ١٠١ من قانون الأزهر .

وإن لم أحضر اليوم اعترافاً لها بصفة قانونية ، وإنما حضرت أمامها باعتبار أنها هيئة فيها  
أساتذى ومشايخى وكثير من علماء الأزهر المتازين أعتقد أن لهم على أدبياً أن أجيب ادعاءهم  
وأناشتهم فيما يريدون . بس مش عاوز أكثر من كده .

شيخ الجامع : طيب اقرأ .

الشيخ بخيت : لا . استنى ١

شيخ ثالث : لا . اقرأ ١

شيخ رابع : لا . استنى ١

الشيخ بخيت : هذا دفع يجب الفصل فيه .

الشيخ شاكر : يجب ضم الفصل في هذا الدفع إلى الموضوع .

الشيخ محمد حسين العدوى ، وآخرون : يؤيدون الشيخ شاكر .

الشيخ على : الواقع أن هذا أحسن عندي ، لأنني أريد أن أنتهى .

شيخ الجامع : طيب قوم اطلع أنت .

الشيخ على : (ينزج) ١

وبعد أربعين دقيقة استدعي الشيخ على عبد الرزاق من جديد ..

شيخ الجامع : إن الهيئة قررت أنها مختصة بنظر المسألة بتاعتكم ، ورفضت الكلام إلى  
أنت قلتـ .

الشيخ على : أنا أحترم هذا القرار . ومع احترامي له فإني مصمم على ما قلتة .

شيخ الجامع : طيب . اقرأ .

الشيخ على : (يقرأ مذكرة)

شيخ الجامع : طيب . خذها منه يا كاتب .

قدم الشيخ على لدفاعه بمذكرة قال فيها إنه يرجو أن يصل إلى التفاهم مع علماء المسلمين ومع المسلمين كافة .

وقال إن العالمية صفة توجب على صاحبها البحث والتحاس الحقائق . . وهو مأجور إن أخطأ أو أصاب .

أما الدفاع نفسه فطوله وكله تفسير لما جاء في الكتاب . . كما نقل منه فقرات كثيرة تؤيد وجهة نظره وتکلب الاتهامات وتنفيها .

قال ردًا على الاتهام الأول :

- «إن الشريعة الإسلامية أنزلها الله تعالى رعاية لمصلحة البشر الدينية ووحدتها . وأنه جل شأنه لم يرد بشيء من تلك الأحكام أن يحمي للبشر أغراضهم ومصالحهم الدينية لذلك ثقناً يكون له فيها حكم أو تدبير» .

وردًا على الاتهام الثاني :

- «نحن لا نشك في أن الإسلام وحدة دينية» .

والمسلمون ، من حيث هم ، جماعة واحدة» .

والنبي ﷺ دعا إلى تلك الوحدة فأتمها بالفعل قبل وفاته ، وأنه ﷺ كان على رأس الوحدة الدينية إمامها الأوحد ، ومديرها الفذ وسیدها ، الذي لا يراجع له أمر ولا يخالف له قول» .

وفي سبيل هذه الوحدة الإسلامية ناضل عليه الصلاة والسلام وجاءه نصر الله والفتح وأيدته ملائكة الله وقوته حتى بلغ رسالته وأدى أمانته .

ورد على الاتهام الثالث :

- «نحن لم نقل إن نظام الحكم في عهد النبي ﷺ كان موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقليس موجب للحيرة . ونحن نبرأ من ذلك الاعتقاد» .

ورد على الاتهام الرابع فقال :

- « لا يوجد في الدنيا ماضيها ومستقبلها ، نوع من التنفيذ أقوى من ذلك الذي اعترفنا به للنبي ﷺ » .

وعن التهمة الخامسة قال :

- « نحن نرى انه لم ينعقد بين المسلمين ، صحابة أو غيرهم ، إجماع على وجوب الإمام بالمعنى الذي اصطلح الفقهاء على تسميته بال الخليفة » .  
ونحن نعتقد أننا في ذلك نقف في صفين جماعة غير قليلة من أهل القبلة ومن سلف هذه الأمة وعلياها الصالحين الذين لا يمكن الطعن في دينهم ولا في عملهم » .  
وليس صحيحاً أننا ننكر إجماع الصحابة على أنه لابد للأمة من يقوم بأمرها في الدين والدنيا .

وعن الاتهام السادس قال :

- « لا شك في أن القضاء - بمعنى الحكم في المنازعات وفضها - كان موجوداً في زمن النبي ﷺ . فقد رفعت إلى النبي ﷺ خصومات قضى فيها » .  
« أما جعل القضاء وظيفة معينة من وظائف الحكم ومراكز الدولة والخوازد مقاماً ذا أنظمة معينة وأساليب خاصة فذلك من الخطأ السياسي الصرفة » .  
والقضاء يستمد حكمه من حكم الخلافة أو الأمانة العظمى فمن أنكر الخلافة أنكر القضاء وقد عرف ما توارد على الخلافة من إنكار ، فذلك الإنكار كله ينصب حتماً على القضاء أيضاً » .

ورد الشيخ على الاتهام الأخير فقال :

- « إن زعامة النبي ﷺ كانت ، كما قلنا زعامة دينية » .  
« والزعامة الدينية معناها الزعامة التي تستند إلى الرسالة والوحى . وتقابل الزعامة الدينية بهذا المعنى الزعامة اللا دينية فهي التي لا تستند إلى وحي ولا رسالة » .  
« وطبيعي ومعقول إلى درجة البداهة ألا توجد بعد النبي زعامة دينية ، وأما الذي يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك فإنما هو نوع من الزعامة جديد ليس متصلة بالرسالة ولا قائمًا على الدين . وهو إذن نوع لا ديني » .  
« وإذا كانت الزعامة لا دينية فهي ليست شيئاً أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية » . « زعامة الحكومة والسلطان لا زعامة الدين » .

وأما إذا أردت بكلمة لا دينية معنى آخر غير ما هو واضح في الكتاب فذلك ما لا شأن لنا

. به .

ووقع الشيخ على عبد الرازق على مذكرة دفاعه .

الشيخ شاكر : أنت ماضي على المذكرة والألا ؟

الشيخ على : أنا ماضي الخطاب الأول .

الشيخ شاكر : يحسن أن تمضي على كل ورقة لأن هذا من مصلحتك .

الشيخ محمد حسين : هي مش مكتوبة بمحظك المذكرة ؟

الشيخ على : لا .

الشيخ محمد حسين : طيب أحسن تمضى .

الشيخ على : - (يفضى على كل ورقة) -

شيخ الجامع : طيب قوم أنت .

الشيخ على : أروح ؟

شيخ الجامع : أيوه روح .

الشيخ على : السلام عليكم .

... لا يسمع رد السلام .

وف متتصف الساعة الأولى بعد الظهر أصدرت هيئة كبار العلماء الحكم الآتي :  
« حكمنا نحن شيخ الجامع الأزهر ، يأجّاع ٢٤ معنا من هيئة كبار العلماء ، بإخراج الشيخ  
على عبد الرازق ، أحد أعضاء الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الشرعية  
ومؤلف كتاب « الإسلام وأصول الحكم » من زمرة العلماء » .

قال الشيخ على بعد صدور الحكم :

- كنت أخشى أن تقرر الهيئة أن هذا الفكر لا يصدر عن مسلم .

ولكن الشيخ محمد رشيد رضا أفتى بأن الحكم يفقى بارتداده عن الإسلام .

ومن حسن حظ الشيخ على أن الحكم لم يقل بذلك . وأن أحداً لم يؤيد وجهة نظر  
صاحب جريدة « المنار » .

وقد رد الشيخ على قائلاً :

- أخرجني الحكم من هيئة علماء الأزهر ، وهى هيئة علمية أكثر منها دينية ولم ينشئها

الدين الإسلامي . ولن أكون في حسن الإيمان والإخلاص للإسلام أقل من أولئك الذين  
قصوا ياخراجي .

وقال :

- الحكم باطل ومؤسس على قانون صدر أيام الخديوي عباس عقب إضراب الأزهر ولم  
يطبق فقط .. قبل اليوم ..

وسأله مندوب صحيفة «البورص إچسيان» التي تصدر في مصر باللغة الفرنسية :

- هل تعتبرك زعيماً لمدرسة ؟

أجاب

- إن لي أنصاراً . ووصلتني رسائل التأييد من جميع أقطار العالم الإسلامي .  
وأعلن الشيخ على أنه سيخلع الجبة والعاممة ويصبح أفندياً وقال :  
« طلبنا للمحاكمة لأن كتابنا اشتمل على أشياء لا تصدر من مسلم فضلاً عن عالم ..  
وتلك تهمة شنيعة ترمي إلى إخراجنا من زمرة العلماء أولاً ، وذلك قد يكون ... وترمى إلى  
إخراجنا - والعياذ بالله - من عداد المسلمين .

وقد حمدنا الله فوجئناهم تراجعوا عن اتهامنا بشيء لا يصدر عن مسلم » .

وقال :

- « إننا تقبلنا مسروبين إخراجنا من زمرة العلماء .. وقلنا كما يقول القوم الذين إذا  
تحلصوا من الأذى : الحمد لله الذي أذهب عنا الأذى وعالمنا » . وقال :

- زعم خصوصي أن أردت بكتابي أن أقدم مصالح حزب سياسي معين ، وهذا اخلاق  
غض . لست عضواً في أي حزب ».   
بكني أن تقرأ الكتاب لتجزئ بأن حزباً سياسياً لا يمكن أن يستخرج منه أية فائدة .  
والحكم لا يعدل طريقة تفكيري . وسانشر آرائي بكل الوسائل الممكنة كتأليف كتب  
جديدة » .

ولكن الشيخ على لم يؤلف كتاباً آخر حتى مات .

وفي كتاب عفاف لطفى السيد « التجربة التحريرية - الديمقراطية - في مصر » قالت إن  
الشيخ لم يحكم عليه بالسجن الدائم أو الإعدام كما حدث في بلاد أخرى .. وأزمنة أخرى » .  
وكتبت صحيفة « السياسة » تحت عنوان « أسباب سياسية لا دينية » .

« شعائر الإسلام يقيمها المؤمنون بالرغم من قيام حكومات تتبع ما حرم الله وترخص به .

.. تحمل الriba وتحمى بيوت الدعاارة وملاهي الفجور وأماكن الخمر والميسر.  
.. ولكن قوماً ليسوا أشد المسلمين حرضاً على دينهم يستثنون الحمية الدينية لما رب  
سياسية » .

\* \* \*

بعد الحكم بأيام بعث محمد أبو الفضل شيخ الأزهر برقية إلى كبير الأماء بالنيابة قال فيها :  
« أرجو أن ترفعوا إلى السُّيدة الملكية - فروض الشكر وواجبات الحمد والثناء على أن حفظ  
الدين من عبث العابثين وإلحاد الملحدين ». .  
وهذه البرقية تدل على أن الملك كان خلف المحاكمة .. ووراء الحكم .

\* \* \*

أما « التايمز البريطانية » فقالت في اليوم التالي :  
« تُبذل مساعٍ قوية جداً لإلغاء الحكم . وهذه أول مرة حاكم فيها الأزهر عالماً ». .  
وتنشر « ليفربول بوست » :  
« وضع الدين في مصر قوانين تقضى بفصل أي قاض - يحكم عليه من الأزهر بالزندة -  
من وظيفته ويفقد جميع المؤهلات للتعيين في آية وظيفة حكومية .  
ولا عجز الأزهر عن حمل الحكومة على محاكمة الشيخ على عبد الرزاق أصدر قراراً  
بفصله من زمرة العلماء . .  
ويبق أن يُصادق وزير المخانة على هذا القرار . .  
وتعود « التايمز » فتكتب من جديد . .  
« قام في مصر ثلاثة مصلحون حركتهم مبادئ واحدة ولم يكن بينهم خلاف في تشخيص  
الدواء وإنما كان الخلاف في وصف العلاج . .  
.. جمال الدين الأفغاني رأى أن تحكم دول الغرب في شعوب الشرق هو السبب في  
جمود الإسلام فأهاب بال المسلمين أن يتخلصوا من ذلك النير الغربي . .  
وجاء بعده عبد الرحمن الكواكبي منذ ثلاثين عاماً ، فلحت على عقد مؤتمر إسلامي يختار  
 الخليفة عربياً ويضع برنامجاً يوفّق بين تعاليم الدين الإسلامي وحاجات العصر . .  
وقام بعدهما الشيخ محمد عبد الله الذي أدرك أن العقبة هي محاولة علماء المسلمين أن يكون  
لهم ما للقاوسنة من التحكم والسلطان » .

وتهاجم جريدة « مصر » الحكم فتقول لميحة كبار العلماء :  
« ينكم من كان موضع نقد وتجريح لرأى أبداه .  
ينكم الشيخ محمد حسين مدير المعاهد سابقاً والشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقاً وكان  
عضوأً معيناً لا منتخبأً في الجمعية التشريعية .  
ونعرف ما لهذا الشيخ شاكر من حوادث مع الشيخ محمد عبده حجة الإسلام والشيخ على  
يوسف .

ونذكركم بصاحب الفضيلة الشيخ محمد بنحيت المفتي السابق .  
كان الشيخ بنحيت شاعراً سياسياً وهو القاتل في قصيدة القها في عهد الوزارة العدلية  
الرشدية وقبل تأليف الوفد الرسمي .  
« أنا مع الأمرا ، والوفد ، والوزرا »  
فف قامت قيامة الأمة ضده .

وقال عنه سعد زغلول باشا « بنحيت وشركاه »

\* \* \*

وتدرك جريدة « الاتحاد » أن الأزمة قادمة بين الأحرار والاتحاديين .. وأن الملك وراء  
الحملة على الشيخ ووراء الحكم أيضاً ..  
حرست الاتحاد على مجازمة الأحرار الدستوريين ..

لقد ظلت ٥ أيام - بعد الحكم - صامتة . ثم كتبت يوم ١٧ من أغسطس تقول :  
« الشيخ على موظف حكومي ، ولا يزال يباشر أعمال وظيفته ويستطيع بأعبائها ، فهو ليس  
عضوأً في حزب الأحرار الدستوريين . ولم يكن في يوم من الأيام عضواً فيه ، فإذا نقدنا كتابه  
أو نقده سوانا أو عيناً أو عيناً عمله فلا يمكن أن يكون شيء من ذلك موجهاً إلى حزب الأحرار  
الدستوريين صديق حزب الاتحاد وشريكه في تأليف الوزارة القائمة . وهذا ما ينبغي أن يكون  
مفهوماً ومقرراً في الأذهان فإذا عيب الشيخ وليس معنى هذا أن يكون المقصود الصاق هذا  
العيوب بأخواننا الأحرار الدستوريين بحال من الأحوال ».

ومقال الاتحاد يدل على أن الاتحاديين يريدون بقاء الوزارة الائتلافية .. أى بقاء الأحرار  
الدستوريين يشاركون في الحكم .

ولكن « الاتحاد » تتعلق بعد أيام مؤيدة للحكم .. قالت :  
« من المستغرب أن ترغم طائفة حضرات العلماء الأجلاء على قبول الشيخ على عضواً بينهم

مادام يريد أن ينشر على الملا آراء مخالف أحكام الدين وإجماع المسلمين .  
ومن العنت الصريح أن ننكر على هيئة كبار العلماء أن يكون لها رأى ، إن الهيئة فعلت  
ما خوطها القانون .

ولم تتجاوز حقها .

ولم تعد حقوقها .

واستعملت هذا « الحق » .

ويجد أحمد حافظ عوض صاحب « كوكب الشرق » الوفدية أن مخنته الوفد والأحرار  
الدستوريين واحدة .. فيقول :

« كنا نحب من الأحرار الدستوريين أن تكون غيرتهم متعادلة مشابهة في كل ما له مساس  
بالاعتداء على الدستور ، وحقوق الأفراد ، في حرية القول وحرية الكتابة والعمل .

ونرجو أن يتخدوا من هذا الحادث موعدة يتعلمون منها أن الأحرار من كل الأحزاب في  
حاجة إلى التأثر أمام الأخطاء الرجعية التي تمس الدستور ، وما كفله من الحريات العامة » .

وتبدأ صحيفة الاتحاد تدافع عن الحكم :

« هل فعلت هذه الهيئة إلا ما خوطها إياها قانونها ؟

من المضحكات أن يعمل المرء على نشر رأيه ويأتي أن يتحمل المسئولية عنه وأن يقول  
القائلون من أنصاره إنه مضطر وإن الحرية تداس والدستور ينتهك » .

وكانت الاتحاد تشير بذلك إلى صحيفة السياسة والأحرار الدستوريين .. وأضافت :  
« من دواعي الأسف أن يكون الموضوع متعلقاً ب الرجل من أسرة عبد الرزاق التي تحبها ولكنها  
تحب أن يُجرّد الموضوع من هذه الاعتبارات » .

والاتحاد تريد بذلك أن تصبحي « السياسة » بالشيخ على لإنفاذ الاختلاف . وانضممت  
« المقطم » الناطقة بلسان المتدرب السامي إلى صحيفة الاتحاد فقالت :  
« إن الثقات يرون الاكتفاء بحكم الأزهر من حيث العالمية » أي أن الصحيفة تطالب ببقاء  
الشيخ على في منصبه القضائي وإن جرد من درجة « العالمية » .

نشرت « السياسة » مقالاً بغير توقيع يبني الشيخ على بالقرار ..

قال أحمد بهاء الدين في كتابه « أيام لها تاريخ » إن كاتب المقال هو الدكتور طه حسين في  
حين قال محمد عماره في كتابه « الإسلام وأصول الأحكام دراسة ووثائق » إن كاتب المقال هو  
الدكتور محمد حسين هيكل باشا . والأرجح أنه الدكتور هيكل لأن طه حسين كان يكتب

أيامها في صحيفة الاتحاد لا السياسة وذلك تحت عنوان «حديث الأربعاء» .  
ويقول مقال السياسة .

«أيها الطريد من الأزهر تعال إلى نتحدث ضاحكين عن هذه القصة المضحكة قصة  
كتابك والحكم عليه ، وعليك ، وطردك من الأزهر .  
تعال نضحك ..

كان أهل السنة ومازالوا يرون أن الخلافة ليست ركناً من أركان الدين .. وأن الشيعة  
فسقوا حين عدوها كذلك .

فلا قلت للناس في كتابك ما أجمع عليه أهل السنة ، غضب عليك أهل الأزهر ورموك  
بالابتداع والإلحاد وأخذوا يقولون : إن الخلافة أصل من أصول الدين .

وقد كنا نعلم أن القاهرة مركز أهل السنة .. لسبحان من يغير ولا يتغير .  
ما بال رجال الأزهر لم يقظوا على كتابك بالتمزيق ، فقد كان يلزمنا أن نرى نسخة في  
صحن الأزهر أوف ناحية من الأسماء التي لا يأتها ولا يصل إليها المنكر ، ولايسعى إليها إلا  
الأخيار والأبرار ، ثم تقدم فيها النار  
دعنا نتحدث في حرية .

ولاتكن أزهرياً فقد أخرجت من الأزهر .  
ثم تعال نجد ، فقد آن لنا أن نجد .  
ما هذه الهيئة التي أخرجتك من الأزهر ؟  
ما سلطتها الدينية ؟

على أي آية من كتاب الله تستند ؟  
أركن هي من أركان الإسلام كالإمامية ؟  
كلا ..

إنما هي بدعة لا يعرفها القرآن الكريم .  
ولا تعرفها السنة المطهرة .  
ولانظم الإسلامية .

هي بدعة فليس لحكمها صفة دينية . ومن قال غير ذلك فهو آثم .  
سلام عليك أيها الطريد » .

## كرامة رئيس الحزب

كان بين الملك وعبد العزيز فهمي صراع خفى ..  
أراد الملك أن يحصل على تفتيش بشبيش التابع لمصلحة الأموال الأميرية بدلاً من سرای الزعفران التابعة للخاصة الملكية . وعرضت صفة الاستبدال على مجلس الوزراء فرأى عبد العزيز فهمي أن قيمة التفتيش تزيد عن ٤ أمثال سرای الزعفران ، كما أن ريع التفتيش ٤ أمثال ريع سرای الزعفران ..

وضغط يحيى باشا إبراهيم ، وضغط الملك قواد على عبد العزيز فهمي حتى عدل عن معارضته وأقر الصفة ولكن الملك لم ينس وكذلك لم ينس أبداً يحيى باشا إبراهيم .

وكان بين عبد العزيز فهمي ويحيى باشا إبراهيم تاريخ من العداء ..  
كان يحيى إبراهيم هو رئيس الوزارة التي وضعت الدستور وأيامها كتب عبد العزيز فهمي خطابات مفتوحة في الصحف إلى يحيى إبراهيم يطالب فيها بتصدر الدستور .

وف تقارير نيفيل هندرسون سنجد أن يحيى باشا إبراهيم طلب منصباً قضائياً لولده على سبيل الاستثناء .

ورفض عبد العزيز فهمي .. وعین الأخير بعد ذلك أى بعد خروج عبد العزيز فهمي في المنصب القضائي المطلوب ..

وحدث أن توفى إبراهيم باشا سعيد عضو مجلس الشيوخ المعين ، وكان وفدياً وأراد الدستوريون أن يعين مكانه إبراهيم بك الهمببارى .

رفض الانجذابيين. واشتد الخلاف بين المذهبين وأخيراً توسط البعض لفض الخلاف بتأجيل تعيين عضو في المكان الحالي بمجلس الشيوخ إلى وقت آخر. ورغم الأحرار الدستوريون في أن يحصل الهمبواي على رتبة الباسوية . . . ولم يتم تحقق ذلك.

وتحمس وزراء حزب الاتحاد لإصدار قانون الصحافة الجديد وأيدتهم الأحرار. ولكن صحيفة السياسة عادت تدافع عن القانون، وقالت «التشريع باق والوزارات متغيرة». واعتراضت السياسة أيضاً على فكرة تأجيل الانتخابات لأن ذلك يغير وراءه أسوأ الآثار.. وكان الملك هو صاحب فكرة التأجيل.

وطعنت السياسة في التعديل المقترن لقانون الانتخابات ، وكان الصحيفة قد فطنت إلى أن شيئاً يُدبر للأحرار الدستوريين بالذات .

وكانت مهمة إسماعيل صدق وأحمد زبور التوفيق بين وزراء الحزبين ، أو بين يحيى إبراهيم وعبد العزيز فهمي .

• • •

كان عبد العزيز فهوى في تلك الأيام في الحادية والخمسين من عمره . .  
وهو أحد ٣ رجال دخلوا التاريخ المصري الحديث . .

ذهب يوم ١٣ من نوفمبر ١٩١٨ مع سعد زغلول وعلى شعراوى إلى دار الحماية البريطانية وقابلوا السير ريخنالد وينجت المعتمد البريطاني وطالبوه باستقلال مصر. وغضبت الخارجية البريطانية على وينجت ووجهت إليه اللوم لأنه استقبل الزعماء الثلاثة وسمع منهم نداء الاستقلال . . واستدعى وينجت إلى لندن ولم يعد لمصر — بعد ذلك أبدأ . وكان هذا اللقاء التاريخي بداية ومقيدة لثورة ١٩١٩ .

وقد نفى عبد العزيز فهمي مع سعد ورفاقه إلى مالطة .  
وقد تخرج عبد العزيز فهمي من مدرسة الحقوق وانتخب عضواً في الجمعية التشريعية وكان  
من أبرز المعارضين للإنجليز في ذلك الحين .. وقد انتخب نقيباً للمحامين الوطنيين .  
وكان من الدعاة لمصر واستقلالها داخل مصر وفي إيطاليا . واعتبره الإنجليلز - في كل  
وقائعهم - ثائراً نشطاً .

وانفصل عن سعد زغلول وهاجمه بعض واشتراك في تأسيس حزب الأحرار .  
وهو رجل مصاب بقرحة في المعدة ولذلك كان عصبياً ..

ويصفه الإنجليز بالذكاء ويقولون إنه خصم شريف .

وهو يكره المجتمعات الأوروبية ولايزور دار العتمد البريطاني ولايشهد حفلاته إلا إذا  
اضطررته لذلك ظروف منصبه .

وعبد العزيز لهمى كان أحد أعضاء لجنة الثلاثين التي وضعت الدستور ولكنه - كوزير  
للعدل - لم يدافع عن الدستور بل انضم للذين اعتدوا عليه .. فقد تغلب العداء لسعد على  
الانتصاف للدستور والدفاع عنه . وكان يرى أنه أحق بقيادة هذه الأمة من سعد زغلول .

وكان الملك يريد أن يخلص من الأحرار الدستوريين لعدة أسباب :  
الحزب لم يفز في الانتخابات ضد سعد ..

الحزب يريد أن يحد من نفوذ الملك . والملك يريد أن يحكم من خلالعارضين للوفد .  
الملك وجد أن يحيى إبراهيم وحزب الاتحاد أسهل قياداً .

والمندوب السامي بالنيابة ينفي هندرسون لا يعترض أو يظن أنه أذكي من غيره .

\*\*\*

وجاءت الفرصة المناسبة .

أحمد زبور في أوروبا ..

... وإسماعيل صدق المستقل اسمياً والمساند للأحرار فعلاً في أوروبا أيضاً .

وبسبعة من زعماء حزب الأحرار يتلقون بين لندن وباريis وعواصم أوروبا وهم محمد  
محمد وحافظ عفيف وكيلـاـ الحـزـبـ وإـبرـاهـيمـ الـمـلـبـاوـيـ وـوهـبـ دـوـسـ وـمـحـمـدـ الشـرـيعـيـ وـعـمـانـ  
الأـعـصـرـ وكـامـلـ بـطـرسـ الـخـامـىـ .

وكان في أوروبا أيضاً اثنان من رؤساء الوزارات السابقين من أصدقاء الأحرار الدستوريين  
وهما عدلي يكن عبد الخالق ثروت .

وفي ظل هذه الظروف والفرص والأحداث القديمة ، والحديثة ، صدر كتاب « الإسلام  
وأصول الحكم » .. وأخرجت هيئة كبار العلماء مؤلفه الشيخ على عبد الرزاق من هيئة كبار  
العلماء وأرسل شيخ الأزهر الحكم إلى رئيس الوزراء طالباً تفيذه لأن المادة ١٦٨ من قانون  
الأزهر يجعل رئيس الوزراء مستولاً عن تنفيذ ذلك القانون .  
وقرار الهيئة له نتائجه المدنية .

بعد حكم هيئة العلماء استمر الشيخ على قاضياً . وإن امتنع عن حضور الجلسات أو الفصل في أية قضية .

وال المادة ١٠١ من قانون الأزهر - والتي أدين بمقتضاها الشيخ صريحة . . تقول : «إذا وقع من أحد العلماء أياً كانت وظيفته أو مهنته مالاً يناسب وصف العالمية يحكم عليه من شيخ الجامع الأزهر ، بإجماع تسعة عشر عالماً معه من هيئة كبار العلماء بإخراجه من زمرة العلماء ، ولا يقبل الطعن في هذا الحكم .

ويترتب على الحكم حواسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وطرده من كل وظيفة وقطع مرتباته في أي جهة كانت ، وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية » .

وكان يحيى إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة في حيرة لا يعرف ماذا يفعل . . هل يفصل القاضي بقرار من مجلس الوزراء أم برسوم ملكي لأن القضاة يعينون بهذا المرسوم .

أم يحول الأمر إلى وزير العدل لفصل الشيخ - أورفته بلغة تلك الأيام .

وكان عبد العزيز فهمي وزير العدل ورئيس حزب الأحرار الدستوريين في حيرة أكبر . إنه الوزير المسئون عن الشيخ على . . وأسرة عبد الرازق من الأساطين التي يعتمد عليها حزب الأحرار الدستوريين . . فأقل حقوقها على رئيس الحزب أن يحميها في حدود القانون . ومن ناحية أخرى فإن القصر رأى أن هذه هي الفرصة المثالية لتقسيم حزب الأحرار . فإذا وافق عبد العزيز فهمي على طرد الشيخ على فإن أسرة عبد الرازق وأنصارها ستتفصل عن حزب الأحرار . . وإذا رفض الوزير عزل الشيخ على فإن هذه فرصة مثالية أيضاً لإخراج الأحرار من الحكم بتهمة مشابهة الإلحاد .

وفي هذه الحالة يربح الملك لأنه يقف في صف واحد مع الدين ورجاله . ويقول حافظ عمود الذي أصبح فيما بعد رئيساً لتحرير جريدة «السياسة» «كان عبد العزيز فهمي عضواً في لجنة الدستور ، وهو صاحب الموقف في الدفاع عن الدستور ، وقد دخل الوزارة ، مع زميليه دوس وعلوية ، باعتبارها وزارة انتقال لإعادة الأوضاع الدستورية وفتح مغاليق البريلان من جديد . . فكيف يتخد إجراء غير دستوري تجاه موظف عام من أقرب الناس إليه » .

وكانت الاتصالات تجرى بين هندرسون ومحبى إبراهيم وحسن نشأت في محاولة للبحث عن حل ..

وكان القصر متزدداً .. هل يغامر بالوصول بالأزمة إلى نهايتها أم يتوقف ؟ .

ويتضح للقصر أن نيفيل هندرسون ليس متعاطفاً مع الأحرار إلى الحد الذي يؤيد فيه ضرورة استمرار وزراء الأحرار في الحكم فإن هندرسون لم يهدد ولم يتذر كما كان النبي .. يفعل أ

والتحق مدير مكتب العمل البريطاني بوزارة الداخلية واسمه جريفيز بوزير العدل عبد العزيز فهمي يوم أول سبتمبر ثم قدم - بعد المقابلة - تقريراً إلى جرافتي سميث وهذا نص التقرير : « قال عبد العزيز باشا عن الوضع العام في البلاد إن الحكومة الحالية من العجز لدرجة أنها لا تستطيع أن تمنع المظالم الإدارية التي أصبحت عامة بصورة مؤلمة .

انتهزت الفرصة لأسأله عن قضية الشيخ على عبد الرزاق فقال :

إن هذه القضية على صلة وثيقة بالموضوع وأن مجلس الأزهر تلقى الأوامر من سلطة عليا فأدان - بخشوع كامل - واحداً من أبرز العلماء وأكثرهم تدينًا لأن كتابه قد يعطى وزنا للحجج التي لا تروق له يمكن أن نطلق عليه اسم حزب (الخلافة لمصر) .

سألته عما إذا كان الشيخ قد فصل من منصبه الحكومي فرد قائلاً :

- إن نص الحكم لم يرسل بعد إلى وزارة العدل .

وقال الوزير :

- إذا ترك لي المخاذ القرار في هذا الأمر بالكامل فإني سأرفض التوقيع على أمر الفصل بالرغم من أنني قد أجده نفسي بعد ذلك مضطراً إلى الاستقالة من الوزارة . ومن ناحية أخرى إذا سلمت أمر الفصل من مجلس الوزراء فإني سأكون ملزماً - بغض النظر عن ولائي لزمالي على التوقيع عليه .

« ويقول جريفيز في هذا التقرير أن نظرة عبد العزيز باشا للحياة نظرة متشائمة بصفة عامة ولكنه في هذه المناسبة كان مكتتبًا بصورة غير عادية » .

وفي حديث عبد العزيز فهمي لجريفيز اعتراف بأن الوزير مستعد لفصل الشيخ بشرط ألا يوقع بنفسه قرار الفصل .

• • •

ويلتقى نيفيل هندرسون - شخصياً - بوزير العدل ويعث إلى لندن بالبرقية رقم ٦٣٨ : «أن وزير العدل الذى هو نفسه رئيس حزب الأحرار تملكه مشاعر قوية للغاية . وخلال حديث شخصى دار بيض وبينه أخيراً . ذكر أن مجلس الأزهر الذى كان سهل الانقياد ، بناء على أوامر من القصر أدان بيساطة واحداً من أبرز العلماء لأن كتابه قد يعطى وزناً للحجج التى يرفضها بشدة حزب «الخلافة المصرية» .

وأكيد أنه إذا تركت له المسئولية برفض التوقيع على أمر فصل الشيخ على من منصبه في الحكومة حتى لو أدى ذلك إلى استقالته من الوزارة . وعلى أية حال . فقد أضاف أنه إذا تلقى من ناحية أخرى أمر الفصل من مجلس الأزهر لتنفيذها بواسطة مجلس الوزراء فإنه لا يشعر بالالتزام لاتخاذ الإجراء المطلوب منه بغض النظر عن إخلاصه لزماته . وفهمت أن هذا ما يجرى اتباعه . وأن القائم بأعمال رئيس الوزراء يتولى المسئولية كاملة في هذا المجال . وأنه سيطلب من عبد العزيز فهمي مجرد اتخاذ القرار الوزاري . وبهذا الشكل فإني واثق أن مخاطر حدوث انقسام في مجلس الوزراء يمكن تجنبها » .

ومن هذه البرقية يتضح مرة أخرى أن وزير العدل لن يتذرع أو يمتحن إذا صدر قرار فصل الشيخ على من مجلس الوزراء فإن على الوزير - في هذه الحالة - تنفيذ القرار . ولكن وزير العدل من الناحتين القانونية والمزنية ليس مستعداً على الإطلاق أن يصدر القرار بفصل الشيخ .

\* \* \*

بحث مجلس الوزراء قضية الشيخ على عبد الرزاق في ٣ اجتماعات . الاجتماع الأول قبل صدور الحكم .. تحدث بعض الوزراء - في عبارات عامة - وكان الكلام سابقاً لأوانه انتظاراً لصدور الحكم . والمرة الثانية عقب صدور الحكم .. قال إسماعيل صدق باشا وزير الداخلية .

- كنت بين أعضاء اللجنة التي وضع قانون الأزهر . وقد أعد نصوص هذا القانون المرحوم فتحى باشا زغلول وكيل وزارة العدل سواء في النص العربي أو الفرنسي . ونص الفقرة الأولى من المادة ١٠١ لها مدلول واحد وهو ما يرتكبه العالم من الأعمال التي تشينه كعالم فهى راجعة إلى السلوك الشخصى فقط ولا شأن لها بالخطأ في الرأى .. أو جرائم الرأى . وأيد صدق باشا قوله بقراءة نص المادة باللغة الفرنسية .

ومعنى ذلك أن هيئة كبار العلماء غير مختصة بمحاكمة الشيخ على . وتكلم بعض الوزراء فقالوا إن الهيئة تحاكم طلبة الأزهر والعاملين فيه وكل من يتلقى من أجرًا أو مرتبًا من الأزهر . وقال بعض الوزراء إن اللجنة مختصة .

ووسم يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة القائل :  
ننتظر أسباب الحكم .

وأشار رئيس الوزراء بالنيابة إلى أن المجلس غير مختص بالنظر في هذا الموضوع .. وأن هيئة كبار العلماء اختصاصاً خاصاً ليه .  
وقال إن رئيس الوزراء هو المكلف - وحده - بتنفيذ قانون الأزهر ومعاهد الدينية وأنه سيتظر بنفسه في الحكم عند إرساله إليه .  
ولكن رئيس الوزراء بالنيابة لم يكن حاسماً أو قاطعاً وهو يتكلم عن الإجراء الذي سيتخدّع عندما يتسلّم حقيّات حكم كبار العلماء . . .

وبقية المشكلة قائمة من يفصل وزير العدل من عمله القضائي :  
هل هو رئيس الوزراء .. أو مجلس الوزراء . أم هو وزير العدل ؟  
بعث هندرسون إلى لندن البرقية رقم ٦٠٤ بعد ٣ أيام من صدور الحكم .  
قال يوم ١٥ أغسطس .

«إن الجواب الأفضل بين الحرين أصبح مضطراً للغاية بسبب فصل الشيخ على عبد الرازق من هيئة العلماء . ولسوء الحظ دخلت السياسة الخزينة في الموضوع .

وبالتالي هناك خاطر من حدوث أزمة وزارية بالرغم من أن صدق باشا بذلك أقصى جهد قبل مغادرته البلاد إلى أوروبا أمس لتجنب حدوثها .  
وبسبب الجانب الديني في الموضوع فمن المستحيل بالنسبة لي أن أمارس

ضيقواً علنيه للتوصيل إلى حل وسط بدون أن أبدو بأنني منتهك لحرمة أراضي  
محرمة».

ويوم ٢٢ أغسطس أبلغ هندرسون لندن.

«مر أسبوع هادئ

ما زالت الوزارة متربدة حول مانفعمه إزاء قضية الشيخ على عبد الرزاق.  
ويلوح لي أن وزير العدل سيوقع في النهاية على الأمر الخاص بفصله من  
وظيفة القضاء بالمحاكم الشرعية إذا كان قانون سنة ١٩١١ يبرر مثل هذا الإجراء  
بالرغم من حرية الرأي المنصوص عليها في الدستور.

وما زالت «السياسة» تناضل بشدة من أجل الشيخ إلا أن حزب الأحرار  
ـ ككل ـ متزم بعدم التقدم بشدة لتأييد «ملحد» لأسباب انتخابية.  
وعلى أية حال فإني أعتقد أنه يمكن تجنب حدوث أزمة وزارية».

• • •

مر ٢٢ يوماً على صدور الحكم.

وأخيراً ـ وفي يوم ٣ من سبتمبر ـ أعلنت مشيخة الأزهر الحكم بمحبساته إلى الشيخ على  
نفسه. وبيّث الشيخ إلى الوزير ينهى إلى أن القرار باطل وأنه يحتفظ بمحققه.  
قال في رسالته للوزير:

- ١ ـ سلطة الأزهر لا تناول إلا الأشخاص التابعين له في وظائفهم وأعمالهم ويتناقضون  
مرتبًا. ولا تمت السلطة التأديبية للأزهر إلى جهات الحكومة المختلفة التي وضع لها قوانين  
أخرى. وقد جاوزت هيئة كبار العلماء اختصاصاتها المبينة في القانون على سبيل المحصر.
- ٢ ـ القرار باطل لمخالفته للدستور فالخلاف مع العلماء كان على رأي علمي. وحق في  
إبداء الرأي مكفول بالدستور».

• • •

قال عبد العزيز فهمي باشا في مذكراته التي نشرها طاهر الطناحي في كتاب الملال عام  
١٩٦٣.

«أرسل لي يحيى باشا نسخة الحكم الوارد لمجلس الوزراء من رئاسة الأزهر وطلب مني أن  
أنفذه .. وتنفيذها يكون طبعاً بأن أوقع عليه إلى قلم المستخدمين بشطب اسم «الشيخ على  
عبد الرزاق» من سلك القضاة الشرعيين ..

وعلمت من ذلك أن يجيء باشا لا يريد عرض الأمر على مجلس الوزراء كما وعد ، وكما كان المتظر .

ورأيت أن أحاط لنفسي ولضميри .

وثقل على ذمتي أن أنفذ الحكم الذي هو في ذاته باطل غير واجب التنفيذ ، لصدره من هيئة أعتقد أنها غير مختصة بالقضاء في جريمة الخطأ في الرأي من عالم مسلم يشيد بالإسلام ، ويحترم دينه إلى أقصى حد .. وكل ما في الأمر أن متهميه يتاولون في أقواله ، فيولدون منها تهمة ، ما أنزل الله بها من سلطان ..

وقياماً بالواجب على نحو ذمتي ، ونحو المصلحة العامة ، رأيت أن أبعث بالحكم إلى كبار رجال القانون في الحكومة وهم مستشارو لجنة قضايا الحكومة لأسأله عن قيمة هذا الحكم ، وهل مثله مما يجب على وزارة الحقانية تنفيذه أم لا ؟  
إن رأى مستشارو لجنة قضايا الحكومة أن الحكم صادر من هيئة غير مختصة وكان الدستور يمنع تنفيذه اعتبرته باطلاً غير مستحق التنفيذ .

وشرح عبد العزيز فهمي الأسئلة التي بعث بها إلى لجنة قضايا الحكومة - يطلب رأيها - في ٣ أسئلة .. هذا ملخصها ..

١ - إذا كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الأزهر نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ يقصر الموضوع الذي تختص هيئة كبار العلماء بالنظر فيه على الأفعال الشائنة التي تمس كرامة العالم كالفسق .. . . . إلخ مما يتعلق بالسلوك الشخصي .. . أم يتعدى ذلك إلى الخطأ في الأبحاث العلمية الدينية مثل مانسب للشيخ على وقعت المحاكمة فيه .

٢ - هل نص المادة مستمر النفاذ في جريمة الرأي ولا تأثير لأحكام الدستور فيها .

٣ - إن كان حكم هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على من زمرة العلماء صحيحًا فهل العقوبات التبعية واجبة التنفيذ لم ينسخها الدستور .

ويوحى عبد العزيز فهمي في أسئلته أنه يجوز تفسير المادة على أن اختصاص هيئة كبار العلماء هو الإشراف على السيرة الشخصية للعلماء ..

وكان واضحًا أن وزير العدل يريد تأجيل الأزمة حتى تهدأ التفوس وليخلص من المخرج ..

وقد ترى لجنة القضايا أن الهيئة غير مختصة فيستند إلى قرارها ولا يفصل الشيخ على .. بل إن حافظ محمود يقول « يبدو أنه كان هناك اتفاق خفي بين الوزير وأعضاء اللجنة على

أن يتريشا في وضع تقريرهم .

وكان الوزير يهدف إلى أن تجرى الانتخابات ويعود البرلان مرة ثانية وبوجوده يكون له وحده حق البت في مثل هذه المشكلة .

وعلى أية حال بعث وزير العدل بهذه الأسئلة من مكتبه في بولكى بالإسكندرية إلى لجنة قضايا الحكومة صباح ٥ من سبتمبر .

ويكون يوم السبت ٥ من سبتمبر - أيضاً - هو موعد الجلسة الخامسة لمجلس الوزراء برئاسة يحيى إبراهيم وهى المرة الثالثة والأخيرة .. التي يناقش فيها المجلس أزمة كتاب « الإسلام وأصول الحكم » .

وتحلف إسماعيل صدق عن حضور الاجتماع لأنه سافر إلى أوروبا .. للاستشفاء وليبتعد عن يحيى إبراهيم ورئاسته المؤقتة لمجلس الوزراء .

• • •

اختلف الرواية في تفاصيل ما جرى في الاجتماع العاصف بمجلس الوزراء يوم ٥ من سبتمبر .  
نبدأ بالرواية التي نشرتها صحيفة « السياسة » ..

« رأى يحيى باشا إبراهيم وزير العدل في جلسة مجلس الوزراء فسأله عما تم في تنفيذ الحكم فأخبره أنه أراد أن يأخذ رأي رجال القانون فيه من جهة اختصاص هيئة كبار العلماء بإصداره أو عدم اختصاصها .

قال بعض الوزراء إن رئيس قلم القضايا يسمى .. روستى ومن أعضائه مسيو غوره والاثنان مسيحيان ولذلك لا يصح أن يفسروا أموراً دينية .

رد عبد العزيز فهمي قائلاً :

إن رجال قلم القضايا ليسوا مستشارين في الدين حتى يؤخذ رأيهم في الحكم . وأن أطلب رأيهم في أمر خارج عن موضوع الحكم وهو تفسير مادة من قانون وضعى .. وهم متخصصون بتفسير هذا القانون ، وتفسير الدستور وأحكامه .

وتستمر صحيفة « السياسة » في وصف اجتماع مجلس الوزراء فقالت :

« عند ذلك صدر من يحيى باشا مالا محل ذكره من العبارات الدالة على أنه لا يريد أن يؤخذ رأى القانونيين في هذا الموضوع ، وأن يُنفذ وزير الحقانية الحكم منها كانت الأحوال . ألب الوزير إباءً تاماً أن ينفذ الحكم على غير بيته .

قال إنه لا يفعل إلا ما يرضيه ضميره منها كانت الأحوال .

أجاب يحيى إبراهيم باشا في شيء من الغضب :

ـ دا مش اسمه شغل ! إحنا مش عارفين نشتغل مع بعض ! أنا رايح على المندوب السامي .

وغادر يحيى إبراهيم مقر اجتماع مجلس الوزراء .. وبقى الوزراء مجتمعين . وقصد رئيس الوزراء بالنيابة إلى دار المندوب السامي وأفهم مستر هندرسون أن المسألة دينية . ثم قصد إلى قصر المترزه حيث تشرف بمقابلة الملك قواد ، ثم عاد إلى حيث كان الوزراء في انتظاره .

وكان على ماهر باشا - خلال تلك الفترة - قد أدرك خطورة التائج التي ترتب على حركة يحيى باشا فأخذ يناقش إخوانه الوزراء في أثناء غياب رئيس الوزراء بالنيابة كي يحول دون وقوع المحظور .

وتبين على ماهر فعلاً فاتفاق الوزراء على حل للإشكال الذي خلفه يحيى باشا بتصرفه الذي شرع فيه .

\* \* \*

ولكن عاد يحيى باشا إلى مجلس الوزراء ليقاجي وزير العدل قائلاً :

ـ إن استمرار عملنا معًا غير ميسر .

قال له وزير العدل :

ـ ماذا تعنى بهذا .

ـ قال يحيى باشا :

ـ خلاص ! إما أن تستقيل .. وإما أن أقيلك !

أجاب عبد العزيز باشا :

ـ أما أنا فلا أستقيل

قال يحيى باشا :

ـ إذن أقيلك أنا .

قال وزير العدل في ابتسامة :

ـ أقل كما تريده !

أخرج يحيى باشا مرسوم تعيين على ماهر باشا وزيراً للعدل بالنيابة وسلمه إلى ماهر باشا .

قال عبد العزيز فهمى للوزراء :

- السلام عليكم .

وترك زملاءه وانصرف

واستمر اجتماع المجلس .. فأخذ الوزراء يوجهون نظريحي باشا إلى خطورة العمل الذي يقدم عليه ، وإلى ضرورة التأني فيه ، والتفاهم فلم يقبل لأحد منهم رأياً ولم يصنع لأقوالهم .

\* \* \*

وهناك رواية ثانية قالها عبد العزيز فهمي في إحدى خطبه :

لما علم يحيى باشا بأني أحلت الحكم على لجنة القضايا للغرض المذكور هاج ، وقال لي :

- إذن نحن غير متفقين في العمل ، ومن لا يريد أن يعمل معنا ، فليستقل ..

فقلت له ..

- أنت تعلم أنني كاره للوزارة متضايق من وجودي بها ، وأنني طالما أبديت رغبتي في الاستفقاء ولكنني الآن لن أستمع مطلقاً . بل أنا في خصوصية هذا الحكم أدفع عن حق اعتقاده ، فأنا كال العسكري الديدبان أحرس النقطة التي أنا مكلف بحراستها ..

ولما كانت هناك رغبة شديدة في إخراج الشيخ على من منصبه - ذلك الذي تكلم ضد الخلافة - فلماذا يصنع يحيى باشا ؟

ذهب إلى مقر الوكالة البريطانية ، وقال لمن قابله من رجالها :

- إن أكبر هيئة دينية في مصر أصدرت حكماً ، ووزير الحقانية لا يريد تنفيذه ومن رأى الحكومة عزله من الوزارة ..

وساسة الإنجليز يرتهون أمام المسائل الدينية وسياستهم تقضى بالتأكيد بتأييدهم للأمر ديني فقالوا له .

- نحن لا دخل لنا فلتصرف الحكومة مع ذلك الوزير بما تريده ..

بعد أن أخذ يحيى باشا هذه الخطوة . ذهب والأخذ طريقة هي من أبسط ما يكون ومن أطرف ما يكون .

ذلك أنه لم يستصدر مرسوماً بعزل من وزارة الحقانية ، بل استصدر مرسوماً يقضى بإحالة أعمال وزير الحقانية إلى معالي وزير المعارف إلى أن يعين للحقانية وزير . وبهذه الطريقة التي ليست فيها كلمة العزل ، أو الإقالة الفجة ، أصبح لاعمل لي طبعاً في وزارة الحقانية . وصارت كل أعمالها من اختصاص وزير المعارف ، فلزمت بيبي . إن يحيى إبراهيم ظنها الفرصة التي تنتهز من هذا الذي تضيق بوجوده صدورهم .

وقال عبد العزيز فهمي :

« لاتظنو أنّي أبى الاستقالة حيًّا في البقاء .. كلا .

بل أنّي كنت قائمًا بواجب الدفاع عن رأى أعتبره الحق والمعدل .

والاستقالة في هذا الظرف جريمة ك مجرية فرار المجاهدين من الميدان .

وكنت أرى الاستقالة - وطالها يحيى إبراهيم - مما يصقرني في عين نفسي .

والاستقالة إن لم تكن حصلت لتلك المناسبة فلا بد أنهم كانوا خالقين غيرها من الفرص

والمناسبات ..

\* \* \*

ولكن يحيى إبراهيم له رواية ثالثة ذكرها لراسل صحيفة « المقطم » بالإسكندرية قال :  
ـ أخبرت الوزير شخصياً بأنه لا يحق له أن يجعل هذا القرار إلى لجنة بعيدة بعد شاسعاً عن  
نظر مثل هذه المسائل التي هي من اختصاص هيئة كبار العلماء دون سواها . والأمثلة على هذه  
الاختصاصات كثيرة . وقد بينت لسعادة عبد العزيز فهمي باشا أن حامل الوسام - مثلا - إذا  
أنى أمراً يحمل بكل رامته فهناك لجنة من حامل مثل هذا الوسام تحاكمه وتتنوع منه الوسام إذا رأت  
محلاً لذلك .

وهذه اختصاص آخر فريد في نوعه .

ومع كل ماقدمت من البيانات والأدلة ظل الوزير متمسكاً برأيه ، ومن هنا نشأ الخلاف  
بيننا .

ولم يبلغ عبد العزيز فهمي أنه سيحيل الأمر إلى لجنة القضايا ولم يفتخف بالأمر .  
ولو فعل ذلك - وهو ما كان يقضى به الواجب - لأقنعته بأن مثل هذا العمل لا يليق  
ولا محل له مطلقاً لأن لجنة قسم القضايا ليست مخصصة بالنظر في ذلك القرار .

ويقول البيان الرسمي لمجلس الوزراء ردًا على جريدة « السياسة »

ـ إن دولة يحيى باشا لما عاد من قصر المتره لم يكن معه مرسوم .

وكان يتظر أن يستقبل عبد العزيز فهمي باشا ، فلما أصر على أن يقال أعد المرسوم بالصيغة  
التي صدر بها .

ولم يعرض على صاحب الجلالة الملك للتوقيع عليه إلا في مساء ذلك اليوم وبعد مضي  
بعض ساعات .

ولم يبلغ لحضره صاحب المعالي على ماهر باشا إلا في صباح اليوم التالي .

وهذا البيان يكذب شيئاً واحداً وهو أن رئيس الوزراء لم يخرج من جيشه مرسوم تعين على ماهر.

ولم يكذب البيان أن رئيس الوزراء ترك الوزراء مجتمعين وتوجه إلى المندوب السامي بالنيابة ساله الرأى قبل أن يتوجه إلى ملك مصر. . وللحصول من المندوب السامي البريطاني بالنيابة على إذن بعزل وإقالة وزير العدل المصري !

## الوزير.. خادم.. وخفير!

الحقيقة في أحداث مصر في ذلك الزمان وبالذات في جلسة مجلس الوزراء يعرفها نيفيل هندرسون دون غيره .. وقد بعث بها إلى لندن في برقة طويلة .. هذا هو الجزء الأول منها ..

قال هندرسون :

«برقة رقم ٦٥١ من هندرسون إلى مسٹر أوستین تشمبرلين

بتاريخ ١٢ من سبتمبر ١٩٢٥

١ - منذ عاد إلى مصر يحيى إبراهيم باشا ، القائم بعمل رئيس الوزراء ورئيس حزب الاتحاد والعلاقات متورطة بينه وبين عبد العزيز فهمي باشا وزير المفانية ورئيس حزب الأحرار الدستوريين .

الأخير - عبد العزيز فهمي - رجل مريض شديد الوسوسه ولذلك يثير سخط جميع زملائه ، ولكنه حي الضمير .

و مع أنه معروف بمحاباته لأقاربه شأن جميع المصريين ، إلا أنه نجح في إثارة الامتعاض الشديد ليحيى باشا بسبب امتناعه عن ترقية ابن يحيى باشا إبراهيم - استثنائنا - لمنصب رئيس المحكمة المختلطة .

٢ - ولقد ثارت العاصفة التي كانت تجتمع طوال الشهرين الماضيين بحدة مفاجئة في الخامس من الشهر الحالى .

.. كان عبد العزيز فهمي قد تلقى قبل ذلك بأيام تعليمات مكتوبة من القائم بأعمال رئيس الوزراء ليطبق - فيما يتصل بموضوع الشيخ على عبد الرزاق - المادة ١٠١ من قانون الأزهر لسنة ١٩١١ التي تنص على أن أى عالم يفصل من هيئة العلماء لإيتانه أموراً لا تتفق مع عضويته بهيئة كبار العلماء يجب أن ينحي بالتبعية عن أية مناصب مدنية بالحكومة .

ولكن وزير الحقانية - العدل - بدلاً من أن ينفذ هذا الأمر ، قدم الوثائق المتصلة بالموضوع إلى المستشارين القانونيين للحكومة طالباً رأيهم . أصر يحيى باشا على ضرورة استعادة الوثائق فوراً من لجنة قضاباً الحكومة التي يوجد بها - كما قال - عدد من المستشارين الأجانب الأمر الذي لا يتفق مع طبيعة الفتوى المطلوبة في مسألة من مسائل الدين الإسلامي .

ولكن عبد العزيز فهمي باشا تمسك ب موقفه ، ورفض مغالطة خصمه بالأخذ بالإجراء المطلوب بدون الحصول على الرأي القانوني فيه .  
٣ - وكان يحيى باشا - حتى هذه اللحظة - يحظى بتأييد كافة أعضاء الوزارة الآخرين .

ولكن كأس الغضب فاض لدى القائم بأعمال رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم بسبب رفض عبد العزيز فهمي إطاعة تعليماته أمام الاجتماع الكامل لمجلس الوزراء .

.. وبعد مناقشة عاصفة أعلن يحيى باشا أنه إما أن يستقيل أو يستقيل عبد العزيز فهمي .

وقال يحيى باشا - بدون حكمه على الإطلاق - إنه ذاهب من فوره إلى قصر الديوبارة - أى دار المندوب السامي - ثم إلى الملك .

٤ - وجاء إلى مكتبه في قصر الديوبارة ، في حالة انفعال شديد . حاولت جهدي أن أهدئه أخبرته أنه بالنظر إلى الطابع الديني للخلاف فإن الموضوع من نوع لا يستطيع معه قصر الديوبارة أن يبت برأي .  
أما عن استقالته التي قال إنه سيقدمها للملك فلا مجال للحديث عنها لأن جلالته لن يقبلها .  
ومن ناحية أخرى .

إن استقالة رئيس حزب الأحرار ستكون لها آثار سياسية بعيدة المدى ولابد أن يدرك جيداً أن كنت دائماً أفعل كل ما أستطيع لاحافظ على وحدة الجبهة المعارضة للوفد ..

ومازلت مقتنعاً بأن أفضل طريق هو الحفاظ على وحدة الأحرار الدستوريين والاتحاديين حتى يمكن سحق سعد نهائياً في الانتخابات ، كما أنى سارى ما يمكن عمله فيما يتصل بحل المشكلة .

٥ - ثم قابل يحيى باشا إبراهيم الملك أحمد فؤاد ، الذى رفض استقالة يحيى باشا وقبل استقالة وزير الحقانية - العدل - .

وعاد يحيى باشا - بعد أن حصل على تأييد الملك - إلى مجلس الوزراء حيث كان الوزراء قد ضغطوا على عبد العزيز فهمى ورتبوا الأمر بحيث يعود الملف إلى لجنة قضايا الحكومة بدون أى تعليق من اللجنة . ولكن يحيى باشا رفض أية مساومة وطلب من وزير الحقانية أن يستقيل وهذا مارفعمه عبد العزيز فهمى .

وعندئذ - وفي حضور جميع الوزراء - استدعي يحيى باشا أحد السكرتيرين وكلفه بإعداد مرسوم ملكي بتعيين على ماهر وزير المعارف قائماً بأعمال وزارة الحقانية حتى يتم تعيين وزير جديد .

٦ - كان تصرف القائم بأعمال رئيس الوزراء بلا مبرر .. بالمرة . في أثناء غيابه استطاع زملاء عبد العزيز فهمى أن يقنعوا وبالتالي فلم يكن هناك داع للإجراءات المتطرفة .

ولا أستطيع القول على وجه التأكيد إلى أى حد كان تصرف يحيى باشا راجعاً لنقصه الأعمى أو كان بناء على توجيه من الملك أو حسن نشأت باشا . غير أنى أميل إلى الاعتقاد أن القصر وجدها فرصة سانحة لقطع ما يشهده وبين حزب الأحرار حول مسألة تتصل بالدين وبالتالي يمكن أن تسبب تدهوراً في شعبية الأحرار في بلد تصل فيه نسبة الأمية إلى ٩٢ في المائة .

٧ - قابلت يحيى إبراهيم بعد ظهر نفس اليوم .

قلت له :

- إن لم أكن أتوقع أبداً مثل هذا التسريع . وأنحني أن تكون النتيجة

إغضاب حزب الأحرار بأسره . وسيكون هذا أمراً يهلك له حزب الوفد .  
وبالتالي فإنه تصرف يدعو للأسف .

ولكن يحيى باشا أعرب عن ثقته في قدرته على الاحتفاظ بالوزيرين  
الأعضاء في حزب الأحرار الباقيين في مجلس الوزراء  
وقال إن شخصاً معايداً مثل أحمد ذو الفقار سفير مصر في روما سيعين مكان  
عبد العزيز فهمي .

وقد تأكّدت - فيما بعد - أنه أرسل ، بالفعل برقية إلى أحمد ذو الفقار  
باشا يعرض عليه منصب وزير الحقانية » .

\* \* \*

وعلى أية حال قرر مجلس الوزراء في نفس الجلسة إحالة الشيخ على عبد الرازق إلى المجلس  
المخصوص في وزارة العدل لفصله وتسوية معاشه .  
كتب مورتون هاول القائم بأعمال المفوضية الأمريكية في القاهرة في برقية رقم ٦٣٤ .  
إن استقالة وزير الحقانية جاءت بطلب من الملك وأظهرت صحف الوفد  
الشماتة في حزب الأحرار ورئيسه .

وقالت صحيفة التايمز البريطانية إن زغلول باشا وأعضاء الوفد هم الذين سيرجحون من هذا  
النزاع .

قالت البلاغ :

« هذه خاتمة تليق بمن لا يعتمدون في ولادة الحكم على ثقة الشعب »

\* \* \*

ولم يعرف شعب مصر - أبداً - ما أجراه نيفيل هندرسون من اتصالات . وقام به  
لاستمرار الائتلاف الوزاري لأن هندرسون أدخل لمندوب وكالة رووتر البريطانية بالتصريح  
ال التالي :

قال :

حضر إلى دولة يحيى باشا وأخبرني الخبر الذي أسفت له .

وقال :

إن دار المعتمد البريطاني - نظراً لوصف المسألة بأنها دينية فإنها لم تتدخل عملاً بالتقاليد  
التي جرت عليها من قبل ، في مثل هذه الأحوال !

وترد جريدة الأخبار.

«التصرف المفجع أدى إلى التبيحة السوء وهي إعلان معتمد إنجليزى بالنيابة أن المسألة ، إن لم تكن دينية ، لكان قد تدخل في الأمر. ومسئولة هذا الاتجاه إلى الغاصب واقعة على الفريقين .. فريق الاتحاديين وفريق الدستوريين .

والأمة تعرف كيف توقف هذين الفريقين عند حددهما».

وكانت «الأخبار» بمحاسها الوطنى تدرك أن المخربين يستعديان المعتمد البريطانى ويستتجدان

به .

أما الأمة - في ذلك الحين - فإنها لم توقف الفريقين ..

• • •

هزمت إقالة عبد العزيز فهمى حزب الأحرار الدستوريين .

وصف الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس تحرير جريدة «السياسة» كيف تلقى نباً بإقالة رئيس الحزب .. قال :

«إنني جالس إلى مكتبى ، مساء السبت - ٥ من سبتمبر - إذ تحدث إلى متحدث فى التليفون يقول إن عبد العزيز باشا فهمى أقيل من منصب وزير الحقانى ، وأن على باشا ماهر عين مكانه .

كذبت الخبر فور سماعه ، فلم تغير العادة فى بلد دستورى بإقالة وزير من الوزارة بل جرت بأن تعدل الوزارة كلها .

قال محدث :

- ولكننى أذكر لك هذا الخبر ، وفي يدي ملحق من جريدة «الاتحاد» ظهر الساعة بروبيه .

أرسلت من جاء بملحق الاتحاد ، فإذا به يذكر الخبر .  
لم أطق حين أتممت قراءة الخبر صبراً . لماذا فعل الوزيران الدستوريان محمد على علوية باشا وتوفيق دوس باشا ، وقد أخرج رئيس الحزب من الوزارة على هذا النحو المزري بالحزب كله .

ولأعرف هذا ، اتصلت بكارينو سان استفانو بالإسكندرية تليفونياً ، وطلبت التحدث إلى توفيق باشا دوس .

سألته عن الخبر الذي نشرته «الاتحاد» فتلجلج قائلًا : لأدرى ! قد يكون الخبر صحيحًا .

قلت : أريد أن أعرف على سبيل القطع ؟  
قال :

- نعم ، هو صحيح .

قلت :

- فإذا فعلت أنت وعلوته باشا ؟

قال :

- أرجوك يا دكتور هيكل أن تهدئ من ثأرتك فالأمر يحتاج إلى رؤية .  
قلت :

- إذن سأدعو الحزب إلى الاجتماع غداً (الأحد) .  
قال :

- كلا ! بل ، ليكن الاجتماع يوم الثلاثاء .

قلت في حدة :

- يوم الثلاثاء لن نستطيع أن نصبر على ماحدث إلى يوم الثلاثاء .  
فاللهم واللهم .

ورجاني أن أكون هادئاً فيما أكتب .

وانتهينا إلى الاتفاق على يوم الثلاثاء ، وأعلنت بناً اجتماع الحزب مساء ذلك اليوم في  
السياسة التي ظهرت صبح الأحد .

ولم يكن للناس الحديث ، مساء السبت وصباح الأحد ، إلا التكهن بما عسى أن يكون  
قرار الأحرار الدستوريين في اجتماعهم .

\* \* \*

نسيت الصحافة المصرية قرار طرد الشيخ على من هيئة كبار العلماء لتترغع للتعليق على قرار  
طرد عبد العزيز فهمي من هيئة الوزراء !

واختلفت التعليقات حسب الموقف الحزبي لكل صحيفة .

وكان أقسى تعليق لصحيفة «الأخبار» الناطقة بلسان احزاب الوطنى .

قالت في اليوم التالي لإقالة وزير العدل .

« طرد عبد العزيز فهمي هذه الطرده .

وقد آلتنا كثيراً الطريقة التي اتبعت في طرده لأنها حقيقة مهينة باصفة في وجه الكرامة .  
إن الوزير طرد . . . ونضم على أنه طرد . . طرد خادم كان في خدمة يحيى إبراهيم لاف سلك الوزارة .

إن يحيى إبراهيم طرد عبد العزيز فهمي بدون أن يأخذ رأى أحد ، فقد اعتبر عبد العزيز فهمي خادماً في دائته لخدمات الدولة المصرية .  
وتكون النتيجة أيضاً أن يعتبر الوزراء خدمة رئيس الوزراء وحاجاته . لا مرجع في فعلهم إلا له ولا كلام في طردهم إلا له » .

وقال أحمد توفيق في جريدة « الأخبار » أيضاً :

« يطردون رئيس حزب طرد الخادم الحقير ، ويصفون هذا الحزب شر صفة » .

وقالت جريدة « مصر » المستقلة :

« منذ عام ١٨٩٧ لم يذكر التاريخ وزيراً أقيل وكانت العادة إذا أراده إخراج وزير غير مرغوب في بقائه ، أو عزى إلى رئيس الوزراء أن يقدم استقالة وزراته وتأليف وزارة جديدة لا يكون بينها الوزير غير المرغوب .

ولم يذكر التاريخ أن موظفاً كبيراً أقيل من وظيفته من غير إرادته إلا المرحوم حسن باشا عاصم الذي كان يعمل رئيس تشريفات سمو الخديو السابق . . دعاه الخديو عباس باشا إلى تناول طعام العشاء معه .

وكان في أثناء المأدبة الخصوصية موضع عطف الخديو وبعد انتهاء الطعام وشرب القهوة وتعمضية السهرة ركب المرحوم عربته فرحاً بتعطف الخديو عليه . وما إن وصل بيته حتى وجد رسولاً من قبل السראי في انتظاره ليسلمه أمراً يإقالته من وظيفته .

وليس في التاريخ حادث يشبه حادث اليوم وهو حادث إقالة عبد العزيز فهمي باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ووزير الحقانية سابقاً .

.... وهو أول وزير مصرى (رفت) كما يرفت الخقير » .

أما صحف الوفد فقد انتهت فرصة الائتلاف الوزاري والانقسام بين الأحزاب الحاكمة لتهاجم العهد كله الذي يحكم بلا برمان .

قالت « البلاغ » تحت عنوان « آخر اتفاق جنائى » .

« إن الاتفاق بين الدستوريين والاتحاديين لم يكن إلا اتفاقاً جنائياً لأننا لا نجد وصفاً غير هذا

ببطق على اتفاق أساسه تعطيل الحياة النيابية واعتراض سلطة الحكم بغير سند من الكثرة البرلانية .

قدرنا من أول الأمر أن اتفاقاً كهذا لا يرقى إلا رثى يعتقد طفاه أن الفريسة لا يزال فيها شيء من الرمق ، وأنها متى أمنا جانها أو تواهها أنها أمـنا ، أغـرى الجـشـقـقـوـيـمـا بـصـعـيفـهـا رـغـبةـ فـالـاستـئـارـ بـالـغـنـائـمـ وـالـأـسـلـابـ وـذـلـكـ مـصـيرـكـلـ اـتـفـاقـ جـنـالـ سـوـاءـ كـانـ مـحـدـودـ الدـائـرـةـ كـالـاتـفـاقـ الذـىـ يـحدـثـ بـيـنـ الجـنـاهـ العـادـيـنـ . أوـ كانـ وـاسـعـ المـدىـ كـالـاتـفـاقـ بـيـنـ الدـسـتـورـيـنـ وـالـاتـحـادـيـنـ .

« نحن لانشك في أن عبد العزيز باشا فهمى كان يريد فتوى من لجنة أقسام القضايا ليستند إليها ، لاف عدم تنفيذ الحكم ، بل في تنفيذ الحكم وفصل الرجل من منصبه . فهذه هي الفتوى التي يعقل أن تأتيه من اللجنـةـ . وهذه هي الحـيـلـةـ التي كان يـخـالـوـلـ وـزـيـرـ الـحـقـاـيـقـ السـابـقـ أن يـخـرـجـ بـهـاـ منـ مـأـزـقـهـ . وكان لـابـدـ لهـ أنـ يـنـجـحـ فـيـهاـ لـوـ أـمـهـلـهـ الـاتـحـادـيـوـنـ .. »

إن الدستوريين هدموا مجلس النواب فلم يبق محل لمسؤولية الوزراء أمامه وهكذا صار الوزراء موظفين يقالون أو يطردون كما طرد من الوزارة زعيم الدستوريين .  
وقالت صحيفة « كوكب الشرق » الوفدية أيضاً :

« كان الاختلاف بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين شاداً غريباً . كلا الفريقين لا يختلف أحدهما عن الآخر في المبادئ التي يدعى بها ويعلنها ، وكذلك في المبادئ الحقيقة من عبادة (المصلحة) وتضحية الوطن وكل شيء في سبيلها ، ولم يدفعها إلى هذا التألف - عند تكوين الوزارة - إلا الرغبة في التعاون ضد الوفد ، والأمة ، والاشتراك في سرقة الحرية والدستور .

« وما زال الاتحاديون في حاجة إلى حلفائهم الأحرار الدستوريين مادام اللورد النبي في مركب المندوب السامي في مصر يستد صنائعه ، ويهدّهم بالمعون والقوة . حتى إذا استقال اللورد وصار الأحرار الدستوريون بلا عنون من الإنجليز ولا عنون من الأمة ، أحـسـ الـاتـحـادـيـوـنـ أنـ حـلـفـاءـهـمـ عـبـءـ ثـقـيلـ عـلـيـهـمـ يـسـتـفـيدـوـنـ وـلـاـ يـفـيدـوـنـ ، فـحـرـمـوهـمـ كـلـ نـفوـذـ فـيـ الـوزـارـةـ وـجـعـلـوـهـمـ تـابـعـيـنـ لـهـمـ لـاـ زـمـلـاءـ . »

ولم ينفع الأحرار الدستوريين كل ما ضسواه في سبيل مناصب الوزارة من المبدأ والكرامة والسمعة . ولم يجدتهم موافقة زملائهم الاتحاديين على تعطيل الدستور والرجوع بالأمة قروناً إلى الوراء ولا سكتهم على مساوى الحكم .

« وكان وجـاـ أنـ يـتـحـركـ ضـمـيرـ عبدـ العـزـيزـ فـهـمـيـ باـشـاـ عـنـ حلـ مجلسـ النـوـابـ » .

وتتادى صحف الوفد في السخرية بالأحرار الدستوريين فتقول «البلاغ» تحت عنوان «خلاف حقير لأشأن فيه للحرية أو الدستور».

«إنما تعنى الأمة من هذا الخلاف الحقير بوجهه المزلي المضحكة . ومن بينها وجهان أوفيا على الغاية في الفكاهة والجنون . . . .

فاما الوجه الأول لمحاولة الاتحاديين نكبة الدستوريين إذ يظاهرون باعتبار مسألة طرد زعيم هؤلاء من الوزارة مسألة شخصية .

«هذا أحد الوجهين المضحكتين أما ثانهما فأعجب وأمنع؟

وذلك لأن جريدة الدستوريين لا تزال تجد وتکدح في حشد مواد الدستور لتقيم منها الحجة على بطلان تصرف الاتحاديين وعدوانهم . وهم ماقام لهم ركن ، إلا على أنفاس الدستور . ولا ارتفع لهم صوت إلا بعد أن خفت صوت الدستور ، أين كان هذا الدستور ومواده وأحكامه يوم حلتم مجلس النواب وعطلتم الحياة النيابية» .

\* \* \*

روى الدكتور محمد حسين هيكل باشا - في مذكراته - ماجرى داخل حزب الأحرار الدستوريين .

«كان أصدقاؤى يتذدون علىَ ، يريدون الوقوف على رأى فيما حدث .

ولم أكن أتردد في مصارحتهم بأنه لمفر من أن يستقيل الوزيران الدستوريان توفيق دوس وعمد على علوية غضباً لكرامة الحزب التي أهيتها بإقالة رئيسه من الوزراء ، فلم تبق المسألة . بعد إقالة عبد العزيز باشا مسألة على عبد الرازق ، ولا مسألة هيئة كبار العلماء ، بل انتقلت إلى وضع جديد يتصل بكرامة الحزب كله أوتى الاتصال .

والظاهر أن الأمرف الأوساط الرسمية بالإسكندرية كان أكثر دقة ، فنذر عين سيرجورج لويد مندوياً ساميًّا لإنجلترا بمصر ، كانت مهمة مسترنيفيل هندرسون أن يصرف الأمرف حدود بقاء الأوضاع كما هي من غير تعديل .

فلما أقيل رئيس الأحرار الدستوريين من الوزراء ، وبدأت الصحف تتحدث عن اجتماع مجلس إدارة الحزب وما يتمخض هذا الاجتماع عنه - أتجه تفكير الوزير البريطاني القائم بأعمال المندوب السامي إلى إيجاد حل يكفل بقاء النظام القائم في مصر أى بقاء الوزارة مؤلفة من الأحرار الدستوريين ومن الاتحاديين وكثرت الاتصالات بين المسترنيفيل هندرسون وحسن نشأت وتوفيق دوس ابتعاد الوصول إلى هذا الحل» .

أدرك هندرسون أن الائتلاف الوزاري سينقض .. وأن الملك سينتهز الفرصة للتخلص من وزراء الأحرار الدستوريين ... ولن يستفيد إلا الوفد .  
ومن ناحية أخرى فإن حزب الأحرار أصبح مفعماً بالسخط وتحتاج الأمر إلى مجاهد كبير لإيقاعه بالحفظ على الائتلاف على حساب ضميرة ..  
ويتدخل هندرسون لدى الملك .. ومع بحثي إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة وأيضاً مع توفيق دوس باشا وزير الزراعة وعضو حزب الأحرار الدستوريين .  
ونعود - من جديد - إلى البرقة رقم ٦٥١ التي بعث بها المندوب السامي بالنيابة إلى لندن :

« زارني توفيق دوس باشا أحد وزيري الأحرار - وزير الزراعة - في اليوم السابق لاجتماع حزب الأحرار - أى يوم ٧ سبتمبر ..

وبدون أن يلزم نفسه بشيء أعرب توفيق دوس عن رأيه في أنه سيستطيع إقناع رجال حزبه بوضع مصلحة البلاد فوق مصلحتهم الخاصة ... إذا استطاع أن يؤكد لهم أن وزيراً آخر من الأحرار سيحل محل عبد العزيز فهمي ، وكذلك إذا صدر خطاب موجه للحزب من وزراء الاتحاد يقررون فيه أن الحادث برمه إنما يرجع إلى مشاجرة شخصية بحثة بين رئيسي الحزبين .  
وقال توفيق دوس أنه رتب بالفعل مع حلمي عيسى وعل ماهر باشا من أجل تفتيذ الشرط الأول .

وسأل عما إذا كان في استطاعته أن يستخدم نفوذه فيما يتصل بالشرط الثاني :

قررت أن أفعل ذلك ، إذا لم يكن لأى سبب - وهناك أسباب كثيرة --  
فلأن اللحظة لا تبدو مناسبة للانفجار ، برغم أن هذا محظوظ ، آجلاً أو عاجلاً ،  
بسبب غياب كل من زبور باشا وصدق باشا ، ولأنها تم قبل وقت قصير جداً  
من محادثات واحدة جغبوب ووصول اللورد جورج لويد .  
وعلى هذا أرسلت لحسن نشأت باشا طالباً أن يشرح للملك الأهمية الملحمة  
للالقاء مع الأحرار في متصرف الطريق .

وتلقت على حسن نشأت أسماء مختلف المرشحين الذين اقترحهم توفيق دوس  
كوزراء عن حزب الأحرار .

أبلغني نشأت بأمر البرقية التي أرسلت بالفعل إلى أحمد ذو الفقار باشا تدعوه للانضمام للحكومة .

أشرت عليه بأنه من الممكن بسهولة إبلاغ هذا الأخير أن الظروف قضت بارجاء اشتراكه في الوزارة إلى وقت لاحق .

اتصل بي حسن نشأت تليفونياً في وقت متأخر من نفس المساء - ٧ من سبتمبر - قائلاً : إن جلالة الملك وافق على هذا الرأي .

وفي اليوم التالي - ٨ من سبتمبر - جاءني يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزراء ليعبر عن اتفاق مماثل .

قلت له :

- أتى كان الأمر فإن حزب الاتحاد لن يخسر شيئاً بإبداء رغبته على هذا التحول في الحفاظ على الالتفاف مع الأحرار ، على حين سبضعف هؤلاء سواء في الداخل أو في إنجلترا إذا رفضوا هذا المسعى للوفاق وعلاوة على ذلك فإنه يعزز مركز واحد على الأقل من وزيري الأحرار الباقيين بالمجلس وهو أمر مرغوب فيه جداً .

قبل يحيى باشا وجهة النظر هذه ولكنه في نفس الوقت أبلغني بصفته متخدلاً باسم حزب الاتحاد أنهم مصممون على ألا يعود صدق باشا إلى وزارة الداخلية ، وأنه شخصياً . ومعه على ماهر وموسى فقاد وحلى عيسى سيسنطيلون إذا فرض عليهمبقاء صدق في منصبه .

وقال إنه يستطيع أن يقدم الوثائق التي تدل على عدم إخلاص صدق ومكانته التي يدبرها كوزير للداخلية من أجل الإضرار بحزب الاتحاد .

قلت ليحيى باشا إن الدوافع التي أدت إلى تعيين صدق وزيراً للداخلية في يناير الماضي وهي هته وكفاءته وكراهته لسعد زغلول ، والخلف الذي يحس به الوفديون تجاهه .. هذه الدوافع لاتزال قائمة بالضرورة حتى بعد الانتخابات . ولكن يحيى لم يهتر وكان واضحاً فيما يتصل بصدق أن جذور عداؤه الشخصية له عميقة للغاية .. وأنها تاريخ قديم .

ولكي يؤيد حجته أخرج خطاباً تلقاه من صدق باشا منذ أسبوعين من باريس وطلب منه أن أقرأه .

وعندما امتنعت عن قراءته أخبرني بملخصه ، وكان مزداه أن صدق يوصي الحكومة المصرية بأن تتجاهل النصائح التي تقدم لها من جانب قصر الدوبارة وأن تقدم من فورها وبدون استشارة طلباً للانضمام إلى عصبة الأمم .

وحتى لا يضيع وقتاً أرسل صدق باشا مع رسالته نسخة من طلب انضمام أيرلندا الحرة يمكن أن يصلح - كما ألح - كنموذج للطلب الذي ينبغي أن تقدم به الحكومة المصرية وقال يحيى باشا إنه لم يعن حق بمجرد الرد على هذا الخطاب . وتساءل كيف يمكن أن أتفق برجل كهذا ؟

قلت إن المسألة ليست مسألة ثقة وإن مدرك جدًا لقدرة صدق على الكيد واللعب على الوجهين مثلاً هو قادر على أشياء أخرى كثيرة . ولكن هدف في اللحظة الحالية وجود حكومة مستقرة الأمر الذي لن يتحقق إلا بعد إجراء انتخابات تكون نتيجتها سقوط سعد زغلول وخطيمه نهائياً .

وفي الوقت الحاضر لن يعود صدق إلى هذا البلد قبل شهر كامل وأمامنا وقت كاف للتفكير .

لم يعرض يحيى باشا على ذلك وإن كرر قوله بأنه يجب أن أكون واثقاً أنه وزملاءه يستقيلون إذا بقى صدق وزيراً للداخلية عند عودته »

ويعلق جاك موري على موقف صدق قائلاً :

ليس شرطاً أن تقدم مصر بطلب لعضوية عصبة الأمم قبل شهر من الاجتماع ولكن يجب الاعترف مصر بذلك .

ويقول موري :

«إن ازدواجية صدق - أي أنه ذو وجهين - موجهة ضد الحكومة البريطانية . وأشك في أن بإعاد صدق سيائى لحزب الاتحاد بأصوات تعوضهم عن خسارة أصوات الأحرار الدستوريين بسبب الانقسام .  
والوفد هو - وحده - الذى سيكسب من هذا الترقى »

ولعل أخطر ما في هذه البرقية أن يحيى إبراهيم ، يكشف للمندوب السامي عن محاولات صدقضم مصر لعصبة الأمم .. وهو ما لا تريده بريطانيا .. أبداً ١١١

\* \* \*

وعلى أية حال .. يستجيب يحيى إبراهيم لطلب المندوب السامي ..  
إنه يدلل لصحيفة المقطم بتصریح فيه استعداد للمصالحة .. والتودد إلى حزب الأحرار  
الدستوريين .

قال يحيى إبراهيم :

«إن هذا الحادث - أى إقالة عبد العزيز فهمي - «شخصي مغضّ»، ولا علاقة له مطلقاً  
بحزب الأحرار الدستوريين ولا بأى حزب آخر لأننا في أعمالنا الحكومية العامة متتفقون كل  
الاتفاق .

وإلى أؤكد ثانية أنى لم أقصد مطلقاً ولا خططت لشيء ، يمس حزب الأحرار الدستوريين .  
وزاد دولته على ذلك :

حدث من قبل أن يوسف قطاوى باشا استقال من الوزارة بسبب خاص به وهو من حزب  
الاتحاد ومع ذلك لم يكن لاستقالته أى تأثير على حزبه .

ويصف هندرسون للندن في - البرقية رقم ٣١٦ - جهود يحيى إبراهيم للحفاظ على وحدة  
المجتمع المشركون في الحكومة وعرضه استبدال وزير الحقانية بوزير آخر من الأحرار  
الدستوريين .. ويجتمع الوزراء الاتحاديون بالوزيرين الدستوريين توفيق دوس و محمد على  
علوية لإقناعهما بالبقاء في الوزارة .

ويتصل على ماهر باشا وزير المعارف ، والعدل بالنيابة ووكيل حزب الاتحاد بجريدة  
السياسة قائلاً :

لم أعلم محدث إلا صباح الأحد - أى بعد ٢٤ ساعة من إقالة عبد العزيز فهمي - وإنى  
آسف لوقوعه .

ويعقد حزب الاتحاد اجتماعين للنظر في وسائل مصالحة الدستوريين ويصرح اللواء عزى  
باشا المراقب العام للحزب بجريدة « مصر ».  
«المصلحة العامة تقضى بقاء العلاقات الودية مع الدستوريين ، وليس هناك أزمة .  
ويرى كثير من عقلاء الأحرار الدستوريين في القاهرة والأرياف أن الأمر لا يحتاج إلى هذه  
الضجة .

ويصدر حزب الاتحاد بياناً يعلن فيه « أسفه للحادث الذى ترتب عليه حرمان الوزارة من  
خدمات معلى عبد العزيز فهمي باشا .  
ويرى الحزب - بياناً للرأى العام - أن يعلن أن الحادث لم ينشأ عن خلاف حزبي بين

الاتحاديين والأحرار الدستوريين ، وأن الوزراء من الجانبين لم يقع بينهم أى خلاف على مبدأ .  
وليس من شأن الحادث أن يحول دون تعاون الحزبين وتضامنهما تضامناً وثيقاً تدعوه إليه  
الأحوال الحاضرة والرغبة الصادقة في خدمة القضية المصرية وخير البلاد .

° ° °

ويوالي هيكل باشا في مذكراته وصف الأحداث .. ولم يكن رئيس تحرير « السياسة »  
يعرف تفاصيل الاتصالات التي جرت بين هندرسون وتوفيق دوس .  
قال هيكل باشا :

« كنا قد شمنا هذا التحكم البادى فى شئون الأحرار الدستوريين وكان المجاهنا إلى تخلى  
الحزب عن الاشتراك فى الوزارة .

ولكى نصل إلى تحقيق هذا الغرض تعددت اتصالاتنا وكان أهمها بين وبين محمود باشا  
عبد الرازق وقد اتفقنا على أن يرأس اجتماع الحزب مساء الثلاثاء صاحب السماحة السيد  
عبد الحميد على البكري نقيب الأشراف بمصر لتقضى هذه الرياسة على ما يقال من خروج  
الشيخ على عبد الرازق أو خروججريدة السياسة فى مقالاتها تأييداً لحرية الرأى عن موجب  
حكم الإسلام .

وانتفقنا كذلك على أن يكون مدار المناقشة فى الجلسة حول كرامة الحزب التي أهينت  
ولا ت تعرض لأى شيء آخر ثم اتفقنا على القرار الذى يعرض على الهيئة باستقالة الوزيرين  
الدستوريين من الوزارة غضباً لهذه الكرامة .

ولقد علمت أن اتصالات كثيرة كانت تجرى بين المسؤولين بالإسكندرية وبين جماعة من  
أعضاء مجلس إدارة الحزب لحملهم على معارضته تخلى الحزب عن الوزارة ، لما يتربى على  
ذلك من تقوية للوقد قد تعود به إلى الحكم وإلى الطعنان فيه .

لكننا لم نكن نعياً كثيراً بما يصلنا من أنباء هذه الاتصالات لأن الأحرار الدستوريين جميعاً  
كانوا قد ضاقوا ذرعاً بهذا الحزب الجديد - الاتحاد - الذي لا يمثل أحداً والذى يدو مع ذلك  
وكأنه كل شيء في البلاد : له السلطان وله الحكم وله الأمر فى الجليل والدقىق من شئونها .  
وعلمت مساء الاثنين - ٧ من سبتمبر أن توفيق باشا دوس وحلوى عيسى باشا سيحضران  
من الإسكندرية بالقطار الذى يصل القاهرة فى الصباح الباكر من يوم الثلاثاء وأنهما  
سيحاولان تجديد الاتصالات بالدستوريين لبقاء الحزب فى الوزارة .  
وإلى طابط بالمصعد من غرفتى فى الفندق صبع الثلاثاء . إذ لقينى سيد باشا خشبة ساعة

خروجى إلى بهو الفندق . وقد ابتدأنى بعد التحية ، متحججاً على مقالات « السياسة » تأييداً لكتاب على عبد الرزاق ، وضارعاً إلى أن أدع شتون الدين لرجال الدين .

قلت :

ولكنتنا نؤيد حرية الرأى الذى قررها الدستور فإن شتم أن لا يحترم الدستور فأنا مستعد أن أترك « السياسة » وتحريرها .

قلت ذلك في حدة دعت الرجل ليدعى وشأنى .

وعرفت أن حلمى باشا عيسى وتوفيق باشا دوس وجامعة معها مجتمعون في أحد أبهاء الفندق . فذهبت إليهم وجلست معهم فإذا أحد من معهم يحاول أن يقنعنى بضرورة التريث عسى أن يوجد للموقف حل يرد على الأحرار الدستوريين كرامتهم .

قلت :

الخل يسير فيما أن يعود عبد العزيز باشا فهمى إلى الوزارة وإما أن يقال يحيى باشا إبراهيم رئيس حزب الاتحاد منها ، فيتساوى الحزبان .

ورأى الحاضرون اقتراحى عجباً فأراد توفيق دوس أن يغير مجرى الحديث وأن ينقد مقالى الذى ظهر صبيح ذلك اليوم ويبيّن أن فيه طعنا على يحيى باشا إبراهيم :

قلت :

هذا موضوع آخر ناقشه في الحزب وأنا مستعد لتحمل نتائجه أياماً ما تكون . لكن الأمر الذى اجتمعنا له هنا والذى نجتمع له هذا المساء في مجلس إدارة الحزب لاصلة له بهذا المقال ولا غيره مما تنشره السياسة . إننا مجتمعون لنقرر التائج الذى نرتها على إقالة رئيس حزينا ، وليس في جدول أعمالنا شيء آخر نظره .

وكان عبد العزيز فهمى باشا لا يزال إلى هذه الساعة بالإسكندرية . وكان قد أزمع الجميع إلى القاهرة بالقطار الذى يصل إليها حول الساعة الرابعة بعد الظهر . لهذا رأيت واجباً على أن أحضر للقاء بمحيطة السكة الحديد وأن أطمئنه إلى ما اتفقنا عليه وإلى أن رجاءنا كبير جداً في تحقيقه .

وصل الرجل فاستقبلته ، فأقلقته متوجهماً . فلاطته ما استطعت ، ثم ركبت معه السيارة إلى منزله بمصر الجديدة وزلت معه داره وقصصت عليه كل ما أردت أن أذكره له . ألميت الرجل أشد ما يكون وجلاً خشية أن تثير الحكومة في أعضاء مجلس الإدارة وخيفة لا يستقبل علوية باشا ودوس باشا لو أن قراراً صدر من الحزب باستقالتها .

قلت :

إن علينا أن تؤدي الليلة واجبنا في أن نصدر القرار الذي يرد عن الحزب الإهانة التي لحقته ، والذى يحفظ عليه كرامته ، وأن ننظر بعد ذلك فيما يكون تصرف الوزيرين .

وأجتمع مجلس الإدارة مساءً في دار الحزب .

وكان اجتماعاً تاريخياً حقاً . بل لعل لا أغلو إذا قلت أنه كان أعظم اجتماع سياسى في تاريخ الأحزاب المصرية منذ النهضة القومية . . بما دار فيه وبالنتائج التي ترتب عليه .

تولى سماحة السيد عبد الحميد البكري رئاسة هذا الاجتماع الذى دام ثلاط ساعات ونصف الساعة .

وقد بدأ توفيق دوس باشا بعرض ماحدث وذكر مداري بيته وبين رجال القصر وما دار بينه وبين مسieur نيفيل هندرسون المندوب السامى البريطانى بالنيابة من أحاديث يراد بها تحطى هذا الموقف الدقيق . استغرق عرضه لهذا كله مايزيد على ساعة ونصف الساعة وتكلم بهذه علوية باشا كلاماً موجزاً في الاتجاه نفسه فلما فرغ الوزيران من عرض ما كان بالإسكندرية ، تكلم الأستاذ محمد عبد الجليل أبو سمرة فطلب إلى الهيئة أن تتخذ القرارات التي كنا قد اتفقنا عليها . وتلا هذه القرارات وفي مقدمتها استقالة الوزيرين الدستوريين وتغلق الحزب عن الاشتراك في الوزارة . على أنه بعد أن تلاها أراد التعليق عليها قائلاً .

ـ إنه يعجب كيف بقى الوزيران في منصبيهما بعد إقالة رئيس الحزب وبعد هذه اللطمة التى أصابت الحزب في صميم كرامته .

قاطعه توفيق دوس باشا قائلاً :

ـ إننا نعرف واجبنا ونحن لم نحضر إلى هنا ليشتمنا عبد الجليل بك . فإذا أريد بالمناقشة أن تجرى على هذا المنوال فلن حقنا أن تصرف بوحى تقديرنا لواجبنا أيًّا كان القرار الذى يصدره الحزب .

هنا رأيت أن من واجبى أن أتدخل . وأن أوجه اللوم إلى صديق عبد الجليل بك على عبارته . وأن أذكر أننا مجتمعون أسرة واحدة لتشاور في الواجب علينا لحزينا ولبلادنا وأن الوزيرين الدستوريين أحسنا كل الإحسان بأن تركوا التصرف للحزب ولم يعلنا من جانبها أية خطوة يتبعانها مستقلين برأيهما .

بهذا الكلام سكن الجلوس بعد أن أوشك أن يثور ودارت المناقشة في جو عائلى ، وكان مرماها المحافظة على كرامة الحزب وعلى مصلحة البلاد ، وعدم الاعتداد على وعود يبذلها المندوب

السامي بالنيابة أو بدلها جهات أخرى فقد تعودنا من هذه الوعود ما يحملنا على الشك كل الشك في صدقها .

وقد تناول الحديث في الموضوع بعض أعضاء مجلس الإدارة وإن ذكر أن أحداً لم يعارض على القرارات التي تلتها عبد الجليل ولم يتقدم بقرار ينافقها . لما رأى توفيق دوس باشا قوة التيار إلى ناحية استقالة الوزراء الدستوريين وتغلب الحزب عن تبعات الموقف قال :

لكنني وعدت مسؤولي هندرسون ألا ننشر قراراً في الموضوع قبل ثلاثة أيام .  
قلت إذن يبقى القرار سراً ولا تنشره السياسة قبل هذا الموعد .  
وتصدر القرار واتفقنا على إرجاء إذاعته هذه الأيام الثلاثة .

لكن الاجتماع لم يلبث حين انتهت أن تدفق إلى مكانه عديدون من أصحابنا كانوا يتظرون بفارغ الصبر نتيجةه فلما سألوا عنها ، لم يخفها بعض الأعضاء عليهم وذكروا أن القرار صدر بالإجماع فاندفعوا إلى ناحية الوزراء يوسعونها تقليلاً وتهئة وإكباراً .

عند ذلك قال لي توفيق باشا دوس :

لم يبق محل لإرجاء النشر فستنشر كل الصحف هذه القرارات صبح غداً فلتنتشرها السياسة وأنت في حل من وعده بارجائها .

وبينما كانت جلسة الحزب معقودة بداره بشارع الميدان كان عبد العزيز فهمي باشا قد جاء من مصر الجديدة إلى فندق الكونتال وجلس في شرفة الفندق متظراً نتيجة الاجتماع . ولقد بعث من الحالين معه من سأل غير مرة بالتلليفون عما إذا كانت الجلسة قد انتهت فإذا عرف أنها لازالت مستمرة أبدى عجبه لطولها .

فلما انتهت إلى القرارات التي كنت قد أخبرته بها ، أطمأن وعاد إلى منزله مستريحاً إلى أن الحزب قد انتصر لكرامته » .



## **الأحق .. والصبي**

استمر اجتماع الأحرار الدستوريين ٤ ساعات ونصف الساعة . . .

ونشرت الصحف في اليوم التالي نص قرارات الحزب وهي :

١ - الثقة التامة برئيسيه عبد العزيز فهمي باشا وزميليه محمد على علوية باشا وتوفيق دوس باشا وتأييدهم .

٢ - الاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية بمقابلة رئيس الحزب من الوزارة .

٣ - استنكار ما يروجه خصوم الحزب من أن هذا التصرف المخالف للدستور منشأه مسألة دينية ، والتصریح بأن حزب الأحرار الدستوريين يحافظ أشد المحافظة على الإسلام دين الدولة .

٤ - عدم التعاون مع الحكومة الحاضرة واستقالة وزراء الأحرار الدستوريين منها .

٥ - طلب بيان تفصيلي يضعه وزراء الأحرار الدستوريين عن التصرفات التي تمت في أثناء وجودهم في الوزارة وموقفهم إزاءها وما قاموا به لخدمة البلاد .

• • •

روعت الأزمات الوزارية الحزبية المتلاحقة وزارة الخارجية البريطانية في لندن ، أبرق أوستين تشميرلين وزير الخارجية إلى هندرسون .

برقية رقم ٢١٦

الرجا إلهاطى علمًا بصورة كاملة عن تطور الأزمة ، فيما يتعلق بالدور الذى يلعبه الملك .

هل الملك هو الذى « أضطر » وزير الحقانية للاستقالة ؟ » .

... فنفس الوقت خاف الملك .

أدرك - بعد قرار الأحرار - أنه مضى أبعد ما هو مسموح له .

صباح الأربعاء - ٩ سبتمبر - أوفد أحمد فؤاد ، رئيس ديوانه بالنيابة حسن نشأت إلى مقر المندوب السامي بالنيابة .

وما دار في الاجتماع سجله هندرسون في برقية رقم ٣٢٠

« لم يقابل قرار حزب الأحرار ، بوجوب استقالة كل وزراء الأحرار بالارتياح من جانب الملك الذي أرسل لي نشأت باشا في الصباح التالي برسالة مؤذناها أنه لا يريد عمل أى شيء قد

يبدو غير مرغوب فيه من جانبي .

رأيت من الملائم أن أبلغ حسن نشأت باشا أن الأزمات الداخلية للحكومة المصرية لا يتم دار المندوب السامي إلا باعتبارها مراقباً مهتماً بالأمور » .

ويقول هندرسون في رده على تشمبلين :

« إن وزير الحقانية لم يجبر على الاستقالة ، بل أقيل بصورة سريعة .

وأصل الحادث كان أمراً دينياً فانفرد جلالة الملك قواط موقفاً إسلامياً بالغ الشدد وبالإضافة إلى ذلك ، فإن وزير الحقانية كان شوكة في جنب الحكومة ، حتى إنه كان مما يبعث السرور في قلب كل عضو من أعضائها أن يراه مستقيلاً إذا تم ترتيب ذلك بصورة ملائمة .

وكان العداء يتراكم بين رئيس الوزراء بالنيابة ووزير الحقانية لأسباب شخصية .

وفيما يتعلق بوزير الحقانية نفسه ، فإن المسألة التي فرقت نفسها تماماً كانت تصريح الملك فؤاد والوزراء الاتحاديين على إخراج صدق باشا من وزارة الداخلية .

وأكمل رئيس الوزراء بالنيابة ووزير المعارف أن هذه الأزمة ، لو لم تحدث الآن فإنها ستحدث في أكتوبر عند عودة صدق ، أو عقب مفاوضات جغبوب .

وأعتقد أن الملك فؤاد يتعذر من نشأت باشا ، استفاد من فقدان رئيس الوزراء بالنيابة لسيطرته على نفسه تماماً ، نتيجة نزاعه الشخصي مع وزير الحقانية ، ليدفع الأمور إلى نهايتها وتصعيد الأزمة فيما يعتبرونه بحالاً مواطناً وهي المسألة الدينية حيث سيتمكنون بتأييد القسط الأعظم من السكان الأميين .

وأعتقد أن رئيس الوزراء بنيابة لم يكن يدرك عواقب الخطوة التي اتخذها .  
وكان الملك ونشأت يدركان هذه العواقب . فالأخير كان يدرك أن التسعة  
إتاحة الفرصة للتخلص من صدقى ، ومن وزير الحقانية مع الأمل في الاحتفاظ  
بباقي الوزراء الأحرار ، وبالتالي القنوع بتأييد قطاع معتدل في حزب الأحرار على  
الأقل .

وقد استخدما رئيس الوزراء بنيابة ، وهو موال وأمين – وإن كان  
ضعيفا – كذرية وبيوجه عام فإن التطورات الأخيرة هي :  
(ا) التزايد البالغ في الالتزام ، على الورق ، بقوة حزب الإتحاد ، وهو  
الذى شجع الملك على أن يفترض أنه أصبح من الممكن الاستغناء عن الأحرار  
بيوجه عام ، وصدق بيوجه خاص .

(ب) الاعتقاد بأنه تمت تهيئة الأرض بما يمكن لضمان أن يتضمن عدد كبير  
من الأحرار بما فيهم وزير الزراعة – توفيق دوس – علينا إلى الإتحاديين .  
(ج) الاعتقاد بأن استخدام صدقى في ممارسة الزغلولية لا يوازن دسائسه في  
منصب وزير الداخلية البالغ الأهمية ، ضد الإتحاديين أنفسهم ، والاعتقاد بأن  
وحدة القيادة في وزارة الداخلية أكثر أهمية من الوحدة المظهرية للجبهة  
الخزينة » .

وافق تشيرلى على رأى هندرسون في عدم التدخل .

قال في برقته رقم ٢١٩ إلى هندرسون :

« إشارة إلى برقتك حول رسالة نشتات نوافق على العرض الذى قدمته ،  
وإذا أتيحت لك فرصة مناسبة يجب أن تضيف بأن حكومة صاحب الجلالة  
ملك بريطانيا لا ترغب التدخل في شؤون داخلية من هذا النوع .  
ويجب أن يكون مفهوماً بوضوح من قبل الملك قواد أن أي منها – الملك  
ونشتات – ستحملان أية مسئولية عن نتائج أي إجراء يتخذ دون التشاور مع  
الحكومة البريطانية .

وإذا كان الملك قواد يعلق على آراء أو تأييد الحكومة البريطانية في أية مسألة  
محددة فيجب أن يطلب رأيك قبل اتخاذ أي إجراء .  
وعقب وقوع الحدث فإن رسالة مثل التى سلمها لك نشتات لا أهمية لها .

وإذا كانت البة تتجه لإلزام حكومة صاحب الحالة ملك بريطانيا ،  
أو الحصول على تأكيدات منها ، بالموافقة أو التأييد فإن الأمر يكون سيناً  
وبلا فائدة » .

ومن هذه البرقية يتضح أن وزير الخارجية البريطاني يوافق على رأى هندرسون في الابتعاد  
عن الشؤون الداخلية المصرية التي لا تم بريطانيا . مadam الأمر مستقرًا . . وما دام سعد  
زغلول بعيداً عن الحكم . . وما دامت المصالح البريطانية مضمونة .

ومعنى هذه البرقية :

ـ دع قواد يفعل ، بمصر وأحزابها ما يشاء ، ولكن البرقية أيضاً لها معنى آخر :  
« نحن لا نؤيد الملك في هذا الشأن . . وأيضاً لا نعارضه ولكن إذا أراد تأييدها العلني  
فيجب عليه أن يستأذنك ويستأذننا في مشروعاته مقدماً . . ونحن نرحب بذلك » .  
ولم يكن الملك في حاجة إلى هذا التأييد البريطاني . . فمادام لم يلق صدًّا بريطانياً فهذا هو  
التأييد ١

ويسترد الملك شجاعته ويفضي في خطته . .

\* \* \*

اكتفت صحيفة واحدة في مصر بالدفاع عن تصرف يحيى إبراهيم وهي صحيفة « الاتحاد »  
فقالت : « دين الله لن يصاب بسوء في بلد ينص الدستور فيه على أن الإسلام دين الدولة » .  
والمقال يحاول أن يجعل مبرر الإقالة دينياً وليس سياسياً .

ردت « السياسة » الناطقة باسم حزب الأحرار تحت عنوان « تصرف شاذ من الوجهة  
الدستورية » :

ـ ما عرف الناس أن رئيس وزراء باليابا يملك إسقاط وزارة إذا استقال ، ولا عرفاً أن  
رئيس وزراء يملك أن يعرض على رئيس الدولة في بلد دستوري إقالة وزير من الوزراء .  
إن المسألة ليست مسألة دين ولكنها مسألة سياسية .  
ومهما يجادل بعض الكتاب لسترها بستار الدين فهو أعجز من أن يستروها ، ولعبتهم في  
ذلك مفضوحة .

نحن نقول من جانينا إن الطريقة التي اتبعت في إقالة عبد العزيز باشا طريقة شاذة لم تعرف  
الحياة الدستورية في الأمم المتقدمة لها مثلاً ، إن هذا يجعل الوزراء مجرد موظفين عند رئيس  
الوزراء ليس لكرامتهم ، ولا لكرامة الأحزاب التي يمثلونها أية قيمة .

إذا رأى رئيس الوزارة أنه لا يستطيع العمل مع زملائه فقد وجب دستورياً أن تستقيل الهيئة المتضامنة جمِيعاً وأن يعاد تشكيل الوزارة .

• • \*

اشتدت المعركة بين أصدقاء الأمس .. وأعداء اليوم .

كَبَّتْ «الاتحاد» :

«إن وزيراً اختلف مع رئيس الوزراء وأتي أن يستقيل لما طلب إليه الرئيس ذلك فكيف يكون الخروج من هذا الموقف الشاذ؟»  
هل في الدستور نص أو شبه نص على أن الوزارة يجب أن تستقيل إذا خالف عضوها رئيسها وتغدر اشتراكها في العمل معًا؟

«إذا كان دولة رئيس الوزراء بالنيابة يملك من الحقوق ما هو مخول للرئيس الأصيل في كل كبيرة وصغيرة فلماذا لا يملك أيضاً حق إقالة وزير؟».

• • \*

وتفطن «السياسة» أخيراً إلى أن الدستور يجب أن يعمل به ، والبرلمان ينبغي أن يعود وأن فترة الحكم المطلق لابد أن تنتهي .

قالت «السياسة» :

«نرجو أن تقوم في البلاد حكومة تعيد صفو الجلو ، وتسعى بكل ما لديها من جهد لإعادة الحياة الدستورية إلى مجراها» .

ولكن جاك موري رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية وجد أن «الوفد سيحصد ثمار هذا الصراع دون أن يبذل جهداً»  
استقل الوزيران دوس وعلوية قطار متصرف الليل ، بعد اجتماع الحزب ، وقدما استقالتها صباح الأربعاء ٩ سبتمبر إلى رئيس الوزراء بالنيابة يحيى إبراهيم .  
وتوجه الوزيران ، بعد ذلك ، إلى مكتبهما بغرفة الوزارة الصيفي في بولكى وجماهير أوراقها .

• • \*

ولا ترك صحيفة (الأخبار) فرصة لحزب الأحرار يباهي فيها برفض وزرائه للمناصب الوزارية ..

قالت :

« جاءت استقالة الوزيرين متأخرة لأن كرامة حزب الأحرار الدستوريين وغسل إهانته أمر

يستدعي السرعة ، لذلك كان خليقاً بالوزيرين أن يستقيلوا في اليوم الذي طرد فيه رئيسها .

\* \* \*

حاول يحيى إبراهيم ، من جانبه ، الالتزام بوعده هندرسون فطلب إلى الوزيرين الاستمرار في العمل حتى يقبل الملك .. الاستقالة .

ويجد الوزيران في هذا الرجاء فرصة للتراجع فيقومان بعملهما مساء الأربعاء ويوقعان بعض الأوراق الرسمية .

\* \* \*

ويكتب نيفيل هندرسون يوم ١٠ سبتمبر إلى لندن :

برقية رقم ٣١٨

إن التأخر في قبول الاستقالات يرجع الأمل الذي مازال موجوداً في أن يبقى الوزيران في الحكومة بالرغم من قرار الحزب .

ومن الممكن أن يفعل ذلك ، إذا تخلى عدد كافٍ من أعضاء الحزب عن هذا القرار ، وحتى إذا حدث ذلك - وهو مشكوك فيه - فإني لا أعتقد أن الملك أو القائم بأعمال رئيس الوزراء سيضيع الفرصة المرتقبة منذ أمد طويل لإخراج صدق من الحكومة ، وفي هذه الحالة ، وبالنظر إلى إعادة تشكييل الحكومة ، فقد يعرض عليه منصب الوزير المفوض المصري في روما .

وقد يطلب منه بالطبع الاستمرار في العمل كمتدوب مصر الرئيسى في مفاوضات جغوب في الشهر القادم .

وكانت نصيحة الدائمة هي الحفاظ على وحدة الجبهة في مواجهة العدو المشترك ، ولكن حتى إذا أمكن رأب الصدع فإن الوحدة ستكون في الحقيقة أمراً خالياً وليس مؤكداً ما إذا كان سباقاً من ورائها خيراً كثيراً .

ويتوجه حسن نشأت إلى مكتب يحيى إبراهيم صباح الخميس - ١٠ سبتمبر - ويعقدان اجتماعاً يستغرق ساعتين يبحثان خلاله الموقف من جميع الوجوه .

ويتفق الاثنين على أن هدفهما التخلص من صدق وحده والتفاهم مع حزب الأحرار الدستوريين والإبقاء على وزيرى هذا الحزب داخل الحكومة .

ويتفقان أيضاً على أنه إذا تذرع الاحتفاظ بالوزيرين تكون الحكومة كلها

التحادية . . ويلتقي يحيى إبراهيم بالملك قفad في المساء للاتفاق نهائاً على هذه الخطوة .

وترسل برقية إلى إسماعيل صدق لابلاغه ياقالة عبد العزيز فهمي وقرار الحزب ، وتحمل البرقية إيهام إلى صدق بأن الوزارة ستكون اتحادية .  
ويدرك إسماعيل صدق بتفكيره الثاقب أن دوره جاء .. وأنه بفرض استمراره في الوزارة فإنه لن يستطيع أن يكون قوة مؤثرة داخل مجلس الوزراء ، فيحيى إبراهيم ضده والملك أيضاً أصبح ضده ..

يبقى صدق في نفس اليوم ١٠ سبتمبر من فيش حيث يستثنى قائلاً : إنه لا يستطيع مواصلة اشتراكه في الوزارة ما لم تظل ائتلافية .  
وصدق لم يكن في ذلك الوقت عضواً في حزب الأحرار ، بل كان مستقلًا  
يشارك - من بعيد - الأحرار الدستوريين ميوطم وأراءهم .

وتنشر صحيفة «السياسة» صباح يوم الجمعة ١١ سبتمبر خبر استقالة صدق وبناؤ قبول هذه الاستقالة أيضاً . . فإن يحيى إبراهيم ونشأت .. والملك قبلهم : عجلوا بقبول هذه الاستقالة . . بمجرد وصوتها . . وذلك قبل البث في استقالة توفيق دوس محمد على علوية .  
ويبقى مورتون هاول القائم بأعمال المفوضية الأمريكية :

« يخلو لصدق باشا أن يصف نفسه كمستقل ولكنه متعاطف مع الأحرار الدستوريين .

وهو يشعر أن الحكومة لا يمكنها الاستمرار بدون تأييد وعطف هذا الحزب الذي تطلق باسمه جريدة (السياسة) وتسانده أغنى وأكثر العناصر تقدماً في البلاد .

إن صدق باشا يعد من أربع السياسيين وأكثربهم حصافة في قائمة العاملين بالسياسة في البلاد ، وربما أكثربهم قدرة ، ولكنه لا يحظى بثقة الجميع مثل زبور باشا أو عللي باشا »  
ويقول مورتون هاول :

« من الصعب معرفة نتيجة هذه الأزمة » .

ويزور مورتون هاول وزير المعارف ووزير العدل بالنيابة على ماهر .  
قال له على ماهر :

- إن قضية الشيخ على عبد الرزاق الذي أدت كتابته وتفسيراته عن القرآن إلى هذا الوضع

من الأضطراب الديني والسياسي تشبه في نطاقها الموقف في دايتون بولاية تينيسي الأمريكية وإن المؤلف خالف بعض لوائح القانون المدني والشريعة .

وقال على ماهر :

– إذا كان المؤلف قد فصل علاقته بين منصبيه المدني والديني قبيل نشر كتابه حول تعاليم القرآن ، ولما كان هناك ما يوحّد عليه أنه يتصرف ويفكر في حدود كشخص مستقل .  
وكان على ماهر يريد أن يقول إن الشيخ يجب أن يصدر كتابه لا كقاضٍ ولا كشيخ وإنما كمؤلف مصرى !

ولم يكن على ماهر متفائلاً على الإطلاق من جراء الأزمة الوزارية . . وهو يتحدث إلى مورتون هاول قال :

– إن الأزمة مثل باق الأضطرابات السياسية ستؤدي إلى تعطيل صدور قانون الانتخاب الجديد الذي أصبح جاهزاً للموافقة عليه نهائياً . وستُؤجل انتخاب أعضاء البرلمان .  
ومرة ثالثة نعود إلى برقة هندرسون الشاملة رقم ٦٥١ ففيها مزيد من التفاصيل .

قال هندرسون في هذه البرقية :

«قرر توفيق دوس باشا الذي جاء لرؤبتي صباح يوم ٩ سبتمبر – وهو اليوم التالي لاجتماع حزب الأحرار – إن هذه القرارات صدرت بالإجماع تقريباً ،  
وإنه لم يجد سوى صوت واحد أو صوتين يؤيدان الاقتراح الذي تقدم به للتفاهم . أو الاقتراح الذي قدمه بعد فشل الاقتراح الأول يأرجعه انخراط أى قرار لمدة ٣ أيام حتى تكون هناك مهلة للتفكير .

وقال إن صدق باشا قبل مغادرته مصر وعد بأنه في حالة وقوع أية أزمة فإنه سيلق بكل نقله مع وزراء حزب الأحرار ، ولذلك أرسل إلى صدق يطلب استشارته منذ مدة .

وأطلعني توفيق دوس على رد صدق وموداه . أنه مادامت المسألة تتعلق بالدين ، فإنه يرى – مالم يقر الحزب شيئاً آخر – أن يبق وزراء الحزب في الوزارة على أن يعين حر دستوري آخر مكان عبد العزيز فهمي .

وقال توفيق دوس إنه قرأ برقة صدق في الاجتماع ولكنها لم تؤد إلى نتيجة .

وقال لي إنه أبلغ نشأت باشا بما يفيد أنه – أى توفيق دوس – سيبقى في الحكومة حتى ولو قرر الحزب عكس ذلك .

ولم يعد هذا ممكناً لأنه فشل في الحصول حتى على موافقة أقلية الأصوات ،  
أى ١٢ صوتاً من ٣٣ عضواً حضروا الاجتماع .

لم يكن هناك شك في أن توفيق دوس يسعى ليجد مخرجاً يعفيه من  
الاستقالة .

أولاً : لأن حزبه يرتاب - وليس بدون سبب - في إخلاصه له .  
وأكيد أن تعرق الائتلاف بين الحزبين سيكون كارثة على البلد .  
وأعرب توفيق دوس عن اعتقاده أن الأحرار لا يمكن أن يكون لديهم أمل  
في الفوز بالانتخابات ضد سعد زغلول .

وإذا كان المطلوب هزيمة الوفد ، فإن ذلك لا يتأتى إلا عن طريق الاتحاديين  
ومن خلفهم المكانة العالية لاسم الملك .  
وفي نفس الوقت ، فإنه لا يستطيع أن يترك حزب الأحرار بصورة مشرفة  
الآن بعد تصويت الأغلبية الساحقة على هذا النحو دون أن يفقد تقدير الشعب  
واحترامه لنفسه .

وسألني توفيق دوس :  
- ما الذي يعين عليه الآن أن يفعله ؟ .. هل يترك الحكومة أو يترك الحزب  
أو يترك كليهما ؟ .

وكان توفيق دوس في حيرة كاملة فيما يتصل بواجبه إزاء مصلحة بلاده ،  
وإزاء نفسه .

- وفي نفس الصباح أرسل توفيق دوس و محمد على علوية باشا  
استقالتيها ، وقدمها إلى رئيس الوزراء باليابا ، الذي أرسل بالتالي إلى  
الوزيرين يطلب منها الاستمرار في منصبيها انتظاراً لقرار جلالة الملك ، وفي  
نفس المساء وصلت من باريس برقيه من صدق باشا يقول فيها إنه مadam  
الائتلاف لم يعد قادماً ، فإن موقفه في الوزارة أصبح موقعاً صعباً ، وبالتالي فإن  
يمجد لزاماً عليه أن يقدم استقالته أيضاً .

- بعد اللهجة التي استخدمها القائم بعمل رئيس الوزراء في اليوم السابق  
كان واضحاً تماماً أنه <sup>أياً</sup> كان الموقف بالنسبة للحالتين المترادفتين لكل من توفيق  
دوس و محمد على علوية ، فإن فرصة عرض صدق من جانبه أن يستقيل لن

ترك لتضييع .

وكان على ماهر باشا قد أكد لي ماذكره يحيى إبراهيم باشا حول تصميم الوزراء الاتخاديين على عدم السماح لصدق باشا بالعودة إلى وزارة الداخلية .  
وعلاوة على ذلك فإن هناك أساساً للاعتقاد بأن صدق ب رغم أنه ، أولاً وقبل كل شيء عدو قديم وشديد العداء لسعد ، فإنه ثانياً ، خصم نشيط حتى لحزب الاتحاد وللملك .

والنفوذ والسلطان الذي يتمتع به وزير الداخلية في بلد كمصر قوى جداً  
للدرجة أنه سيكون من الصعب جداً على حكومة يشغل فيها الاتخاديون أغلبية  
المناصب أن تدخل الانتخاب مع وجود وزير معاد لحزب الاتحاد في هذا  
المنصب الأساسي .

ولكنني أعرف أنني فوجئت بالسرعة غير المهدبة التي قبلت بها استقالة صدق .  
وفي مساء العاشر من هذا الشهر زارني القائم بعمل رئيس الوزراء وأطلعني  
على برقية قال إنه أرسلها من فوره لصدق ليسأله ما إذا كان يستطيع أن يفترج  
اسمه وزيراً مفوضاً لمصر في روما .

وأضافت البرقية أن الحكومة - بالرغم من قبول جلاله الملك لاستقالته -  
ما زالت تعول عليه للاستمرار في العمل باعتباره المندوب المصري الرئيسي في  
المفاوضات القادمة فيما يتصل بمخطوب .

وتلقى يحيى باشا - أيضاً - برقة من زبور باشا يفيد فيها أنه ضمن اشتراك  
أحمد ذو الفقار باشا الوزير المفوض المصري في روما في الوزارة .  
ويقدم زبور عدة اقتراحات أخرى عن محل توفيق دوس ومحمد على  
علوية .

ووأوضح أن زبور عندما أرسل هذه البرقية لم يكن يعلم شيئاً عن استقالة  
صدق .

وبهذا الشكل ، فإن صدق نفذ بالفعل تعهاته فيما يتصل بالتضامن مع  
وزراء الأحرار في الحكومة ، فقد استقال عندما استقالوا .  
والطريقة التي قبلت بها استقالته يجعل من المستبعد جداً أن يستطيع وزراء  
الأحرار البقاء في الوزارة بأي شكل من أشكال الشرف .

وقد وصف لي حسن نشأت باشا توفيق دوس بأنه «وصول» ..  
ومن المؤكد أن نشأت حجة جيدة في مثل هذه الأمور.  
ولكن هناك حدودا حتى لما يمكن لشخص «وصول» أن يفعله.  
وال موقف لا يبعث على الرضا ، لأن كل انقسام في الأحزاب التي تشارك في  
الحكومة الحالية يعد أمراً بالغ السرور بالنسبة للوفد.

ولو كانت محصلة الأزمة مجرد انقسام في حزب الأحرار ، يتبع عنه إقفال  
أعضائه الأكثر اعتدالا بالانفصال إلى حزب الاتحاد ، حتى ولو أصبح المتطررون  
«زغلوليين» صريحين ، فإنه أميل إلى الاعتقاد أن المسألة قد تؤدي إلى بعض  
التقدم لما سيتحققه هذا من تجانس ووحدة في الموقف .

- ولكن تمزق وحدة الحزبين سيضرهما بالهدف ، وهو هزيمة الكاملة  
للغوليين في الانتخابات .

وهذا ما أصبحت أؤمن به إلى حد بعيد . وهناك حجج كثيرة تقال في هذا  
الصدق .

وكما يقول الأحرار الدستوريون فإن نشأت أحضر عليهم ، وعلى الدستور ،  
من سعد زغلول ، إن سعد رجل طاعن في السن وليس أمامه سوى سنوات  
قليلة ، في حين أن نشأت لا يزال قويا ، وإن ستين أو ثلاث سنوات من  
«الزغلوليين» خير من ثلاثة سنة من النشاط الميكافيلي لنشأت باشا ، وهذه  
الحجج لوأخذت بها ، تعنى عداء شديداً بين الأحرار والاتحاديين في  
الانتخابات ، وسيكون من المشكوك فيه جداً أن يستطيع حزب الاتحاد النجاح  
ضد معارضة مكونة من الأحرار والحزب الوطني والوفد .

- وعلى هذا الأساس ، - بكل هذه الشكوك في ذهني - ركزت جهودي قدر الإمكان  
للمحافظة على الائتلاف القائم ، أو إذا تذر ذلك ، تخفيف الصدمة الناجمة عن تمزق  
الائتلاف بحيث نضمن أن يظل الأحرار - الأكثر اعتدالا - مؤمنين بأن سقوط سعد زغلول  
هو هدفهم الرئيسي .

إن التزاع بين الحزبين لا يعني حكومة جلالة ملك بريطانيا إلا من حيث إنه يصافع  
أو يقلل من فرص هزيمة سعد في الانتخابات . وحتى لو تم الانقسام فإنه لا أرى في الوقت  
الحاضر ما يدعو للتذمّر من قوع أي إخلال بالنظام العام .

سيحل أربعة من الاتحاديين محل وزراء الاتحاد الثلاثة وصدق باشا . وسيكون الملك قد عزز موقفه الشخصي ، ولكن وجود حكومة اتحادية منسجمة كان دائماً أمراً متوقعاً نتيجة لانتخابات ناجحة .

وكان الملك ونشأت يدركان مقدماً الأحداث كما أرادا لها أن تكون .

ولا يبدو الأمر أكثر من ذلك والمسألة هي ما إذا كان الاتحاديون يبادهم للأحرار بضعفون مركزهم في البلاد . وبالتالي يقللون من فرصة الفوز في الانتخابات ضد سعد ، أو أنهم يزاوجه صدق من وزارة الداخلية - حيث كان شوكة في ظهور الاتحاديين - قد ضمنوا حرية مطلقة في العمل ، والدعابة في وزارة الداخلية المهمة ، وبذلك أصبحوا أقدر على كسب أنصار مؤيدين أكثر مما كانوا سيخسرون عن طريق أصوات الأحرار .

- ولقد رفض صدق باشا العرض بأن يكون الوزير المفوض في روما ورفض أن يواصل مهمته كممثل مصر في مفاوضات جنوب .

وإنا لنأمل إقناعه بإعادة النظر في قراره هذا ، ولكنني لست متفائلاً بذلك لأن المهمة لا يجزءها . وسيكون صدق سعيداً - بمحض - لاقتناص الفرصة للهرب منها .

برغم اندفاع يحيى باشا إبراهيم في مسألة عبد العزيز فهمي فإنه بطبيعته شخص مسلم ووديع .

وقد أعجبته الحملة العنفية التي انهالت بها فوق رأسه جريدة «السياسة» وعندما رأيته في العاشر من هذا الشهر كان يبدو مخطماً عليلاً . وهو حالياً مصاب بتصلب في الشريان . ومن المحتمل ألا يستطيع مغادرة الفراش قبل أسبوع .

- منع حزب الأحرار وزيره محمد على علوية وتوفيق دوس من العمل في وزارتيها حتى صدور القرار النهائي بقبول استقالتها .

أما زبور باشا وسرى باشا فهما بالخارج ، و واضح أن الأول الذي يقضى فترة استشفاء غير مستعد بالمرة لإبداء أية إشارة لاحتلال عودته وتحمل أعباء منصبه ومتابعته ومن ثم ، فإن ثلاثة فقط من الوزراء المصريين العشرة يقومون حالياً بعملهم .

- غير أن نشاط نشأت باشا لا يهدأ ، وليس واضحاً حجم تأثيره على الملك أو أنه مجرد منفذ لإرادة الملك ، ولكن الملك يعرف أبناء بلده جيداً .

وهو يعمل بجد زائد إلى حد أميل معه إلى الاقتناع بالرأي الأخير وهو .. أن نشأت منفذ لإرادة الملك .

ونشأت باشا نفسه يقول ذلك ، وإن كان البعض يعتبر هذا دليلاً على خطأ اعتقادى . وقد أعرب لى توفيق دوس يوماً عن اعتقاده بأن نشأت باشا هو صاحب الكلمة ، وأن الملك ليس سوى واجهة في مكائد نشأت باشا ، ولكنى لا أعتقد أن توفيق دوس على صواب » .

\* \* \*

لزم يحيى إبراهيم فراشه صباح الجمعة ..

عرف نائب رئيس الوزراء أن وزيري الأحرار لن يستطيعا الاستمرار في الوزارة ما دام صدق قد خرج .. لأن صدق استقال تضامنا معها ولا يستطيعان التخلص عنه .. وإلا بدا موقفها مخجلاً .

إن استقالة صدق حسمت الموقف كله .

وتوقع يحيى إبراهيم لوماً عنيفاً من المندوب السامي فتخلص من المخرج بادعاء المرض ، وصباح السبت ١١ سبتمبر اضطر دوس وعلوية إلى البقاء في البيت والامتناع عن الذهاب إلى مقر الوزارة .

ولكن الملك ظل - حتى ذلك الصباح - متربداً في قبول استقالة الوزيرين بأمل إمكان تسوية الأزمة كما يقول مورتون هاول : « لقد تجمع الملك وهندرسون في حصر الأزمة شهرًا كاملاً منذ محاكمة الشيخ على القى جرت في يوم ١٢ أغسطس » .

ولكن بعد ٤ أيام من اجتماع حزب الأحرار صدر مساء الأحد ١٢ سبتمبر المرسوم الملكي بتعديل تأليف الوزارة :

عين أحمد ذو الفقار باشا وزيراً للحقانية ومحمد توفيق رفعت باشا وزيراً للمواصلات ووزيراً للأوقاف بدلاً من محمد على علوية وخلة جورجي الطيعي باشا وزيراً للزراعة بدلاً من توفيق دوس وحلمي عيسى باشا وزيراً للداخلية بدلاً من إسماعيل صدق . وانضم الوزراء الجدد - بعد تعينهم - إلى حزب الاتحاد فأصبحت الوزارة كلها من الأحاديين .

انفرد حزب الاتحاد بالحكم ..

قال جاك موري رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية :

« إن كل رغباتنا خلال الشهور الأربع الماضية كانت تتحقق عن طريق الملك .. والمملوك

يريد التأييد البريطاني ليعطى فساد الحكم ، ويجب أن تكون حذرین من التأييد الذى نقدمه » .

ويكتب أحمد حافظ عوض صاحب « كوكب الشرق » داعيا للوحدة الوطنية : « كنا نستطيع أن نستغل ذلك حزينا ، ولكن ضمائرنا ووطنيتنا أبت هذا الاستغلال ، ومن أجل هذا رجوانا المفكرين أن يتخدوا من هذا الحادث موعظة يتعلمون منها . لقد وجدنا الأرض المشتركة التي تلتقي فيها كرماء ، وشرفاء ، وشعرنا بالخطر الذى تلثم الصنوف عند ظهوره . فهل من سبع أو مجب » .

\* \* \*

ويقى زبور باشا في قىشى يستشفى في أوروبا برغم استقالات دوس وعلوية وصدقى . ولم يكن غياب رئيس الوزراء عقبة في قبول الاستقالات وإجراء تعديل وزارى ، وقيل إن بناؤ التعديل أبلغ لزبور تلغريا في فرنسا ، ووافق عليه تلغريا ولم يعنـه من الأمر كثـير ولا قـليل . ولم يدعـه ما حدـث - كما يقولـ الدكتور هـيكـل « إلى التـفكـيرـ في العـودـةـ إـلـىـ مصرـ . وماـ بالـهـ يـعـودـ وهوـ يـعـلمـ أنـ الأمـورـ تـجـرىـ فـغـيـابـهـ وـفـ حـضـورـهـ عـلـىـ حدـ سـوـاءـ .

« ولوـأنـ أـمـراـ أـجـلـ خـطـراـ منـ تعـدـيلـ الـوزـارـةـ أـرـيدـ أنـ يـتمـ لـماـ عـدـلـ بـهـ شـيءـ عنـ إـتـامـ استـجـامـهـ فـبـلـادـ الـمـيـاهـ الـتـيـ أـلـفـ يـسـتـجـمـ فـيـهاـ ،ـ وـلـاـ دـعـاهـ لـأـنـ يـسـرعـ بـالـعـودـةـ إـلـىـ منـصـبـ تـعـرـفـ أـمـورـهـ تـفـسـهـاـ مـنـ غـيـرـ حـاجـةـ إـلـيـهـ » .

قال المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى في كتابه « في أعقاب الثورة المصرية » : « لم يكن لزبور من الأمر شيء ، بل كان رئيسا صوريا ، وكان الأمر كلـهـ مـرـجـعـهـ إـلـىـ السـرـايـ » .

\* \* \*

لم تتوقف جهود هندرسون في محاولة حصر الأزمة بين الحزبين . . كما يقول الدكتور هيكـل باشا :

« إن مستر نيفيل هندرسون ، القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني ، مسئول عن بقاء الحال في مصر لا تتغير حتى يحضر السير جورج لويد ، ليتولى تصريفها في حدود السياسة التي يشير بها على وزارة الخارجية البريطانية وتقرره هذه الوزارة عليها . لهذا كانت مقابلات مستر نيفيل هندرسون ودوس باشا قبل أن يجتمع الأحرار الدستوريين ليصدروا قرارهم .

فلا صدر هذا القرار خشى أن تبعه خطوات أخرى تزيد الموقف ارتباكا . ولقد ظن أن هذه الخطوات الجديدة قد ترتب عليها حملة صحفية بين الأحرار الدستوريين والآماديين .

للتتحدث معاً في الموقف .

دعافى مستر نيفيل هندرسون وخطابنى فيما حدد ، قال إنه لم يرد أن يتدخل قبل إقالة عبد العزيز باشا فهمى ، إذ قيل له إن الخلاف بين وزير الحقانى وزملائه واقع على مسألة دينية ، وإنجلترا تأبى أن تتدخل في المسائل الدينية ، ثم رجافى ألا تستمر «السياسة» في الحملة التى بدأتها على حزب الاتخاد ، فلعل سير جورج لويد يجد عند حضوره حال هذه المشكلة السياسية أما هو فلا يتعذر اختصاصه تصریف الأمور الدارجة .

وکان هندرسون پکذب . .

لقد حاول الضغط على الملك لمنع هيئة كبار العلماء من فصل الشيخ على . . ففشل .  
وحاول إقناع يحيى إبراهيم بعدم اتخاذ موقف ضد عبد العزيز فهمي . . ففشل . لأن الملك  
كان بد التخلص . من الوزراء الدستوريين .

وحاول تمزيق حزب الأحرار باستهالة توفيق دوس وإقناعه بألا يتخذ الحزب خطأ متشددًا وأن يبق في الوزارة ففشل.

وحاول تغليب الجناح المعتدل في الحزب على الجناح المتطرف ولكنه فشل.

الآن يحاول ألا يشتت الصراع بين الحزبين ..

ويلتقي هندرسون ٣ مرات بالدكتور محمد حسين هيكل محاولاً إقناعه بوقف حملة «السياسة» على حزب الاتحاد.

قال الدكتور هيكل :

- إذا كفت صحيفة «الاتحاد» عن مهاجمة الأحرار الدستوريين فكرت في الأمر ، فإن لم تفعل فواجبنا أن نرد كل هجوم علينا بما يزيد عليه أضعافا مضاعفة .

ولكن حملة «الاتحاد» لا تقطع وبالتالي تبادى «السياسة» في هجومها على حزب الاتحاد وصحيفته وزعيمه .

فشل هندرسون .. وتبادل المزبائن : الأحرار والاتحاد .. الاتهامات .

\* \* \*

ولم يخضع هندرسون سوى توقيف دوس باشا الذي استقال من عضوية حزب الأحرار الدستوريين .. ونشر الاستقالة في الصحف قبل أن يبعث بها إلى رئيس المزب . حز النبا في نفس الدكتور محمد حسين هيكل فاتصل تليفونياً بتوقيف دوس ورجاه أن يتمهل في الأمر فاتفقا على لقاء .

يق هيكل عدة ساعات مع توقيف دوس التمس في أثناها كل وسائل الإقناع رجاءً أن يعدل عن استقالته . ولكن «دوس» كان متمسكاً بها تمام التمسك ولم يدل إلى هيكل بمحجة مقنعة توسيغ ذلك .

ويعرض هيكل التسليمة على رئيس الحزب .

ولم يجد عبد العزيز فهمي إلا أن يقول :

— أغلب ظني أن توقيف دوس ارتبط مع غيرنا بعهود ، ولم يستطع تنفيذه في جلسة الحزب ، ولا بعدها ، فرأى أن يستقيل من الحزب ليدلل على أنه كان صادقاً فيما قطع من عهد وإن لم يستطع تنفيذه .

وكانت استقالة توقيف دوس من حزب الأحرار هي الانتصار الوحيد الذي حققه نيفيل هندرسون ، فإن توقيف دوس كان يتقارب إلى هندرسون أكثر مما يتقارب لحزب الأحرار الدستوريين .

ويعزى هندرسون نفسه ومحاول إخفاء فشله عن لندن فيبعث بالبرقية رقم ٣١٦ بتاريخ ٩ سبتمبر . قالت البرقية :

«اكمل الشقاق بين المزبين .

وربما يثير الانشقاق أسفًا فإن هذا الانقسام كان حتىأجلًا أو عاجلاً .  
وربما ثبتت حكومة منسجمة كفاماها في محاربة الزغلوليين ، كما ثبتت الحكومة  
الائتلافية !

قال جاك موري رئيس القسم المصري في وزارة الخارجية البريطانية إن «يجي إبراهيم لعب دور الأحمق . ولعب الملك فؤاد دور الصبي »

ويقول موري :

« آمل أن يكون تفاؤل هندرسون عن انسجام الحكومة الجديدة وكفاءتها في محله ، ولكن الوزارة باستقالة صدق فقد قوة دافعة لا يمكن تعويضها . والملك هو المسئول عن استقالة صدق » .

وقال موري أيضاً :

« إن الملك مسئول عن إرغام وزير الحقانية على الاستقالة وربما اختار - الملك - الوقت المناسب لإغراق الأحرار الدستوريين ليبدو مدافعاً عن الدين ويصبح خليفة ويواجه اللورد لويد المندوب السامي الجديد بالأمر الواقع » .

دعا على ماهر باشا وزير الحقانية الجديد ووكيل حزب الاتحاد .. المجلس المخصوص - مجلس التأديب - بالوزارة إلى الاجتماع يوم ١٧ سبتمبر للنظر في تنفيذ حكم كبار العلماء ضد الشيخ على .. وما يترتب على هذا الحكم ..

وهذا المجلس يضم ٥ مستشارين برئاسة الوزير وقد قرر المجلس بإجماع الآراء - أيضاً - « إثبات فصل الشيخ على من وظيفته من تاريخ صدور الحكم عليه مع عدم حرمانه حقه في المكافأة » .

وكتب هندرسون البرقية :

« إن العلماء الذين يتمتعون بوضع خاص في دائرة اهتمامات القصر أحرزوا العديد من الانتصارات الصغيرة خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة . انتهى الصراع مع وزارة المعارف حول مسألة التفتيش على الفصول الجديدة التي تتبعها الوزارة في الأزهر لصالح الأزهر .

وتقرر حساب الفترات التي قضوها العلماء في الميئات الدينية من عملوا بعد ذلك في الحكومة في معاشهم .

وحصل الشيخ شاكر وهو من العلماء البارزين في اضطهاد الشيخ على عبد الرزاق على زيادة في معاشه » .

وكان معاش الشيخ محمد شاكر ٢١ جنيهاً كل شهر فأصبح ٤٦ جنيهاً .. وصدر قرار مجلس الوزراء بذلك بعد ١٤ يوماً فقط من صدور قرار هيئة كبار العلماء يادانة الشيخ على واستمر العلماء يؤيدون ترشيح الملك فؤاد للخلافة ..

يوم ٢٥ سبتمبر مثلاً نشرت صحيفة «الأهرام» رسالة من الزقازيق بعث بها شيخ طريقة  
بمديرية الشرقية هو أمين إبراهيم ذكر فيها أنه بمناسبة الاحتفال بالمولود النبوى الشريف بقريرهم تم  
عقد اجتماع لتشكيل لجان فرعية للخلافة بهدف نشر الدعاية لمصلحة الملك الذى ينظر إليه  
بوصفه أكثر الملوك استحقاقاً لتولى منصب الخليفة.

## شاب مفتون

وصف نيفيل هندرسون المناخ السائد في مصر :

برقية رقم ٦٨٨

من نيفيل هندرسون

إلى أوستين تشيرلين

رمل الإسكندرية بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٢٥

١ - لم تهدأ بعد المشاعر التي أثارتها الأزمة الوزارية الأخيرة ، ولم تفلح اللهجة المادئة لقرارات حزب الاتحاد في التخفيف من ألم الأحرار الدستوريين لكرامتهم الجرمحة .  
وتواصل السياسة انتقادها اللاذع للحكومة الجديدة ، وطالبت السياسة برأس القائم بأعمال رئيس الوزراء يحيى إبراهيم .

٢ - ولا تعكس صحقيقة الحكومة « الاتحاد وليرته » - روحًا من الود إزاء الأحرار الدستوريين . فهنا لا تسمحان ياظهار الحقيقة التي أكد عليها على ما هو باشا والمعرف بها عموماً وهي أن « السياسة » ناطقة بلسان جزء من حزب الأحرار الدستوريين ، وليس الحزب كله .  
ومن الطبيعي أن تفعل الصحفتان ذلك ، إن السياسة هي الوحيدة التي تصدر باسم حزب الأحرار بين جميع الصحف اليومية ، وما يُؤسف له أن صحقيقة حزب « الاتحاد » في رددها الإساءة بالإساءة والتعرض بالتجريح تنعكسان في استخدام لغة يجدها - حتى أكثر الأحرار

تساحقاً - ما يصعب غفرانه وثمة جرح قد لا يندمل إن ترك وشأنه .  
ولم يكن لدى أى من الجانبين من الشجاعة ، وإدراك الحقائق السياسية ، ما يدفعه إلى  
التغاضى عن هستيريا الصحافة التي يثيرها الجانب الآخر .  
وقد فشل الأحرار الدستوريين في الاستجابة لإعلانات الصداقة الرسمية التي صدرت عن  
الاتحاديين .

ولابد من التسليم بأن هذه الإعلانات لا تتفق مع ما يقال عن نوايا نشأت  
ولا مع ما نهى إلى علمي عن الإشارات والتعليقات التي يتلقاها مدير المديريات  
من وزارة الداخلية .

٣ - وتکاد كل فرص التوصل إلى حل وسط أن تقابل بالرفض القاطع ،  
وهي الفرص التي تسنح في فترات المهدوء المتقطعة في أثناء الزراع .

صحيح أن السياسة اعترت بنعمة المصالحة والاعتدال التي اتسم بها خطاب  
على ماهر باشا وقرارات حزبه ، ولكن صحيفة السياسة لا تستطيع التوفيق بين  
إيماءات الصداقة هذه ، وبين اقتراح حزب الاتحاد بالإجماع على الثقة في  
رئيسه - القائم بأعمال رئيس الوزراء - الذي ترى السياسة أن إهانته لحزب  
الأحرار في شخص وزير الحقانية الراحل إهانة لا تفتر .

وأشادت «السياسة» بمجلس الوزراء الذي أعيد تشكيله ، ووصفته بأنه  
«وزارة عمل» ورأت في طبيعته المؤقتة وحياده أفضل حل أتيح لزيور باشا  
لواجهة الصعوبات العاجلة التي تصادفه .

وكان لابد أن ترد «الاتحاد» بالقول بأن الوزراء الجدد يتصرفون كاتحاديين  
وأن الحكومة الجديدة حكومة حزبية بالمعنى الدقيق للكلمة .

٤ - وتبرز صحفتنا حزب الاتحاد برقيات مكتوبة بصيغ واحدة تثير الشك  
بعث بها أعضاء غير معروفيين من حزب الأحرار الدستوريين يعلنون فيها انضمامهم  
إلى جانب «الملاذ» احتجاجاً على موقف زعماء الأحرار من قضية الشيخ على  
عبد الرازق .

وتتنى صحيفة «السياسة» أن هؤلاء الاتحاديين الجدد كانوا في أى وقت  
أعضاء بحزب الأحرار . ونشرت الصحيفة سلسلة مقالات جريئة عقب تقديم  
الشيخ محمد بنحيت المفتى السابق استقالته من حزب الأحرار .

وأرادت «السياسة» بهذه المقالات إظهار عدم الاتساق بين الدستور والتفسير الدقيق للشريعة الإسلامية.

ويبدو أن ميدان المعركة يميل إلى التحول من المسجد إلى «المغسلة» فقد بدأت مثل هذه الدراسات الدقيقة والمقارنات غير اللاحقة في الظهور في الصحف المنافسة حتى إن «المقطم» ناشدت الجانبيين أن يتذكرا أنها بهذا ينشران غسيلها القذر أمام أوربي يتقدما.

وذكرتها «الأهرام» بأن مثل هذه المنازعات المزية تساعد البريطانيين في سياستهم الاقتصادية الجديدة القائمة على حكم مصر من خلال تفرق المصريين .  
٥ - ويبدو أن الصحافة الوفدية رجعت عن جهودها لاجتذاب الأحرار إلى

«التوبية» وواصلت توجيه الإهانات إلى كل من الخزيين .  
سخرت «البلاغ» من مطالبة الأحرار بالتفاوضى عما ارتكبوه من خطأ .  
وقالت إن الأحرار يرفضون - كالعادة - أن يتعلموا الحكمة من الأحداث ،  
بعد أن هجرهم الإنجليز ، هاهم أولاء يصرون على محاربة الوفد لا المفترض .  
وتتساءل «كوكب الشرق» : كيف يمكن لحزب الاتحاد أن يشكل وزارة حزبية  
وقد حصل على ١٩ من مقاعد البرلمان في آخر انتخابات .

أما صحيفة «مصر» فترى في جميع التطورات الأخيرة مؤامرة بريطانية .  
تقول صحيفة «مصر» : إن البريطانيين استغلوا الأحرار الدستوريين في ضرب الحركة الوطنية ، ثم صنعوا - بوسائل مشينة - حزب الاتحاد لضرب الأحرار الدستوريين .

وتذكر «البلاغ» حزب الاتحاد بأن معظم ذوى الفكر القوم من المصريين من أنصار زغلول ، وأن بين أعضاء حزب الاتحاد كثيرين من لم يغيروا جلودهم إلا تحت ضغط التحريف .

٦ - وأعربت «الأهرام» عن أملها أن يكون في غيبة تأيد الصحافة الإنجليزية مجلس الوزراء الجديد حافزاً إلى النشاط المفيد .  
ويرنامج الاتحاد جيد ، كما كان سجل الإدارة في الشهور الماضية جيداً .  
ولكن البلاد لا تريد نظاماً بيروقراطياً يتسم بالكفاءة فحسب ، إنها تريد أيضاً حرية الصحافة وحرية النظاهر ، وقبل كل شيء التعجيل بإجراء انتخابات

حرة ، فليس في أعمال أى حزب - منها تكن جديرة بالثناء - ما يمكن أن يعوض البلاد عن حرمانها من الحقوق البرلانية .

٧ - وتنقى صحيفة « الأخبار » - جريدة الحزب الوطني - أن الأزمة انتهت فإنها مستمرة وقائمة .

وتقول إن ما يدفع المصريين إلى الانفهام لحزب سياسي أو آخر لا المبادئ أو المصالح القومية ، وإنما الأهداف الشخصية .

وتضيف الصحيفة : « وعلى هذا فإن أردت الآن أن تتقم من أعدائك ، فلتنتضم إلى حزب الاتحاد . فقد أثبت الاتحاديون أنهم أعدى أعداء الحرية .

٨ - وطالبت جميع الصحف بالتعجيل بإعلان قانون الانتخابات الجديد وبعودة الحياة البرلانية .

وتهاجم كل الصحف - عدا صحف الحكومة - التعديلات المقترحة في القانون باعتبارها غير دستورية على الإطلاق ، وهناك مطالبة بإجراء الانتخابات بأى ثمن .

وطالبت « السياسة » باللحاج بحق الانتخاب العام الذى يكفله الدستور .  
أما « الاتحاد » فتؤكّد مسؤولية وزراء الأحرار عن التعديلات التي تعرض حالياً للنقد ، وتعيد إلى الأذهان أعمال وتصريحات زعماء الأحرار قبل وفي أثناء فترة الوزارة الائتلافية لتثبت أنه لا يحق لمؤلاه الزعماء أن يدعوا العمل على حماية الدستور .

إن الاتهامات المتباينة بشأن ماضي الحزبين المشترك تعد بصفة خاصة إحدى السمات غير المستبررة للصراع بين حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين ، وهي سمة يسعد الصحافة الوفدية أن تسخر منها وتعرض بها .

٩ - وتحت السطح المضطرب للصحافة ، تتحرك تيارات حزبية غير محددة .

قرر الوفد تنادي مناقشة المظالم ذات الحساسية الخاصة بالنسبة للسرای وإضعفاء الاعتدال على اعتقاده للاتحاديين وتركيز هجومه في الأساس على الأحرار - الذين يريد الوفد بأى ثمن - الحيلولة دون عودتهم إلى السلطة قبل إجراء الانتخابات .

وزادت آمال الوفد في النجاح في الانتخابات منذ إقالة صدق باشا من وزارة الداخلية

١٠ - وفي نفس الوقت ، يتردد أن زغلول باشا قام بمبادرات في الجاه رئيس الوزراء وفي دوائر أخرى بهدف تعيين وزير من أنصار زغلول في الوزارة الجديدة .

ونتي إلى علمي أن هذه المبادرات لم تلق استجابة من قبل يحيى إبراهيم باشا ورشدي باشا الذي تم الاتصال به كوسقط - محتمل - في هذا الصدد .

١١ - وتختلف التيارات المتعارضة داخل حزب الأحرار بين تأييد ورفض حملة « السياسة » الحالية على الاتحاديين .

جعل توفيق دوس باشا - الذي يجد الاعتدال - من تغيير سياسة صحيفة « السياسة » شرطاً لبقاءه في الحزب .

وفي اجتماع عقد يوم ٢٤ سبتمبر ، رفض الحزب هذه الاستقالة المنشورة ، واستمرت المناقشات مع توفيق دوس باشا .

ونشرت « الأهرام » نداء من توفيق دوس باشا إلى صحيفتي الاتحاد والسياسة كتبه إبان الأزمة الوزارية وامتنع عن نشره منذ ذلك الحين استجابة لطلب الحزب .

ويطالب دوس باشا في بيانه الجانبي بتنحية العداوات الخزبية في مواجهة « العدو المشترك » .

١٢ - وذكرت الصحف أن أشخاصاً معينين معروفين بتعاطفهم مع بريطانيا سيشكلون حزباً جديداً تحت اسم « الحزب الوطني الدستوري » .

وأكمل محمد شريعي باشا - الذي ذكر اسمه في هذا الشأن - أنه ليس هناك تفكير في مثل هذا المشروع .

وكانت الإشاعات قد ذكرت بالفعل أن الحزب الجديد سيكون ملتقى صدق باشا وتوفيق دوس باشا وعلى باشا وثروت باشا وغيرهم من ليس لهم موقف محمد إزاء الأحداث الحالية .

١٣ - ولم تكن النغمة التي ردتها الصحف الإنجليزية في أثناء الأزمة الوزارية متوافقة مع مواقف زعماء حزب الاتحاد .

وبذلت جهود لضمان تعاطف المراسلين المحليين .

عرض محمود عزمي باشا مرتبأً شهرياً على مراسل «التايمز» .  
ونفي إلى علمي من مصادر موثوق بها أنه تم منذ عشرة أيام شراء الصحفى المصرى الذى يعمل حالياً مراسلاً لصحف مورننج «بوست» وديللى تلجراف وديللى كرونيكل مقابل عشرة جنيهات نقداً . . بعد أن وصفته صحيفتنا الاتحاد بالكذب .

وعادت «الكشكول» إلى ولاتها للأحرار بعد أن تخلت عن هذا الولاء  
لفتره قصيرة .

١٤ - وقد وصل مالك أجمل خان زعيم رابطة الخلافة الهندية إلى القاهرة  
يوم ١٠ سبتمبر وغادرها يوم ١٥ سبتمبر .  
وقد احتفى به كبار العلماء في القاهرة .

ولم يستطع مراسلو الصحف الاتصال به . فقد رفض أن يدل إليهم بأية تصريحات توضح آرائه بشأن قضية الخلافة .

١٥ - ورق قاضياً للمحكمة الشرعية العليا الشيخ سرور على الذي سبق أن أصدر أربعة أحكام لصالح وزارة الأوقاف ضد دائرة والده الخديو .  
وخلفه الشيخ عبد المجيد سليم إمام الملك في منصب قاضي محكمة القاهرة  
الشرعية .

١٦ - وهناك اعتقاد عام في أوساط الشعب بأن رحلة الشيخ المراغي إلى  
المجاز كانت تستهدف الدعاية لتولي الملك قيادة الخلافة .

١٧ - ودفع أحمد مظلوم باشا لدائرة الأمير سيف الدين جميع المبالغ التي  
احتلساها محمد سعيد باشا . وأقرض محمد سعيد باشا مبلغ ١٥ ألف جنيه مصرى  
لسداد رهنية ممتلكاته .

١٨ - وقرر مجلس التأديب بوزارة الحقانية في ١٧ سبتمبر إقالة الشيخ على  
عبد الرازق ربيعاً من منصب قاضي المحاكم الشرعية .

ولم يحضر الشيخ الاجتماع بنفسه ، وقدم دفاعاً مكتوباً .

وصدر قرار المجلس - الذي كان بالإجماع - بأثر رجعي اعتباراً من ١٢  
أغسطس وهو تاريخ إدانة مجلس العلماء للشيخ على عبد الرازق .

ويضع هذا نهاية لحادث كانت لأصدقائه عواقب بعيدة المدى .

١٩ - وزارة الإسكندرية وفود من مديريات الدقهلية والغربية والبحيرة والقلوبية لتهنئة وزير الداخلية الجديد .

وأعلن حلمى عيسى باشا في كلمته بهذه المناسبة - وفي خطاب القاه بمدينة دمنهور - عزمه الأكيد على محاربة قوى الفوضى بكلفة الوسائل المتاحة له .

وهو يطمح - على ما فهمت - إلى لقب « جlad الوفد » الذى كان لصدق باشا وأكده لمستمعيه أن الحكومة ستواصل الضرب بقوة على أيدي الطلبة .

٢٠ - وربما يكون هذا ضروريًا . فهناك شيء من الغليان بين صفوف الطلبة ولدته الأحداث الأخيرة .

ولم يكن ممكناً أن يؤيد الطلبة الحكومة الحالية ، خاصة بعد استمرارها في رفض عقد امتحانات الملحق للراسين هذا العام ، وهو الرفض الذى أعلنه على ماهر باشا لوفد من المحاذ الطلاب في ٢١ سبتمبر .

ويتردد الحديث حالياً عن القيام بإضراب عن الدراسة عقب استئنافها في ٣ أكتوبر .

وأكدد لي على ماهر باشا أنه في حالة حدوث هذا الإضراب فإنه يعرف كيف يتعامل معه .

٢١ - وتصدى على ماهر باشا جيداً للحملة التي تعرض لها بعد تعيين ناظرات أوبيات في بعض مدارس للبنات .

وقوبلت الانتقادات التي أثارها تعيين مسيو كازانوفا أستاذ اللغة العربية بالجامعة المصرية بالقول : « بأنه ليس هناك مصرى لديه المعرفة الازمة باللغات السامية ليشغل هذا المنصب » .

\* \* \*

وبرغم هذا كله بقى أحمد زبور يتنقل في ربوع أوربا .

واستمر يحيى إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة يحكم في غياب زبور رئيس الوزراء وبالرغم عنه .

واستمر حسن نشأت باشا يتدخل في كل صغيرة وكبيرة في شئون الدولة برغم زبور وحيى إبراهيم .

قال العقاد :

« انطلق حسن نشأت باشا في السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الأقاليم ، وكانت أوامره

تصدر إلى المأمورين في المراكز مباشرة بغير وساطة الوزير والمدير ، وكانت أوامر الوزارة تلغي  
ولا تطاع » .

\* \* \*

حدد موعد حضور اللورد جورج لويد إلى مصر يوم ٢١ أكتوبر . . وقبل يومين من وصول  
المندوب السامي الجديد توجه نيفيل هندرسون لقاء الملك فواد

« برقة رقم ٧٢٧

من نيفيل هندرسون

القائم بأعمال المندوب السامي

إلى أوستين تشربرلين وزير الخارجية في أكتوبر ١٩٢٥

١ - استقبلني الملك فواد في الإسكندرية .

٢ - استمر الاجتماع لمدة ساعة ونصف الساعة .

خصص جلالته قسماً كبيراً من الوقت في تلخيص الأحداث الماضية والهجوم على الدستور  
بوصفه ليبراليًا جداً بالنسبة للبلد على هذه الدرجة من التخلف مثل مصر ، وعلى رجال الأحرار

الدستوريين بوصفهم غير مخلصين له وب مجرد أشخاص يسعون للحصول على المناصب .

٣ - أعرب جلالته عن رضائه عن الحكومة الحالية التي وصفها بأنها متحدة ومخلصة  
وتعمل بجد .

وتحدث باستخفاف عن زبور باشا .

قال إنه يؤخر عودته إلى مصر ويبيق في أوروبا سعياً وراء الحصول على الأوسمة ، وتعطى  
ملاحظات الملك بهذا المعنى احتفاظات لصحة الإشاعة التي بدأت تصل إلى الخارج بأنه  
ستجري محاولة لتجريد زبور من منصب رئيس الوزراء عند عودته إلى هنا .

ومثلاً أبلغني سري باشا - وزير الأشغال العمومية - الذي شاهد زبور منذ أسبوعين في  
باريس بأنه يؤجل وصوله عمداً لحين وصول المندوب السامي حتى لا يعطي الفرصة للملك  
لمواجهة سير جورج لويد بحقيقة واقعة .

وفي ذهن الملك أن خليفة زبور باشا سيكون بالطبع يحيى إبراهيم باشا الذي  
ينظر إليه بحق ك مجرد ألعوبة في يد القصر .

وأى تعاون حتى لو كان ظاهرياً في مثل هذه الظروف بين رجال حزب  
الاتحاد والأحرار الدستوريين لن يكون عملياً .

وبالرغم من أن هذا التعاون لا يمكن إلا أن يكون تعاوناً فاتراً فإنه ما زال ضرورياً إذا أردنا أن نؤمن حتمية هزيمة رجال زغلول في الانتخابات . وقد أعدت على أسماع جلالته الوعد الذي سبق أن تعهد به لي بالاحتفاظ بزيور باشا كرئيس للوزراء حتى بعد انتهاء الانتخابات ، وذكرته بالاطياع الجيد الذي تركته زيارة زبور للندن على الحكومة البريطانية .

٤ - ومن ناحية أخرى أعرب الملك عن ثقته في الفوز في الانتخابات ، بمساعدة أو بدون مساعدة الأحرار الدستوريين .

وقال إن جماهير الشعب المصرى تنظر إلى الأحرار الدستوريين بوصفهم صفة المثقفين وبالمعنى الدينى بوصفهم من « المرتدين » بسبب تأييدهم للشيخ على عبد الرزاق .

ومن وجهة نظره لا يوجد أى خطر من اتحاد قوى الأحرار والسعديين ولو أبدى السعديون رغبتهم في مثل هذا التحالف فإن السعديين سيرفضون . وكان صاحب الجلالة الذى يشعر برضاء بالغ في تكرار كلمة « المرتدين » بيدو لصيقاً وهو يتحدث عن تدمير حزب الأحرار الدستوريين .

٥ - وأعتقد أيضاً أنه كان علىَّ أن أحذر من آية محاولة لاستخدام الدين كعصا لضرب هذا الحزب ، جازفت بالإعراب عن اختلاف مع نظرته وأنها ستتصاب بهزيمة كاملة .

قلت إني مفتنع بضرورة أن يواصل الحزبان المترمان في البلاد العمل معاً للقضية المشتركة وهي هزيمة سعد زغلول . وكانت تصريحى الدائم خلال الصيف الماضى حول هذا الموضوع ، ولم أر أى داع لتعديل موقفى .

قال الملك إنه يعرف أن هذه هي آرائى وبالرغم من أنه لا يشاركنى هذه الآراء فإنه سيسعى جاهداً ليري إلى أى مدى يمكن الاستجابة لها . وأشار إلى أنه يعرف بلاده أكثر منى .

ومما لا شك فيه أنه يعرف ذلك ولكننى أتصور أن حقيقه تقدم لدعيم رغباته أكثر من تحقيق ما يشعر به حقاً .

٦ - انتقل جلالته بعد ذلك إلى موضوع الانتخابات وعلق على الرغبة في

تأجيلها لأطول فترة ممكنة أى إلى الخريف القادم بدلاً من الربيع . وبالرغم من أن أميل إلى الاتفاق معه لأسباب معينة فإنه لم يشعر بأى ميل للإعلان عن هذا ، أعربت عن أمل لا يحدث أى تأخير في إصدار وتعديل قانون الانتخابات وأن الشكوك ستظل قائمة في أذهان الشعب حول حقيقة النية لاجتماع البرلمان من جديد وهي الشكوك التي تؤدي إلى القلق .

قطعني الملك مؤكداً أن البلد هادئة تماماً . وأن الأمل في الانتخابات سيؤدي ببساطة إلى أن يشعر الناس بالقلق ، وعلى العكس فإن أعمال التحرير والاضطرابات ستبدأ من جديد عنه تحديد موعد الانتخابات .

٧ - إن هناك قوة فيها يتوجهون به الملك وأعتقد أنه حتى الأحرار قد يتذمرون معه لو لم تكن وجهة نظرهم أن استمرار الحكومة بدون برلمان ستؤدي إلى تشجيع الأوتوقراطية وتدخل القصر في الحكومة عن طريق الرجل المفضل للملك وهو نشأت باشا .

٨ - إن أحد الأسباب التي قدمها الملك لتأجيل الانتخابات أمله في زيارة لندن في الصيف القادم . ولن يكون قادراً على القيام بها إذا وجد برلمان على الملك أن يراقبه بدقة .

وهناك سبب آخر - ربما يكون أكثر جدية - وهو رغبته خلال هذه الفترة في تعزيز موقف حزب الاتحاد الذي وصف نموه خلال الشهور العشرة منذ تأسيسه بأنه نحو استعراضي .

٩ - وبصورة عامة لخص الملك سياسته كالتالي : وجود حكومة مستقرة وعادلة في الداخل وإقامة علاقات طيبة مع بريطانيا العظمى في الخارج .

وعندما قلت له : إن هذا يتفق مع رغبات الحكومة البريطانية . شكا الملك أنه لم يتمكن حتى الآن من انتزاع بيان محدد - ولو كان عاماً - حول سياسة بريطانيا سواء من الحكومة البريطانية أو من ممثليها هنا أو من أى وزير من الوزراء الذين يزورون مصر .

١٠ - أبلغت صاحب الجلالة أن أمل أن يشعر بعض الرضا حول هذه النقطة من السير جورج لويد . وإنني واثق من أن الملك يسعى حقيقة للحصول

على تأكيد صريح بأن الحكومة البريطانية ستعمل في مصر مع صاحب الجلالة نفسه ومن خلاله . وسيعزز موقفه بشكل كبير إذا حصل علناً على تأييدنا . وإذا كان الملك يتمتع فقط بشرعية دستورية ويمكن الثقة به ولا تؤثر فيه كثيراً الإساءات الشخصية البسيطة فلا توجد حاجة للتعدد في تحقيق ما هو ممكن للاستجابة لرغبات الملك في هذا الحال .

وليس لدى أي سبب للشكك في إخلاص الملك قواد في رغبته الحالية لإقامة علاقات صداقية مع بريطانيا العظمى . وقد منيت محاولته لتعزيز موقفه كملك شعبي عن طريق التحالف مع زعيم شعبي بالإخفاق التام كما أنها عرضت مملكته للخطر .

وكان هذا الدرس مفيداً ودفعه إلى الشعور بالحاجة لتأييد بريطانيا . وخلال الحديث الذي أجريته مؤخراً مع على ماهر باشا عضو حزب الاتحاد - الذي أثق فيه للغاية - أبلغني أن الملك يؤكد لوزرائه باستمرار أهمية الصداقية مع إنجلترا . وجميع الأدلة عندي تؤكد ذلك .

ولكن السؤال ينصب حول الثمن الذي يكون الملك على استعداد لدفعه مقابل تأييدنا وعما إذا كان راغباً في الاستمرار في الحصول على تأييد ، طالما أدى ذلك فقط إلى دفع مصالحة الشخصية وطموحه . أم أنه سيواصل رغبته في الحصول على تأييدنا برغم بعض التضحيات التي عليه أن يقدمها والتي قد نفرضها عليه .

وهناك ما يبرر الشعور بالشك إزاء رغبة الملك في أن يخضع لما يحد من السيطرة على سلطته الأوتوقراطية ، وبالرغم من ذلك فإن التعاون معه إلى أقصى حد لتوجيه مستقبل بلاده أمر جدير بالمحاولة ، ولا أتوقع أن تصاب هيبة بريطانيا بأية آثار ضارة في حالة الفشل الذي ينشأ عن عدم إخلاص الملك وجهوده لاستعادة السلطة الاستبدادية التي أقامها بنجاح والده إسماعيل .

١١ - ولا تبدو في الوقت الحاضر قوات أخرى يمكن عن طريقها ممارسة نفوذنا لأن محاولاتنا المخلصة للتفاوض مع الزغلوليين انتهت بصورة مشوهة . أما الأحرار الدستوريون فالرغم من الاعتراف بأنهم أكثر أحزاب البلاد ثقافة وكفاءة فلا وزن لهم سوى داخل الطبقة المتعلمة الصغيرة ، وليس لهم

أتباع في الريف ، ويتمتعون بكرامة مريرة من قبل الملك والزغلوليين ، وهم يسبقون عصرهم ، ولن تنمو قوتهم إلا بتطور المؤسسات الدستورية .

وفي نفس الوقت إن الحكمة من تحقيق تطور سريع للغاية لإقامة مؤسسات برلمانية في بلاد ليست على استعداد لذلك مشكوك فيها .

إن نسبة الأمية بين السكان تصل إلى ٩٠٪ وهم على درجة من الجهل تسمح بقيادتهم للدرجة أنهم يمكن أن يصدقوا أي شيء يلقن لهم ولا يفهمون شيئاً عن تعبيرات « حق الانتخاب » و « التثيل الشعبي » و « صوت الأغلبية » .

والرعماء الذين قد يقومون بتوجيههم ما زالوا بعيدين عن فهم قيمة واستخدام المعارضة والخصوم السياسيون ينظرون إليهم على أنهم أوغاد أو خونة ، ولا يمكن إنكار أن المصريين لمجحوا فقط في تطوير جميع عيوب النظام الحزبي . ولم ينجحوا في تطوير أي من فضائله .

١٢ - وهناك أمور ستكون موضع نظر المندوب السامي الذي يتظر وصوله بترقب بالغ بل في الحقيقة بغير بالغ .

١٣ - وفي نفس الوقت لم يحدث أي تغيير حقيقي في الموقف وما زال منصب وزير الأوقاف شاغراً .

قدم اغراه لزيور باشا في باريس بإعطاء هذا المنصب لعل جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية الحالى .

وكان رد زiyor باشا الوحيد أنه يعتقد أنه ليس هناك ما يستدعي الإسراع في إصدار قرار التعيين وأنه سيبحث الأمر عند عودته لأنه ينوي تولي وزارة الداخلية بنفسه .

وسيمكن مستحيلاً بالنسبة له أن يتولى بنفسه هذا المنصب بالإضافة لمنصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اللذين يتولاهما بالفعل .

فالتأثيرات التي يتعرض لها زبور باشا في باريس مختلف عن ميلاتها ذات النقل في مصر ، ومن المؤكد أنه غير راض عن المسار الذي أخذته الأحداث في بلاده وعودته قد تؤدي إلى حدوث تطورات جديدة .

١٤ - إن قضية الشيخ على عبد الرزاق التي كانت السبب الظاهر وراء أزمة الحكومة تمت تسويتها بتأكيد مجلس النظام بفضل من المحاكم الشرعية .

١٥ - عاد إسماعيل صدق باشا إلى مصر ولديه شعور بالإساءة البالغة بسبب الطريقة التي تم بها قبول استقالته ، وبدون شك سبب ذلك أنه معارض فظيع للحكومة حيث أصبح يشكل الآن شوكة قاتمة ومملوءة بالضفينة ضد حزب الاتحاد والقصر . وهو يتظر أيضاً وصول المندوب السامي قبل أن يتوجه إلى السلم للاجتماع مع المندوبين الإيطاليين في لجنة حدود برقة . وفي هذا الخصوص فإنه عازم على ألا يقوم القصر باستخدام المفاوضات ليجعل منه كبش الفداء حيث يصر على الحصول على تعليمات محددة من الحكومة قبل الخاذ أي قرار نهائي .

فإذا تم الاعتراف بحقوق إيطاليا في جنوب فلن يكون ذلك إلا بالموافقة المعلن عنها من قبل الحكومة . ومن المحتمل أن يبدأ المؤتمر أعماله حوالي يوم ٢٨ أكتوبر .

١٦ - إذا كان يمكن للكلمات أن تقتل فإن الحكومة الحالية قد ماتت بالفعل ودفت ، إن الشتائم الموجهة إلى الوزارة من معارضيها السياسيين في تصاعد مضطرب ، ولكن الوزارة لم تعمل بعد أن خرج منها الوزراء الأحرار إلا ستة أسابيع .

وأميل إلى الشك حول معدل تطور إساءة استخدام السلطة منذ إعادة تشكيل الوزارة بدون الأحرار .

ومهما كان هذا المعدل فإنه من المحتم أن تحدث فوضى في الوزارة بسبب الأزمة التي واجهتها في الشهر الماضي .

إن أغلبية الموظفين في الحكومة يشكلون القسم الرئيسي من المثقفين وهم بالفطرة من الأحرار

إن احتلال حدوث انقسام كامل بين حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين كان حاداً في وقت ما . ولا يزال احتفالاً ممكناً جدّاً .

وإذا انخفضت حدة الانشقاق الحزبي فلا أعتقد من الضروري تعديل فكري الرئيسي بأن الوزارة الحالية يجب أن تكون قادرة بصورة كافية لأن تواصل عملها بكفاءة إلى حين إجراء الانتخابات .

١٧ - وجهت جهودي كلها خلال الشهر الماضي لجمع شمل الحزبين معاً

أو حتى منع الانشقاق بينها من أن يصبح أكثر اتساعاً أو وضواحاً ، ولا تساورني  
أية أوهام في أن تحقيق أكثر من ذلك لا يعتبر أمراً عملياً .  
ولم يوجد ، ولا يمكن أن يوجد ، أى تعاون مخلص وصادق ولكن تحقيق  
الحمد الأدنى من التعاون أفضل من العداء الواضح .

وأكثر من هذا وبغض النظر عن مسألة توحيد جميع القوى المتاحة ضد  
السعديين ، فإن من المرغوب فيه بشدة أن ينبع في الانتخابات البرلمانية  
الجديدة أكبر فريق ممكن من الأحرار .

١٨ لقد بذلت أقصى ما لدى وتوصلت إلى نتائج طيبة باقناع حزب  
الأحرار بعدم اتخاذ قرارات نهائية أو متيرة وكذلك أعضاء حزب الاتحاد  
لإظهار المصالحة والكرم .

وفي الواقع ابتعد حزب الأحرار في الوقت الحاضر عن إصدار إعلان محدد  
عن موقفه في المستقبل ، وتوقف أعضاء حزب الاتحاد عن وصف الأحرار  
بالإلاحداد . وأعرب حزب الاتحاد علناً عن اعتزامه عدم ترشيح أى مرشح من  
حزب الاتحاد في أية دائرة انتخابية نواباً أحراراً في شهر مارس الماضي .  
وتعهد لي زعماء الاتحاد أيضاً أنه إذا قبل حزب الأحرار اليد الممدودة لهم  
فإنهم سيوافقون على تشكيل لجنة حزبية مشتركة لاختيار أنساب المرشحين لجميع  
الدوائر الانتخابية .

والامر طيب حتى الآن ، ولكن أخشى عدم توافر الثقة المتبادلة وهو الأمر  
اللازم لتحقيق أى اتحاد قوى بين الحزبين » .

\* \* \*

وحاول إسماعيل صدق بعد عودته من أوروبا أن يحقق رغبات هندرسون .  
التقى صدق بالدكتور هيكل في القطار فقال صدق :  
ـ إن الإنجليز هم أصحاب القوة ، فمن حسن السياسة عدم الوقوف في وجههم بأكثر  
ما حدث .

ولم يقنع هيكل ولم يقنع الأحرار الدستوريون جمياً .  
خطب عبد العزيز فهمي في ذكرى تأسيس الحزب فقال :  
● « إن يجيء باشا إبراهيم رجل غير مسئول عما يفعل . ولا يؤخذ عما يصدر من خبر

أوشـرـ ضعـيفـ القـلـبـ وـالـلـسـانـ يـفـعـلـ مـاـ يـؤـمـرـ بـلـ تـرـدـ وـلـ جـدـالـ .. يـؤـمـرـ بـأنـ يـكـونـ رـئـيـسـ حـزـبـ فـيـكـونـ رـئـيـسـ حـزـبـ . أوـ بـعـارـةـ أـخـرىـ «ـشـالـوـهـ فـانـشـالـ وـحـطـرـهـ فـانـخـطـ»ـ . ● إنـ حـسـنـ نـشـأـتـ باـشاـ - الـذـىـ قـالـتـ عـنـهـ جـريـدةـ «ـالـدـلـيـلـ مـيـلـ»ـ الإـنـجـليـزـيةـ إـنـ الـكـوـكـبـ المـتـأـلـقـ فـيـ سـمـاءـ مـصـرـ وـقـدـ وـقـفـ إـلـىـ جـانـبـ الـمـلـكـ فـيـ عـراـكـ الـضـعـيفـ مـعـ سـعـدـ زـغـلـولـ .. إنـ حـسـنـ نـشـأـتـ شـابـ مـفـتوـنـ غـرـهـ مـرـكـزـهـ وـحـسـبـ نـفـسـهـ فـيـ صـاحـبـ الـأـمـرـ وـالـنـبـىـ . إـنـ لـسـنـاـ وـزـرـاءـ بـلـ أـنـاسـاـ يـرـادـ سـوقـنـاـ عـنـدـ الـاقـضـاءـ ، إـلـىـ مـاـ لـاـ يـوـدـ الرـجـلـ الشـرـيفـ . أـقـالـوـفـ .. وـسـيـانـ عـنـدـىـ أـنـ أـكـونـ خـرـجـتـ طـوـعاـًـ أـوـ كـرـهاـ ، بـلـ إـنـ أـشـكـرـهـ إـذـاـ كـانـواـ هـمـ أـنـفـهـمـ الـدـينـ أـنـقـذـوـنـىـ ، وـمـكـنـواـ لـىـ مـنـ رـاحـةـ الصـمـيرـ ، وـحـرـيـةـ الرـأـيـ وـوـسـائـلـ حـفـظـ الـكـرـامـةـ .. وـإـنـ لـمـ تـكـنـ نـيـهـمـ كـذـلـكـ .

● قدر الله على أن دخلت الوزارة وكنت من قبل حراً طليقاً لا شأن لأحد معى فيما آتى  
وما أدع ، ولكنها كانت معنة أحمد الله أن ينجاني منها قبل أن تأتى على البقية الباقية من  
الكرامة .

حنانيك يانشأت رفقاً بقومك لما خلقوا من جديد ، لقد أصارتهم الحوادث عظماً  
وجلوداً ، رضاك وغفرانك ، ها نحن أصبحنا ولا حول لنا ولا قوة - ها نحن مفرون بكفافتك  
وقدراتك فخفف عنا وطأتك وخفف من بطشك .  
وارفع عنا مقتلك وغضبك والله يتولى مثوبتك وهو لا يضيع أجر المحسنين .

وصل إلى مصر يوم ٢١ أكتوبر المنصب السامي الجديد اللورد جورج لويد . وعاد إلى القاهرة أحمد زبور باشا يوم ٩ نوفمبر . وتعددت اجتماعات اللورد بالملك وزبورو ومحبي إبراهيم . وقرأ اللورد برقيات هندرسون ثم قرر أن يواجه الموقف .

برقية رقم ٤١٨

ف ۲۵ نویمبر

في ١٣ نوسمبر اشتلت المعارضة للحكومة الحالية خلال الشهور الثلاثة الماضية ، وتحولت

هذه المعارضة بسرعة إلى أزمة.

فقد تحطم الأهداف التي تشكل من أجلها حزب الاتحاد والتي وجدت من أجلها الحكومة الحالية ، وذلك بسبب قصر نظر الملك أحمد فؤاد الذي استفاد في أثناء غياب أحمد زبور باشا رئيس الوزراء في الصيف الماضي من

مشكلة على عبد الرازق ليتخلص من أعضاء حزب الأحرار في الوزارة ويعين بدلاً منهم موظفين حكوميين من رجاله .

وترتب على تصرف الملك أن الوزارة تشكل الآن من رجال غير أكفاء بالمرة .

وأصبح هؤلاء الرجال مجرد أدوات للقصر ضمن سلسلة من العلاقات الإدارية وأعمال السلب والحسوبيات الحقيقة .

ونظراً لأن المنصب الحكومي لم يعد يكبح جماح الأحرار فقد تحولوا نحو اليسار، وهكذا نسوا الخلاقات الحزبية بينهم وبين الزغلوليين بسبب الكراهية التي تجمعهم إزاء الحكومة الحالية ، ويرغم أن الرأى العام يوجه هجاته إلى الوزارة في ظاهر الأمر فإن المدف الحقير هو الملك ، ورئيس حكومته ، ونشأت باشا ، الذي تتزايد المشاعر ضده بصورة شديدة للغاية .

ولما كان الرأى العام يعتبر أن بقاء أية حكومة رهن بتأييدهنا لها فإنه يعتقد أن هذه الوزارة تتمتع بتأييدهنا ، ومن هنا فإننا نجاوز بصورة متزايدة دواماً بأن نصبح بوجه عام ميللين إلى مساندة حكومة ظالمة وطاغية ، أو على الأقل تعامي عنها .

وفي الأسابيع الثلاثة الماضية بوجه خاص تزايد التوتر بسرعة ، ويرغم أنني كنت آمل أن أكون قادراً على أن أكف يدي لبضعة أسابيع فإنه من الواضح بالنسبة لي أن استمرار السخط الحالى يجيء بصورة خطيرة قيام ظروف مواتية لأحزاب الفوضى ، وبالتالي يجب القيام بشيء فوراً لتحفييف التوتر .

ومن الواضح أنه إذا كان لابد من تحقيق انفراج في الموقف فسيكون من المفيد أن يتم ذلك على يدي .

ويتدخل اللورد جورج لويد فيرغم الملك على نقل حسن نشأت باشا من الديوان الملكي فعين وزيراً مفوضاً لمصر في مدريد .

٠ ٠ ٠

ولكن زعماء الأحزاب السياسية في مصر أدركتوا أخيراً أن المشكلة الأساسية هي الحكم المطلق .

الملك ينفذ سياسه ، والإنجليز تركوا الملك يحكم على هواه حكماً مطلقاً مادام لم يحقق لهم ما يطلبون .

لقد عاشت مصر بلا برلمان منذ استقال سعد يوم ٢٤ نوفمبر من العام السابق ، ولم يعط الزعماء الفرصة للمندوب السامي الجديد .

بعد شهر واحد بالضبط من وصول اللورد جورج لويد اجتماع البرلمان المصرى « المنحل » من تلقاء نفسه وكان صاحب فكرة اجتماع البرلمان هو الكاتب الصحفى أمين الرافعى صاحب جريدة « الأخبار » الذى هاجم كتاب « الإسلام وأصول الحكم » .

ورأى زبور النواب في الفندق ، وكان يقيم به فحياهم دون أن يعرف الغرض من اجتماعهم فإنه لم يكن يعرف شيئاً عن الوزارة أو البرلمان .

وسمع زبور الشعب المحتشد حول الفندق وهو يهتف :

– نريد الدستور ، احترموا الدستور ، استقيلوا ، فلم يعترضوا ، وقال جاك موري في

تعليق سرى له :

« إن كل صحفة مصر الآن تطلب التعجيل بإجراء الانتخابات والعودة إلى الحياة النيابية » .

\*\*\*

وتقدم ١٤ من أمراء الأسرة المالكة إلى الملك ققاد يطلبون عودة الدستور .  
وكان بين الأمراء منافسو أحمد ققاد على العرش . واتتلت الأحزاب السياسية المصرية  
وأجتمعت في مؤتمر وطني لمقاومة الاستبداد الملكي وضرورة صيانة الدستور ومنع تكرار  
الاعتداء عليه .



## المأساة تكرر . . ولكن !

تكررت حكاية الشيخ على عبد الرزاق بعد عام ، ولكن الظروف السياسية كانت مختلفة كل الاختلاف .

عبد العزيز فهمي استقال في مارس ١٩٢٦ من رئاسة حزب الأحرار ، وقالت صحيفة «الاتحاد» إن السبب هو «رغبة الحزب في التخلص من هذا الرئيس الثقيل» ! واستقال أحمد زبور وأجريت الانتخابات وشكلت وزارة ائتلافية من الأحرار الدستوريين والوفديين يوم ٧ يونيو ١٩٢٦.

وتدخل اللورد جورج لويد المندوب السامي لمنع سعد من رئاسة الوزراء فأُسنِدَت إلى عدل يكن أول رئيس لحزب الأحرار .. واحتير سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب .  
وسافر اللورد جورج لويد إلى إنجلترا في إجازة الصيف ..  
وتولى نيفيل هندرسون مرة أخرى أعمال المندوب السامي بالنيابة ليكون نجماً للأحداث .  
ولكن هندرسون كان نجماً ثانياً ..

لم يكن الملك هذه المرة طرفاً في الأزمة . التي ترجع أيضاً إلى كتاب . والكتاب ديني . أو يرتبط بالدين ، وهو «في الشعر الجاهلي» تأليف الدكتور طه حسين الذي درس في الأزهر . ثم سافر ليحصل على الدكتوراه من فرنسا وعاد ليعمل أستاذًا للأدب العربي بكلية الآداب بجامعة فؤاد — القاهرة .

ألف طه حسين كتابه وسافر إلى فرنسا فتحققته البلاغات والشكاوى إلى رئيس نيابة مصر من شيخ الجامع الأزهر وعلمائه وبعض طلبه ، وفي هذه الشكاوى اتهم لطه حسين بأنه «كتاب القرآن ، وطعن على النبي ﷺ في نسبة الشريف .. وأن الكتاب ينسب الخرافية للقرآن الكريم .. إلخ .

ويؤجل محمد نور رئيس النيابة التحقيق الجنائي حتى يعود طه حسين من الخارج ولكن مطاردة الكتاب لا تنتهي ..

يُنْظَاهِرُ الطَّلَابُ الْوَلَدِيُّونَ وَيَتَجَهُونَ إِلَى بَيْتِ الْأُمَّةِ مَطَالِبِنَ سَعْدِ زَغْلُولَ .. كَرِيْبِيْسِ مَجْلِسِ النَّوَابِ ، وَرَئِيْسِ الْأَغْلِيَّةِ الْبَرْلَانِيَّةِ - بطرد طه حسين من الجامعة -- ومصادرة كتابه ، واتهامه بالكفر والإلحاد ..

ويتجه علماء الأزهر إلى مجلس الجامعة المصرية الأميرية بعربيضة يطلبون فيها فصل طه حسين ومحاكمته .

ولم يكن لرجال الدين سلطة على الجامعة ..

يجتمع مجلس الجامعة برئاسة أَحْمَدِ لَطْفِيِّ السِّيدِ ..

ولا يريد الأساتذة تكرار مأساة الشيخ على عبد الرزاق فيتركون لمدير الجامعة تسوية «المأساة» مع السلطات المختصة .. على أن يراعي في ذلك المبادئ الأساسية للتعليم الجامعي والشرف العلمي لهيئة موظفي التدريس بالجامعة ..

ويعود طه حسين من الخارج .. ليتراجع كما فعل الشيخ على .. وذلك في كتاب يبعث به إلى مدير الجامعة تنشره كل الصحف ..

قال طه حسين :

«لم أرد إهانة الدين ، ولم أخرج عليه وأنا مسلم أؤمن بالله ولملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر» ..

٤٦٤

ولكن الجامعة تجمع الكتاب من السوق .

ويعيد طه حسين نشر الكتاب بعد ذلك فيغير عنوانه ليصبح «في الأدب الجاهلي» ومحذف بعض الفصول ..

ولكن هذا كله لا يرضي نواب الأغلبية الوفديين لأن طه حسين كما ذكر في مذكراته التي روتها ل كامل الشناوى ونشرتها مجلة «آخر ساعة» قال :

«كنت أطول الناس لساناً ضد سعد زغلول» .

وكان طه حسين يهاجم سعداً بعنف في أثناء رئاسته للوزارة . . وكان يكتب في جريدة السياسة . .

وجاءت الفرصة للوقد ليتقم من طه حسين مادام بعض التواب ضده والعلماء ورجال الدين ضده . . ليطاردوه بهمة الإلحاد . .  
ولكن الانتقام لم يكن عملية سهلة . .  
كان الوقد في مفترق الطرق :

هل يؤيد حرية الرأي فيسمح لطه حسين أن يستمر في عمله . .  
أو يتقم من طه حسين فيغضب الأحرار الدستوريين ، ويتفوض الائتلاف الوزاري .  
وكان الوزيران المرتبطان بالأزمة على الشمسي باشا وزير المعارف العمومية وأحمد زكي أبوالسعود باشا وزير الحقانية « العدل » .  
والاثنان وفديان .

وكان حزب الأحرار الدستوريين هو الضاحية في مسألة الشيخ على وف قضية الدكتور طه حسين ، فقد رفض الحزب أن يكون الضاحية . . ورفض أن يُطرد وهدد بالاستقالة . .  
وكان ميدان المعركة هو البرلمان لا هيئة كبار العلماء . .  
وكانت المناسبة مناقشة ميزانية الجامعة المصرية - الأميرية - قبل أن يصبح اسمها جامعة فؤاد الأول . . ثم « جامعة القاهرة » !

دافع النائب عبد الحالق عطية عن « ف الشعر الجاهلي » وعن طه حسين وقال :  
- لا يجوز أن تتملكنا فكرة الانتقام . .  
وقال وزير المعارف العمومية على الشمسي باشا :  
الجامعة منعت انتشار الكتاب . . واشتربت جميع النسخ وحجزتها في مخازنها . . واتخذت الإجراءات لمنع طبع نسخ أخرى . .  
. . وما يؤاخذ عليه المؤلف لم يلقه على طلبه في الجامعة بل طبعه في كتاب ووعده الوزير ببحث الموضوع . .

وتكلم النائب عبد الحميد البنان فطلب استرداد ثمن النسخ وتكليف النسابة برفع الدعوى العمومية على طه حسين لهجومه على دين الدولة الرسمي . . وعدم الموافقة على الاعتماد المخصص لوظيفة طه حسين وإلغاء هذه الوظيفة من الجامعة . .  
ويقترح النائب محمود لطيف بك معاقبة المؤلف وإعدام الكتاب .

ويمد عدل يكن نفسه مضطراً للتحقيق فقال إن وزير المعارف ومدير الجامعة قاما بالتحقيق . . ورأى لطفي السيد منع نشر الكتاب فوافق هو - أى عدل يكن - على ذلك . ولكن المناقشة تجر الجميع إلى أزمة وزارية تقاد تشهي مسألة الشيخ على عبد الرزاق . . ويكتب نيفيل هندرسون إلى لندن :

برقية رقم ٦١١

من نيفيل هندرسون

إلى أوستين تشيرلين

بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٢٦

سيدي

١ - وقع هجوم غير متوقع على الدكتور طه حسين أستاذ الأدب العربي بالجامعة المصرية أسرف عن أخطر أزمة واجهها البرلان طوال دورته ، حدث ذلك ليلة ١٣ سبتمبر ، أى في نفس الليلة التي كان مقرراً أن يختتم البرلان فيها هذه الدورة .  
وتركت الهجوم حول الادعاءات الفائلة بأن كتابات الدكتور طه حسين تضمنت أفكاراً إلحادية .

وكشفت المناقشات النقاب - للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر - عن وهم التحالف بين الأحرار والوفد . وظهر علناً نزاع بين مجلس التواب والحكومة .

٢ - والدكتور طه حسين رجل كفيف على درجة عالية من الغير .  
تلقى تعليمه في الأزهر وذهب إلى فرنسا عام ١٩١٤ لدراسة الفلسفة وهناك تزوج من فرنسيّة .

وعاد طه حسين إلى مصر بعد الحرب ، حيث اشتراك في العمل السياسي .  
انضم إلى حزب الأحرار الدستوريين ، وكتب في صحيفة «السياسة» سلسلة من المقالات الممتازة ، على عفتها ، تعرض فيها بالنقד لزغلول باشا وسياساته .  
وأسهمت مقالاته - إلى حد كبير - في جذب الأنظار إلى صحيفة الأحرار الدستوريين الناشئة وزيادة توزيعها .

٣ - وعندما أقام على باشا ماهر الجامعة المصرية ، قبل طه حسين منصب أستاذ كرسى الأدب العربي بها .

وبعد فترة قصيرة ، صدر له كتاب تحت عنوان «في الشعر الجاهلي» .

وقد أعلن علماء الأزهر أن بهذا الكتاب أفكاراً إلحادية . وتقديموا بعدة احتجاجات في هذا الشأن إلى وزير المعارف .

وبعد التشاور مع لطفي بك السيد عميد الجامعة ، أصدر على باشا ماهر - وزير المعارف في ذلك الحين - تعليماً بشراء جميع نسخ الكتاب وتخزينها لدى الجامعة .

٤ - وأشارت هذه المسألة موجات متغيرة من الاهتمام خلال الشهور القليلة الماضية . وكان طبيعياً بالنسبة للأحرار الدستوريين - الذين «أحرقوا أصابعهم» في العام الماضي في قضية الشيخ على عبد الرزاق المثلثة - أن يتبرأوا من طه حسين خاصة وأنه - كما يعتقد - كتب في الآونة الأخيرة لصحيفة حزب الاتحاد .

وابدى السعديون بزعامة سعد باشا زغلول - المعروف بذكائه القوية - رغبتهم في الانتقام من طه حسين ، لا بسبب مقالاته الأولى في «السياسة» فحسب . وإنما باعتباره أستاذًا جامعياً يرون فيه «ربيب» حسن نشأت باشا وموضع حياته .

ونخرج شيخ الأزهر يطالبون علينا برأس ذلك «الملاحد» لأنهم يغارون من الجامعة المصرية .

٥ - وكان من أوائل أعمال عدل باشا لدى توليه السلطة أن طلب أوراق القضية ، وأصدر تعليمه إلى وزير المعارف الجديد بدرستها وتقديم تقرير له بنتائج الدراسة .

وقرر على بك الشمسي أنه لا ضرورة لاتخاذ أي إجراء تأديبي بعد أن وضع في الاعتبار أن الجامعة اشتريت جميع نسخ الكتاب ، وبالتالي لم يعد ممكناً توزيعه ، وأكمل له أنه لن يحاول بإصدار طبعة أخرى ، ونشرت الصحف - على نطاق واسع - التزام المؤلف باحترام جميع الأديان الأخرى .

ولم يوافق على الشمسي بك على إنفاق أموال عامة لشراء نسخ الكتاب ، وشرع في دراسة وسائل استرداد هذه المبالغ من المؤلف إذ كان ذلك ممكناً من الوجهة القانونية .

٦ - وفي هذه الظروف ، كانت الدوائر المصرية الأكثر اعتدالاً تأمل أن تسمع المزيد عن هذه القضية .

والواقع أن محاولة سابقة لإثارة القضية في مجلس النواب أحبطت خارج المجلس من قبل وزير المعارف الذي أوضح أن الدافع في المجموع على الدكتور طه حسين الرغبة في إهانة خصم سياسي قديم .

وأشيع أيضاً أنه إذا شن هجوم على طه حسين ، فإن عضواً متطرفاً بحزب الأحرار

الدستوريين سيتقدم إلى مجلس النواب بمشروع قرار يتهم بالإلحاد واحداً من كبار أعيان زغلول في المجلس ، وهو الشيخ مصطفى القايقى .

ويقال إن الشيخ القايقى برغم أنه من علماء الأزهر ، حتى أبناء وطنه يوماً في غمرة ولائه المتخمس لسعد - على أن يقسموا في المستقبل باسم سعد لا بالقرآن ١٧ وبالرغم من محاولات على الشعسى ، فإن المنظرفين لم يتمتعوا عن إثارة القضية . وفجأة وبدون سابق إنذار لوزير المعارف السعدى أو رئيس الوزراء ، تقدم نائب غير ذى حبيبة - يدعى عبد الحليم البنان بمشروع قرار بهذا الشأن يوم ١٣ سبتمبر .

طالب البنان بمصادرة وإعدام جميع نسخ «الشعر الجاهلى» وإلزام المؤلف بدفع المبالغ التي أنفقتها الجامعة لشرائها . وإصدار تعليمات إلى السلطات القضائية باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المؤلف . وإلغاء كرسى الأدب العربى بالجامعة وحذف اعتياده من الميزانية . وقال نائب من المخزب الوطنى - حاول من قبل الصيد فى الماء العكر إن من غير المنطق إلغاء كرسى الأدب العربى لمثل هذا السبب ، فليست هناك علاقة بين المنصب والمسئول الذى يشغلة .

وأضاف أنه لا يمكن أن تم مصادرة الكتاب بقرار من البريلان ، وإنما محكم قضائى . ولكن عبد الحميد البنان طلب التصويت على مشروعه .

٨ - عند هذه النقطة ، وقف رئيس الوزراء ليتحدث ، عرض بالتفصيل الإجراءات التي اتخذها هو ، ووزير المعارف ، والإجراءات التي لا تزال قيد البحث . وأكده رئيس الوزراء أنه لا يحق للبريلان التدخل بالطريقة المقترحة ، وأنه إذا أصر مجلس النواب على هذا ، فإنه سيكون مضطراً لتفسير إجرائهم على أنه قرار بسحب الثقة من الحكومة .

٩ - ورفض زغلول باشا - الذى كان يرأس الجلسة - الرأى القائل بأن المسألة تصل إلى حد التصويت على الثقة بالحكومة ، إن مجلس النواب يناقش إلغاء كرسى الأدب العربى لا إجراءات الحكومة .

ورد عدل باشا بتلميح بأن هذا ليس سوى نوع من المراوغة .

١٠ - تبعت ذلك مناقشة عنيفة بين رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب - عدل وسعد - فقد كل منها أصحابه خالما .

وزاد من حمى زغلول باشا أن وزير المعارف ووزير المخانقية - على الشعسى ومحمد زكي أبو السعود - تدخلوا أكثر من مرة مؤيدين آراء رئيس الوزراء عدل باشا الذى تمسك بمعارضة

رأى زغلول القائل بأن من حق مجلس النواب - إن أراد - أن يصدر الأوامر للحكومة .  
١١ - وفي نفس الوقت ، وبينما الجدل محتدم ، أصحاب النواب القلق وارتفعت من أرجاء القاعة صيحات المطالبة برفع الجلسة .

وكان قلقهم راجعاً إلى إدراكهم أنه أصبح هناك خطر حدوث قطيعة لا سيل لإصلاحها بين البرلمان والحكومة ، الأمر الذي يحمل بين طياته احتلال حل البرلمان ، وقد ان كل منهم دخلاً مضموناً يبلغ ستةمائة جنيه مصرى سنوياً .

وتحت الاستجابة لطلفهم برفع الجلسة بدون طرح مشروع عبد الحميد البنان للتصويت .  
وخرج زغلول باشا غاضباً بعد أن قال إنه يرفض أن يرأس مجلساً تتعرض حقوقه مثل هذه التحديات .

وتوجه إلى منزله وتبعه - على الفور - وزيرا الزراعة والمواصلات .  
١٢ - ولم تلبث أنباء ما ححدث أن وصلت إلى رئيس مجلس الشيوخ - حسين رشدى باشا - الذى سارع إلى تأييد عليل باشا .

وبعدها بنصف ساعة ، توجه عدلى ورشدى إلى منزل زغلول باشا ، حيث اجتمعا بسعد الذى كان محمد محمود باشا وفتح الله برگات باشا يحاولان في نفس الوقت استرضاه .  
واستمر الاجتماع إلى ما بعد منتصف الليل .

وتم آخر الأمر الاتفاق على التقدم إلى مجلس النواب في الليلة التالية بممشروع قرار ينص على ترك قضية طه حسين بين يدي وزير المعارف .  
وفى مساء اليوم资料. أعلن عبد الحميد البنان أنه تقدم إلى النيابة العامة بطلب للتحقيق فى نشر كتاب إلحادى للدكتور طه حسين ، وأنه يريد - في هذه الظروف - سحب مشروع القرار الذى تقدم به في الجلسة السابقة .

وبموافقة مجلس النواب على هذا ، أُغلق ملف القضية .  
١٣ - ولكن تبقي لهذا الحادث عدة نتائج ثير الاهتمام :  
إن زغلول باشا أظهر مرة أخرى - بصفة مؤكدة ومحددة للغاية - أن للبرلمان الحق في الرقابة وتوجيه الحكومة إلى حد إصدار أوامر إلى الوزراء للقيام بعمل تنفيذى بالصورة التي يرغبهما مجلس النواب .

ومن ناحية أخرى فإن عليل باشا - بنفس الدرجة - رفض هذا المبدأ ،  
وأضاف إلى مكانته بالموقف الذى اتخذه .

أكثر من هذا ، فإن وزيرين سعديين على الأقل .. إن لم يكن أكثر . أبداً وجهة نظر عدل في مواجهة رأى زغلول .

ولابد أن يكون انشقاق هذين الوزيرين قد هز زغلول .  
وربما يكون ذلك له دخل كبير في إظهار أن موقفه ليس قوياً بالدرجة الكافية للقطعية مع عدل باشا .

أكثر من هذا أن سلوك النواب في المجلس في أثناء المناقشة أكد تماماً وجهة النظر القائلة بأنهم ما زالوا حريصين على تلافي حدوث أى شئ يمكن أن يؤدي إلى حل البرلمان .

١٤ - وأخيراً فإن هذه المسألة قدمت دليلاً آخر على أنه من المستحيل في هذه البلاد معرفة ما إذا كانت أى قضية تالميحة للغاية لن تثير أزمة بالغة الصخامة .

كان الجميع والقين من أن جلسة ذلك الثلاثاء ستكون الأخيرة في هذه الدورة ، حتى إلى في صباح الثلاثاء تلقيت رسالة من سكرتير زغلول الخاص تضمنت دعوة لي إن كنت في القاهرة لحضور جلسة البرلمان في المساء لأستمع إلى كلامي عدل وزغلول بمناسبة انتهاء الدورة البرلمانية .  
بل إن سكرتارية مجلس النواب ذهبت إلى حد استدعاء المصوّر الرسمي الذي أمضى طيلة الصباح في إعداد كاميراته وأوضواله .

• • •

ولكن الجميع يحرصون على تفادي الأزمة .. لاستمرار التلاقي الحكومي .  
إن المسألة السياسية هي التي جنت على الشيخ على .. وهي التي أنقذت الدكتور طه حسين ..

## الشيخ على . . . وزيرا

مرت الشهور والسنوات . . ولكن «كتاب الإسلام وأصول الحكم»، لا يزال محل تعليق . . تأييد ونقد . رفع التأييد مؤلف الكتاب إلى مستوى البطل والأسطورة . وبهبط النقد بالكتاب إلى مستوى لم ينحدر إليه حتى في عام ١٩٢٥ خلال فترة الأزمة . قال بعض المؤيدين إن الكتاب مستول عن ضياع الخلافة من الملك قواد . وقالوا إنه - وحده - السبب في إسقاط حكومة زبور الائتلافية . وهذه كلها مبالغات . .

إن اللورد اللبناني المندوب السامي البريطاني في آخر تقرير له من القاهرة يوم ١١ يونيو عام ١٩٢٥ قال إن الملك قواد يريد «قطع الجبل» مع الأحرار الدستوريين ويريد حكومة موالية له تماماً . .

وكان الملك يتحين الفرصة . .  
ولم يجد الملك مناسبة أفضل من أن يكون الصراع بينه وبين الأحرار الدستوريين وكل المثقفين حول كتاب أراد الملك أن يختبر كل مثقفي مصر . . هل يقفون مع حرية الرأي . . أو يقفون مع الحزب الذي يتعمدون إليه . .  
ونجد كثير من المثقفين حرية الرأي . .

وقفوا يتفرجون على أحدهم ورجال الدين يعصفون به . .  
بل وقف بعض الكتاب يصفقون وواحد منهم يحاكم لأنه ألف كتاباً . .  
إن كتاب مصر لم يتضامنوا إلا في أحوال نادرة : . . وظل كل كاتب يتبع حزبه  
ومصلحته : آماله وغناوته .

كان مقرراً اجتماع المؤتمر العام للخلافة في القاهرة في مارس عام ١٩٢٥ ، ثم أجل الاجتماع  
حتى يتم الاتفاق بين علماء المسلمين .

وكتاب الشيخ على عبد الرزاق صدر في أبريل عام ١٩٢٥ أى بعد أن كان المؤتمر قد  
أرجئ . . ولذلك فإن الكتاب ليس مسؤولاً عن تأجيل الاجتماع .  
وكان مستحيلاً بطبيعة الحال الدعوة لعقد المؤتمر خلال الفترة من أبريل حتى سبتمبر ، في  
الوقت الذي كانت فيه الدوائر السياسية والدينية بمصر مشغولة بأمر الكتاب وصاده موقف  
رجال الدين ، ثم حكم هيئة كبار العلماء والأزمة الوزارية .  
ومن ناحية أخرى فإن المسلمين لم يكونوا متفقين على ترشيح الملك فؤاد أو على إعادة  
الخلافة ، فإن عدداً كبيراً من الدول الإسلامية كان متحلاً لا يملك المخاذ قرار . .

وعلى ذلك ظل المؤتمر يؤجل حتى انتهى العام . .  
وفي عام ١٩٢٦ صدر كتابان يرددان على الشيخ على .  
الكتاب الأول ألفه المفتي الشيخ محمد شفيق واسمه «حقيقة الإسلام وأصول الحكم»  
؛ والثاني ألفه الشيخ محمد الخضر حسين وعنوانه «نقض الإسلام وأصول الحكم» .  
وفي مقدمة كل كتاب إهداء إلى الملك فؤاد . .  
وهدف الكتابين الدفاع عن الخلافة وضرورة إعادتها . . والتمهيد للمؤتمر . . واسترضاء  
الملك فؤاد . .

واجتمع مؤتمر الخلافة بالقاهرة في مايو عام ١٩٢٦ وكانت الظروف مختلفة تماماً .  
كان عدل يكن رئيساً للوزارة وهو أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين .  
وكان سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب .  
ولم يكن الاثنين متخصصين لإعادة الخلافة . . أو ترشيح الملك فؤاد لهذا المنصب .  
وكان علماء المسلمين ، وزعماؤهم منقسمين والاحتلال جائماً .  
روى الشيخ الأحمدى الطواهرى ماجرى في المؤتمر فقال :

«عندما رأيت بواحد الفشل طلبت مقابلة الملك فقاد وصارحه بما يقوله رجال الأمم الأخرى».

قال الملك :

ـ إني رجل مسلم . وأحب رفعة الإسلام وجمع كلمة المسلمين . ولا أحب أن يتفرقوا .  
ولهذا شجعت علماء الأزهر على فكرة إقامة مؤتمر في القاهرة يبحث في مسألة الخلافة من  
جميع نواحيها .. ولم أقصد أن أكون أنا الخليفة بالذات كما يظن بعضهم » .  
ووجد الشيخ الطواهري أن المؤتمر مختلف الاتجاهات ويتذرر الوصول إلى اتفاق  
.. قال في مذكراته :

«خطرت في أسلم طريقة لحفظ كلمة المسلمين من التفرق ، ولقاء مصر أن يصان ، أن  
أسعى لفض المؤتمر قبل أن يتخذ قراراً معيناً قد يزيد الفرة بين المسلمين . وفعلاً انقض المؤتمر  
بلا اتفاق » .

وألف الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس أستاذ النظم الإسلامية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٦  
كتاباً باسم «الإسلام والخلافة في العصر الحديث - نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم» -  
حمل فيه بعنف على كتاب الشيخ على بعد أكثر من نصف قرن من صدوره .  
ولم يكن الدكتور ضياء الرئيس متأثراً بالملك وهو يصدر كتابه .. ومع ذلك فإن الألفاظ  
التي استعملها ضد الشيخ على تكاد تكون نفس الألفاظ التي استعملها نقاد الشيخ وخصومه  
من رجال الأزهر عام ١٩٢٥ .

لقد وصف الشيخ على «بالعدو المزور» .. «المotor» .. وأنه «مأفون حاقد» ..  
و«مستشرق مأجور» .

وقال إن كتابه «أكاذيب وأباطيل» وإنه «فريدة كبيرة» و«أكذوبة كبرى» وإنه «يهدف  
وينهى» وإن الشيخ شوه الخلافة الإسلامية وتاريخها .. فالخلافة لم تكن شرّاً ولم تكن  
استبدادية برغم حدوث أخطاء وظلم لم يخل منها تاريخ الدول .. بل إنها كانت أقل بكثير مما  
عند الدول ..

وقال الدكتور الرئيس :

«إن الخلافة هزمت قوى إمبراطوريتي الروم والفرس وجعلت المسلمين سادة» .  
وقال «إن المسلمين اطّلعوا على كتب اليونان وغيرهم وترجموها وألقوا في السياسة مثل  
الماوردي والطرطوسي والكتندي وابن رشد» .

بل إن الدكتور ضياء الرئيس يرى أن مؤلف الكتاب ليس هو الشيخ على عبد الرزاق بل إنه « مرجوليوث » اليهودي و « توماس أرنولد » لأن الكتاب يتحدث عن « المسلمين » وكأنه أجنبي عنهم وهم منفصلون عنه فيذكرهم بضمير الغائب فيقول « الخلافة عندهم » . . . و « الدين عند المسلمين » .

ولم يعرف الدكتور الرئيس أن الشيخ على ترجم لهصولاً من مؤلفات الكاتبين . . كما اعترف حافظ عفيف في رسالته إلى هندرسون - وغاب عن الشيخ وهو يضمن كتابه هذه الفصول أن يدخل تعديلاً عليها . . .

ولقد تأثر أبطال « أزمة الإسلام وأصول الحكم » بالأحداث . . أو تعلموا منها . .  
وكان رد الفعل متبايناً . . ومتبايناً . .  
ونبدأ بالنجم الأول . . في هذه الرواية . .

الشيخ على عبد الرزاق :

عمل محامياً شرعياً . . بعد عزله من منصب القضاء .  
ومات الملك فؤاد وجاء بعده ولـى عهده فاروق ملكاً . .

واستمع فاروق لنصيحة رئيس ديوانه أحمد حسين بأن ينسى كل خصومات أخيه وأن يتعامل من نقطة بداية جديدة .

ومن ناحية أخرى كان من الضروري لفاروق أن يلعب نفس لعبة أخيه مع الأحزاب المصرية يحركها على هواه حيناً . . وتحريك الأحزاب على هوى الإنجليز والظروف ، حيناً آخر . .

وأصبح الشيخ مصطفى عبد الرزاق - شقيق الشيخ على - وزيراً للأوقاف عام ١٩٣٨ في وزارة محمد محمود ثم تولى الوزارة نفسها بعد ذلك ٣ مرات مع حسن صبرى عام ١٩٤٠ وحسين سرى في نفس السنة ومع محمود فهمى النقاشى عام ١٩٤٦ .

واعتزل الشيخ مصطفى عبد الرزاق السياسة واختير شيئاً ناجحاً فاضلاً للجامعة الأزهر . قال حسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكي إن الشيخ عبد الجيد سليم رشح شيئاً للجامعة الأزهر ، ولكن الملك فاروق رفض لأنه كان ضيقاً ببعض أقوال الشيخ عبد الجيد ، وأن الملك اختار الشيخ مصطفى عبد الرزاق شيئاً للأزهر . .

ولكن قامت عقبة ضخمة أمام الشيخ مصطفى وهي أنه ليس عضواً في هيئة كبار العلماء وقانون الأزهر رقم ١٠ لعام ١٩١١ ينص على أن يكون شيخ الجامع من هذه الهيئة .

وأمر الملك بتعديل القانون ليسمح بجواز تعيين من ليس عضواً بالهيئة شيخاً للأزهر . . . . وهكذا عُيِّن الشِّيخ مصطفى عبد الرَّازق شيخاً ناجحاً للمسجد الكبير . وبهذه الطريقة تولى شقيق الشِّيخ على أكْبَر المناصب الدينية في مصر .

\* \* \*

وبق الشِّيخ على . . مجاهاً بأسوار تجربته من العالمية .

وبدأت الخطوات تتواتي لاختراق الأسوار .

الخطوة الأولى جاءت من حزب الأحرار الدستوريين . .

رشح الحزب الشِّيخ على عبد الرَّازق عضواً بجلس الشِّيخ فوافق الملك حتى لا يغضب الأحرار الدستوريين فإنه كان يريد تجمّعهم ضدِ الوفد .

وجاء عام ١٩٤٧ . . وتولى محمود فهمي التقراشي رئاسة الوزارة مرة أخرى يوم ٩ ديسمبر

وكانت الوزارة مؤلّفة من وزراء حزبين :

الأول الحزب السعدى وهو حزب أسس قبل ١٠ سنوات من وفدين انشقوا على زعامة

مصطفى النحاس باشا . . ويرأس الحزب السعدى محمود فهمي التقراشي باشا رئيس الوزارة .

وحزب الأحرار الدستوريين ويرأسه الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير

«السياسة» . . القديم .

وكان محمد على علوية باشا وزيراً للأوقاف .

وعلوية هو الذي استقال مع توفيق دوس عام ١٩٢٥ بعد استقالة عبد العزيز فهمي ،

وتوفّ - لهجاؤه - الشِّيخ مصطفى عبد الرَّازق . . وأحدثت الوفاة رنة حزن عميقه في الأزهر

والدواوير الدينية كلها . .

ومرض محمد على علوية وزیر الأوقاف بعد أسبوع من تعيینه وتولى إبراهيم دسوق أباذهلة

وزارة الأوقاف بالإضافة إلى عمله كوزير للمواصلات . . وعرف أن مرض علوية لن يسمح له

بالعمل . . وأنصبح متوفياً خلو منصب وزير الأوقاف .

وفكر الدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار في صديقه القديم الشِّيخ على

وراودته أحلام في رد اعتبار الشِّيخ وتعيينه وزيراً للأوقاف . .

وكانت الظروف مناسبة تماماً بعكس الحال عام ١٩٢٥ . .

أصابت وفاة الشِّيخ مصطفى علماء الأزهر بصدمة ، ولا يوجد - في رأي هيكل وزراء

الأحرار - ما يمنع العلماء من تكريم ذكره بتعيين شقيقه وزيراً .

والمملك يريد استمرار الائتلاف الوزاري لأن البرلمان يضم السعديين والأحرار الدستوريين معاً ..

وعرض الدكتور هيكل الأمر على وزراء حزب الأحرار فأيدوا الفكرة .. كما لم يعترض عليها النقاشى باشا .  
وأخذت الصحف منذ استقالة علوية تنشر كل يوم تقريباً نبأ ترشيخ الشيخ على وزير الأوقاف .

وقالت « المصري » إن مجلس الوزراء وافق على استصدار مرسوم بتعيين الشيخ على وزيراً .  
وقالت « أخبار اليوم » إن الملك وافق شفويًا على هذا التعيين .  
ولكن بعض رجال الأزهر أعادوا إلى الأذهان ما جرى من تعيين الشيخ على للعالمية ..  
وهو لا يصلح إلا وزير للأوقاف ولا يصلح لغيرها من الوزارات .  
وقرار هيئة كبار العلماء له إجراءات متتبعة عليه طبقاً لقانون الأزهر وهو عدم أهلية الشيخ

على للوظائف العامة دينية كانت أو غير دينية ..

وتردد الملك في الأمر لأن وزارة الأوقاف تشرف على المساجد ويتبعها إلى حد ما التعليم الديني ، ولذلك فإن تعيين الشيخ على وزير للأوقاف بالذات مسألة شديدة الحساسية .

• • •

وقع الملك فاروق مرسوماً بتعيين وزير التجارة والصناعة الجديد ممدوح رياض يوم ١٨ فبراير وبقيت وزارة الأوقاف بلا وزير منذ مرض علوية باشا .

وصمم الدكتور هيكل على ضرورة تعيين الشيخ على لأن كيد زعامة الدكتور هيكل وقوته وربما لاسترضاء أسرة عبد الرزاق ، أو الشيخ نفسه .. أو لأن فاجعة وفاة الشيخ مصطفى تركت آثارها في النفوس .. وفي ظل تلك الظروف يمكن أن يلقى تعيين الشيخ على استجابة من الشعب .. ومن رجال الدين أنفسهم .

والأرجح أن الدكتور هيكل كان لا يزال واعياً بما جرى متأثراً بإهداه المحريات في المعهد القديم ، ويريد إزالة الآثار التي استقرت في نفسه وفي نفس الشيخ على ١١ سنة كاملة .  
نشرت صحيفة « المصري » يوم ١٩ فبراير عام ١٩٤٧ أن هناك « مشاكل متعلقة تتعلق بمنصب وزير الأوقاف » .

وتنوعت الاتهامات بين النقاشى وهىكل الذى أصر على ضرورة تعيين الشيخ على وإن لم يهدد بانسحاب وزراء الأحرار الدستوريين من الوزارة .

وصرح أكثر من وزير دستوري بأن الوقت كفيل بإزالة العقبات حول اختيار وزير للأوقاف .

واقترح النراشى باشا استشارة بعض الفقهاء في الاعتراضات التي توجه لترشيح الشيخ على .

واقترح وزراء دستوريون التنازل عن تسلك الحزب بترشيح الشيخ على و اختيار مرشح سواه لحسن الموقف .. ولبع يومها اسم حامد العلابى وزيرًا .

وذهب أحد أقطاب حزب الأحرار إلى حسن باشا يوسف وكيل الديوان الملكي وقال له : - حرام عليكم .. الشيخ مصطفى يومت وأخوه لا يعين وزيرًا .

وتحرك وزراء حزب الأحرار في الجاهين :

**الأول :** نحو عبد العزيز فهمى باشا بصفته من أكبر رجال القانون في مصر لدراسة الأمر من الناحية القانونية وقد أفتى بأن من حق الملك العفو .  
كما أفتى بذلك أيضاً محمود باشا حسن وزير الشئون الاجتماعية في ذلك وهو أيضاً من رجال القانون .

**الثاني :** نحو الأزهر الذى كان شيوخه متاثرين بوفاة الشيخ مصطفى عبد الرازق وكان منصبشيخ الأزهر وهو رئيس جماعة كبار العلماء خالياً بعد وفاة شاغله الشيخ مصطفى عبد الرازق .. فاجتمع بعض أعضاء جماعة كبار العلماء مع أعضاء المجلس الأعلى للأزهر بمكتب الشيخ عبد الرحمن حسن وكيل الجامع الأزهر .  
ويبحث الأمر على ضوء أن قانون الأزهر صريح في أنه يجب أن يصدر حكم من جماعة كبار العلماء يلغى الحكم الأول ..

واشترط القانون أن يكون الحكم الجديد صادراً من ١٩ عضواً بالإجماع ، ومعهم شيخ الأزهر أيضاً .

وكان من المتذر اجتماع جماعة كبار العلماء لأن أعضاءها - في ذلك الوقت - ١٨ والأزهر بلا شيخ .. ولذلك رأى أن يرفعوا إلى الملك التماساً برفع الآثار المترتبة على حكم جماعة كبار العلماء عام ١٩٢٥ ..

... وبعد العفو الملكي يستطيع الشيخ على أن يل منصباً في الدولة .. وهو منصب وزير الأوقاف ..

وأعد صاحب الفضيلة وكيل الجامع الأزهر الالتماس وامتنع عن توقيعه ٤ من هيئة كبار

العلماء وهم الشيخ حامد محبسن والشيخ مصطفى الملاوى والشيخ محمد العتريس والشيخ  
أحمد حميدة .

وتجددت الأزمة القديمة بكل تفاصيلها .. وإن اختلفت الظروف .  
لقد استقال الأحرار الدستوريون عام ١٩٢٥ بسبب كتاب « الإسلام وأصول الحكم » ..  
واليوم قد يستقيلون بسبب مؤلف الكتاب .

أفتى عبد العزيز فهمي مرة أخرى بأن الملك عين الشيخ على عضواً بمجلس الشيوخ وبذلك  
أصبح يتولى منصباً عاماً .. وقال إن هذا التعيين يعتبر رد اعتبار له .

واقتراح عبد العزيز فهمي أن يوقع الملك العفو مع مرسوم تعيين الشيخ وزيراً للأوقاف .  
واقتراح آخرون حلاً وسطاً بتعيين شقيق الشيخ على وهو إسماعيل عبد الرزاق - ٤٥ سنة  
عضوًا في مجلس النواب - وحاصل على بكالوريوس الزراعة وزيراً .. ولكن الأحرار  
الدستوريين أصرروا على موقفهم ولم يرشحوا شقيق الشيخ على أو أي عضو آخر في الحزب .  
وكانت وجة نظرهم أنه من الضروري أن تجتمع الهيئة لا أن يصدر عفو . . .

... ورؤى للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة ألا يتعرض الالتماس لحكم الهيئة عام  
١٩٢٥ ، بل يطلب العفو عن الآثار المترتبة على الحكم وهو حرمان الشيخ على من تولى  
الوظائف العامة .. باعتبار أن ذلك لا يتعارض مع ما جاء في القانون من اشتراطات .  
وعلى هذا الأساس وقع جميع العلماء الحاضرون على الالتماس ومنهم العلماء الأربع  
الذين كانوا قد امتنعوا عن التوقيع .

بل إن الشيخ حسين مخلوف مفق الديار المصرية سمع بأمر الالتماس ، ولم يكن حاضرًا ،  
فرفع إلى الملك التاسعاً آخر يؤيد فيه زملاءه من رجال الأزهر يطلب العفو . . .  
وتوجه بعض جماعة كبار العلماء والمجلس الأعلى للأزهر .. إلى القصر يشكرون الملك على  
مواساته للأزهر في وفاة شيخه ويحملون معهم الالتماس ..

وقيل للعلماء :

- زيارة اليوم للشكر فقط .. واطلبوا تحديد موعد آخر لرفع الالتماس إلى الذات  
الملكية ..

وحدد موعد للعلماء لتقديم الالتماس .. فذهبوا إلى القصر وقد حملوا توقيعات جديدة من  
أعضاء الهيئات العلمية والتنفيذية في الأزهر ..  
ووافق الملك وأصدر المرسوم يوم - ٣ مارس سنة ١٩٤٧ بتعيين الشيخ على عبد الرزاق

وزيراً للأوقاف .. وكان الشيخ على يزاعف في قضية شرعية في مدينة قنا عندما صدر المرسوم الملكي .

وبن الشيخ على وزيراً في وزارة محمود فهمي القراشي ومنحه الملك بعد ذلك رتبة البشوية في نفس السنة .

ولما قتل القراشي وعيّن إبراهيم عبد الحادي رئيس الديوان الملكي رئيساً للوزراء اختار الشيخ على وزيراً للأوقاف مرة أخرى وذلك حتى ٢٥ يوليو عام ١٩٤٩ عندما استقال إبراهيم باشا عبد الحادي .

وخلال الـ ٢٨ شهراً من وزارته كان على عبد الرزاق شيئاً عصرياً أميناً .  
عندما طلب الملك أن تحصل الخاصة الملكية على تفتيش المطاعنة التابع لوزارة الأوقاف مقابل بدل من أراضيه رفض الشيخ على واجتمع بحسن يوسف باشا وكيل الديوان وقال : إن الصفقة خاسرة .

ولكن الملك أصر على رأيه ووافقت الحكومة لأنها لا تريد أزمة مع فاروق .  
ويعد أن ترك الشيخ على الوزارة عاد محامياً شرعياً حتى جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .  
وعندما فرضت الثورة الحراسة على الأسر الإقطاعية شمل القرار أسرة عبد الرزاق . . .  
ومنها الشيخ على . . .

وأحسن الرجل بأن الأزمات، تلاحمه . . .  
ذهب الصحفي المسؤول عن إصدار كتاب دار الملال إلى الشيخ على يستأذنه في إعادة طبع «الإسلام وأصول الحكم» . وذلك في أوائل عام ١٩٦٦ .

قال الشيخ متلهلاً :

- أما زلت تذكرون هذا الكتاب؟  
- إنه من التراث الباق لفكرنا العربي الحديث .  
سأل الشيخ في لهجة لاتخلو من التشكيك :  
- ولماذا تريدون إعادة طبعه؟ لماذا لاتطبعونه من تلقاء أنفسكم؟ لماذا تستأذنونني؟  
أجاب الصحفي :

- إننا نفعل هذا احتراماً لشخصك ولعلنا نأمل أن تكتب مقدمة للكتاب لسرد لنا قصة المعركة التي صاحبت صدوره .

سكت الشيخ على عبد الرزاق طويلاً ثم قال في مرارة وحزن :

- أتعرف أنهم كادوا أن يطلقون من زوجي ؟ على أني لحسن الحظ لم أكن متزوجاً حينذاك ، فضاعت عليهم الفرصة !  
وقال الشيخ في حسم :  
ـ اطبعوا الكتاب كما تشاءون ، ولكن دون استئذاني .. ما أريد أن أحمل أى مسؤولية في ذلك .

- ولكنه كتابك يا سيدى .. هل تخلى عنه ؟  
ـ لا .. لست أخلي عنه ، ما تخليت عنه أبداً على أني لست مستعداً أن ألاق بسيه أى أذى جديد .. ماعدت أستطيع ذلك كفافى مالقيت .

- لقد انتهى ذلك العهد البغيض .  
ـ من يدرىنى ، من يدرىنى ، أريد توكيداً من الدولة أريد ضماناً .

قال الصحفى :

ـ إن واقعنا الفكرى والاجتماعى الجديد هو خير ضمان .

هز الشيف رأسه قالاً :

ـ لم أعد أتحمل أى مغامرة جديدة .. من يدرى .. اطبعوا الكتاب على مسؤوليتكم ولا تتطلبوا مني إذنأ بغير ضمان أكيد أطمئن إليه .

وكان الكتاب قد أعيد طبعه ٣ مرات سنة ١٩٢٥ ولكنه لم يطبع عام ١٩٦٦ ولم يطبع  
بعدها .. ولم يؤلف الشيخ كتاباً آخر بعد « الإسلام وأصول الحكم » .

ومات الشيخ على في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٦ وهو يرفض الموافقة على السماح بطبع الكتاب ١

• • •

## أصول الحكم

وهذا هو النجم الثاني في أزمة الإسلام وأصول الحكم .

الملك أحمد فراد ..

أدرك أنه يستطيع أن يلعب بالدستور .. والأحزاب .. والإنجليز .. ولكن يجب أن يكون دائمًا حليف بين القوى المتصارعة في مصر .. إلا الشعب ..  
كان الإنجليز هم الذين أوحوا ، أو وافقوا على تأجيل البرلمان حتى لا يعود سعد زغلول ..

فأيدهم ليستمتع بالحكم المطلق ..  
وعندما وافق الإنجليز على أن يزور صدقى الانتخابات واقفهم .. ليسعى بتروير الانتخابات عدة مرات .. لحسابه ..  
وعندما سمع الإنجليز بتعديل الدستور لأول مرة .. عطله الملك قواد أكثر من مرة ..

وألغاه وأصدر دستوراً آخر .

لقد أرغمه الإنجليز على أن يصدر الدستور .. ولكنه نجح في أن يجعل الدستور طبعاً  
لإرادته يستفيد بنص يسمع له ب مجلس البرلمان كلما أراد .. وكلما رغب - بعد ذلك - ولـ عهده  
وخليفته فاروق .

وعرف الملك - وولـ عهده أيضاً - كيف يستفيد من تنافس الأحزاب واحتلافها  
وكراهيتها لبعضها أكثر من كراهيتها للإنجليز حيناً .. وللجالس على العرش حيناً آخر .

وإذا كان أحمد فؤاد قد أقال وزيرًا ولم تجتمع الأحزاب للدفاع عنه بعد صدور الدستور  
فإن الملك فاروق أقال رؤساء الوزارات أكثر من مرة ..  
والنجم الثالث .

نيفيل هندرسون ..

ظل هندرسون في مصر ٥ سنوات حتى عام ١٩٢٩ عندما عين وزيرًا مفوضًا لبريطانيا في  
يوغوسلافيا وسفيراً لمدة عامين في بوينس آيريس .

واختاره فانسيتارت الوكيل الدائم للخارجية البريطانية سفيراً في برلين .  
وكان السبب الوحيد لهذا الاختيار أن فانسيتارت خاف أن تعين الحكومة البريطانية وزيرًا  
سابقاً أو سياسياً كبيراً يمثلها لدى هتلر فتبط الروح المعنوية للعاملين في وزارة الخارجية إذا اختير  
سفيراً أحد السياسيين لا الدبلوماسيين .

وكان هذا الاختيار نكبة على الخارجية البريطانية ، وفانسيتارت ، وعلى هندرسون نفسه .  
ومن اللحظة الأولى بالغ هندرسون — نتيجة غروره — في تقدير إمكاناته وظن أنه يستطيع  
أن يحقق تغييرًا في السياسة الألمانية وأعتقد أنه يستطيع إقناع هتلر بما يريد .

أما الحقيقة فهي أن النازيين استطاعوا إقناع هندرسون بأى شيء .

وكان قنصل بريطانيا في ميونيخ يبعث للحكومة البريطانية بتقارير تعارض هندرسون  
وتصحح معلوماته فاضطر هتلر إلى أن يعتبر القنصل شخصاً غير مرغوب فيه وأبعده من ألمانيا .  
وقد رفض فانسيتارت — نفسه — تصديق برقيات هندرسون التي تقول :

« إن الألمان لا يريدون الحرب ولا يفكرون في مغامرات عاجلة خطيرة .. وأن البوصلة  
الألمانية تتجه نحو السلام » .

ولكن إيدن وزير الخارجية البريطانية ونيفيل تشريلين رئيس الوزراء صدقاً برقيات  
هندرسون فوق الصدام بين وزير الخارجية ووكيلها مما أدى إلى نقل فانسيتارت من منصب  
الوكيل الدائم إلى وظيفة مستشار ..

واستمر هندرسون يبعث إلى لندن قائلاً : إن هتلر أصبح واعيًّا بمشاعر الشعب الألماني  
المعادية للحرب ، وأنه عازم ديمقراطيًّا على احترام رغبات الشعب ..

ويوالي هندرسون برقياته قائلاً :

« إن هتلر -- بالتدرج -- أصبح أكثر ميلاً للسلام .

ويدعى مجلس الوزراء البريطاني ني菲尔 هندرسون لحضور أحد اجتماعات المجلس ويعارض

هندرسون - تماماً القصص «الوحشية» التي تؤكد أن ألمانيا ستهجم أوروبا في عدة اتجاهات ويكون هندرسون أحد الذين يرتبون لعقد اجتماع برختسجaden بين تشمبلين وهتلر ويكتب الوكيل الدائم للخارجية البريطانية في مذكرةه «هندرسون يجب أن يتغير» ولكن هندرسون بقى في برلين حتى قامت الحرب العالمية الثانية فأخذ أسريراً ثم أفرج عنه ونقل إلى لندن. وقد اعتبر كل مسئول بريطاني هندرسون مسؤولاً ، أو يتحمل جانباً ضخماً من المسئولة عن عدم استعداد بريطانيا للحرب ولذلك وجد أن موقفه أصبح حرجاً داخل وزارة الخارجية ، ولذلك قرر في يناير عام ١٩٤٠ الاستقالة على أساس حالته الصحية.

ورحبـت وزارة الخارجية بذلك باعتبار أن الاستقالة هي الحل الوحيد .  
واضطـر هندرسون إلى أن يؤلف كتاباً عنوانه «نهاية مهمة» حاول فيه أن يدافع عن نفسه ضد الاتهامـات التي وجهـت إليه كسفـير في برلين .  
ومات في نفس السنة بعد أن عرف الجميع أن هتلـر خـدـعـه كـمـا خـدـعـهـ من قبل الملك فـوـاد .  
وكانت مأسـاة هندرسـون أو خـيـبـتهـ في برـلـينـ هيـ العـزـاءـ الـوحـيدـ لـلـشـعـبـ الـمـصـرىـ .. أو انتقامـ القـدرـ .

\* \* \*

### وأحمد زبور باشا ..

إنـا لـأـنـرـاهـ بـعـدـ ذـلـكـ رـئـيـسـاـ لـلـوـزـارـةـ ،ـ أوـ وزـيـرـاـ أوـ رـئـيـسـاـ لـلـحـزـبـ أوـ مـتـمـيـزاـ لـهـ ..ـ وإنـ اـحـفـظـ بـعـضـوـيـةـ بـعـضـوـيـةـ بـلـجـيـلـيـزـ الشـيـوخـ وـاـخـتـارـهـ الـمـلـكـ عـامـ ١٩٣٤ـ رـئـيـسـاـ لـلـدـيـوـانـ الـمـلـكـيـ عـنـدـمـاـ غـضـبـ مـنـدـوبـ سـامـ بـالـبـيـاـبـةـ أـيـضاـ عـلـىـ زـكـيـ الـإـبـرـاشـيـ باـشـاـ نـاظـرـ الـخـاصـةـ الـمـلـكـيـةـ ..ـ وـأـرـادـ الـمـلـكـ التـقـارـبـ مـعـ الإـلـجـيـلـيـزـ فـاـخـتـارـ زـبـورـ رـئـيـسـاـ لـلـدـيـوـانـهـ .

ولـكـنـ زـبـورـ باـشـاـ أـصـبـعـ -ـ كـمـاـ طـلـبـ مـنـ الـمـارـيـشـالـ الـنـبـيـ -ـ عـضـوـاـ فـيـ الـبـنـكـ الـأـهـلـ وـرـئـيـسـاـ لـشـرـكـةـ مـصـرـ الـجـديـدـةـ وـغـيرـهـاـ مـنـ الـشـرـكـاتـ الإـلـجـيـلـيـزـيـةـ وـعـضـوـاـ فـيـ مـلـسـ إـدـارـةـ عـشـرـاتـ مـنـ الـشـرـكـاتـ الـأـجـنبـيـةـ .

وـيـوـمـ اـجـتـمـعـ الـمـلـكـ فـارـوقـ بـعـمـاءـ مـصـرـ عـقـبـ إـنـذـارـ ٤ـ فـبـرـاـيرـ ١٩٤٢ـ قـالـ زـبـورـ لـلـمـلـكـ  
وـالـزـعـمـاءـ :ـ

ـ اـقـبـلـواـ إـنـذـارـ .

..ـ فـإـنـ زـبـورـ ظـلـ طـوـلـ حـيـاتـهـ يـرـىـ الـاسـتـسـلـامـ لـلـلـجـيـلـيـزـ .

\* \* \*

وبحي باشا إبراهيم ..

كان مرشحاً ليتولى رئاسة الوزارة مرة ثانية بعد أحمد زبور كما قال مورتون هاول القائم بالأعمال الأمريكي .. ولكن هذا الأمل لم يتحقق.

غضب عليه الملك لأنه كشف - باندفاعة - أغراض الملك فاستفحلت الأزمة ..

وغضب عليه الإنجليز لأنه ترك كل السلطة للملك ورجله حسن نشأت باشا ..

وعندما استقال أحمد زبور في ٧ يونيو ١٩٢٦ .. لم تستند إلى بحبي باشا رئاسة الوزارة ..

أوحى منصب الوزير ١ وإن كان قد اختير رئيساً لمجلس الشيوخ ١١

\* \* \*

وعبد العزيز فهمي باشا ..

اعترض رؤساء حزب الأحرار وتولاها بدلاً منه محمد باشا محمود .

واعترض عبد العزيز فهمي السياسة واختير رئيساً لمحكمة النقض .

وبعد ١٢ سنة نسى الوزير ما قاله عام ١٩٢٥ ، وقبل أن يكون وزير دولة - لمدة ١٥ شهراً - في وزارة محمد محمود باشا التي شكلت في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٧ . وكان الملك فاروق هو الحالس على العرش .

واختير عضواً بمجلس الشيوخ ثم استقال من المجلس ورفض أن يتلقى مكافأة العضوية منذ قدم الاستقالة حتى قبولها .. . بعد حين .

واعترض عبد العزيز فهمي القاهرة والسياسة في أواخر حياته وبقى ملازماً قريته يرتدي الجلباب والعباءة ويقيم المساجد ويعلم الأميين .

ولكن ذكريات الأزمة القديمة وأحداثها ظلت تطارده حتى النهاية ..

كان عضواً في الجمع اللغوي فقدم مشروعًا جريئاً يدعو فيه إلى كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية لهاجمه .. ، وسخر منه كثيرون .

ولكنه لم يعدل عن رأيه أبداً منذ رأى أن هذا المشروع يتغلب المسلمين والعرب إلى حضارة الغرب .

ومن الواضح أن الرجل تأثر بمصطفى كمال باشا ، وإلغاء الخلافة . فقد اقتنت دعوته للحروف اللاتينية بدعوة أخرى تحمس لها وهي إلغاء تعدد الزوجات .. وهو نفس ما فعله الغازى التركي كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ .. وكان ذلك هو الدافع الأول للشيخ على لتأليف « الإسلام وأصول الحكم » .

\* \* \*

وإسماعيل صدق باشا الذي زور الانتخابات ضد سعد زغلول عام ١٩٢٥ ومع ذلك فاز الوفد فصالح مع سعد زغلول وتولى الوزارة بعد ذلك أكثر من مرة . وعندما أستنادت إليه الوزارة لأول مرة عام ١٩٣٠ - وكان سعد قد مات قبل ٣ سنوات عرف أن الوفد سيفوز ولذلك كان شرطه الوحيد أن يعدل الدستور ويصدر دستوراً جديداً يضمن له الفوز في الانتخابات .

وأصدر صدق الدستور . وأنشأ صدق حزب الشعب كما ألف يحيى إبراهيم حزب الاتحاد ولكن الملك فؤاد أقاله عندما استنفذ أغراضه في محاربة الوفد . كما حدث بالضبط - عام ١٩٢٥ - .. وتلاشى حزب الشعب كما تلاشى حزب الاتحاد من قبل .. وتولى الملك فاروق الحكم بعد أبيه ..

واقربت رياح الحرب فبدأ إسماعيل صدق ينادي بمحباد مصر مما أحتنق الإنجليز وأغضبهم . وبعد الحرب أستنادت رئاسة الوزارة إلى صدق عام ١٩٤٦ فتفاوض مع حزب العمال البريطاني ووصل إلى مشروع معايدة صدق / ي fren التي تتصل على الجلاء عن مصر خلال ٣ سنوات .. ولكن بريطانيا تراجعت عن بعض نصوص المعايدة فاستقال صدق . وتعلم صدق من هذا كله أن يكون صاحب رأى مستقل ينادي بما يقتضي به دون أن يهم يارضاء الملك أو العودة إلى رئاسة الوزارة أو الاستناد إلى حزب .

ارتفاع صوته - وحده بين الزعماء - ضد دخول مصر حرب فلسطين ولم يعبأ بعواطف الشعب في ذلك الحين أو اتهامه بأن اليهود قد «اشتروه» . وعارض الصهابي الجامعي العربي الذي أنهى الجامعة العربية وقال أود أن أفت نظر المصريين إلى عباء الالتزامات القادمة .

وكان آخر حديث صحفي له :  
- أرجو أن تجنب البلاد عواقب الخصم والتفرق بين الأحزاب وما أمران يؤخران النهضة للبلاد .

وكان آخر مقال صحفي كتبه لعل أمين .. من لمرنسا .  
- لا تفكروا في الحكم .. بل نظموا صفوفكم للدفاع عن الديمقراطية .

\* \* \*

وعلى ما هو باشا وكيل حزب الاتحاد والذي صنعه الملك عام ١٩٢٥ كما يقول الإنجليز .  
تقلب بين الأحزاب .

قبل أن يكون وزيراً للمالية عام ١٩٣٨ تحت رئاسة محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار  
و قبل أن يكون وزيراً للعدل عام ١٩٣٠ تحت رئاسة إسماعيل صدق باشا .  
وتآمر على محمد محمود فساعد على سقوطه .  
وتآمر على صدق فهز حكمه باستقالة مدوية ..

\* \* \*

وتحققت طموحات على ماهر كلها .. إلا الحصول على ثقة الشعب .. رشح نفسه نائباً  
عام ٢٩ لخملة الشعب .

ولكته ورث رئاسة الديوان الملكي في عهد الملك فؤاد والملك فاروق .  
وأنسنت إليه رئاسة الوزارة عام ١٩٣٩ ولكن الحرب العالمية الثانية نشب بعد ٣ أيام من  
توليه الوزارة .

وكان فاروق أيامها ميلاً للألمان .. وعلى ماهر مثله ، فتشب التزاع بين رئيس الوزارة  
والإنجليز فأرغموا الملك على إقالته بعد ٨ شهور .. ثم أمروا باعتقاله في قصره الريفي .  
فكان دائم الشكوى من البعض ١

وكان آخر رئيس للوزارة في عهد فاروق وهو الذي أقنعه بالتنازل عن العرش بعد ٣ أيام  
من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

\* \* \*

والدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس تحرير السياسة التي دافعت عن الشيخ على وعن  
الدستور .. تولى رئاسة حزب الأحرار ، وإن لم يتول رئاسة الوزارة أبداً .  
وهو الوحيد بين رجالات مصر الذي ترك مذكرة سياسية كاملة يعترف فيها بخطائه ،  
وله مواقف كثيرة دفاعاً عن الحرية والدستور .. وعن رأيه ..

رفض وهو رئيس لتحرير جريدة «السياسة» أن ينشر بياناً للحزب ورئيسه محمد محمود في  
صحيفة الحزب - يؤيد فيه وزارة إسماعيل صدق عام ١٩٣٠ فاضطر الحزب لنشر البيان في  
جريدة الأهرام .

ورفض وهو رئيس مجلس الشيوخ أن يمنع استجواباً عنيفاً ضد الملك فاروق فقال له أحد  
الوزراء إن كرسى رئاسة المجلس يهتز .. ولكنه لم يعبأ وعصف الملك بهيكل وبالمجلس ..  
بنطوى دستورية ١

وف آخر سنوات حياته عن هيكل بالتأليف لكيانت أجمل وأروع كتبه هي الكتب

الإسلامية « محمد » و « أبو بكر » و « عمر » .. ثم رحلته الشهيرة إلى الأراضي الإسلامية متأنّاً بما كتبه الشيخ على .. ولكنّه سار في طريق مضاد للشيخ على .. يكتب عن النبوة وخصائصها والخلفاء الراشدين .. بأسلوب عصري .

كتب الدكتور محمد حسين هيكل باشا - في كتاب « الإسلام وأصول الحكم » قال الدكتور هيكل إن بيعة أبي بكر الصديق تمت بالإجماع .

وقال إن خلاصة أبي بكر امتداد لعهد الرسول عليه الصلاة والسلام .

وقال إن تاريخ الإسلام خلا من التزاع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية ، أي بين الدين والدولة .

\* \* \*

وأخيراً الدكتور طه حسين ..

فصله إسماعيل صدق رئيس الوزراء عام ١٩٣٢ لأنّه رفض كعميد لكلية الآداب أن يمنح درجة الدكتوراه الفخرية لعدد من الشخصيات بينهم يحيى إبراهيم وعبد العزيز فهمي وعلى ماهر .

ولكن طه حسين أصبح - عام ١٩٥٠ ولدّة عامين وزيراً ونال رتبة الباشوية أيضاً مثل على عبد الرازق .

ولكن مصير الرجلين تحدّد ..

على عبد الرازق ظل شيخاً .. فعين وزيراً للأوقاف .

وطه حسين أصبح وزيراً للمعارف العمومية .

وعلى عبد الرازق ظل يتسبّب لأسرته .. وللحزب الأحرار الدستوريين ..

أما طه حسين فإن الولد اختاره وزيراً ليستفيد الولد من اسمه ونظريته في اشتراكية التعليم وأنه « حق كلاماء .. والمواء » .

لقد نسي الولد في عهد النحاس عداوات الولد في عهد سعد .. تماماً كما فعل فاروق مع خصوم أبيه .

\* \* \*

ولا تقتصر أزمة « الإسلام وأصول الحكم » على الأفراد .. على عبد الرازق والملك ووزير وهندرسون وغيرهم ..

إن هذه الأزمة أنهت حزبين في مصر .

**الأول : « حزب الاتحاد » ..**

لم تقم له قائمة بعد سقوط وزارة زبور .. ولم يدخل الانتخابات بعد ذلك إلا مرة واحدة فاز فيها بـ ٥ مقاعد من ٢١٤ معدداً

**والثاني : حزب الأحرار الدستوريين .**

عندما وصلت المعركة حول الكتاب إلى قتها في أثناء محاكمة الشيخ على قالت « السياسة » إنها لا تدافع عن أسرة عبد الرازق ولكنها تدافع عن حرية الرأي والدستور .. ولكن الأحداث أثبتت أن الصحيفة والحزب لا يدافعان إلا عن عائلات الحزب .. الغنية .. لهذا صدرت صحفتهم .. وهذا قام الحزب ..

قبل محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار أن يرأس الوزارة بعد ٣ سنوات من إقالة عبد العزيز لهمى .. وبعد عام من وفاة سعد زغلول .. وكان شرط محمد محمود الوحيد أن يعطى الدستور ..

ووافق الملك لأن هذا حلمه القديم .

ولم يعرف الحزب أن الدستور - وحده - يحميه من العسف الملكي .. ومادام الدستور معطلاً فالمملوك يستطيع أن يطعن بالحزب ..

وتكررت عملية البطش بحزب الأحرار في عهد الملك فؤاد .. والمملوك فاروق أيضاً .. وبقي حزب الأحرار على هامش الحياة السياسية في مصر .. حزب للأقلية يشارك في الحكم .. ولم يتعلم حزب الأحرار من درس الإقالة في أثناء أزمة كتاب « الإسلام وأصول الحكم » .. الدرس الذي عرفه وتعلمها وأنقذه الملك فؤاد وهو .. أصول الحكم !

• • •

# الفهرس

## صفحة

٥	رضاهاة إلى صدر الشعب
١٣	مؤهلات صاحب الجلالة
٢٥	كرور.. واسمه زبور ١
٣٩	هجوم على زعيم ..
٥٣	صيد البط .. والرجال ١
٦٥	استفناه على ملك ..
٨١	اللورد يسافر .. مقهراً
٩٥	الفرسان الثلاثة .. يمكرون
١١٣	الكتاب ..
١٢٣	على أبواب الجحيم ..
١٣٩	الناس للمندوب السامي
١٥١	الطريد ..
١٦٣	كرامة رئيس الحزب ..
١٧٧	الوزير .. خادم .. وخبير ..
١٩٥	الأحمق .. والصبي ..
٢١٣	شاب مفتون ..
٢٣١	المأساة تتكبر .. ولكن !
٢٣٩	الشيخ على .. وزيراً
٢٤٩	أصول الحكم ..



## كتب للمؤلف

- |                      |   |
|----------------------|---|
| الناشر               |   |
| أخبار اليوم          | ١ - حكايات صحافية   |
| ٠                    | ٢ - الزواج سنة ٢٠٠٠   |
| ٠                    | ٣ - تاريخ للبيع   |
| ٠                    | ٤ - ولا عجيب إلا الصين                                      |
| ٠                    | ٥ - دفاع عن الزوجات   |
| ٠                    | ٦ - سرقة واحة مصرية   |
| المكتب المصري الحديث | ٧ - الشعب وال الحرب   |
| ٠                    | ٨ - التليفزيون  |
| ٠                    | ٩ - التاريخ السري لمصر                                      |
| دار التعاون          | ١٠ - عندما يموت الملك                                       |
| دار المعرف           | ١١ - سنة من عمر مصر   |
| دار المعرف           | ١٢ - التاريخ السري لمصر (طبعه أكبر بوتاق بريطانية وأمريكية) |

١٩٨٠/٥٠٣٣	رقم الإيداع
ISBN ٩٧٧-٧٣٣٧-٧١-X	الترقيم الدولي
١/٨٠/٢٩٤	

طبع بعلبك دار المعرف (ج.م.ع.)



## هذا الكتاب

من اليسير أن يكتب تاريخ مصر من خلال الأحداث والماواقف ، لكن الأمر يختلف كثيراً حينما ينظر إلى هذا التاريخ من خلال ما انطوت عليه تلك الأحداث والماواقف من أسرار ي了解到ها وجه التاريخ الحقيقي ..  
وهذا الكتاب يتناول مرحلة من تاريخ مصر ، اتسمت بالأحداث المتتابعة ، وتشعبت فيها المواقف ، وضاع كثير من الحقائق التاريخية .  
وقد حرص المؤلف على الوقوف على تاريخ هذه المرحلة من خلال الوثائق السرية البريطانية والأمريكية المحفوظة في دار الوثائق العامة في لندن ، والأرشيف الوطني في واشنطن .. وهي وثائق تداعى لأول مرة ..  
ويستطيع القارئ أن يعرف كثيراً من أحداث هذه المرحلة خاصة ما اتصل بكتاب ، (الإسلام وأصول الحكم) الذي أثار به مؤلفه الرأي العام لفترة طويلة .